

جريمة خيانة الأمانة

والجرائم الملحقة بها

يتضمن شرحاً مستفيضاً لجريمة خيانة الأمانة (سواء كلفت في صورة عقد وديعة أو إيجار أو عارية إستعمال أو رهن وكالة أو مقولة أو خدمات مجابية) وما يثار بشأنها من دفاع ودفع ، وكيفية إثباتها ، والتمييز بين عقد الأمانة وما يشابهه من عقود أخرى مثل عقد البيع وعقد القرض . كما يتضمن شرحاً وافياً للجرائم الملحقة بجريمة خيانة الأمانة وعلى وجه الخصوص جريمة خيانة الأمانة على التوقيع ، وجريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها . وجريمة سرقة المستندات أو الأوراق المقدمة إلى المحكمة أثناء التحقيق ، مع جميع أحكام محكمة النقض التي صدرت في هذا الخصوص ، وأهم صيغ الدعاوى .

المستشار

علي خليل

رئيس محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا

٢٠٠٠

دار الكتب القانونية

مصر - المحلة الكبرى

مكتبة

السبع بنات — ٢٤ على يكن

ت : ٢٢٢٧٣٦٧ / ٤٠ فاكس : ٢٢٢٠٣٩٥ / ٤٠

إهداء

إلى زوجتي ..

إعترافاً بفضلها ووفاء لعطائها

تجهيد وتقسيم

كانت خيانة الأمانة تعتبر من ضروب السرقة فى القانون الرومانى ، ومنذ الثورة الفرنسية بدأت تأخذ معنى مستقلا متميزا ، وهى لاتشبه الآن مع السرقة إلا فى كونها من جرائم الإعتداء على المال ، إلا أنها تختلف عنها إختلافا جوهريا فى الركن المادى ، فبينما تقع السرقة بالإختلاس حيث يتمثل فى انتزاع الحيازة الكاملة للشىء ، فإنه فى خيانة الأمانة يكون الشىء مسلما من قبل إلى المجنى عليه على سبيل الحيازة الناقصة لحساب المالك إلا أن الجانى لا يقتصر على ممارسة هذه الحيازة بل يغير نيته ويظهر على الشىء بظهر المالك . كما أن جريمة خيانة الأمانة تشتهب مع جريمة النصب فى صدد التسليم السابق على الإستيلاء ، ففى كل من خيانة الأمانة والنصب يسلم المجنى عليه الشىء إلى الجانى تسليما قانونيا ، إلا أن طبيعة التسليم وأثره تختلف فى كل من الجريعتين ، ففى جريمة خيانه الأمانة يكون تسليم الشىء ناشئ عن إرادة حرة إلا أنه لا يودى إلى غير نقل الحيازة الناقصة ، أما فى جريمة النصب فهو تسليم ناشئ عن إرادة معيبة تحت تأثير الخلط ويؤدى إلى نقل الحيازة الكاملة للشىء .

ويمكن القول فى معرض التفرقة بين السرقة والنصب وخيانه الأمانة - من زاوية الفعل المادى- فى كل منها أن ما يصدر من الجانى فى السرقة هو إنتزاع حيازة المال بغير رضا المجنى عليه ، وفى النصب هو الاستيلاء على حيازته برضاء صاحبه نتيجة للإحتيال ، أما فى خيانة الأمانة فهو الإحتفاظ بالحيازة بعد تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، وكل ذلك للوصول إلى غاية مشتركة واحدة هى تملك مال المجنى عليه وحرمانه منه .

والمصلحة المعتدى عليها فى جريمة خيانه الأمانة هى الثقة التى عهد بها المجنى عليه إلى الجانى والتى وردت على مال معين ، فالعبرة ليست بمجرد الإعتداء على المال وإنما فى المساس بهذه الثقة التى تولدت عن أحد عقود الأمانة .

وقد رأى المشرع أن الجزاء المدنى ليس كافيا فى هذه الحالة لأن إنتشار العيث بالإتتمان الخاص أمر يهدد العلاقات الخاصة ويقضى على روح التعامل بين الناس فى ثقة واطمئنان . فالصلحة الإجتماعية فى حماية هذا الإتتمان أصبحت جوهرية وتدعو إلى ضرورة تدخل القانون الجنائى ، فقد نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على جريمة خيانة الأمانة فقالت « كل من إختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتمله على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة ، أو الإيجاره أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلأ بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى »

وقد ألحق المشرع بخيانة الأمانة ثلاث جرائم هى :-

المجريمة الأولى : جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها من مالکها المعين حارسا عليها و التى وردت فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات والتى جرى نصها « يحكم بالعقوبات السابقة على المالك العين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو إداريا إذا أختلس شيئا منها » .

والجريمة الثانية :- جريمة خيانة الإتتمان فى ورقة موقعه على بياض والتى وردت فى المادة ٣٤٠ من قانون والتى جاء نصها « كل من أنتمن على ورقة محضاء أو مختومه على بياض فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو ماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامه لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ، وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة المحضاء أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما إستحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير » .

والجرمة الثالثة :- هى جريمة سرقة السندات أو الأوراق المقدمة إلى المحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها ، والتى وردت فى المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات والتى جاء نصها « كل من قدم أو سلم للمحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما ثم سرقة ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالعقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور » .

وسنعالج أحكام جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها فى بابين :-

الباب الأول : جريمة خيانة الأمانة .

الباب الثانى : الجرائم الملحقة بجريمة خيانة الأمانة .

عسى أن أكون بذلك قد ساهمت بجزء متواضع فى توضيح مفاهيم هذه الجرائم لرجال القانون والدارسين له والمشتغلين به .

والله ولى التوفيق

المؤلف

المستشار عدلى خليل

الباب الأول

جريمة خيانة الأمانة

ماهية الجريمة واركائها

خيانة الأمانة هي إستيلاء شخص على متقول يحوزة بناء على عقد مما حدده القانون ، عن طريق خيانه الثقة التي أودعت فيه بمقتضى هذا العقد ، وذلك بتحويل صفته من حائز لحساب مالكة إلى مدع للملكية^(١) .

وقد وردت جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات حيث جاء نصها « كل من أختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعه أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتمله على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضرارا بمالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا عى وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

ومن التعريف المتقدم والمادة سالفة الذكر يتضح أنه يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة أن ترد على محل ، هو مال منقول مملوك للغير يسلم إلى الجانى بموجب عقد أمانه ، وأن يتحقق الركن المادى لها وهو إختلاس هذا المال أو إستعماله أو تبديده إضرارًا بمالكة أو صاحبة أو واضع اليد عليه ، وأن يتحقق الركن المعنوى والذي يتضمن فى القصد الجنائى بما يميزه من نية التملك .

(١) دكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، طبعة ١٩٨٧ .
نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ من ١٩ رقم ١٢٢ ص ٦١١ .

ولذا رأينا أن نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : محل جريمة خيانة الأمانة .

الفصل الثاني : الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة .

الفصل الثالث : الركن المعنوى لجريمة خيانة الأمانة .

الفصل الرابع : عقوبة جريمة خيانة الأمانة .

الفصل الأول

محل جريمة خيانة الأمانة

تقسيم :

تفترض جريمة خيانة الأمانة مال منقول يتسلمه الجاني من المجنى عليه بموجب عقد من عقود الأمانة التي نص عليها القانون على سبيل الحصر . ولهذا نقسم دراستنا في محل جريمة خيانة الأمانة إلى ثلاث مباحث .
المبحث الأول : المال المنقول المملوك للغير .
المبحث الثاني : عقد الأمانة .
المبحث الثالث : تسليم المال المنقول بناء على عقد الأمانة .

المبحث الأول

المال المنقول المملوك للغير

عبر المشرع عن موضوع خيانة الأمانة بأنه « مبالغ أو أمتعه أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك » ولم يحدد المشرع الشروط المتطلبة في موضوع خيانة الأمانة ، وإنما إقتصر على ذكر أمثلة لها ، ومن هذه الأمثلة تستخلص الشروط التي يتطلبها المشرع فيه ، فجميعها تشير إلى أن محل خيانة الأمانة أشياء لها صفة المال المادي المنقول ، ويقول المشرع بعد ذلك بأن الجريمة ترتكب « إضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » الأمر الذي مفاده أن المشرع يشترط أن يكون المال مملوكاً لغير المتهم .

يجب أن يكون موضوع خيانة الأمانة مالا ماديا

يجب أن يكون موضوع خيانة الأمانة مالا ماديا وهذا الشرط تشترك فيه جريمة خيانة الأمانة مع جريمة السرقة والنصب ، فهذه الجرائم الثلاث يجمع بينها جامع وقوعها على نفس النوع من المال .

والمال هو كل شيء محلا لحق عيني وعلى وجه التحديد حق الملكية ، وقد نصت المادة ٨١ من القانون المدني على أنه « كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح أن يكون محلا للحقوق المالية » .
والأشياء التي تخرج عن التعامل هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر بحيازتها ، أما الأشياء الخارجة عن التعامل بحكم القانون فهي التي لا يجيز القانون أن تكون محلا للحقوق المالية .

والأصل أن كل شيء نافع للإنسان ، أي يشبع حاجة له ، يصلح أن يكون هدفا لإستئثار بعض الناس به وإنشائهم الحقوق عليه ، ومن ثم يعتبر مالا . وقد أخرج المشرع المدني من هذه النطاق فئتين من الأشياء ، ما يخرج عن التعامل بطبيعته وما يخرج عن التعامل بحكم القانون ، والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع شخص أن يستأثر بحيازتها ، كالمياه في البحار والهواء في الجو وأشعة الشمس ، ولكن إذا تحددت هذه الأشياء فصلحت محلا لإستئثار شخص بها كما لو احتجزت كمية من الماء أو الهواء في حيز ما إعتبرت مالا^(١) .

ويتعين أن يكون المال ذو طبيعة مادية ، وهو أمر يعلله أن خيانة الأمانه هي إعتداء على الملكية . وهذا الحق يرد على مال ذي طبيعة مادية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجريمة تفترض تسليما يرد على موضوعها فينقل حيازته ، والتسليم يفترض - في صورته الأصلية - عملا ماديا يخرج به الشيء من حيازة ليصير في حيازة أخرى ، وتطبيقا لهذا الشرط ، فإنه إذا إئتمن شخص آخر على سر علمي ذو أهمية صناعية أو على خبر ذو أهمية سياسية ، فأفشاءه ، أو باعة ، فأضر بذلك من إئتمنه عليه

(١) الدكتور عبد الرازق السنهوري الوسيط ج ٨ رقم ١ ص ٧ .

وجنى لنفسه عن ذلك مغنما ، فهو لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة^(١) .

ويلاحظ أنه تستوى صورته مادة الشيء ، فلا تفرقه بين الأجسام الصلبة أو الغازات أو السوائل فجميعها تصلح موضوعا لجريمة خيانة الأمانة . كما تصلح القوى والطاقة ، وبصفة خاصة القوى الكهربائية موضوعا لجريمة خيانة الأمانة ، وعلى ذلك إذا أودعت لدى شخص بطارية مشحونة بالكهرباء فإستهلاك جزء منها دون أن يكون مصرحا له بذلك يرتكن جريمة خيانة الأمانة .

ولا ترد جريمة خيانة الأمانة على الحقوق . وإن كانت الأوراق المثبتة لها تصلح محلا للجريمة أيا كانت هذه الأوراق ومدى نصيبها من الصحة .

قيمة المال ومقداره

إذا ثبت للشيء موضوع جريمة التبيد صفة المال ذى الطبيعة المادية ، فإنه يستوى نوع قيمته ومقداره ، فيستوى أن يكون للمال صفة مادية أو أن تكون قيمته معنوية فحسب ، وهو أمر واضح من قول المشرع فى تحديد موضوع الجريمة بأنه « مبالغ أو متعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة » ثم أورد ذلك بعبارة « أو غير ذلك » فقد أشار أولا إلى أموال ذات قيمة مادية ، ومن ثم تكون عبارة « أو غير ذلك » منصرفة إلى الأموال ذات القيمة المعنوية^(٢) وتطبيقا لذلك فإن الخطابات أو الصورة الفوتوغرافية تصلح موضوعا لجريمة خيانة الأمانة على الرغم من أن أيا منهما لا يثبت إلزاما أو مخالصة له قيمة مادية .

وإذا ثبت أن للمال موضوع الجريمة قيمة مادية ، فسواء لدى القانون مقداره، فالشيء ذو القيمة الضئيلة كمبلغ قليل من النقود أو السند الذى يثبت إلزاما ذا

(١) ولكنه قد يرتكب جريمة أخرى (كجريمة تسليم أسرار الدفاع عن البلاد أو إفشائها المنصوص عليها فى المواد ٨٠ ، ٨٠ ، ٨٠ ب من قانون العقوبات) .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ١١٣ .

قيمة ضئيلة يصلح موضوعا لجرمة خيانة الأمانة ، وهو ما حدى بمحكمة النقض إلى القول بأنه « يكفى لقيام جريمة التبيد قانونا حصول عبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى عقد الإئتمان ، وإن يكون لهذا الشئ قيمة عند صاحبه »^(١) وبأن « جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال له قيمة مادية أو إعتباريه بالنسبة لصاحبه »^(٢) . وعلى ذلك فإنه يصلح موضوعا لخيانة الأمانة صورة الحكم التنفيذية على الرغم من أنه يمكن إستخراج صورة أخرى عند الحاجة .

ويترتب على إستواء أن تكون قيمة الشئ كبيرة أو ضئيلة أن خطأ الحكم فى تحديد المبالغ المبددة لا أثر له على ثبوت جريمة خيانة الأمانة^(٣) .

يتساوى ان تكون حيازة المال مشروعه ام غير مشروعه

يتساوى أن يكون حيازة المجنى عليه للمال بسبب مشروع أم غير مشروع . فإذا ثبت للشئ صفة المال ، صلح أن يكون موضوعا لجرمة خيانة الأمانة ، ولو كانت حيازته بالنسبة للمجنى عليه غير مشروعة ، ذلك أن حظر القانون حيازة بعض الأفراد للمال لا يعنى حظر هذه الحيازة على الدولة أو أفراد قد يرخص لهم بها ، ومؤدى ذلك أن المال يصلح فى ذاته محلا لحيازة ، وهذه الحيازة جذيرة بحماية القانون فإذا إئتمن شخص آخر على مخدر أو على مسال متحصل من جريمة أو أسلحة غير مرخص بها ، فبدهه إرتكب بذلك جريمة خيانة الأمانة ، وقد قضى تطبيقا لذلك بأنه يجوز تبديد عقد مزور كما يجوز تبديد عقد صحيح لأن الشرط الوحيد اللازم فى حالة التبديد هو أن تكون الورقة سواء كانت صحيحة أو مزورة لها قيمة مادية أو أدبية وأن

(١) نقض ١٩٥٥/٣/٢٩ مجموعة أحكام النقض س٧ رقم ٢٣٣ ص ٧١٧ .

(٢) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٩ مجموعة أحكام النقض س١٠ رقم ٢٢٠ ص ٧٢ ، إنظر كذلك نقض ١٩٦٨/٣/٢٠ س١٩ رقم ٤٧ ص ٢٦٠ .

(٣) نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ س١٩ سالف الإشارة إليه .

تنزع من يد مالكيها الشرعي»^(١)

يجب أن تكون موضوع خيانة الأمانة منقولا

يجب أن يكون الشيء موضوع خيانة الأمانة منقولا ، وإن لم ينص المشرع على ذلك صراحة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ولكن هذا الشرط يستفاد ضمنا من أمرين : أولهما أن الأشياء التي ذكرتها المادة المذكورة على سبيل المثال كلها من المنقولات منقوله فقالت « مبالغ أو أمتعه أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك » وثانيهما أن أحكام السرقة والنصب وخيانة الأمانة لم يقصد بها سوى حماية المنقولات التي هي أكثر عرضه للضياع من العقارات ، وهذا المعنى أظهر في حالة خيانة الأمانة منه في حالتى السرقة والنصب^(٢) ، أما مالك العقار فهو في غير حاجة إلى الحماية التي يسديها نص جريمة خيانة الأمانة بإعتبار أن له تتبع ماله الذي لا يمكن إخفاؤه عنه ، وله كذلك إبطال التصرفات التي ترد عليه .

والتمييز بين المنقول والعقار هو من موضوعات القانون المدني وقد عرف العقار بأنه « كل شيء مستقر بحيزه ، ثابت فيه ، لا يمكن نقله دون تلف » (المادة ١/٨٢ مدني) . ويستخلص من ذلك أن « كل ماعدا ذلك من شيء فهو منقول » ومقتضى ذلك أن المنقول في اصطلاح القانون المدني هو « كل شيء يمكن نقله من حيزه دون تلف »^(٣) وقد طبق القانون المدني بعد ذلك من فكره المنقول حين إعتبر عقارا بالتخصيص « المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رسدا على خدمة هذا العقار أو إستغلاله » .

(١) نقض ١٩١٤/٤/٤ الشرائع ص ١٥٩

(٢) الأستاذ أحمد أمين ص ٧٦٩ .

(٣) الدكتور عبد الرازق السنهوري ج ٨ رقم ٢٦ ص ٦٥ .

إلا أن قانون العقوبات يتبنى فكره أبسط في تحديد المنقول : فيعتبر منقولا كل مال يمكن تغيير موضعه ، أى يمكن رفعه من موضعه وجعله فى موضع آخر ، سواء أصابه تلف بذلك أو لم يصبه ، ولا يحول دون إعتبار المال منقولا ، إن قابليته للإنتقال لم تتحقق له إلا بفعل المتهم الذى نقله من موضعه الذى كان ثابتا مستقرا فيه ، ويعنى ذلك أن كون المال جزءا من عقار لا يحول دون إعتباره منقولا إذا تحقق إنفصاله عنه لأى سبب ، فصار بذلك قابلا للحركة والإنتقال من موضوع لآخر . فالأرض عقار بطبيعته ، وهى على هذا النحو لاتصلح موضوعا للتبديد ، ولكن الأثرية والرمال والمعادن والأحجار التى تستخرج من الأرض تعتبر منقولات وتصلح موضوعا لجريمة خيانة الأمانة ، والنبات عقار بطبيعته مادامت جزورة متحدة فى باطن الأرض^(١) ولكن إذا انفصل منه شئ ، كشماره مثلا ، فإنه يعتبر منقولا ويصلح موضوعا لخيانة الأمانة سواء انفصل تلقائيا لنضوجه أو بتأثير الرياح أو بفعل شخص آخر .

وتعتبر عقارا بطبيعتها وفقا للقانون المدنى أجزاء البناء التى لايمكن نقلها من موضعها دون تلف ، كالأحجار التى شيد بها أو الأخشاب التى تغطى أرضية الحجرات ، ولكن هذه الأشياء - إذا فصلت عن البناء - أيا كان سبب فصلها وسواء أصابها تلف أو لم يصيبها - تعتبر منقولات وتصلح موضوعا لجريمة خيانة الأمانة ، ومن باب أولى فإن العقار بالتخصيص كتمثال يضعه مالك بناء فيه لتجميله أو مواشى أو آلات زراعية يضعها مالك الأرض الزراعية فيها لإستغلالها أو معدات أو آلات أو أجهزة يضعها مالك المصنع فيه لإستغلاله تعتبر منقولات ، وتقع موضوعا لخيانة الأمانة . وعلى هذا النحو فإنه لا يخرج من عداد المنقولات - فى مدلولها الجنائى - ومن نطاق جريمة خيانة الأمانة تبعا لذلك غير المال الثابت فى موضعه الذى لا يتصور رفعه من ذلك الموضع ، كقطعة أرض أو بناء فى مجموعه .

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهوري ج ٨ رقم ١٠ ص ٢٢ .

ويصلح موضوعا لخيانة الأمانة أيضا كل سند يثبت حقا عينيا عقاريا .
واشترط أن يكون موضوع خيانة الأمانة منقولاً يترتب عليه أن مستأجر المبنى الذى يرفض الخروج منه على الرغم من إنقضاء أجل عقده ويصر على البقاء فيه ويرفض فى الوقت ذاته أداء الأجرة ، بل ويدعى ملكيته ويحاول التصرف فيه بالبيع مثلا لا يرتكب خيانة الأمانة^(١) ، أما المستأجر الذى ينتزع شبائيك المنزل المؤجر إليه أو أبوابه أو مواسيره أو أشجار الحديقة الملحقة به ويبيعها يعاقب بالمادة ٣٤١ عقوبات إذا تصرف فى هذه الأشياء بغير إذن المالك وعلى خلاف شروط عقد الإيجار لأنه يعتبر أميناً على هذه الأشياء مدة الإجارة فإذا تصرف فيها كان خائناً للأمانة .

هل يصلح الإنسان أن يكون موضوعاً لخيانة الأمانة

لا يصلح الإنسان موضوعاً لجرعة خيانة الأمانة ، إذا أن صفة المال منتفیه عنه ، فالإنسان يصلح أن يكون صاحب الحق العيني ولكن لا يصلح أن يكون موضوعه^(٢) .
وترتب على عدم صلاحية الإنسان موضوعاً لخيانة الأمانة أن حقوق المرتبطة بشخصه كحرية أو عرضه أو شرفه لا يصلح موضوعاً لخيانة الأمانة وينبئ على نفي صفة المال عن الإنسان إن جسمه لا يعتبر مالا ، ولكن الأعضاء الصناعية للإنسان ، كالشعر المستعار أو الأسنان الصناعية أو الزراع الخشبية أو الساق المعدنية هي أموال وتصلح موضوعاً لخيانة الأمانة .

يشترط أن يكون موضوع خيانة الأمانة مملوكاً لغير المتهم

يشترط أن يكون المال موضوع خيانه الأمانة مملوكاً لغير المتهم ، وهذا الشرط مستخلص من كون خيانة الأمانة إعتداء على حق الملكية ، وهذا الإعتداء لا ينسب إلى المتهم مالم يثبت أن المال الذى إنصب عليه فعله مملوكاً لشخص سواه ، أما إذا كان

(١) وإنما يعد مرتكباً لجرعة النصب إذا توافرت باقى أركانها .

مملوكا له أو غير مملوكا لأحد فهذا الإعتداء غير متصور . وقد أشار المشرع إلى هذا الشرط ضمنا بتطلبه أن يرتكب الفعل « إضرار بمالكيتها » (أى مالكي الأشياء التى تقع الجريمة عليه) أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » وقد عبرت محكمة النقض عن هذه الشرط فى قولها « إن جريمة التبيد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذى يقع الإعتداء عليه من غير صاحبه »^(١) .

وإشترط أن يكون المال موضوع خيانة الأمانة مملوكا لغير المتهم ، إن من تسلم شيئا بناء على عقد بيع أو مقايضة أو قرض ثم تصرف فيه لا يعد خائنا للأمانة ولو أخل بالتزامات فرضها عليه العقد ، وتطبيقا لذلك لو اشترى شخص سيارة بثمن بخس ومقسط ، وإشترط عليه بائعها أن يخصصها لنقل سكان منطقة نظير أجور إتفق عليها ، ولكنه باعها بثمن معجل وهرب به ، فلا يعتبر هذا الشخص خائنا للأمانة لأن السيارة قد صارت ملكه بعقد البيع ، كما لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة المقرض الذى لا يرد ما إقترضه ولو كان عالما وقت تسليمه مبلغ القرض أنه لن يستطيع السداد عند حلول الأجل .

وإذا تسلم شخص شيئا بناء على عقد من عقود الأمانة التى حددها القانون على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ولكن كان تسليمنا ناقلا للملكية إليه ، فلا تنسب إليه خيانة الأمانة فى شأنه ، ولو خالف الإلتزامات التى فرضت عليه بمقتضى العقد . وتطبيقا لذلك ، فإنه إذا سلم شخص وكىلا عنه مبلغا من النقود أتعابا له نظير الجهود التى سوف يبذلها ، فأنفق الوكيل النقود على

(١) الدكتور / محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ٨١٢ .

(٢) نقض ١٦ / ١٠ / ١٩٨٧ س ٢٩ رقم ١٣٧ ص ٦٩٥ .

نفسه ، ثم لم يتم بالأعمال التى كلف بها ، وكان ملحوظا فى هذه النقود أن تكون المقابل لها ، فإن لا يرتكب بذلك خيانة الأمانة ذلك أن النقود سلمت إليه لكي تكون ملكا له ، وقد صارت كذلك ، فما يصدر عنه فى شأنها لا تقوم به خيانة الأمانة ، ويترتب على ذلك أنه إذا دفع المتهم بخيانة الأمانة بملكيته للمال المتهم بخيانة الأمانة فى شأنه ، كان دفعه جوهريا ، فإن لم يرد الحكم عليه كان قاصرا .

والعبرة هى بحقيقة وضع المال وليس بما يعتقد المتهم ، فلا يرتكب خيانة الأمانة من يتصرف فيما أعير له إذا ثبت أن الشيء المعار مملوكا له وأنه كان قد سرق منه قبل إعارته ، وكذلك الشأن بالنسبة لمن يبدد الوديعة إذا ثبت أنه قد أصبح وارثا لها وقت التبديد ، ولا يؤثر فى إنتفاء الجريمة فى الحالتين أن يكون المتهم جاهلا - وقت التصرف فى المال - أنه مملوكا له ، لأن العبرة كما سبق القول هى بحقيقة وضع المال وليس بما يعتقد المتهم .

ولا تقع جريمة خيانة الأمانة من المالك على ملكه حتى ولو ترتب على ذلك إضرار بحقوق الغير ، فإذا قام الدائن المرتهن بتأجير الشيء المرهون أو إعارته للمالكة وبدد المالك هذا الشيء فإنه لا يعد مرتكب لخيانة الأمانة لوقوع الفعل على مال مملوك له بالرغم مما فى ذلك من إضرار بحق الدائن المرتهن ، وكذلك الشأن إذا إسترد المؤجر العين المؤجرة قبل إنتهاء مدة الإجارة لإتخاذ أمر بشأنها ثم بددها .

لذلك نجد أن المشرع فى الحالات التى يرى فيها أن يجرم فعل الإختلاس بالرغم من وقوعه من مالك على ماله الذى تعلق به حق للغير ، نجده يقر ذلك بنص خاص ، من ذلك إختلاس المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها على النحو الوارد فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وكذلك أيضا التبديد والإتلاف العمدى لمهمات أو آلات أو أثاث المحل التجارى المرهونة إضرارا بالغير على النحو المشار إليه فى المادة

١٨ مكرر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنتها^(١) .

أما إذا ثبت ملكية المال للغير ، فإن جريمة خيانة الأمانة تقع سواء كان المالك معلوماً أو مجهولاً ، معيناً أو غير معين ، وتطبيقاً لذلك إذا جمع شخص التبرعات لحساب جماعة معينة ثم بدد هذه التبرعات أو جزء منها وقعت بفعله جريمة خيانة الأمانة على الرغم من كون المالك غير معين بالذات .

المبحث الثاني عقد الأمانة

تستلزم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تسليم المال إلى الحائز بعقد من عقود الأمانة وهي « الوديعة أو الإجارة ، أو على سبيل عارية الإستعمال ، أو الرهن ، أو إذا كانت سلمت له بصفته وكيلًا بأجره أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها ، أو إستعمالها في أمر معين » أى أن القانون قد حدد العقود التى ينبغى أن يتم التسليم بمقتضاها فى هذه الجريمة بستة عقود وهي « الوديعة ، والإيجار ، والعارية ، والرهن ، والوكالة ، والمقاولة والخدمات المجانية » والعقود الخمسة الأولى ذكرها المشرع بأسمائها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما العقد السادس فمستخلص من قول المشرع إن الأشياء سلمت إلى المتهم لإستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره .

وسنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، المطلب الأول سيشير فيه إلى القواعد الخاصة بهذه العقود من الوجهة الجنائية . والمطلب الثانى خاص بالنظام القانونى لهذه العقود أى الأحكام المشتركة التى تجمعها فى مجال قانون العقوبات ، والمطلب الثالث خاص بأهم العقود التى لا تحسب بين عقود الأمانة والتى يثور حولها بعض الشبهات فيما إذا كان الإخلال بالالتزامات الواردة تشكل خيانة أمانة من عدمه .

(١) الدكتور عبد العظيم مرسى وزير . جرائم الأموال . طبعة ١٩٨٣ ص ٥٤٦ .

المطلب الأول القواعد الخاصة بعقود الأمانة

(١) الوديعة

مدلول الوديعة

مدلول الوديعة في خيانة الأمانة هو ذات مدلولها في القانون المدني ، وقد عرفت المادة ٧١٨ من القانون المدني الوديعة في قولها « الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء . وعلى أن يردده عينا »

وأهم خصائص عقد الوديعة أنه عقد رضائي ، والأصل فيه أنه من عقود التبرع وهو عقد ملزم لجانب واحد^(١) وقد نظمت أحكام الوديعة المواد من ٧١٨ إلى ٧٣٨ من القانون المدني .

صورة إرتكاب جريمة خيانة الأمانة في حالة الوديعة

يفترض عقد الوديعة أن المودع عنده قد تسلم مالا من المودع والتزم بالمحافظة عليه ورده عينا . ويرتكب المودع عنده جريمة خيانة الأمانة إذا إستغل وجود الشيء في حيازته ، فإستولى عليه ، معتديا على ملكية المودع ، وجاحدا حقوقه عليه . ويتخذ فعل المودع عنده صورة رفض رد الشيء دون مبرر قانوني ، أو صورة تخصيصه لغرض يتنافى مع حق المودع ، كما لو سلم المودع عنده السند المودع لديه إلى خصم المودع . وعلى ذلك فإن جريمة المودع عنده لا تقوم بإخلاله بأى التزام تولد عن عقد الوديعة ، وإنما تقوم إذا إتخذ إخلاله صورة الإعتداء على ملكية الشيء بإستيلائه عليه ، أما إذا إقتصرت سلوكه على مجرد التقصير في المحافظة عليه ، ولو أدى إلى هلاكه ، أو إستعملة أو سمح لغيره بإستعماله أو تأخر في رده ، فهو لايسأل عن جريمة خيانه

(١) الدكتور عبد الرازق السنهوري ج ٧ رقم ٣٣٤ ص ٦٧٦ .

الأمانة^(١) .

وجدير بالذكر أن المودع عنده لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة إذا رفض الرد وكان لرفضه المبرر القانون ، كما لو كان له حق حبس الشيء ، لأن له في ذمة المودع ديناً بناءً على الوديعة ، كما لو أنفق على الشيء المودع لديه مصروفات أو أصيب بضرر من جراء الوديعة ، أو كان يستحق أجراً عنها . وله كذلك أن يمتنع عن رد الشيء إذا وقع عليه حرج أو رفعت دعوى بإستحقاقه^(٢) . ويعتبر وجود المبرر القانوني بمثابة سبب إباحة في صورة إستعمال الحق ، فيحول دون قيام الجريمة تطبيقاً لنص المادة ٦٠ من قانون العقوبات . ولكن لا يجوز للمودع عنده أن يمتنع عن الرد محتجاً بالمقاصة بين إلتزامه بالرد وبين دين له في ذمة المودع ، لأن المادة ٣٦٤ من القانون المدني حظرت المقاصة « إذا كان أحد الدينين شيئاً مودعاً أو معاراً عارية إستعمال وكان مطلوباً رده^(٣) » .

إلتزامات المودع عنده والثر تخلفها

هناك إلتزامات ثلاث تقع على عاتق المودع عنده هي :-

١ - الإلتزام بتسليم الشيء .

٢ - الإلتزام بحفظه

٣ - الإلتزام برده عينا .

وقد نصت على الإلتزام الأول المادة ١/٧١٩ من قانون المدني بقولها « على المودع عنده أن يتسلم الوديعة » . ونصت على الإلتزام الثاني المادة ٧٢٠ من القانون المدني بقولها « إذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع عنده ، أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد أما إذا كانت الوديعة بأجر فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٥١٩ ، الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٣١ .

(٢) الدكتور عبد الرازق السنهوري ج ٧ رقم ٣٦٧ ص ٧٣٢ ، الدكتور حسن المرصاوى

ص ٥١٢ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ هامش

ص ١١٦٣ .

الرجل المعتاد » . والإلتزام الثالث نصت عليه المادة ٧٢٢ من القانون المدني بقولها « يجب على المودع عنده أن يسلم الشيء إلى المودع بمجرد طلبه إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع عنده » وهذا الإلتزام الأخير هو أهم الإلتزامات فى تطبيق أحكام جريمة خيانة الأمانة ، ذلك أن إرتكاب المودع عنده هذه الجريمة يتخذ صورته رفضه رد الشيء عينا .

وإذا تخلف أحد الإلتزامات الثلاث سالفة الذكر لم نكن بصدد عقد وديعه ، ولم يكن بالتالى محل لإرتكاب خيانة الأمانة إستنادا إلى وجوده ، فإذا لم يكن قد صدر تسليم من صاحب الحق على الشيء لشخص آخر ، فلا قيام لجريمة خيانة الأمانة بإستيلائه على ذلك الشيء ، وتطبيقا لذلك ، فإذا نسى ضيفا شيئا فى بيت مضيفه فإستولى الأخير عليه ، فهو لا يسأل عن جريمة خيانة الأمانة ولكنه يسأل عن جريمة سرقة ، وإذا إستولى موظفوا جمرى على بضائع إستخرجت من سفينة غارقة ، وكان قد طلب إليهم رعايتها ، فلا يرتكبون جريمة خيانة الأمانة ، ولا يشترط أن يكون التسليم حقيقيا فيكفى أن يكون التسليم حكما أو إعتباريا^(١) .

وأهم أمثلة للتسليم الحكمى أن يبقى المبيع فى حيازة البائع على الرغم من إنتقال ملكيته - بناء على عقد البيع - إلى المشتري ، إذا يعتبر بقاؤه فى حيازة على سبيل الوديعة ، ومن ثم يرتكب خيانة الأمانة إذا إختلسه أو يدهه إضرار بالمشتري^(٢) . ولا يشترط كذلك أن يصدر التسليم من المودع نفسه ، فقد يصدر عن مثله كوصية أو

(١) نقض ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ رقم ٢٦٢ س ١٢٣٩ ، ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ رقم ١٩٠

س ٨٣٥ .

(٢) نقض ١٩٥٠/٣/١٤ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٣٦ س ٤٠٦ .

القيم عليه أو مدير الشركة بالنسبة لمال لها^(١)

وإذا لم يوجد الإلتزام بالمحافظة على الشيء ، فلا وجود لعقد الوديعة ولا ترتكب بالتالى جريمة خيانة الأمانة ، وعلى ذلك فإذا سلم المجنى عليه الشيء إلى المتهم لمجرد معاينة أو الإطلاع عليه ثم رده ولكنه إستولى عليه ، فلا تقوم بذلك جريمة خيانة الأمانة ، ولكن يسأل المستلم عن جريمة سرقة ، وإذا سلم شخص آخر حقيبة واحتفظ بفتحها معه ، ففتحها المستلم واستولى على أشياء بداخلها ، فهو لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، ذلك أن الاحتفاظ بالفتح ينطوى على إستبعاد أن يكون للمسلم سيطرة ما على محتويات الحقيبة بحيث يلتزم بحفظها^(٢) ، أما إذا إختلس الحقيبة بما فيها فإن فعله يعد خيانة أمانه لاسرقة . وإذا احتفظ الدائن بسند الدين بعد أن سدده المدين ثم طالب بقيمته مرة ثانية ، فهو لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، إذ لا وجود لإلتزام على عاتقه بالمحافظة على هذا السند ورده عينا ، ولكن الإلتزام بحفظ الشيء . إعتبر متوافر فى حالة تسليم جهاز الزوجية إلى الزوج تسليما يلزمه بحفظه ، ثم يسأل عن خيانة الأمانة إذا إختلسه أو بدده^(٣) ، وقضى بأن تسليم المجنى عليه الشيء للمتهم مخافة ضياعه يتضمن إلتزامه بحفظه ، ومن ثم يرتكب خيانة الأمانة إذا إختلسه أو بدده^(٤) .

وإذا لم يوجد إلتزام برد الشيء عينا ، فلا وجود لعقد الوديعة ، ولا ترتكب بالتالى خيانة الأمانة^(٥) ، لأن إلتزام المودع عنده برد الشيء بعينه إلى المودع عند طلبه شرط أساسى فى الوديعة ، فإذا إنتفى هذا الشرط وجاز للمودع عنده أن يرد

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى . ١١٩٤ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين ، ص ٧٨٢ .

(٣) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٣٤ .

(٤) نقض ١٩/٢/ ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٥ ص ١١٢ .

(٥) نقض ١٩٧٦/١/٢٥ ص ٢٧ رقم ٢١ ص ٩٧ .

المال أو قيمته أو ما يماثله إنتفى معنى الوديعة ، ولذا قضى بأنه إذا سلم قطن إلى محلج بموجب إيصالات ذكر فيها أنه لايجوز لحاملها طلب القطن عينا ، ثم تصرف صاحب المحلج فى القطن بدون إذن صاحبة ، فلا يعتبر ذلك تبديدا^(١) .

وأبرز حالات إنتفاء الوديعة لتخلف الإلتزام بالرد عينا مايسمى « بالوديعة الناقصة » ونعنى بها عقدا يتسلم بمقتضاه شخص شيئا مملوكا لآخر ويلزم بأن يرد مثله فى أجل معين أو لدى طلب المودع ، ومثالها وديعه النقود لدى مصرف ، وقد ترد الوديعة الناقصة على الأسهم والسندات ، فتنتقل ملكيتها إلى المصرف على أن يرد مثلها . والوديعة الناقصة لا تعتبر وديعه فى مدلولها القانونى وإنما تعتبر قرضا فقد نصت المادة ٧٢٦ من القانون المدنى على أنه « إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شىء آخر مما يهلك بالإستعمال ، وكان المودع عنده مأذونا له فى إستعماله إعتبر العقد قرضا » وتطبيقا لذلك فإنه لا مجال لخيانة الأمانة إذا عجز المصرفى عن رد النقود أو رفض ذلك ، وإنما يعد مدينا معسرا^(٢) .

لا يشترط أن يكون موضوع الوديعة شيئا قيميا بل يمكن أن يكون شيئا مثليا ، ولاينفى قيام الوديعة إذا وردت على شىء قيمى أن يكون المودع قد إشتراط على المودع لديه أن يرد قيمة الشىء فى حالة فقده ، إذ يبقى المودع لديه فى هذه الحالة ملزما بصفه أساسية برد الشىء المودع عينا ويلزم بصفة إحتياطية برد قيمته فى حالة فقده أو هلاكه ، ومن ذلك ماقضت به محكمة النقض من أنه « متى كان جهاز الزوجيه من القيمات وليس من المثلثات التى يقوم بعضها مقام بعض ، فإن إشتراط رد قيمته

(١) ١٩٣٢/٣/٢١ مجموعة القواعد القانون ج٢ ، رقم ٣٣٧ ص ٤٨٨ .

(٢) الدكتور رؤوف عبید ، جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال ، طبعة ثامنه ١٩٨٥ ص ٥٥٣ ، الأستاذ أحمد أمين ص ٧٨٣ ، والدكتور محمد محمود مصطفى رقم ٥١٩ ص ٦١٢ ، والدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٣٧ ، نقض ١٩٣٢/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونيه ج٢ رقم ٣٣٧ ص ٤٨٨ .

عند إستحالة الرد العيني بسبب الهلاك لا يكفي وحدة للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ويكون ما خلص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن فى جهاز زوجته الذى سلم إليه بمقتضى قائمة ينطوى على جرئة أمانة صحيحة فى القانون»^(١).

صور خاصة من الوديعة

قد تتخذ الوديعة صوراً خاصة وترتكب خيانة الأمانة فى جميع هذه الصور طالما أن التعديل الذى أدخل عليها لم ينفى أحد أركانها أو لم يكن من شأنه تخلف أحد الإلتزامات التى تفرضها ، وهى تسليم الشيء وحفظه ورده عينا ، ونشير فيما يلى إلى أهم هذه الصور ، وهى الوديعة بأجر والوديعة الإضطرارية أو اللازمة والوديعة القانونية والحراسة.

(١) الوديعة بأجر

الأصل فى الوديعة أن تكون مجانية ولكن إذا اشترط فيها أجر يتقاضاه المودع عنده نظير ما تكبده من مجهود لحفظ الشيء المودع أو نظير تخصيصه مكانا لحفظه ، فإن ذلك لا يخرج العقد عن أن يكون وديعة ، إذ لا ينطوى إشتراط الأجر على التعديل من طبيعة العقد . وهنا تنص المادة ٧٢٤ من القانون المدنى على أنه « الأصل فى الوديعة أن تكون بغير أجر ، فإذا إتفق على أجر وجب على المودع أن يؤديه وقت إنتهاء الوديعة ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . »

(ب) الوديعة الإضطرارية أو اللازمة

الأصل فى الوديعة أن تكون إختيارية ، ولكنها قد تكون إضطرارية تنشأ عن ظروف قهرية تضطر الإنسان إلى إيداع ماله عند أول من يصادقه ويقبل الإيداع لديه ،

(١) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢ من ٢٠ قاعسة ٢٩٦ ص ١٤٣٤ وفى نفس المعنى نقض

١٩٤٩/٦/٧ مجموعة القواعد ج.٧ ص ٩٣٣ .

كما فى حالة حصول حادث للمودع أو حصول حريق أو فيضان أو حوادث نهب ، ومن أمثله ذلك أن يصاب شخص فى حادثه فيفقد وعيه ، فيتسلم مرافقه متاعه ليحفظه له حتى يستعيد وعيه ، أو أن يداهم شخص حريق ويرى أن الوسيله الوحيده لإتقاذ ماله هى أن يودعه لدى شخص آخر . والوديعة الإضطرابيه هى وديعة من حيث تكليفها القانونى ، وما يميزها من حيث الأحكام التى تخضع لها هو جواز إثباتها بجميع طرق الإثبات ولو زادت قيمة المال المودع على مائة جنيه^(١) إذا يعتبر الإضطراب مانعا من الحصول على الدليل الكتابى^(٢).

وتشبه الوديعة الإضطرابيه أو تعد نوعا منها الوديعة الجارية ، مثل وديعة أمتعة المسافرين إذا نزل فى خان أو فندق^(٣) . وهى أيضا يجوز فيها الإثبات بالبينة بالغة مابلقت قيمتها ، لأن العرف لم يجر فيها على أخذ دليل كتابى ، ولأنه يصعب فيها التعامل بالكتابه .

وتسرى أحكام الوديعة الجارية على المحلات التى ينزل فيها المسافرون وإن لم يقدم لهم فيها الطعام ، وعلى الغرف المفروشة . ولكنها لاتنطبق على أصحاب المحلات التى يمكث فيها الأشخاص فترة قصيره دون إقامه ، كالأتديه والمطاعم والمقاهى ، لأن

(١) حدد المشرع قيمة التصرف التى تعتبر نصاب للشهادة بالقانون ٢٥ لسنة ٦٨ فى المادة ٦٠ من قانون الإثبات بمبلغ لايزيد عن عشرين جنيها وزيدت إلى مائة جنيه بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والذى عمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

(٢) نقض ١٤/٦/١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض من ٦ رقم ٣٣١ ص ١١٣ ، وإنظر فى إرتكاب خيانة الأسانه فى حالة الوديعة الإضطرابيه نقض ٢٠/٥/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونيه ج ٣ رقم ٣٧٨ ص ٤٨١ .

(٣) ويلاحظ أن المادة ٧٢٧ من القانون المدنى نصت فى فقرتها الأولى على أنه « ويكون أصحاب الفنادق والحانات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التى يأتى بها المسافرون والنزلاء ، مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الحان » وقد وضعت المادتان ١/٧٢٧ ، ٢٢٨ قيودا معينة على مدى هذه المسئولية . وهى بطبيعة الحال مسئولية مدنية صرف مبنية على قرينة الإهمال فى الحراسة .

ما يكون مع الرواد منها من سلع مختلفة ، كالمعاطف والقفاظات والعصى ، لا يسلم إلى صاحب هذه الحال بل يبقى فى حيازة أصحابها وتحت حراستهم^(١) ، فإذا إختلس إنسان أو أحد من العمال شيئا منها فالواقعه سرقة ، أما إذا أودعت هذه الأشياء إبداعا فعليا بتسليمها فى الأمانات وإختلس من سلمت إليه شيئا منها ، فالواقعة خيانة أمانه لاسرقة^(٢) .

وقد قضى بأنها تعد وديعه إضطرابية تفلت من قيود الإثبات بالكتابة أن يودع شخص عند آخر تربطه به صلة عمل مبلغا من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح ، لمناسبة مبيتها معا فى غرفه واحده بإحدى القرى ، فيأخذنه ويفر به ، وتكون الواقعة على هذا النحو خيانة أمانة لاسرقة^(٣) .

(ج) الوديعة القانونية

بجانب الوديعة التى تكون مصدرها عقد توجد وديعة مصدرها القانونى وتسرى عليها بطبيعة الحال أحكام خيانة الأمانة كالوديعة العقدية ، ومن صور الوديعة القانونيه أن يكون لقاصر أموال فى يد وليه الشرعى ويهددها أو يستولى عليها ، ويلاحظ أن الولي الشرعى لايعتبر خائنا للأمانة إذا تصرف فيها دون إذن المحكمة المختصة بشرط أن يكون عدلا مستورا الحال ، أخذا بقاعده شرعيه مقرر ، وهى قرينه لمصلحه الولي غير قاطعة .

ويعد كذلك مودعا لديهم قانونا الأمتناء الحكوميون على الودائع والأوراق المكلفون بحكم وظائفهم بالمحافظة عليها ، ويشترط حصول التسليم إليهم ، إلا أن المادة ١١٢ من قانون العقوبات تعاقب على مايقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين أو الأمتناء على الودائع أو الصيارفه من إختلاس أو إخفاء شىء من

(١) محمد كامل مرسى ، العقود المساه ، طبعة ١٩٤٩ فقرة ٣٣٧ ص ٤٤٤ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٥٤ .

(٣) نقض ١٩٣٥/٥/٢ المحاماه س ٥١ ص ٤٤١ .

الأموال التي في عهدتهم بوصف ذلك جنايه إختلاس ، وهي صورة مشدده من صور خيانه الأمانة .

(٥) الحراسة

من المتفق عليه أن أحكام خيانة الأمانة تسرى على الحراسة بوصفها صورة خاصة من الوديعة ، أو بعبارة أدق هي عقد يجمعها مع الوديعة نوع واحد . وكل الفارق بينهما هو أن الحارس مكلف بإداة المال ورده إلى من يثبت له الحق فيه ، لأنها تكون عادة على الأموال المتنازع عليها .

والحراسة أما أن يحدد نطاقها العقد أو نص القانون ، وبحسب مصدرها تكون عقدية أو قانونية أو قضائية ، وتكون الحراسة عقدية كما في حالة إتفاق إثنين متنازعين على مال على إيداعه عند ثالث حتى ينتهى النزاع ، فإذا لم يتفقا على ذلك جاز للقضاء أن يعين حارسا للمحافظة على حقوق الطرفين حتى يتم الفصل فيها . ومجرد الإخلال بما قد يفرضه حكم تعيين الحارس القضائي من واجب إيداع الربيع أو الثمن في خزينة المحكمة لا يفيد بذاته إرتكاب جريمة التهديد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفة الحارس لهذا الواجب قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها ضرر بالمجنى عليه .

وتعد الحراسة على الأموال المحجوز عليها حراسة قانونية لأن قانون المرافعات فرض إقامتها^(١) وهي تخضع لقواعد خاصه بها بوصفها من ضمن إجراءات التنفيذ على أموال المدين ، ومن المتفق عليه أن أفعال التهديد لها هنا مدلول واسع ، وإن كانت في النهاية تخضع لحكم المادة ٣٤١ من قانون عقوبات إذا لم يكن الحارس هو المالك ، ولحكم المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ عقوبات إذا كان الحارس هو نفس المالك .

(١) نقض ١٩٦٤/٢/٤ س ١٥ رقم ٢٤ ص ١١٨ .

(٢) محمد كامل مرسى ، المرجع السابق فقره ٣٧٦ ص ٤٩١ .

ومن أمثلة الحراسة القانونية أيضا ، الحراسة التى تفرض على أموال الأعداء أو على أموال أشخاص إعتبرهم المشرع - فى مرحله إنتقال سياسيه أو إقتصادية - خطرين على النظام الجديد^(١) .

والعله فى إعتبار الحراسة فى حكم الوديعة أن الإلتزامات التى يفرضها القانون على المودع لديه يفرضها كذلك على الحارس . وقد صرح المشرع بتطبيق أحكام الوديعة على الحراسة بنصه فى المادة ٧٣٣ من القانون المدنى على أنه « يحدد الإلتفاق أو الحكم القاضى بالحراسة ما على الحارس من إلتزامات وماله من حقوق وسلطة، وإلا فيطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذى لايتعارض فيه مع الأحكام الآتية» . كما أن التزّام الحارس بحفظ الشئ ورده عينا نصت عليه المادة ١/٧٧٤ ، ٧٣٨ من القانون المدنى فنصت الإولى منهما على أن « يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهوده إليه حراستها وإداره هذه الأموال ويجب أن يبذل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد » ونصت المادة الثانیه على أنه « تنتهى الحراسة بإتفاق ذو الشأن جميعا أو بحكم القضاء وعلى الحارس حينئذ أن يبادر إلى رد الشئ المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضى » .

وجدير بالذكر أن ما تتميز به الحراسة عن الوديعة من تخويل الحارس سلطة إدارة المال ، ما يبنى عليه ذلك من إعتباره وكيلًا فى الإدارة لاينفى عنه صفة المودع لديه^(٢) .

محل الوديعة

الوديعة ترد على المنقول والعقار معا ، إلا أن نطاق جريمة خيانة الأمانة قاصر

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١١٦٧ .

(٢) الدكتور عيد الرازق السنهورى ج ٧ رقم ٣٩٥ ص ٧٨٢ .

على وديعة المنقول ، ولكن إذا وردت الوديعة على العقار ، وأكثر ما يحدث ذلك فى حالة الحراسة ، فإن خيانة الأمانة متصورة بالنسبة للعقار بالتخصيص ، وأجزاء العقار بطبيعته إذا فصلت فصارت منقولا .

والأصل أن ترد الوديعة على أموال قيمة ، إذ هى الأموال التى يتصور أن تكون للمودع مصلحة فى أن ترد إليه عينا ، ولكن تكييف المال بأنه قيمى أو مثلى لا يعتمد على طبيعته ، ولكن يعتمد على أرادتى المتعاقدين ، فقد يودع شخص لدى آخر وحدات من المال ، وتكون لها فى التداول نظائر تماثلها تماما ، ولكنه يشترط عليه أن يردها عينا ، فتعتبر الوديعة عندئذ واردة على مال قيمى ، مثال ذلك أن يودع شخص لدى صيرفى قطعة من نقود نادرة أو سنوات لحاملها ويحدد أرقامها ويشترط ردها عينا فإذا بدد المودع عنده النقود أو السندات فهو يرتكب جريمة خيانة الأمانة ولو عرض أن يرد ما يماثلها^(١) ، أما إذا كان محل الوديعة أموالا مثليه ، لم يشترط المودع ردها عينا ، ظل لها وضعها كأموال مثليه . كما لو أودع شخص لدى آخر مبلغا من النقود ، فإن التساؤل يشور لتحديد ما إذا كانت خيانة الأمانة تقوم بهجز المودع عن الرد أو رفضه ؟ تتوقف الإجابة على هذا التساؤل على تحديد طبيعة العقد ، وما إذا كان وديعة ناقصة (وهى قرض وفقا للمادة ٧٢٦ من القانون المدنى) أم وديعة عادية . ففى الحالة الأولى لا ترتكب الجريمة ، وفى الحالة الثانية ترتكب الجريمة . والضابط فى التفرقة بين الحالتين يتوقف على تحديد ما إذا كان المودع عنده مأذونا - حسب قصد المتعاقدين - فى إستعمال المال على أن يرد مثله أم غير مأذون له بذلك ، وإستعمال المال يكون بإستهلاكه ، أى بالتصرف فيه . وقد قضى بأن « النص فى عقد الوديعة على أداء قيمة المال المودع عند إستحالة رده عينا بسبب هلاكة لايكفى وحدة للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة »^(٢) .

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى . ص ٣٣٥ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢ ص ٢٠ رقم ٢٩٦ ص ١٤٣٤ .

وارث المودع عنده

إذا ما توارث المودع عنده فإن وارثه يخلفه فى التزامه بالرد عينا ، فإذا كان عالما بأن الشيء كان وديعة عند مورثة ، ومع ذلك إختلسته أو بدده فهو يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، وقد قالت محكمة النقض فى ذلك أن « الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسلمة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لدية على سبيل الوديعة كذلك ، مادامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانه ، تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها »^(١) .

(٢) الإيجار

مدلول الإيجار

عرفت المادة ٥٥٨ من القانون المدنى عقد الإيجار بأنه « عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الإنتفاع بالشيء مدة معينة لقاء أجر معلوم » . ويتميز عقد الإيجار بأنه يرد على الإنتفاع بالشيء وهو عقد رضائى ملزم للجانبين ، وأنه عقد معاوضة وعقد مستمر ولا ينشئ إلا إلتزامات وحقوق شخصية^(٢) . ولا يختلف مدلول عقد الإيجار فى جريمة خيانة الأمانة عن مدلوله فى القانون المدنى .

والإيجار الذى يعنينا فى خيانة الأمانة هو إيجار الأشياء ، وعلى وجه الخصوص إيجار المنقولات المادية . والمتعاقد الذى يتصور إرتكاب جريمة خيانة الأمانة هو المستأجر . والتزامات المستأجر المتولدة عن عقد الإيجار هى : الإلتزام بدفع الأجرة ، والإلتزام باستعمال العين المؤجرة فيما أعدت له ، والإلتزام بالمحافظة عليها ، والإلتزام بردها عينا . والإلتزام الأخير هو الذى يعنينا فى مجال خيانة الأمانة ، وعلى ذلك فالمستأجر الذى يختلس أو يبدد المال المؤجر له يرتكب جريمة خيانة الأمانة .

(١) نقض ١٩٤٣/٢/٨ مجموعة القواعد القانونيه ج ٦ رقم ١٠٦ ص ١٥١ .

(٢) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج ٦ رقم ٢ ص ٤ .

متى يرتكب المستأجر جريمة خيانة الأمانة

إذا أخل المستأجر بالتزاماته المترتبة على عقد الإيجار - وأيا كانت هذه الالتزامات - فإنه لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، ولكنه يرتكبها حين يستغل وجود الشيء في حيازته الناقصة لكي يستولى عليه مدعيا ملكيته له أو على الأهل سالكا إزاءه مسلك المالك ، ويتخذ ذلك في العمل صورة إخلاله بالتزامه برد الشيء المؤجر عينا . أما إذا أخل المستأجر بأى التزام يفرضه عليه عقد الإيجار مثل إمتناعه عن دفع الأجرة ، أو إستعمال العين المؤجرة فى غير ما أعدت له أو أهمل فى المحافظة عليها حتى أصابها أضرار أو هلكت ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة .

ولا يرتكب المستأجر خيانة الأمانة إذا إمتنع عن رد الشيء المؤجر عند إنقضاء العقد ، وكان لهذا الإمتناع مبرر قانونى ، كما لو إنفق على حفظ الشيء مصروفات ضرورية ، وهى مصروفات يلتزم بها المؤجر تطبيقا للمادة ٥٦٧ من القانون المدنى ، فكان للمستأجر أن يرجع بها على المؤجر وفقا للمادة ٩٨٠ من القانون المدنى ، وكان له حبس العين المؤجرة حتى يسترد هذه المصروفات ، وفى هذا الخصوص نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من القانون المدنى على أنه « ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه ، إذا أنفق مصروفات ضرورية أو نافعه ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الإلتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » .

محل الإيجار

محل الإيجار قد يكون عقارا وقد يكون منقولا ، ويقتصر نطاق خيانة الأمانة على إيجار المنقولات . ولكن يرتكب هذه الجريمة كذلك مستأجر العقار إذا إختلس أو بدد العقار بالتخصيص ، أو إنتزع من العقار بطبيعته أجزاء - كالأحجار والأخشاب مثلا - فصارت منقولات ثم إختلسها أو بددها ، ومن أبرز تطبيقات خيانة الأمانة فى تأجير المنقولات تأجير منزل أو شقة مفروشة ، إذ ينصرف الإيجار إلى المنقولات التى تحتويها الشقة^(١) .

(١) نقض ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ رقم ٦٤ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ .

ويرد عقد الإيجار على أموال قيمية ، ولكن تحديد طبيعة الشيء يتوقف على إرادة المتعاقدين ، ومن ثم يجوز أن يرد عقد الإيجار على مال له مثيل يقوم مقامه فى الوفاء إذا إتفق على وجوب ردة عيننا بعد إستعمال معين ، فإذا أجر شخص لآخر سندات لحاملها ليستعين بها فى الحصول على ثقة شخص يطلب منه قرضا على أن يردّها عيننا ، ولكنه إختلسها أو بددها فهو يرتكب بذلك جريمة خيانة الأمانة . ولا ترتكب جريمة خيانة الأمانة إذا ورد الإيجار على مال معنوى ، كالأسم التجارية أو حق المؤلف أو المخترع ، لأنه يتعين أن يكون موضوع جريمة خيانة الأمانة ذا طبيعة مادية^(١) .

وتقع جريمة خيانة الأمانة إذا ما ثبت إرتكاب ركنها المادى دون توقف على إنتهاء مدة الإيجار أو عدم إنتهائها ، لذلك يعتبر محل نظر الحكم الذى قضى بأن جريمة التبيد (خيانة الأمانة) لا تقوم مادامت مدة الإيجار لم تنته بعد لأن المستأجر مسئول عن رد ما تسلمة إلى صاحبة فى نهاية هذه المدة^(٢) . فالأمر رهن بشبوت وقوع الإختلاس أو التبيد مع سوء النية ، وتوافر الضرر المحقق أو المحتمل ، فإذا أمكن أثبات العناصر المطلوبة قبل إنتهاء مدة الإيجار فليس هناك مانع من إمكان القول بتكامل الجريمة منذ تاريخ وقوع الفعل المادى .

(١) إيجار الحقوق المعنوية . الدكتور عبد الرازق السهنورى ج ٦ رقم ١١٣ ص ١٣٩ .

(٢) أنظر نقتض ١٩٢٩/٤/٤ مجموعة القواعد ج ١ ق ٢١٦ ص ٢٥٧ حيث قضى بأن « المستأجر أمين على ما تسلمة من الآلات والأشياء الأخرى مسئول عن ردها عند إنتهاء الإيجاره ، وركيله فى ذلك يقوم مقامه ، فإذا فقد شيء أثناء مدة الإيجارة فلا يمكن معاقبة أيهما بإعتبار سارقا لأن أخذه المال كان برضا مالكة ، ولا يمكن إعتباره ميّدا لأنه مادامت مدة الإجارة قائما لم تنته وهو مسئول عن رده ما تسلمه لصالحه فى نهاية مدة الإيجارة فلا يمكن القول بتوافر سوء النية عنده ، وسوء النية شرط ضرورى فى جريمة التبيد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ الحالية) .

وجدير بالذكر أن النص في عقد الإيجار على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة تلفه أو عدم رده لا ينفى إعتبار العقد إيجارا مادامت نية المتعاقدين قد إنصرفت إلى إعتباره كذلك فالمستأجر يبقى ملزما بصفة أساسية برد العين المؤجرة ويلتزم بصفة احتياطية برد قيمتها إذا تعذر ذلك . واستخلاص هذه النية أمر موضوعي متروك لتقدير المحكمة^(١) .

ولما كانت جريمة خيانة الأمانة ترد على شيء سلمه المؤجر للمستأجر ، فإنه إذا أنصب فعل المستأجر على شيء لم يتسلمه من المؤجر ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة وإن كانت لهذا الشيء صلة بمحل الإيجار ، وكان المستأجر ملتزما بتسليمه إلى المؤجر ، وتطبيقا للنص ، فإنه إذا أجر شخص لآخر مواشي وإتفق معه على أن يردها عند نهاية الإيجار وسلم معها نتاجها ، فردها دون نتاجها ، أو أجر لشخص لآخر أرضا زراعية وسلمه معها كميات من السماد والبذور مشروطا عليه أن يسلمه عند نهاية العقد كمية تماثلها ، ولكنه لم يسلم هذه الكمية ، فإنه في الحالتين لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، إذ أنصب فعله على مال لم يسبق له تسلمه^(٢) .

(٣) عارية الإستعمال

مدلول العارية

عرفت المادة ٦٥٣ من القانون المدني عارية الإستعمال بأنها « عقد يلتزم به المعير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للإستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يرده بعد الإستعمال » والعارية من حيث خصائصها عقد رضائي ، وهي عقد ملزم للجانبين ، وهي من عقود التبرع^(٣) .

(١) نقض ١٩٦٨/٤/١٥ م ١٩ - رقم ٩٠ ص ٤٦٤ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني ص ١١٧١ .

(٣) الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، خصائص عقد العارية ج ٦ رقم ٨٢٤ ص ١٥٠٨ .

ومدلول العارية في خيانة الأمانة هو ذات مدلولها في القانون المدني ، والتعاقد الذي يتصور إرتكابه خيانة أمانته هو المستعير ، والتزامات المستعير التي تتولد عن العارية هي :

١ - إستعمال الشيء على الوجه الواجب . إذ نصت المادة ٦٣٩ من القانون المدني على أنه « (١) ليس للمستعير أن يستعمل الشيء المعار إلا على الوجه المعين وبالقدر المحدد ، وذلك طبقا لما بينه العقد أو تقبله طبيعة الشيء أو يعينه العرف ولا يجوز له دون إذن المعير أن ينزل عن الإستعمال للغير ولو على سبيل التبرع . » (٢) ولا يكون مسئولاً عما يلحق الشيء من تغيير أو تلف يسببه الإستعمال الذي تبيحه العارية » .

٢ - المحافظة على الشيء . إذ نصت المادة ٦٤١ من القانون المدني على أنه « (١) على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد . (٢) وفي كل حال يكون ضامنا لهلاك الشيء إذا نشأ الهلاك عن حادث مفاجئ أو قوة قاهرة وكان في وسعه أن يتحاشاه بإستعمال شيء من ملكه الخاص ، أو كان بين أن ينقذ شيئا مملوكا له أو الشيء المعار فإختار أن ينقذ ما يملكه » .

٣ - رد الشيء عينا عند إنتهاء العارية ، إذ نصت المادة ٦٤٢ من القانون المدني على أنه « (١) متى إنتهت العارية وجب على المستعير أن يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها ، وذلك دون إخلال بمسئوليته عن الهلاك أو التلف (٢) ويجب رد الشيء في المكان الذي يكون المستعير قد تسلمه فيه مالم يوجد إتفاق يقضى بغير ذلك .

والإلتزام الأخير - رد الشيء المعار عينا - هو الذي يعنينا في خيانة الأمانة ، إذ يرتكب المستعير هذه الجريمة إذا إختلس الشيء المعار أو بدده .

محل عارية الإستعمال

ترد العارية على العقار والمنقول ، إلا أن خيانة الإمانة تقتصر على إعاره المنقولات ، وذلك مع ملاحظة أن مستعير العقار يرتكب جريمة خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد العقار بالتخصيص أو أجزاء العقار بطبيعته التى إنتزعت منه فصارت منقولا ، ومن أمثلة خيانة الأمانة فى إعاره المنقولات إختلاس أو تبديد أدوات أعييرت لإقامة حفل أو وليمة ، أو مجوهرات أو ملابس أعييرت للظهور بها فى حفل ، أو دراجة أعييرت لاستعمال شخص .

وقد إشترط المادة ٦٣٥ من القانون المدنى فى محل العارية أو يكون « شيئا غير قابل للإستهلاك » وعلّة هذا الشرط أن المستعير يتسلم الشئ ليستعمله ثم يردّه عينا ، فإذا كان الشئ قابلا للإستهلاك فإن إستعماله يعنى هلاكه ومن ثم يستحيل رده عينا ، ولعل الأصح أنه يشترط فى محل العارية أن يكون « مالا قيما » ذلك أن الشئ القابل للإستهلاك لذاته يجوز إعتباره - فى نيه أطراف العقد - غير قابل للإستهلاك بحيث يتعين رده عينا . والتفرقة بين المال القيمى والمال المثلّى تعتمد على نيه الأطراف فى المقام الأول^(١) وتطبيقا لذلك ، يجوز أن ترد العارية على مال مثلى يقبل الإستهلاك بطبيعته ، إذا إتجهت نية الأطراف إلى إعتباره غير قابل للإستهلاك وتخصيصه لإستعمال لا يقتضى إستهلاكه . وفى هذه الحالات يرتكب المستعير خيانة الأمانة إذا رفض الرد أو عجز عنه ، مثال ذلك أن يعير شخص صرقيا قطعا من النقد ليعرضها فى واجهة محله على أن يردّها بذاتها ، أو أن يعير صرافا مبلغا من النقود ليعرض به عجزا فى خزائنه على أن يردّه بذاته بعد إنتهاء التفتيش عليه ، أو أن يعير شخص آخر أسهما أو سندات على أن يردّها عينا بعد أن يتقاضى أرباحها أو فوائدها ، أو أن يعير شخص آخر سندات لحاملها ليستعملها فى ضمان دين معين أو فى تغطية عمليات فى البورصة على أن يردّها عينا^(٢) .

ويلزم أن تكون العارية دون عوض ، لأنها إن كانت بمقابل عدت من قبيل إجارة الأشياء .

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٤٣

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ١١٧٢ .

متى يرتكب المستعير خيانة الأمانة

يرتكب المستعير خيانة الأمانة إذا إستغل وجود الشيء المعار فى حيازته، فإستولى عليه إعتداء على ملكية المعير ، أما إذا أخل المستعير بالتزام آخر من الإلتزامات التى ترتبت على العارية ، فلا يرتكب خيانة الأمانة . فمثلا إذا إستعمل الشيء المعار دون إذن المعير فى غير الغرض الذى حدد فى العقد أو تقبله طبيعة الشيء أو يحدده العرف ، كما لو إستعار حصانا لركوبه فإستعمله فى جر عربته محمله بالإثقال، أو سمح لغيره بأن يستعمل الشيء المعار ، فلا يرتكب خيانة الأمانة ، ولو أضرار الشيء أو هلك نتيجة ذلك . وإذا أخل المستعير بالتزامه بالمحافظة على الشيء فلم يبذل فى ذلك العناية التى يبذلها فى المحافظة على ماله دون أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعتاد فأضرار الشيء أو هلك فلا يرتكب خيانة الأمانة .

وإذا لم يرد المستعير الشيء المعار عند إنتهاء العارية ، وكان لأمتناعه عن الرد ميرر قانونى ، فهو يستعمل حقا أقره له القانون ، فيتوافر له سبب إباحه كما ورد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، وأهم تطبيق لذلك أن يكون للمستعير حق حبس الشيء حتى يرد له المعير ما يكون قد أنفقه للمحافظة عليه من مصروفات ، فقد نصت المادة ٦٢٧ من القانون المدنى على أنه « إذا إضطر المستعير إلى الإنفاق للمحافظة على الشيء أثناء العارية إلتزم المعير أن يرد له ما أنفقه من مصروفات » . ولكن لا يجوز للمستعير أن يدفع بالمقاصة بين ما يتعين عليه رده ، وما يكون دائنا به للمعير ، إذ نصت المادة ٣٦٤/ب من القانون المدنى على أنه « تقع المقاصة فى الديون أيا كان مصدرها وذلك فيما عدا الأحوال الآتية (ب) إذا كان أحد الدينين شيئا مودعا أو معارا عارية إستعمال وكان مطلوبا رده » .

وإذا كان الشيء المعار سندات لحاملها أعبرت ليستعملها المستعير فى ضمان دين عليه ، فباعها الدائن إقتضاء لحقه عند حلول أجله ، فإن المستعير لا يرتكب خيانة حين يعجز عن رد السندات ، ذلك أن بيعها كان أحد المخاطر التى ترتبط بالضرورة بهذا

النوع من العارية ، وقد قبلها المعير^(١) ولكن يرتكب المستعير خيانة الأمانة إذا إستولى على الفرق بين ثمن بيع السندات ومقدار الدين المضمون بها ، ويرتكب المستعير هذه الجريمة كذلك إذا إستعار السندات ليستعملها لضمان دين معين ، فاستعملها فى ضمان دين آخر .

ويجدر الإشارة إلى أنه لما كانت جريمة خيانة الأمانة تفترض سبق تسليم الشيء إلى المستعير ، فإنه إذا عقدت العارية ولم يفى المعير بعد بالتزامه بالتسليم ، فلا يتصور إرتكاب هذه الجريمة ، وإذا إنتزع المستعير الشيء المعار من حيازة المعير قبل تسليمه ، إرتكب سرقة ، ويستوفى التسليم الحقيقى والتسليم الحكمى ، وسواء أن يصدر التسليم للمستعير نفسه أو لمن يمثله ، ونحوز العارية من غير المالك^(٢) .

وينبغى التفرقة بين عارية الإستعمال وهى ترد على المنفعة فحسب وتنقل الحيازة المؤقتة ، وعارية الإستهلاك وهى ترد على ملكية الرقبة وتنقل الحيازة التامة فهذه الأخيرة فى حقيقتها قرض ، والأصل فيها أن تكون بلا فائدة إلا إذا نص على خلاف ذلك ، وقد أدمج القانون المدنى أحكامها فى أحكام القرض .

وفيصّل التفرقة بين نوعى العارية - عارية الإستعمال وعارية الإستهلاك - لايشير صعوبة فى المعتاد ، لأنه إذا أنصب الإتفاق على رد الشيء بذاته فهو يتضمن عارية إستعمال ، أما إذا أنصب على رد مايمثله عيناً أو ثمنه نقداً فهو عارية إستهلاك أى قرض ، والقرض كما نعلم ينقل الحيازة التامة ، فلا يعد من عقود الأمانة . وإذا تضمن العقد إلزام المستعير برد الشيء عيناً مادام موجوداً ، ويرد قيمته إذا فقد أو هلك ، فإن هذا الشرط لاينفى عن العقد صفته كعارية إستعمال لا إستهلاك مادام الأصل هو الرد عيناً^(٣) وهى قاعده عامة سبق أن أشرنا إليها فى الوديعة والإيجار .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٧٣ .

(٢) الدكتور محمد عيد الرازق السنهورى ج٢ بند ٨٢١ ص ١٥١٦ .

(٣) الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٥٨ .

كما ينبغي عدم الخلط بين عارية الإستعمال - وهي تتضمن تسليم الشيء إلى آخر لإستعمالة بعيدا عن رقابة صاحبة - وتسليم الشيء إليه بقصد تمكين يده المعارضة لتجريته تحت رقابة صاحبه ، ففرق بين إعاره سلعه إلى شخص لإستعمالها بدون مقابل ، وبين تسليمها إليه لتجريتها لحظات معدودة بنية بيعها له وقبل الإتفاق على الثمن ، فإختلاس السلعة فى الحالة الأولى يعد خيانة أمانه ، أما فى الحالية الثانية فيعد سرقة .

٤ - الرهن

مذلول الرهن

الرهن الذى أشارت إليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات هو الرهن الحيازى دون الرهن الرسمى ، وقد عرفت المادة ١٠٩٦ من القانون المدنى الرهن الحيازى فى قولها « الرهن الحيازى عقد به يلتزم شخص ، ضمانا لدين عليه أو على غيره ، أن يسلم إلى الدائن أو أى أجنبى يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه للدائن حقا عينا يخول له حبس الشيء لحين إستيفاء الدين ، وأن يتقدم الدائن العاديين والدائنين التالين له فى المرتبة فى إقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء فى أى يد يكون » .
وعقد الرهن الحيازى عقد رضائى ، وملزم للجانبين ، وهو عقد تابع وغير قابل للتجزئة .

والمتعاقدا الذى يتصور إرتكابة خيانة الأمانة هو المرتهن الذى يتسلم الشيء المرهون بناء على عقد الرهن ، فيصير فى حيازته الناقصة ، ويلتزم بالمحافظة عليه ورده عينا إلى الراهن بعد إستيفائه كل حقه ، ولكنه يستغل وجود الشيء المرهون فى حيازته ويستولى عليه مدعيا ملكيته لنفسه وجاحدا حق ملكية الراهن .
والإلتزامات التى يترتبها عقد الرهن على عاتق المرتهن هى :-

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهورى ج ١٠ رقم ٤٩٨ ص ٧٤١ .

١ - الإلتزام بالمحافظة على الشيء المرهون ، فقد نصت المادة ١١٠٣ من القانون المدني على أنه « إذا تسلم الدائن المرتهن الشيء المرهون فعليه أن يبذل فى حفظه وصيانته من العناية مايبذله الشخص المعتاد ، وهو مسئول عن هلاك الشيء أو تلفه مالم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبى لايد له فيه » .

٢ - الإلتزام بإستثمار الشيء المرهون ، فقد نصت المادة ١٠٠٤ من القانون المدني على أنه « (٢) وعليه أن يستثمره إستثمارا كاملا مالم يتفق على غير ذلك » .

٣ - الإلتزام بإدارة الشيء المرهون ، فقد نصت المادة ١١٠٦ من القانون المدني على أنه « (١) يتولى الدائن المرتهن إدارة الشيء المرهون وعليه أن يبذل فى ذلك من العناية مايبذله الرجل المعتاد ، وليس له أن يغير من طريقة إستغلال الشيء المرهون إلا برضا الراهن ، ويجب أن يبادر بإخطار الراهن على كل أمر يقتضى تدخله »

٤ - الإلتزام برد الشيء المرهون إلى الراهن بعد أن يستوفى كامل حقه ، وما يتصل بالحق من ملحقات ومصرفات وتعويضات .

والإلتزام الرابع والأخير سالف الذكر هو الذى يعنينا فى خيانة الأمانة ، إذ يرتكب المرتهن جريمة خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد الشيء المرهون ، أما الإلتزامات الأخرى المرتبه على عقد الرهن ، والسابق بيانها فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة عند الإخلال بأحدها ، فإذا قصر المرتهن فى المحافظة على الشيء المرهون فأضير أو هلك أو لم يستثمره إستثمارا كاملا أو غير طريقة إستغلاله دون رضا الراهن فلا يرتكب جريمة خيانة الأمانة .

محل الرهن

الرهن الحيازى يرد على العقار والمنقول ، ويقتصر نطاق خيانة الأمانة على رهن المنقول ، مع ملاحظة أن مرتهن العقار يرتكب خيانة الأمانة ، إذا إختلس أو بدد العقار بالتخصيص أو أجزاء العقار بطبيعته إذا إنتزعت منه قصارت منقولا .

وإذا كان يجوز رهن الأموال المعنوية القابلة للبيع كحق المؤلف أو براءة الاختراع والعلامة التجارية ، ولكن لا يتصور إرتكاب جريمة خيانة الأمانة فى هذه النوع من الرهون ، إذ لا تتوافر للمرهون الطبيعه المادية التى يفترضها موضوع خيانة الأمانة .

ويجوز رهن الديون والسندات الإسمية والسندات لحاملها ويتصور فى هذه الحالات إرتكاب خيانة الأمانة ، إذ يفترض هذا الرهن تسليم السند المثبت للدين إلى المرتهن ، ويرتكب المرتهن خيانة الأمانة فى هذه الحالة إذا إستعمل السند على وجه يكشف عن نيته فى إداء الحق لنفسه ، كما لو أقام به دعوى مطالبا به لنفسه ، وتطبيقا لذلك يرتكب خيانة الأمانة من رهن لدية سند إذنى أو كمياله أو شيك فظهره وقبض مبلغه .

والأصل أن يرد الرهن على مال قيمى حتى يتصور الإلتزام برده عينا ، ولكن يجوز أن يرد الرهن على مال مثلى بطبيعته إذا إتجهت نيه الطرفين إلى إعتباره قيميا ورده عينا ، كما لو رهن أسهم أو سندات لحاملها وحددت أرقامها واشترط ردها بذاتها بعد الوفاء بالدين الذى تضمنه . أما إذا لم يتفق الطرفان على رد المال المثلى عينا ، وإنما اتفقا على جواز رد ما يمثله ، فإن تكييف الواقعة يتوقف على إستظهار نيه الطرفين ، فإذا كانت نيتهما تخويل الدائن سلطه التصرف فى الشيء على أن يرد ما يمثله عند إبراء المدين ذمته ، فمؤدى ذلك أن تنتقل ملكية هذا المال إلى الدائن ، فيفقد العقد أخص ما يتميز به الرهن ، ويصير عقدا غير مسمى ^(١) ومن ثم لا يرتكب الدائن خيانة الأمانة إذا عجز عن الرد ، ومن أهم تطبيقات هذه الحالة أن يشترط رب العمل على موظفه ، وخاصة من يعملون بالتحصيل أو الصرف تسلم مبلغ من النقود « تأمينا » لما قد ينشأ فى ذمتهم من ديون نتيجة عجز أيا كان سببه - أى سواء كان العجز لعدم الدقه فى التحصيل أو للإهمال فى المحافظة على النقود أو

(١) ويطلق على العقد فى هذا القرض (الرهن ناقص) وهو ليس فى حقيقته رهنا .

لاختلاس مبلغ منها - وقد يلتزم رب العمل بأداء فوائد عن هذه المبالغ ، وفى هذا الفرض لا تقوم خيانة الأمانة ، إذ ليس ما يربط بين رب العمل والمستخدم لديه عقد رهن .

ولكن إذا إتفق الطرفان فى حالة رهن المال المثلّى ألا تكون للمرتهن سلطه التصرف فى المهرن ، ومع ذلك يجوز له أن يرد مثله ، بإعتبار أنه ليست للمرهن مصلحة فى أن يرد له شيئه عينا . فإن عجز المرتهن عن رد المثل أو رفضه عند براءة ذمة مدينه تقوم به خيانه الأمانة .

متى يرتكب المرتهن خيانة الأمانة

الرهن الحيازى من العقود العينية التى لا تتعقد إلا بتسليم العين المرهونه ، ومن ثم فلا تقع خيانة الأمانة إذا لم يكن الشئ المرهون قد سلم بعد إلى الدائن أو إلى الأجنبى الذى إختاره المتعاقدان ، فتفترض خيانة الأمانة أن المال المرهون قد سلم إلى المرتهن بحيث صار فى حيازته الناقصة ، أما إذا لم يكن قد سلم فلا يتصور إرتكابه هذه الجريمة ، وعلى ذلك فإذا إستولى الدائن على المال الذى إتفق على أن يكون رهنا ، ولم يتسلمه بعد ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة لعدم إنتقال الحيازة إليه ، ولا يرتكب كذلك سرقة لإنتفاء القصد الجنائى لديه ، إذ قد إستولى عليه بنية إرتهانه فحسب^(١) ولكن إذا إستولى عليه بنية بيعه إستيفاء لحقه فهو يرتكب جريمة سرقة .

والمرتهن هو الذى يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، لأنه هو الذى يحوز مال غيره حيازة فاقصة ، فيصدر عنه الإعتداء على ملكيته ، أما الراهن ، فهو مالك الشئ المرهون ، ومن ثم لا يتصور أن يصدر عنه الإعتداء ، وتطبيقا لذلك ، فإن المدين الذى وعد دائئه بإعطائه رهنا ثم نكل عن وعده ، وتصرف فى الشئ لا يرتكب خيانة الأمانة ، وإذا إسترد الراهن حيازة المرهون من يد مرتتهن دون رضائه فهو يرتكب الجريمة التى نصت عليها المادة ٣٢٣ مكررا من قانون العقوبات والتى جاء بها « وتعتبر فى

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١١٧ .

حكم السرقة كذلك إختلاس الأشياء المنقولة الواقع من رهنها ضمانا لدين عليه أو على آخر .

ومن المتصور أن يكون المال المرهون ملكا لغير المدين ، أى أن يكون الراهن غير المدين ، ويسمى « الكفيل العينى » ولا يغير ذلك من الحكم شيئا ، فالمرتحن يرتكب خيانة الأمانة إذا إختلس الشيء المرهون أو يبدده .

وقد يتفق المتعاقدا على أن يكون حيازة الشيء المرهون لشخص ثالث ، أى أجنبى عنهما ، ويعتبر هذا الشخص « مودعا عنده » ومن ثم يرتكب خيانة الأمانة إذا إختلس المال المرهون أو يبدده ، أما الدائن المرتحن فلا يتصور - فى هذه الحالة - إرتكابه خيانة الأمانة ، إذ ليس المال فى حيازته بل فى حيازة الأجنبى ، ولكنه قد يرتكب جريمة سرقة إذا إستولى على المال المرهون بنية تملكه وبغير إتباع الإجراءات التى حددها القانون لإستيفاء دينه من المرهون .

ويرتكب المرتحن خيانة الأمانة إذا رهن المال المرهون ضمانا لدين عليه لدى شخص ثالث. وقد حكم تطبيقا لذلك فى قضيه فحواها أن شخصا رهن مصاعغا إلى صانع يدير محلا للتسليف على رهونات ، مقابل مبلغ من المال ، وإتهم الراهن الصانع بأنه يبدد مصاعغه مع مصوغات أخرى لآخرين كانت قد سلمت إليه على سبيل الرهن ولم يردها لأصحابها ، وظهر من التحقيق أنه تصرف فى الأشياء التى كانت مرهونه عنده بأن رهنها من باطنه لآخرين فحكمت عليه محكمة النقض بالعقوبة لخيانة الأمانة ، وقررت « أن التصرف فى الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لايجوز إلا من مالكة فليس إذن للدائن المرتحن لمنقول أن يرهنه بإسمه ضمانا لدين عليه ، فإن فعل لا يحتج بالعقد على المالك الحقيقى »^(١) .

ويجدر الإشارة إلى أنه لايجوز الإتفاق على أن يصبح الدائن مالكا للمال المرهون عند علم سداد الدين ، ولكن المادة ١١٢١ من القانون المدنى نصت إستثناء على أنه :

(١) نقض ١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد ج ٤ قاعدة ٣٧١ ص ٥٠٩ .

- ١ - يجوز للدائن المرتهن إذ لم يستوفى حقه أن يطلب من القاضى الترخيص له فى بيع الشئ المرهون بالمزاد العلنى أو بسعره فى البورصة أو السوق .
- ٢ - ويجوز أيضا أن يطلب من القاضى أن يأمر بتمليكة الشئ ، وفاء للدين على أن يحسب عليه بقيمته بحسب تقدير الخبراء .

وجلى أن إستيلاء الدائن على المال أو تصرفه فيه بدون إستيفاء الإجراءات المطلوبة يعد خيانه أمانة كما سبق القول ، وقد حكم بأنه إذا تصرف الدائن المرتهن فى الشئ المرهون تصرف المالك فى ملكه بأن رهنه رهنا جديدا بإسمه الخاص ، وفى وقت كان هو فى حالة عجز مالى ظاهر ، عد مرتكباً جريمة التبيد لأن ذلك يتضمن من المتهم معاملته المال المرهون معاملته ملكه الخاص ، خصوصا فى ظروف كظروفه التى كان محتما فيها ضياع الشئ المرهون^(١) .

(٥) الوكالة

مدلول الوكالة

عقد الوكالة هو أحد عقود الأمانة التى وردت فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ جاء بهذه المادة « أو كانت (أى الأموال موضوع خيانة الأمانة » سلمت له (أى للمتهم) بصفه كونه وكيلأ بأجره أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعه المالك لها أو غيره » ... وللوكالة فى خيانة الأمانة ذات مدلولها فى القانون المدنى ، وقد عرفت المادة ٦٩٩ من القانون المدنى عقد الوكالة بأن « الوكالة عقد بمقتضاء يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل » .

(١) نقض ١٩١٨/١١/٩ للمجموعة الرسمية س. ١٠ ص ١٢٩ .

والوكالة عقد رضائي ، مالم يكن التصرف القانوني محل الوكالة شكليا ، فيستعين أن تكون بدورها شكلية ، والأصل في الوكالة أنها من عقود التبرع ، ولكن يجوز أن تكون بأجر ، والوكالة عقد ملزم للجانبين ، ومحل عقد الوكالة هو « عمل قانوني » فإذا كان ماكلف به شخص لحساب آخر هو « عمل مادي » فالعقد الذي يربط بينهما هو عقد مقاولة أو عقد عمل ، وتتميز الوكالة بتغليب الاعتبار الشخصي في إختيار الوكيل ، وفي قبول الوكيل الوكالة من الموكل ، والوكالة عقد غير لازم ، من حيث جواز عزل الوكيل ، وجواز تنحية^(١) .

والأصل في الوكالة أنها عقدية ، ولكن يجوز أن تكون قانونية كوكالة الولي ، أو قضائية كوكالة الوصي أو القيم .

والمتعاقد الذي يتصور إرتكابه خيانة الأمانة هو الوكيل . والإلتزامات التي رتبها عقد الوكالة على عاتق الوكيل هي :

١ - تنفيذ الوكالة في حدودها المرسومه . فقد نصت المادة ٧٠٣ من القانون المدني على أنه « (١) الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون إن يجاوز حدودها المرسومه (٢) على أن له أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه إخطار الوكيل سلفا وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف ، وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة » .

٢ - بذل العناية الواجبة في تنفيذ الوكالة . فقد نصت المادة ٧٠٤ من القانون المدني على أنه « (١) إذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد . (٢) فإذا كانت بأجر وجب على الوكيل أن يبذل دائما في تنفيذها عناية الرجل المعتاد » .

(١) الدكتور عبد الرازق السهوري ج ٧ رقم ٣٧١ .

٣ - تقديم حساب عنها إلى الوكيل ، فقد نصت المادة ٧٠٥ على أن « على الوكيل أن يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه فى تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حساب عنها » .

٤ - رد ما للموكل من أشياء فى يده ، وهذا الإلتزام هو ما يعيننا فى خيانة الأمانة ، ذلك أن الوكيل يرتكب جريمة خيانة الأمانة إذا اعتدى على ملكية الأشياء التى سلمت له بصفته وكيلًا لكي يستعملها فى مصلحة موكله ولحسابه ، أو كى يسلمها إلى الموكل فيما بعد ويعنى ذلك أن فعله يجب أن يتخذ صورته إستيلاته على الشيء الذى أؤتمن عليه لحساب موكله .

أما إذا أخل باللتزام آخر تولد عن الوكالة ولم يكن متضمنا هذا الاستيلاء ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة ، ومثال ذلك تقاعس الوكيل عن القيام بالعمل الذى كلف به ولو كان دافعه إلى ذلك الإضرار بموكله ، أو لم يبذل فيه القدر من العناية الذى تطلبه القانون ، أو لم يقدم الحساب إلى موكله أو جاوز نطاق وكالته ، وتطبيقا لذلك فإن الوكيل الذى يبيع شيئا أقل من الثمن الذى حدد له موكله ، أو يشتري لحسابه شيئا بأكثر من الثمن الذى عيّن له ، لا يرتكب خيانة الأمانة^(١) ، ولا يرتكب الجريمة أيضا الوكيل الذى يهمل فى المحافظة على المال الذى تسلمه لحساب موكله ، فيؤدى ذلك إلى الإضرار به أو هلاكه ، أو الوكيل الذى قدم إلى موكله كشف حساب غير صحيح ، فترتب على ذلك أن تقاضى منه أجرا يزيد عما يستحقه^(٢) .

أنواع الوكالة

الأصل فى الوكالة أن تكون تبرعية أى بالمجان (٧٠٩ م مدنى) ولكن ليس

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٠٠ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين ص ٧٨٦ .

هناك ما يمنع أن يتفق على غير ذلك ، أى أن تكون بأجر ، وإذا كانت الوكالة بأجر فلا عبره بالصورة التى يدفع لها هذا الأجر ، فقد تكون الوكالة بأجر منتظم أو بأجر يدفع دفعه واحد ، كما قد تكون بالعموله ، وقد قضى مرارا بأن الوكيل بالعموله يعد خائنا الأمانة إذا إختلس الأشياء المسلمة إليه لنفسه ولم يسدد ثمنها عند مطالبتة به^(١) .

ويستوى أن تكون الوكالة عامة أو خاصة ، صريحة أو ضمنية . ويستوى كذلك أن تكون الوكالة صحيحة أو باطله ويستوى أن تكون تعاقدية أو غير تعاقدية ويستوى أن تكون مستقلة أو ملحقة أو مضافه إلى حق آخر . كما يستوى أن يكون الوكيل عاديا أو إسما مسخرا . ويستوى أن تكون الوكالة فى مصلحة الموكل وحده أو الوكيل وحده ، أو أن تكون فى مصلحتهما معا ، مع مراعاة أن الوكيل بالعموله يعتبر وكيلا^(٢) .

ونظرا لأن الوكالة الضمنية والوكالة الباطلة والوكالة القانونيه أو القضائيه وكذا مدير الشركة فى إداره أموالها وعمل الفضولى لهم أهميه خاصة فى الحياة العملية فى شأن خيانة الأمانة فقد رأينا أن نتعرض لهم بشىء من التفصيل على النحو التالى :

الوكالة الضمنية

كما قد تكون الوكالة صريحة يجوز أن تكون ضمنية ، والوكالة الضمنية تتحقق بالقبول الضمنى للوكالة من جانب الوكيل ، وأبرز صوره للوكالة الضمنية أن يصدر

(١) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ رقم ٨٠٧ س٤٦ق ، نقض ١٩٣١/٦/٢٨ رقم ٧٤ س١٥ق ، نقض ١٩٣٢/١١/١٤ رقم ١٩ س٣ق .

(٢) راجع المادة ٨١ من قانون التجاره حيث جاء نصها « الوكيل بالعموله هو الذى يعمل عملا بإسم نفسه أو بإسم شركة بأمر الموكل على ذمته فى مقابل أجره أو عموله » .

التكليف للوكيل ، فلا يصدر عنه قبول صريح ، ولكنه يعهد إلى تنفيذ هذا التكليف . وأهم تطبيقات لهذه الوكالة وكالة الزوج لزوجته فيما يتعلق بشئون الحياة المشتركة ، ووكالة المستخدم لرب العمل فى الشئون التى إستخدمه فيها ، وكذا الوكالة الصادرة من الشركاء فى الشىوع لشريك لهم فى إدارة المال الشائع^(١) ، والوكيل الضمنى يرتكب خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد ما يحوزه لحساب موكله ، وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا سلم شخص آخر مبلغا من النقود لتسليمه إلى البنك إعتقادا منه بأنه ما يزال يعمل به فإختلسته كان مسئولاً عن خيانة الأمانة^(٢) ، ومن تسلم من آخر مبلغا من النقود لشراء بضاعة ، فلم يفعل ثم رد جزء من المبلغ وحرر إيصالا بالباقي كان مسئولاً عن خيانة الأمانة^(٣) ، كما قضى بأن تسليم نقود إلى شخص لشراء منقولات منزل الزوجية يعتبر توكيلا له بالشراء فإذا إمتنع عن الشراء وعن رد النقود إلى صاحبها رغم مطالبته يعتبر فعلة خيانة أمانة^(٤) ، وقضى بأن تسليم المجنى عليهما أوراق النقد إلى المتهم ليستبدل بها أوراقا مالية بقيمتها يصبح به المتهم وكيلا عن كل منهما فى قضاء القرض الذى تم التسليم من أجله وتكون يده يد أمين إنتقلت إليه الحيازة الناقصة ، فإذا إختلس المال المسلم إليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ عقوبات^(٥) ، وبأنه إذا توجه شخص إلى آخر وأعطاه ورقة من فئة الخمسة الجنيهات ليستبدل بها له نقودا صغيرة بعد أن بحث هو عن تلك النقود فلم يوفق فأخذها وذهب ليبحث فى الخارج عن مقابلها من النقد الصغير ، فإن هذا الشخص إذا إختلس جزءا منها أو أعاد ورقه من فئة الجنيه إدعى أنها هى التى سلمت إليه وأنه لم يجد مقابلا لها من النقود الصغيرة،

(١) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج ٧ رقم ٣٢١ ص ٣٩٤ .

(٢) نقض ١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٠٥ ص ٤٠٦ .

(٣) نقض ١٩٤٤/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٨٥ ص ٥٢٣ .

(٤) نقض ١٩٥٩/٦/١ مجموعة أحكام النقض ص ١٠٥ .

(٥) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ ص ١٧ ص ١٢٠٣ .

هذا الشخص يعد مرتكباً خيانة للأمانة على اعتبار أنه إختلس مالا سلم إليه بصفته وكيلاً مجانياً^(١) ، كما قضى بأن تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى المحامي لرفع دعوى إسترداد لصالها يعد توكيلاً منها له لإستعمالها فى أمر معين لنفعها فأختلسها يعد خيانه أمانته^(٢).

تحويل ورقه تجارية إلى آخر

فى نطاق الوكالة الضمنية يثار البحث أحياناً فيما يتعلق بتحويل كمبياله أو سند إذنى أو شيك إلى آخر ليقبض قيمته بدلا من الدائن ، فهل يعد المحول إليه وكيلًا عن المحول أم لا ، هنا ينبغى البحث عن نية المحول ، فإذا كان التحويل مجرد توكيل بالقبض والتحصيل لحساب المحول فأختلاس المبلغ يعد خيانة لهذه الوكالة^(٣) ، أما إذا كان المقصود منه تقليد المحول إليه المبالغ الواردة بهذه السنوات ، كما لو كان سدادا لدين أو ثمنًا لسلعة مشتراه أو غير ذلك ، فالوكالة تعد حينئذ منتفية بما يحول دون قيام جريمة خيانة الأمانة .

الوكالة الباطلة

أهم حالات بطلان الوكالة أن يكون التصرف القانونى الذى وردت عليه غير مشروع لمخالفته للنظام العام أو الآداب، ومثال ذلك إذا وكل شخص آخر فى شراء أسلحة محظورة أو مواد مخدرة أو وكله فى تقديم رشوه إلى موظف أو مستخدم عمومى أو فى قبض هذه الرشوة ، أو وكله فى إستئجار منزل يدار لألعاب القمار

(١) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد ج ٣ قاعدة ٢١ ص ١٩ و ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١١ قاعدة ١٢٣ ص ٧٠٣ .

(٢) نقض ١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض ص ٦ رقم ٣٨٦ ص ١٣١٢ .

(٣) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٧ ص ٧٠ .

أو للدعارة ، كما تبطل الوكالة كذلك إذا كان محلها تصرفا قانونيا غير ممكن أو غير قابل للتعيين^(١) .

والقاعدة أن بطلان الوكالة لا يحول دون إرتكاب خيانة الأمانة ، فإذا إستولى الوكيل فى الأمثلة السابقة على ما تسلمة أو سلم إليه بناء على الوكالة الباطلة ، فإنه يعد مرتكبا لجرمة خيانة الأمانة ، وتطبيقا لذلك أيضا فإن مدير الشركة الباطلة يرتكب جرمة خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد أموال هذه الشركة .

الوكالة القانونية (أو القضائية)

إلى جانب الوكالة العقدية التى مصدرها الإتفاق توجد الوكالة القانونية والوكالة القضائية ، أى التى يكون مصدرها نص القانون أو حكم القاضى ، وكلاهما - الوكالة القانونية أو القضائية - وكالة غير إتفاقية ، وقد كان القانون حريصا على إلحاق الوكالة غير التعاقدية بالوكالة التعاقدية ، فلم يقل فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أن تسليم الأشياء « كان بناء على عقد الوكالة » وإنما قال إنها « سلمت له (أى للمتهم) بصفه كونه وكيلًا » وقد قالت محكمة النقض فى ذلك أن « القانون حين عرف جرمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة بإعتبارها سببا من الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليده عقد ، بل إكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفه كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا ، مما يستوى فيه باليداه ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون منشؤه نص القانون »^(٢) .

(١) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج٧ ورقم ٢٣٤ ص ٤٢١ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١١/١ ص ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٠٥٣ .

وأبرز أمثلة للنائب القانوني أو القضائي ، الولي على القاصر والوصي^(١) والقيم على المحجور عليه ، ويعتبر سنديك التفليسة وكيلًا عن المفلس وجماعة الدائنين ، ويعتبر مصفى الشركة وكيلًا عن الشركاء ، وقد تكون التصفيه قضائية فيكون وكيلًا قضائيا ، ويعتبر ناظر الوقف كذلك وكيلًا^(٢) .

ومن المتفق عليه أن أحكام خيانة الأمانة تسرى على جميع هؤلاء إذا إختلس أحد منهم شيئا من أموال من ينوب عنه^(٣) وكذلك قضى بإدانته وصى لأنه إختلس شيئا من مال القاصر^(٤) وأيضا بإدانته مشرف إتفق مع الوصى ويدد شيئا من مال القاصر^(٥) .

مدير الشركة

يفترض عقد الشركة إعطاء وكالة لأحد الشركاء أو لشخص غير الشركاء يختار لخبرته أو لشقة خاصة فيه ، ومن أجل إدارة الشركة ، ومدير الشركة يرتكب خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد أموال الشركة التي يحوزها لحسابها . ويطبق هذا الحكم ولو كان مدير الشركة هو أحد الشركاء ، ولا يصلح دفاعا له قوله أنه يملك أغلبية أسهم الشركة أو أنه مالك أكبر حصة فى رأس مالها ، ذلك أنه طالما بقيت الشركة قائمة ، فهى شخص معنوى مستقل فى ذمته المالية عن ذمة كل من الشركاء على حده ، ومن ثم تكون حيابة المدير لأموالها حيابة ناقصة ، فيسرتكب خيانه الأمانة إذا

(١) نقض ١٩٢٤/١١/٦ المحاماة س ٥ رقم ١٩٢ ص ٢٠٩ ، ١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٢ ص ١٩١ .

(٢) نقض ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ رقم ٩ ص ٦٩ .

(٣) الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٠٨٤ .

(٤) نقض ١٩١٣/٣/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ عدد ٧٢ ، ١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ١٩ عدد ٨٨ .

(٥) نقض ١٩٢٤/٤/٧ رقم ٤٦ ص ٥١ ق .

اختلس أو يد هذه الأموال^(١).

وهذه القاعده عامة وتسرى على جميع الشركات ، سواء كانت شركة تضامن أو شركة مساهمة أو شركة توصيه أو شركة محاصه . وسواء أكانت الشركة مدنيه أو تجارية ، كما تطبق هذه القاعده على الشركات الفعلية والشركات الباطله .

ولا يقتصر نطاق خيانة الأمانة التي يرتكبها مدير الشركة على إستيلائه على مال الشركة لنفسه إختلاساً أو تبديداً ، وإنما يتسع نطاقها لإستعماله هذه الأموال إستعمالاً مخالفاً للنظام الأساسي للشركة له فيه مصلحة شخصية ، وخاصة إذا كان يضر بالشركة في صورة واضحة أو يعرضها لمخاطر كبيرة . مثال ذلك أن يخصص جانباً من أموال الشركة لإستغلال لم يرد النص عليه في نظام الشركة وليست له علاقة بغرضها ، أو أن يقترض منها مبلغاً ويحصل بذلك على تيسيرات إئتمانية غير عادية ، أو أن ينشئ بأموال الشركة شركة متفرعة عنها تكون له فيها المصلحة الغالبة ، وإذا كان من اليسير إدخال أفعال مدير الشركة في مدلول الإختلاس أو التبديد ، فهي تدخل في مدلول « الاستعمال » وقد أقرت محكمة النقض هذه القواعد ^(٧) .

وجدير بالذكر أن عقد الشركة بموجب المادة ٥٢٠ من القانون المدني يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في إدارة أعمال الشركة إذا لم يعين مدير لها ، وعلى ذلك فالشريك الذي يأخذ شيئاً من مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ليستخدمة في شئونها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده إليهم يعتبر مبدعاً^(١٣) وكذلك الشأن إذا أودع الشركاء على الشيوع المال الشائع بينهم عند واحد منهم إعتبر وكيلاً عنهم

(١) الدكتور محمود نجيب حسني، ص ١١٨١ .

(٢) نفق ١٩١٧/٣/٣ الشرائع من ٤ ص ٣٩٤ . ١١٥٦/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض من ٧

رقم ١٠٥ ص ٢٥٣، ١١/٧، ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض من ١١ رقم ٢٤٦ ص ٧٦٤.

(٣) نقض ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ قاعدة ١٦٤ من ٨١٨، ١٩٦٠/١١/٧ من ١١ قاعدة ١٤٦

ص ٧٦٤ ، ١٩٥٩/٦/٢٩ أحكام النقض من ١٠ قاعدة ١٥٧ ص ١١٧ .

ومبيدا إذا إنكر عليهم إنصبتهم ورفض ردها إليهم^(١) وقد قضى بأنه يعد مبيدا الشريك فى ماكينه طحين حين إستولى على أجرة الطحين لنفسه^(٢) وكذلك الشأن بالنسبة للشريك فى حديقه ورشة طوب^(٣) وتقع الجريمة أيضا ولو حصل التبديد فى فترة التصفية لأن موجودات الشركة فى هذه الحالة تعتبر مملوكة لها لا ملكا شائعا بين الشركاء ، فلا يحق لأحد منهم التصرف فى شىء منها^(٤).

عمل الفضولى

الفضولى هو الشخص الذى يتولى القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزما بذلك وبغير إذن منه (المادة ١٨٨ من القانون المدنى) . وتشير الفضالة شيئا من الصعوبة ، فإعتبر البعض الفضولى وكيلًا على مال صاحب الشأن وكالة مصدرها القانون وبالتالي يعتبر خائنا للأمانة إذا إختلس كل هذا المال أو بعضه^(٥) بينما يرى البعض فى الفضاله شبه عقد غير منصوص عليه فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وبالتالي فإن الفضولى لايعتبر خائنا للأمانة إذا إختلس مال صاحب الشأن^(٦) والرأى الأخير هو الأقرب إلى الصواب ذلك أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أغفلت النص على الفضاله ، وهى وإن كانت تشبه فى بعض جوانبها النيابة القانونية إلا أن مصدرها شبه عقد مستقل فى الكثير من خصائصه إستقلالًا بينا عن صور النيابة

-
- (١) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد ج٣ قاعدة ٣٨ ص ٢٥ ، ١٩٤٩/١١/٢٢ .
 أحكام النقض ص ١ قاعدة ٣٦ ص ١٠٢ .
 (٢) نقض ١٩٤١/١١/٢٢ رقم ٣٦ ص ١٠٢ .
 (٣) نقض ١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض ص ١ رقم ٣٢٦ ص ٥٢٠ .
 (٤) نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض ص ٧ قاعدة ٢٢٥ ص ٨١١ .
 (٥) الدكتور أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات . القسم الخاص طبعة ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ص ٨٨١ . الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٦١ ، د. المصفاوى ص ٥٠٨ إذ يرى فى الأمر ، وكالة مفترضة « وهذا الرأى يتمشى مع حكم المادة ١٩٣ من القانون المدنى التى تلزم الفضولى بما يلتزم به الوكيل من رد ما إستولى عليه بسبب الفضاله .
 (٦) الدكتور محمد محى الدين عوض ، ٢٤١ ، والدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٨٤ .

الأخرى ، وقاعدة التفسير الجنائي الضيق لايسمح بمثل هذا القياس^(١) وبناء على ذلك فإن الفضولي لايرتكب خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد مالا حازة إثناء فضالته ، ولكن يرتكب النصب إذا إدعى الوكالة عن رب العمل وتسلم بهذه الصفة الكاذبه مالا^(٢) .

متى يرتكب الوكيل خيانة الأمانة

يفترض لكي يرتكب الوكيل جريمة خيانة الأمانة أن يكون المال الذي ينسب إليه إختلاسه أو تديده قد سلم إليه على سبيل الحيازة الناقصة ، فإذا كان قد سلم إليه كمكافأة أو أجر نظير جهوده، أى كان تسليمه إليه ناقلا للحيازة الكاملة فهو يرتكب خيانة الأمانة بإستيلائه عليه ، وعلى ذلك إذا تسلم الوكيل أجره مقدما ثم رفض القيام بالعمل الذي كلف به ، وكان محلا للوكالة فهو لايرتكب خيانة الأمانة .

ولايشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون تسليم المال إلى الوكيل قد صدر عن الوكيل نفسه ، فيستوى أن يكون الوكيل قد تسلم الشيء لحساب الموكل ، أيا كان الشخص الذي سلمه له ، وقد عير القانون عن ذلك بقوله أن تسلم الأشياء إلى المتهم كان « بصفة كونه وكيلًا » وهو مايتسع للصورتين ، ومن ثم قيل أنه يستوى التسليم « إستنادا إلى الوكالة » والتسليم « بناء على الوكالة » . وتطبيقا لذلك فإن الوكيل الذي يبيع منقول يرتكب خيانة الأمانة ، سواء أهدد المنقول أو بدد الثمن الذي تقاضاه لحساب الموكل^(٣) .

ويرتكب الوكيل خيانة الأمانة إذا إستولى على مزايا ماليه - أيا كانت - آلت إليه بناء على الوكالة ، وكان مصيرها الطبيعي إلى الموكل ، فالقاعده أن الوكيل ملتزم بأن يرد إلى الموكل كل ما تسلمه لحسابه ، حتى ولو لم يكن مستحقا له ،

(١) الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٦٤ .

(٢) الدكتور عبد الرازق السنهوري ص ٧ رقم ٢٣١ ص ٦٥٦ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٨٢

وتطبيقا لذلك فإنه إذا باع الوكيل الشيء الذى كلفه ببيعه بضمن يزيد على ما حدده موكله ، ثم إستولى لنفسه على الفرق ، ورد إلى موكله الثمن الذى كلفه بأن يبيع به . كان مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة ، بل أنه يتعين على الوكيل أن يرد إلى موكله هذه المزية ، ولو كانت فى ذاتها غير مشروعه ، فإذا كان الثمن الذى باع فى المثال السابق يزيد على السعر الذى حددته الدولة ، وكان الحصول على هذه الزيادة جريمة فى ذاته ، فإن الوكيل مرتكباً خيانة الأمانة إذا إستولى على هذه الزيادة لنفسه ، ولكن إذا ثبت أن نية المتعاقد مع الوكيل كانت تخويله شخصياً هذه المزية ، بإعتبارها مكافأة على جهوده أو تبرعاً له ، فإنه لا يرتكب خيانة الأمانة بإخفائه هذه المزية عن موكله وإستيلائه عليها لنفسه ، ذلك أنها لم تسلم إليه على سبيل الحيازة الناقصة وإنما سلمت له تسليمًا نقل إليه حيازتها كامله .

وجدير بالذكر أن الوكيل لا يرتكب خيانة الأمانة إذا إمتنع عن رد ما تسلمه بناء على صفته وكان له حق حبسه طبقاً للقانون المدنى .

موت الوكيل

إذا توفى الوكيل كان ذلك سبباً لإنقضاء الوكالة ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧١٧ من القانون على إنقضاء الوكالة بموت الوكيل وجاء بها « فى حالة إنتهاء الوكالة بموت الوكيل ، يجب على ورثته ، إذا توافرت فيهم الأهلية وكانوا على علم بالوكالة ، أن يبادروا إلى إخطار الموكل بموت مورثهم وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال لصالح الموكل » ومؤدى ذلك ومقتضاه أن الوكالة تبقى قائمة فيما يتعلق بهذه التدابير ويعمل وارث الوكيل إزاء الموكل جميع التزامات الوكيل بالنسبة لهذه الأعمال وعلى ذلك فإن الوارث الذى يعلم أن مورثه كان يحوز مالا لحساب موكلة ، فيختلسه أو يبدده كان مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة .

موت الموكل

الأصل أن الوكالة تنقضى بموت الموكل ، بالنظر إلى مالها من طابع شخصى ، ومع

ذلك فإن الوكالة تبقى إلى أن يعلم الوكيل بموت الموكل ، أى أن صفة الوكيل وما يترفع عنها من حقوق والتزامات تستمر إلى حين توافر هذه العلم^(١) ، ويترتب على ذلك أن الوكيل يرتكب جريمة خيانة الأمانة طالما إستمرت صفة كوكيل بحيث إذا إختلس أو بدد أشياء كانت قد سلمت إليه قبل موت موكله أو بعد موته ولكن قبل علمه بذلك ، فهو يرتكب خيانة الأمانة .

عزل الوكيل وتنحيه

للوكالة طابع شخصى ، ويترتب على ذلك أنه يجوز للموكل أن يعزل وكيله فى أى وقت ، كما يجوز أن يتنحى عن هذه الوكالة فى أى وقت أيضا ، وهو أمر قننه القانون المدنى فى المادتين ٧١٥ ، ٧١٦ ، حيث نصت المادة الأولى منهما على أنه « (١) يجوز للموكل فى أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيدها ولو وجد إتفاق يخالف ذلك » ونصت المادة الثانية على أنه « (١) يجوز للوكيل أن ينزل فى أى وقت عن الوكالة ولو وجد إتفاق يخالف ذلك » .

ويترتب على العزل والتنحى إنقضاء الوكالة ، فإذا إختلس الوكيل أو بدد مالا كان قد تسلمه قبل عزله أو تنحيه فإنه يرتكب بذلك جريمة خيانة الأمانة ، أما إذا تسلم بعد العزل أو التنحيه مالا متزرعا بوكالته السابقة ، فهو يرتكب نصبا ، لأنه بذلك يكون متزرعا بصفه غير صحيحه ويعاقب بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات إذا توافرت شروطها .

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهورى ج٧ رقم ٣٣١ ص ٦٥٦ .

(٦) المقالة والخدمات المجانية

بيننا من قبل أن الوكالة تقتضى إلزام الوكيل القيام بعمل قانونى ، فلا تتعقد الوكالة قانونا إذا كانت مهمه الوكيل هى القيام بأعمال مادية ، إلا أن المشرع أراد أن يواجه هذه الحالة ، فنص فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على أن الإشياء موضوع خيانة الأمانة قد سلمت للمتهم « بصفه كونه وكيلأ بأجره أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعه المالك لها أو غيره » .

وقد سبق أن أوضحنا أن أحد عقود الأمانة التى تفترضها خيانة الأمانة هو الوكالة ، وقد ورد النص عليه صراحة فى المادة ٣٤١ سالفه الذكر ، وقد إشار المشرع عقب ذلك إلى عمل مادى لا يصلح محلا للوكالة بقوله إلى أن المتهم يكلف « بإستعمال الأشياء التى تسلمها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره » . ومؤدى ذلك أنه - بالإضافة إلى عقود الأمانة الخمس التى سلفت الإشارة إليها - نص المشرع على عقد جديد تقوم الجريمة بالإستيلاء على شىء تسلم بناء عليه ، وقد ثار الخلاف حول تحديد هذا العقد ، فذهب رأى^(١) إلى أن هذا العقد هو « عقد عمل » إلا أن هذا القول محل نظر لأن عقد العمل يفترض علاقه تبعيه بين العامل ورب العمل ويفترض كذلك تقاضى العامل أجرا عن عمله والحالات التى أراد المشرع - فى إجماع الفقه والقضاء - أن يعاقب عليها كخيانة للأمانة ، كتسليم قمح إلى طحان لطحنه أو قماش إلى خياط ليصنع منه ثوبا أو جهاز إلى فنى لإصلاحه لاتتوافر فيها علاقه التبعية بين مسلم الشىء ومتسلمه ، وإذا أعطى شخصا جهازا يملكه إلى صديق له لإصلاحه دون مقابل فإن العلاقه بينهما ينقصها عنصر الأجر وهو عنصر أساسى من عناصر عقد العمل .

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٦٤ .

وعلى ذلك فنحن مع رأى القائل بأن العبارة التى تضمنتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تضمنت عقدين : عقد مسمى هو المفاوضة إذا كان ثمة أجر متفق عليه نظير العمل الذى يلتزم أحد المتعاقدين بإدائه ، وعقد غير مسمى هو « عقد الخدمات المجانية » إذا كان العمل الذى يلتزم به المتعاقد بغير مقابل^(١) وقد أقرت محكمة النقض هذا التفسير حينما قالت « إن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت فى عقود الأمانة حالة من « كانت الأشياء سلمت له بصفه كونه وكيلًا بأجره أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك أو غيره » . فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة حسبما هو معروف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى الذى يقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل ينتج تحت حكمها أيضا حاله الشخص الذى يكلف بعمل مادى لمنفعة مالك الشئ أو غيره ، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة (عامل) بعد كلمة (وكيل) بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مادى لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكةا أو غيره يكون مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات^(٢) .

وسنعرض أولا لعقد المفاوضة ثم لعقد الخدمات المجانية :

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٨٦ ، والدكتور فوزيه عبد الستار ص ٣٠٦ ،

الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٦٥ .

(٢) نقض ١١/١٠/١٩٦٧ ص ٢٧ رقم ١٦٦ ص ٧١٩ ، ١/٥/١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ١١٣

ص ٥٣٢ ، ٩/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ١٧٠ ، ٨١٨ ، ٢٣/١٠/١٩٧٨ ص ٢٩ رقم ١٤٠ ص ٧٢٤ .

(اولا) عقد المقاولة

عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدني عقد المقاولة فى قولها « المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدى عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » .

والمتعاقدا الذى يتصور ارتكابه خيانة الأمانة هو المفاوض ، لأنه هو الذى يتسلم من رب العمل شيئا لإستعماله فى أمر معين لمنفعته ، فإذا إختلس هذا الشيء أو بدده يكون مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة . والإلتزامات التى يرتبها عقد المقاولة على عاتق المفاوض نصت عليها المواد من ٥٤٧ إلى ٦٥٤ من القانون المدني وهى تجمل فى إنجاز العمل المعهود به بموجب عقد المقاولة ، وتسليم العمل بعد إنجازها ، وضمان العمل بعد تسليمه . والإلتزام الذى يعنينا فى تطبيق أحكام جريمة خيانة الأمانة هو الإلتزام بتسليم العمل بعد إنجازها ، وبعبارة أدق الإلتزام برد الأشياء التى تسلمها المفاوض من رب العمل أو لحسابه بعد أن يجرى عليها العمل الذى كلف به ، وقد يكون هذا العمل تصنيعا لهذه الأشياء أو تحويلا لها أو مجرد إصلاحها أو تنظيفها .

حتى يرتكب المفاوض خيانة الأمانة

تفترض خيانة الأمانة أن الشيء سلم إلى المفاوض على سبيل الحيازة الناقصة ، أى من أجل القيام بالعمل ثم رده عينا ، سواء فى صورته الأصلية أو كما سلم إلى المفاوض بعد أن يدخل الأخير التعديل عليه . فإذا لم يحصل تسليم من رب العمل أو من يمثله إلى المفاوض فلا يتصور ارتكاب خيانة الأمانة . وعلى ذلك إذا إستولى المفاوض على الشيء قبل أن يسلم إليه ، فهو يرتكب جريمة سرقة لا خيانة الأمانة . كالتجار الذى يستولى على الخشب من حوزة المجنى عليه قبل أن يسلمه الأخير له .

وقد نصت المادة ٦٤٧ من القانون المدني فى فقرتها الثانية على جواز أن يتعهد المفاوض بتقديم العمل والمادة معا ، كما لو تعاقد شخص مع نجار على أن يصنع له قطعة من الأثاث ويقدم النجار الخشب من عنده ، أو تعاقد شخص مع حائك على أن

يصنع له ثوبا ويقدم الحائك القماش من عنده . ففي هذه الفروض لا يتصور إرتكاب خيانة الأمانة إذا إمتنع المقاول أو الحائك عن أن يسلم لعمله الشئ بعد تصنيعه ، ولو كان قد تسلم ثمن المادة وأجرة العمل كاملين ، ذلك أنه لم يسبق تسليم النجار أو الحائك شئ من الخشب أو القماش .

وإذا سلم الشئ إلى المقاول تسليما ناقلا للحيازة التامة ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة إذا إستولى على ذلك الشئ ثم يقيم بالعمل الذى كان ملتزما به ، على الرغم من أنه كان ملحوظا فى تسليم الشئ أن يكون مقابلا للقيام بالعمل . بل أن الحكم لا يتغير إذا كان الفرض من تسليم الشئ هو تمكين المقاول من الحصول على المواد الأولية التى تلزمه من أجل القيام بالعمل المكلف به ^(١) . وتطبيقا لذلك فإن النجار الذى يتسلم أخشابا ليصنع بها أثاثا ، ويتسلم بالإضافة إليها نقودا لتكون أجرا معجلا له ، وليتمكن من شراء بعض المواد التى تدخل فى صناعة الأثاث كالغراء والمسامير أو الطلاء ، ثم يختلس هذه النقود أو يبددها لا يرتكب خيانة أمانة إذا كان لم يختلس أو يبدد الأخشاب ^(٢) لأن النقود سلمت إليه لتكون ملكا له بإعتبارها أجرة ولا أهمية لما يكون مفترضا من كيفية معينة لإنفاق بعضها على المواد التى تدخل فى صناعة الشئ المكلف به .

وتفترض خيانة الأمانة أن المقاول لم يفي بالتزامه بتسليم العمل بعد إنجازه ، وبصفه خاصة لم يرد إلى صاحب العمل الشئ الذى كان قد تسلمه منه ليجرى فى شأنه العمل الذى كلف به ، ومقتضى ذلك أن المقاول لا يرتكب خيانة الأمانة إذا لم يفي بالتزام آخر تولد عن عقد المقاولة ، كما إذا لم ينتجز العمل الذى كلف به ، أو أنجزه على وجه معيب ، طالما أنه رد ما كان قد تسلمه من صاحب العمل .

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٦٧ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٨٨ .

(٣) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج ٧ رقم ٧٠ ص ٩٠ .

ويلتزم المفاوض برد ما بقى من المادة التى قدمها صاحب العمل بعد إنجاز العمل الذى كلف به ، وهذا الإلتزام نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٦٤٩ من القانون المدنى التى جاء بها « إذا كان رب العمل هو الذى قدم المادة فعلى المفاوض أن يحرص عليها ويراعى أصول العقد فى إستخدامة لها وأن يؤدى حسابه لرب العمل عما استعملها فيه ويرد إليه ما بقى منها » وعلى ذلك إذا إختلس المفاوض أو بدد مابقى من المادة التى سلمها إليه صاحب العمل فإنه يرتكب جريمة خيانة الأمانة .

مع مراعاة أن المفاوض قد لا يرتكب خيانة الأمانة إذا إمتنع عن رد هذه الأشياء وكان له أجر مستحق فى ذمة صاحب العمل ، إذ له أن يحبس العمل حتى يحصل على أجره^(١) وذلك تطبيقا للقواعد العامة فى الحبس الواردة فى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى التى جرى نصها على أنه « (١) لكل من إلتزم بأداء شىء أن يمتنع عن الوفاء به ، مادام الدائن لن يعرض الوفاء بإلتزام مترتب عليه بسبب إلتزام المدين ومرتبطة به ، أو مادام الدائن لم يقوم بتقديم تأمين كاف للوفاء بإلتزامه هذا ، (٢) ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشىء أو محوزه ، إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعه ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشىء حتى يستوفى ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الإلتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » .

كما أن للمفاوض الحق فى الدفع بعدم التنفيذ طبقا للمادة ١٦١ من القانون المدنى التى جرى نصها على أنه « فى العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الإلتزامات المتقابله مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه إذا لم يقوم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به » .

(١) الدكتور عبد الرزق السنهورى ج ٧ رقم ٧- ص ٩٠ .

صور لخيانة الأمانة في عقد المقاولة

تتوافر خيانة الأمانة إذا تسلم صاحب ورشة إصلاح السيارات سيارة لإصلاحها ثم إختلسها أو بددها ، أو إستلام صاحب ورشة أصلح أجهزة الجهاز لإصلاحه ثم قام بإختلاسه أو تبديده ، و يرتكب هذه الجريمة أيضا الطحان الذى يتسلم كمية من الحبوب لطحنها فيختلسها أو يبدها - سواء إختلس أو بدد الحبوب قبل طحنها أو الدقيق الناتج عن عملية الطحن - كما يرتكبها الخياط الذى يتسلم قماشا ليصنع منه رداء ، وصانع الأثاث الذى يتسلم أخشابا ليصنع منها أثاثا - إذا وقع الإختلاس أو التبديد على الأخشاب أو القماش المسلم - ويرتكبها أيضا الكواء الذى يختلس أو يبده الملابس التى سلمت له لكيها .

ولما كان عقد النقل صوره من عقود المقاولة يتميز عن سائر صوره بنوع الخدمة التى يتعهد الناقل - بإعتباره مقاولا - بتقديمها إلى صاحب العمل ، فإن الناقل يرتكب جريمة خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد الأشياء التى سلمت له لنقلها ، وذلك مع إستثناء الحالة التى نصت عليها الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات والتى تعاقب « على السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الأشياء من العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء ، أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفته السابقة » .

ومن صور خيانة الأمانة أيضا : من تسلم ورقة نقدية كبيره ليبدلها بنقود من فئة أصغر فأنصرف بها ثم عاد مدعيا أنه لم يوفق إلى إستبدالها ورد إلى المجنى عليه ورقه نقدية من فئة أقل ، أو لم يعد على الإطلاق . ومن تسلم من شخص سندا لإستعماله فى الصلح بين شخصين ولكنه سلمه لشخص آخر ، ومن تسلم من زوجته قائمة منقولات لتوصيلها إلى المحامى لرفع دعوى إسترداد لصالحا ولكنه إختلسها أضرارا بها ، وقائد السيارة الذى يختلس البنزين الذى وضع فى خزائنها ، والعامل

الذى يتسلم الخامات ليصنع منها أحذية فيبدها . ومن تسلم أخشابا ليصنعها ولكن لم يقم بتصنيعها كلها وامتنع عن رد ما بقى منها ، ومن تسلم كمية من الذهب لتصنيعها حليا فيبدها ومن تسلم آلة لإصلاحها فإستبدل بها أخرى غير صالحه للعمل .

(ثانيا) عقد الخدمات المجانية

عقد الخدمات المجانية هو عقد غير رسمى^(١) وله جميع أركان عقد المعاوضة عدا ركن الأجر ، ويمكن تعريفه بأن « عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا دون أجر يتعهد به الطرف الآخر^(٢) » .

ويرتكب من تسلم شيء بناء على هذا العقد خيانة الأمانة إذا إختلس أو بدد هذا الشيء . وعلى ذلك إذا سلم شخص جهاز تليفون أو مزياح أو تليفزيون أو ساعه أو سيارة إلى صديق لإصلاحها دون أجر ، وقام هذا الصديق بإختلاسها أو تبديدها فإن هذا الصديق يرتكب جريمة خيانة الأمانة .

المطلب الثانى

النظام القانونى لعقود الأمانة

تخضع العقود التى أوردتها المشرع فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لقواعد مشتركة تجمع بينها ، كما تحكمها فى مجال تطبيق هذه المادة أحكام قانونيه ربما

(١) الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٦٥ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٨٩ .

تختلف عن الأحكام التى تخضع لها فى مجال تطبيق القانون المدنى . وستعرض لهذه القواعد وتلك الأحكام على التفصيل التالى :

اولا : عقود الأمانة وارده على سبيل الحصر

وردت عقود الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، وبالتالى لاتقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان المال المختلس أو المبدد قد سلم بناء على عقد منها . وتطبيقا لقاعدة التفسير الضيق فى القانون الجنائى فإنه لايجوز القياس على هذه العقود وإدخال عقود أخرى فى مجال خيانة الأمانة^(١) . وفى ذلك قررت محكمة النقض فى وضوح تام بأنه « من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات^(٢) .

النتائج المترتبة على التعدد الحصرى لعقود الأمانة

هناك بعض النتائج الموضوعية والإجرائية المترتبة على التعدد الحصرى لعقود الأمانة .

فمن الوجهة الموضوعية ، لاتقوم جريمة خيانة الأمانة إذا كان مايربط بين المتهم والمجنى عليه عقدا لم ينص عليه المشرع فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ولو تم

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ من ١٨ ص ٨٩٥ . ١٩٧٠/٣/٢ من ٢١ ص ٣٢٥ . ١٩٧٤/٥/٢٠

من ٢٥ ص ٤٩٤ .

(٢) نقض ١٩٦٢/١٢/١٨ من ١٣ ص ٨٦٣ . وفى ذات المعنى نقض ١٩٤٦/٥/٣ مجموعة

القواعد ج ٢ قاعدة ١٠٥ ص ٥٦٤ .

بناء عليه تسليم ناقل للحيازة الناقصة . وعلى ذلك فإن الصرفى الذى تسلم مالا بناء على عقد الحساب الجارى أو فى نطاق اعتماد مفتوح أو على سبيل الوديعة الناقصة ، فيبذل ما تسلمه فإنه لا يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، فمن يتسلم مالا بناء على عقد بيع أو مقايضة أو قرض فيتصرف فيه إخلالا بالتزامات فرضها العقد عليه لا يرتكب خيانة الأمانة . وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا كلف شخص خادمة بأن يبيع له حيوانا فاستبدل به حيوان آخر لم يقبله المخدم فباعه الخادم فلا يرتكب بذلك خيانة الأمانة^(١) ، كما قضى كذلك بأن أخ الأمين الذى تعهد بسداد مافى ذمة أخيه المتوفى لا يرتكب خيانة الأمانة إذا لم يسدد ما تعهد به^(٢) ولا يرتكب هذه الجريمة المقترضة إذا لم يرد مبلغ القرض عند حلول الأجل^(٣) .

وتفترض عقود الأمانة قيام علاقته تعاقدية خاصة بين أشخاص القانون الخاص ولا يجوز البحث عنها فى العلاقات التى يحكمها القانون العام ، فال موظف فى علاقته بالإدارة لا يعد طرفا فى علاقة تعاقدية أيا كان وصفها ، بل أنه يشغل مركزا تنظيميا وظيفيا إذاء الإدارة تنظمه قواعد القانون الإدارى ، وبالتالي فإن ما يوجد فى حياة الموظف بسبب وظيفته من أموال أو أشياء وكذلك ما يكلف بتحصيله من أموال أو رسوم لحساب الدولة بحكم وظيفته لا يعد مسلما إليه بناء على عقد وديعة أو وكالة ولا تقع منه جريمة خيانة الأمانة إذا هو إختلس شيئا منها ، ولكن يعتبر مرتكبا لجناية

(١) نقض ١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٣٣٨ ص ٣٨٣ .

(٢) نقض ١٩٥١/١٢/٤ مجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ٨٨ ص ٢٣٤ .

(٣) نقض ١٩٧٠/٣/٢ ص ٢١ رقم ٨١ ص ٣٢٥ ، وإنظر كذلك نقض ١٩٧٩/١٠/١ ص

٣٠ رقم ١٥٦ ص ٧٤٢ .

إختلاس للمال العام مما تنطبق عليه المادة ١١٢ من قانون العقوبات^(١) .

أما النتائج المترتبة على الحصر التشريعى لعقود الأمانة من حيث الإجراءات الجنائية فهي محصورة فى أمرين :-

أولهما : إلتزام قاضى الموضوع - إذا أدان المتهم - أن يحدد العقد الذى تسلم الشئ بناء عليه كى تستطيع محكمة النقض أن تتحقق من أن هذا العقد هو أحد العقود التى نص القانون عليها^(٢) فإذا أغفل بيان ذلك كان حكما قاصرا^(٣) .

وثانيهما : أنه إذا دفع المتهم بأن العقد الذى يربط بينه وبين المجنى عليه لا يدخل فى عداد العقود التى نص عليها القانون كان دفعا جوهريا .

ويتعين على القاضى أن يحصيه ويرد عليه قبولاً أو رفضاً ، وإلا كان حكمه قاصرا .

ثانيا : تكييف عقود الأمانة

ينبغى على قاضى الموضوع أن يبحث عما إذا كان إتفاق الأطراف يعد عقد أمانة مما ورد على سبيل الحصر أم أنه يعد عقدا آخر ، دون أن يتقيد فى ذلك بما أضفاه عليه الطرفان لأن العبرة بما إنصرفت إليه إرادتهما فى واقع الأمر ، وفى ذلك تقول محكمة النقض أن « العبرة فى القول بشبوت قيام عقد من هذه العقود (أى عقود الأمانة) فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة »^(٤) . كما قضت أيضا بأنه

(١) الدكتور عبد العظيم مرسى رزير ص ٥٢٩ ، الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٨٧ .

والدكتور رؤوف عبيد ص ٥٦١ ، والدكتورة فوزية عيد الستار هامش (١) ص ٢٨٨ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين ص ٧٧٨ ، الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٥١٨ ص ٦٠٩ .

(٣) نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ ص ٢٧ ص ٣٦٦ .

(٤) نقض ١٩٦٢/١٢/١٨ ص ١٣ ص ٨٦٣ ، نقض ١٩٤٦/٦/٣ مجسوعة القواعد ج ٢

قاعدة ١٠٥ ص ٥٦٤ .

« لمحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على ما يتبادر من عباراتها إلى الفهم ولا معقب عليها في ذلك مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذي أخذت به أو تقيده »^(١) .
وبناء على ما تقدم قضى بأنه « إذا كانت المحكمة وهي في صدر بحيث تهمه التهديد المنسوب للمتهم قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه وكالة بالعمولة فإن ذلك منها يعتبر فصلا في علاقه القانونيه بينه وبين المجنى عليها وردا سائفا على ماذهب إليه في دفاعه من أنه عقد بيع لاعتقد وكاله »^(٢) وبأنه « إذا قرض شخص مبلغا من المال لآخر وذكر في سند الدين أن المبلغ مسلم على سبيل الوديعة وذلك بقصد تهديد المدين عند عدم الدفع عند المطالبة فلا يعتبر عدم الدفع عند المطالبة تهديدا جنائيا معاقب عليه »^(٣) وبأنه « إذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجريه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري في فتره التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة »^(٤) .

وعلى العكس مما تقدم ، قد تنتهي المحكمة إلى إنتفاء عقد الأمانة بالرغم من إعتبار المتعاقدين للإتفاق القائم بينهما أنه من عقود الأمانة ، فكثيرا ما كان يحصل في العمل أن يعطى محل تجارى شينا منقولاً بمقتضى عقد يطلق عليه « البيع الإيجارى » تدفع بمقتضاه أقساط بوصف أنها أجرة ، وبعد دفع كل الأقساط يصبح البيع نهائيا ملوكا للمشتري . وقد عرض مثل هذا العقد على محكمة النقض فإعتبرته بيعا مقرر أنه « إذا إعتبر قاضى الموضوع عقدا من هذا القبيل عقد بيع مستهديا في ذلك بنصوص العقد ومستظهرها منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد بحيث لم يقع منه تحريف لأى نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه ، بل كان كل ما فعله إنما

(١) نقض ١٩٥٩/١١/٢٢ س ١٠ ص ٩٣٨ .

(٢) نقض ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٢٠ .

(٣) نقض ١٩٢٦/١١/٢ ق ٣٦٥ ص ٥٦٠ .

(٤) نقض ١٩٤٠/١١/٢٥ المعاماه ج ٥ رقم ١٥٠ ص ٢٧٥ .

هو تغليب لمعنى من المعانى الواردة به على معنى آخر فإن محكمة النقض لاستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه «^(١)» .

والتكيف يعتبر مسأله قانونية تخضع لرقابه محكمة النقض^(٢) لذا ينبغى على قاضى الموضوع أن يبين العناصر الضرورية التى أستمد منها تكيفه للعقد حتى يسمح لمحكمه النقض أن تارس رقابتها على صحة تطبيق القانون ، ولايكفى أن يبين القاضى أن العقد يحتمل أحد تكيفين قانونيين كلاهما من عقود الأمانه المذكورة على سبيل الحصر ، كالإجارة والعارية مثلا ، وذلك لأنه لم يبين العناصر التى إستمد منها هذه الإستخلاص حتى يسمح لمحكمه النقض بمراقبة صحة هذا التكيف .

وعلى ذلك فإن خطأ قاضى الموضوع فى تحديد طبيعة العقد لا يترتب عليه نقض الحكم إذا ثبت من الوقائع التى بينها الحكم أن العقد فى تكيفه الصحيح هو أيضا من عقود الإمانه التى ذكرت على سبيل الحصر^(٣) مثل ذلك أن تعتبر محكمة الموضوع العقد وكاله بينما تكيفه محكمة النقض بأنه وديعه أو أن تعتبره عارية إستعمال بينما هو فى حقيقته عقد إيجار^(٤) .

القواعد التى يطبقها القاضى الجنائى على العقد

القاضى الجنائى حين يبحث فى وجود العقد وتكيفه والدفع التى يحتج بها المتهم فى شأنه ، عليه أن يطبق قواعد القانون المدنى المختصة بهذا العقد. لأن الموضوع فى ذاته « مدنى » ومن ثم تحكمه القواعد المدنيه المختصة به فضلا عن أنه لا توجد فى

(١) نقض ١٩٣٤/٥/٢١ مجموعة القواعد ج٣ قاعدة ٢٥٣ ص ٣٣٢ .

(٢) دكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٢٥ ، الدكتور عبد العظيم مرسى وزير ص ٢٣٢ ،

والدكتور رؤوف عبيد ص ٥٧٢ .

(٣) نقض ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد ح٢ قاعدة ٢٥٧ ، ص ٣٢٤ .

(٤) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦١٦ .

قانون العقوبات قواعد خاصة بالعقود حتى يثور البحث فى تطبيقها^(١) ، وفى النهاية فإن الحكم الجنائى له حجيته على القضاء المدنى ، ومن ثم يقضى المنطق بأن يطبق القاضى الجنائى القواعد التى كان القضاء المدنى يطبقها لو عرض الموضوع عليه .

ثالثا : البت فى الدفع التى تثار فى شأن عقود الأمانة

البت فى الدفع التى تثار فى شأن عقود الأمانة من إختصاص القاضى الجنائى ، ولأن عقد الأمانة مجرد عنصر فى خيانة الأمانة ، شأنه شأن سائر عناصرها من حيث وجوب فصل القاضى الجنائى فيه ، وهذه القاعدة تطبيق للمبدأ الذى يقرر أن « القاضى المختص بالدعوى يختص كذلك بجميع المسائل المتفرعة عنها ، ولو كانت فى الأصل خارجة عن إختصاصه » وأن « قاضى الدعوى هو قاضى الدفع » وهو الأمر الذى تضمنته المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية حيث جاء بها « تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك » . وعلى ذلك لا يجوز للقاضى الجنائى أن يعتبر الفصل فى وجود العقد وتحديد تكييفه « مسألة أولية » ويوقف النظر فى الدعوى ريثما تفصل المحكمة المدنية فى وجود العقد أو تكييفه ، بل لا يجوز له ذلك ولو كانت ثمه دعوى مطروحة على القضاء المدنى فى شأن هذا العقد .

وفى هذا المقام سنشير إلى أهم الدفع التى قد يدفع بها المتهم مسئوليته عن خيانة الأمانة ، وهى الدفع بوجود حساب بينه وبين المجنى عليه ، والدفع بالمقاصة ، والحق فى الحبس .

الدفع بوجود حساب بين المتهم والمجنى عليه

قد يدفع المتهم بوجود حساب بينه وبين المجنى عليه ، ويستخلص من ذلك أنه لم

(١) الدكتور محمود نجيب حطى ص ١١٤٧ .

يعد مدينا له ، وأنه بناء على ذلك لايسأل عن إختلاس أو تهديد ، وهذا الدفع يجب على المحكمة أن تمحص وترد عليه ، فإن لم تفعل كان حكمها قاصرا .

ومؤدى ذلك أن مجرد الدفع بوجود الحساب لاينبنى عليه البراءة ، إنما تلتزم المحكمة بفحص الحساب ، ولا تقتضى بالبراءة إلا إذا ثبت أن ذمة المتهم غير مشغولة بشئ . إذا المجنى عليه . وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « يجب على المحكمة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم فى موضوع تهمة التهديد المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة » لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع «^(١) . ولكن يتعين لإلتزام المحكمة بفحص الحساب المدعى به أن يكون الدفع جدبا وذلك يقتضى أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لإثبات مقاصه تبرأ بها النعمه ، أما إذا كام الثابت أن الحساب بين المتهم والمجنى عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد بزرده على أقساط ، فإمتناع المتهم عن الرد يعتبر إختلاسا^(٢) .

وإذا كان الحساب بين المتهم والمجنى عليه معقدا بحيث لا تستطيع المحكمة أن تتولى بنفسها تصفيته ، فإن لها - وفقا للقواعد العامة - أن تندب الخبير الذى يقوم بذلك ، وإن كانت المحكمة ليست ملزمة بالأخذ بالنتيجة التى يخلص لها الخبير فى تقريره ، وإنما لها سلطة الرقابه عليه بإعتبارها الخبير الأعلى ولا معقب عليها فى ذلك^(٣) .

-
- (١) نقض ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونيه ج٣ رقم ٤٨٨ ص ٦١٧ ،
نقض ١٩٥٧/٤/٨ مجموعة أحكام النقض ص ٨ رقم ١٠٠ ص ٣٧٤ ، ١٩٦٩/٦/٢٣ ص ٢٠ ،
ص ٩٣٣ ، ١٩٧٣/٥/٢٨ ص ٢٤ ، ١٩٧٥/١/١٩ ، ١٩٧٥/١/٢٦ ص ٥١ .
(٢) نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونيه ج٤ رقم ١٨٩ ص ١٩٠ .
(٣) نقض ١٩٥٩/١٠/١٩ مجموعة أحكام النقض ص ١٠ رقم ١٧١ ص ٨٠٢ ،
١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ رقم ١٤٦ ص ٧٦٤ .

دفع المتهم بالمقاصة

الدفع بالمقاصة هو فى حقيقته خلاصة الدفع بوجود الحساب بين المتهم والمجنى عليه ، فالمتهم يدفع بوجود الحساب لكى يخلص من ذلك إلى أن الدين الذى يدعيه المجنى عليه فى ذمته يقابله دين له قبله ، وإنه بناء على ذلك قد إنقضى حق المجنى عليه بالمقاصة بين الدينين ، فإذا ثبت دفع المتهم على هذا النحو وجب على المحكمة أن تقضى ببراءته .

وقد نصت المادة ٣٦٢ من القانون المدنى فى فقرتها الأولى على أنه « للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ، ولو اختلف سبب الدينين ، إذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثليات يميزه فى النوع والجودة وكان كل منهما خاليا من النزاع مستحق الأداء صالحا للمطالبة به قضاء » ، الأمر الذى مفاده ومؤداه أن الدفع بالمقاصة لا يكون له محل إذا كان موضوع التزام المتهم قسيما ، وكذلك لا يكون لهذا الدفع محل إذا كان موضوع إلتزامه نقودا أو مثليا ولم تحقق فيه الشروط السابق ورودها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦٢ من القانون المدنى سالف الذكر .

ويشترط لينتج الدفع بالمقاصة أثره توافر شرطان :

١ - أن يكون من شأن المقاصة براءة ذمة المتهم إطلاقا ، وهو ما يفترض أن حقه قبل المجنى عليه يعادل أو يجاوز حق المجنى عليه إذا « ، أما إذا كان أقل وإن كان بقدر ضئيل ، فمستولية المتهم عن خيانة الأمانة لا تنتفى .

٢ - ألا يكون إدعاء المتهم المقاصة فى حالة حظر المشرع الدفع بها ، وقد حظرت المادة ٣٦٤ من القانون المدنى الدفع بالمقاصة فى الحالات الآتية : (أ) إذا كان أحد الدينين شيئا نزع دون حق من يد مالكة ، وكان مطلوبا رده (ب) إذا كان أحد الدينين شيئا مودعا أو معارا عارية إستعمال وكان مطلوبا رده ، (ج) إذا كان أحد الدينين حقا غير قابل للحجز .

وأهم هذه الحالات أنه إذا كان المتهم بخيانة الأمانة وديعا أو مستعيرا فلا يقبل منه الدفع بالمقاصة ^(١) .

(١) إنظر فى عدم جواز الدفع بالمقاصة : نقض ١٩٣٧/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج٤

رقم ٩٥ ص ٧٩ ، ١٩٤٢/٣/٢٣ ج٥ رقم ٢٧٣ ص ٦٣٣ .

الدفع بحق المتهم فى حبس المال موضوع خيانة الأمانة

قد يدفع المتهم تهمة خيانة الأمانة بأن له حق حبس الشيء الذى يحوزه لحساب المجنى عليه حتى يحصل على حقه قبله ، وقد بينت المادة ٢٤٦ من القانون المدنى الحق فى الحبس كاحدى وسائل الضمان حيث جاء بها « (١) لكل من التزم باداء شئ أن يمتنع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبطة به ، أو ما دام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا (٢) ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشئ أو محزره ، إذا أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعه ، فان له أن يمتنع عن هذا الشئ حتى يستوفى ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الإلتزام بالرد ناشئ عن عمل غير مشروع » .

وبناء على ذلك إذا ثبت حق المتهم فى حبس المال موضوع خيانة الأمانة على النحو المشار إليه فى المادة ٢٤٦ سالفه الذكر فرفضه رد الشئ لا يعد خيانه أمانه وإنما يعتبر استعمالا لحق قرره له القانون (م ٦٠ عقوبات) .

وتطبيقا لذلك فان من تسلم الشئ لاصلاحه له أن يعقبه حتى يؤدى إليه أجر اصلاحه ^(١) وللوكيل أن يعقب المستندات التى تسلمها من موكله حتى يدفع إليه اتعابه . وللمودع عنده حبس الشئ المودع حتى يؤدى المودع النفقات الضرورية التى أنفقها عليه لصيانته ^(٢) .

وجدير بالذكر أن الدفع بالحق فى الحبس هو دفع جوهرى يتعين على المحكمه أن ترد عليه فى حكمها وإلا كان قاصرا ، وهو دفع موضوعى ومن ثم لا يجوز ابتداء لأول مره أمام محكمة النقض ^(٣) .

(١) نقض ١٩٦٧/٥/٨ من ٦١٨ . ١٥٠ / ١٠ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٠٦٧

(٢) نقض ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٦٢ . ١٩٦٤/٣/٢٣ من ١٥ ص ٢٠٢

(٣) ١٩٥٩/٥/١٨ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٢٠ ص ٥٤٢

رابعاً: بطلان العقد أو سند الحيازة

قد يلحق سند الحيازة سبب من أسباب البطلان المختلفة ، سواء أكان هذا السند عقد من العقود الأمانة ، أم حكماً قضائياً كما في حالة النيابة القضائية . فإذا ما تحقق القاضى من وجود عقد الأمانة أو الحكم القضائى سند الحيازة صح الإرتكان إليه فى تقرير قيام جريمة الأمانة حتى ولو كان العقد أو الحكم باطلا . ومرد ذلك إلى ما يتمتع به قانون العقوبات من ذاتيه واستقلال إذا فروع القانون الأخرى ، فإذا كان القانون المدنى يشترط صحة العقد كى يرتب عليه أثاره فإن القانون الجنائى يكتفى بوجود العقد لا صحته كى يعتبر التسليم الذى تم بناء عليه تسليماً على سبيل الإلتئمان يستوجب تقرير الحالة الجنائية له ^(١) .

ويستوى فى البطلان أن يكون نسبياً ، كعدم اكتمال أهليه المتعاقد أو لعب من عيوب الرضا ، أو أن يكون مطلقاً ، كعيب فى الشكل أو عدم مشروعية السبب .

وقد يقال أن العقد الباطل لا ينتج أثراً ، فيعتبر كأنه غير موجود ويوصف التسليم بأنه لم يكن بناء على عقد ، ومن ثم لا تقوم خيانة الأمانة . ولكن هذه الحجة غير صحيحة ، ذلك أن علة العقاب على خيانة الأمانة ليست ضمان الوفاء بالإلتزام المتولد عن العقد حتى يكون لبطلانه تأثير على وجود هذا الإلتزام ، وإنما حماية حق ملكية محله المال الذى سلم بناء على هذا العقد ، وهذا الحق يظل واجب الإحترام ، جديراً بالحماية على الرغم من بطلان العقد ^(٢) .

وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « أن مناط العقاب ليس الإخلال بتنفيذ العقد ، وإنما العبث بملكه الشئ المسلم بمقتضى العقد ، واذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٨٧٣ ، الدكتور حسن المصفاوى ص ٣٧٣ ، الدكتور عبد

العظيم مرس وزير ص ٥٣٣ .

(٢) الدكتور رؤوف عيد ص ٩١٨ ، الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٩٧٠ ، الدكتور فوزيه عبد

الستار ص ٩٤٥ .

لا يعنى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه « (١) » .

وقد انتقد البعض هذا الرأى بحجه أنه يعنى تعارضا بين القانون الجنائى والقانون المدنى ، وأنه يدفع إلى تنفيذ عقد غير مشروع وقد يكون مخالفا للنظام العام أو الآداب ، فضلا عن أن حمايه القانون الجنائى لا يجوز أن تسبغ إلا على المالك الشرعى ولا يوصف المجنى عليه بذلك إلا إذا كان حقه ثمرة عقد صحيح ، ولكن هذا الرأى فى غير محله ، فمن ناحيه لا تعارض بين القانون الجنائى والقانون المدنى ، ذلك أن الأول يحمى حق الملكية فى حين يحمى الثانى العقد . ومن ناحيه ثانيه ، فان ملكية المجنى عليه لا توصف بعدم المشروعية ، ذلك أن مصدرها (أى سبب اكتسابها) ليس العقد الباطل ، وإنما واقعه قانونيه سابقه عليه ، ولم يكن العقد سوى مناسبه لوجود شئ فى الحيازه الناقصه لغير ماله « (٢) » .

ونظرا لأن عدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعنى المؤتمن من رد المال الذى تسلمه بمقتضاه فقد قضى بأنه « إذا كانت نية الجانى وقت التسليم غير متفقده مع ما قصده المجنى عليه من التسليم فلا تأثير لذلك (أى لعدم تطابق الإرادتين) فى قيام جريمة خيانة الأمانه متى ثبت أن الجانى اختلس الشئ الذى سلم له ولم يستعمله فى الأمر الذى اراده المجنى عليه بالتسليم » (٣) .

كما قضى بأنه « إذا ارادت إمرأه أن تتخذ منزلا للدعارة السريه ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيريه لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقه أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذة هى لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمه الأجره ، فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، فهذا الفعل يكون جريمة خيانة الأمانة وذلك رغم بطلان عقد الوكالة (لعدم مشروعيه سببه) الذى يوجبه تم تسليم

(١) نقضه ١٩٣٧/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج٤ رقم ٧٨ ص ٧٤

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٥٠

(٣) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج٤ قاعده ١٨٣ ص ١٧١

المال من المجنى عليها « (١) .

خامسا : استبدال عقد الأمانة

قد يستبدل عقد الأمانة بآخر أثناء الحيازة . وتغيير سند الحيازة بإحلال عقد من عقود الأمانة محل عقد أمانة آخر أمر لا أهمية له في نطاق خيانه الأمانة ، لأنه لا يترتب عليه تغيير في صفة الحيازة ، ومن ذلك مثلا أن يحل ايجار محل عاره ، أو وديعه محل رهن .

وأما تكون لتغيير سند الحيازة أهمية خاص ، إذا حل محل عقد الأمانة عقد آخر ناقل الحيازة التامة لا يدخل في عداد عقود الأمانة ، كما لو أقرض الموكل الوكيل المبالغ التي كان قد حصلها لحسابه ، أو أن يأذن له بالتصرف في المال الذي حصله لحسابه وكما لو باع المؤجر الشيء المؤجر للمستأجر أو وهب المودع الشيء المودع للمودع لديه ، فإذا تصرف حائز المنقول فيه بعد استبدال العقد فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة ، ولو لم يسدد الوكيل القرض ، أو كان المستأجر لم يدفع الثمن ، أو كان المودع لديه لم ينفذ التزاما فرضه عليه عقد الهبة (٢) .

وأما يشترط لإعتبار الإستبدال مانعا من تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات شرطان :-

الشرط الأول : أن يكون الإستبدال حقيقيا . وهو يكون كذلك إذا تضمن انقضاء العقد السابق لكل ما تولد عنه من حقوق والتزامات ، وإحلال العقد الجديد محله بما يترتب عليه من حقوق والتزامات . إذ بذلك يصدق عليه تعريف تجديد الإلتزام الذي نصت عليه المادة ٣٥٢ من القانون المدني حين قالت « يتجدد الإلتزام بتغيير الدين إذا اتفق الطرفان على أن يستبدلا بالإلتزام الأصلي التزاما جديدا يختلف عنه في محله أو

(١) نقض ١٩٣٧/٥/٢٤ مجموعه القواعد القانونية ج٤ قاعده ٨٧ ص ٨٤

(٢) دكتور عبد العظيم مرس وزير ص ٥٣٤ .

أو في مصدره » .

أما إذا أبقى الطرفان على عقد الأمانة وعلى الإلتزامات المتولدة عنه ، واقتصرا على التعديل من كيفية الوفاء بها ، فإن ذلك لا يحول دون ارتكاب خيانة الأمانة . والقاعدة أن الإستبدال لا يفترض ، وإذا ثار في شأنه شك ظل العقد السابق قائما وهو ما أفصحت عنه المادة ٣٥٤ من القانون المدني حين قالت أن « التجديد لا يفترض ، بل يجب أن يتفق عليه صراحة ، أو أن يستخلص بوضوح من الظروف ، وبوجه خاص لا يستفاد التجديد من كتابه سند يدين بوجوده قبل ذلك ، ولا مما يحدث في الإلتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو مكانه أو كيفية ، ولا مما يدخل على الإلتزام من تعديل لا يتناول إلا التأمينات أو سعر الفائدة ، كل ذلك ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره » .

وتطبيقا لذلك فإذا بدد الوكيل مال موكله ثم اتفقا على أن يعبر سندا بالمبلغ الذي بدده ، فليس ذلك تجديدا أو استبدالا ، وليس من شأنه أن تحول صفة الوكيل إلى صفة مقترض ، وإنما تتمثل في التوقيع على السند محاولة من جانب الموكل لتأكيد حقه ، أو تسهيل حصوله عليه بمنحه وكيله أجلا لسداده ، أو تمكينه من سداده على أقساط ، ومن ثم لا مساس لذلك بأركان خيانة الأمانة ^(١) . مع مراعاة أن عبء اثبات الإستبدال يقع على عاتق المتهم باعتباره يتمسك به لدحض اتهامه ولا يجوز الإحتجاج به لأول مرة أمام محكمة النقض ^(٢) .

الشرط الثاني : أن يكون الإستبدال سابقا على وقوع جريمة خيانة الأمانة . أى إذا كان المتهم لم يلجأ إلى طلب الإستبدال إلا بعد ارتكاب التهديد أو الإختلاس هربا من المسؤولية الجنائية أو بقصد تأجيل زمن الوفاء أو كان الدائن لم يضطر إلى قبول الإستبدال إلا على أمل تعويض ما ضاع عليه من المال المبدد أو المختلس فإن ذلك لا

(١) نقض ١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢٢ رقم ١ ص ١ .

(٢) نقض ١٩٦٣/٣/٩ س ١٤ ص ٢٠٢ .

يمنع من معاقبه المتهم بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ^(١) .

ساسنا : اثبات عقد الأمانة

تقع جريمة خيانة الأمانة باجتماع واقعتين : الواقعة الأولى هى واقعه الإلتئمان ، والواقعه الثانية هى واقعه الإختلاس أو التبيد أو الإستعمال ، ومن الأخير يتكون الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة على النحو الذى سيرد فيما بعد ، وهى واقعه جنائية تخضع فى اثباتها للمبادئ التى تحكم الإثبات فى المواد الجنائية والتى يهيمن عليها المبدأ الأصلى لحرية اقتناع القاضى الجنائى ، أما الواقعة الأولى وهى واقعه الإلتئمان ، أى تسليم المال بناء على عقد من عقود الأمانة ، فهى واقعه مدنيه مشروعه وقائمة بذاتها ومستقلة عن واقعه الإختلاس أو التبيد بل وسابقه عليها فى الترتيب الزمنى ^(٢) . وتخضع فى اثباتها لما يخضع له اثبات العقود المدنية من أحكام .

اثبات أركان جريمة خيانة الأمانة

يجوز اثبات أركان جريمة خيانة الأمانة بجميع طرق الأثبات ، بما فى ذلك البينه والقرائن ، أيا كانت قيمة موضوع الجريمة فيجوز اثبات ارتكاب فعل الإختلاس أو التبيد أو الإستعمال وكذا اثبات حصول الضرر والقصد الجنائى بجميع طرق الإثبات ، بل إن واقعه تسليم الشئ يجوز إثباتها بجميع الطرق ^(٣) .

وأهم مبادئ النظرية العامه للإثبات فى القانون الجنائى هو مبدأ الإقتناع القضائى الذى يعنى أن للقاضى الحرية التامه فى أن يقبل جميع الأدله التى يقدمها إليه أطراف الدعوى ، فلا وجود لأدله يحظر عليه القانون مقدما قبولها ، وله أن

(١) أحمد أمين ص ٧٨١ ، نقض ١٩٣٤/٢/١٢ مجموعة التواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٠٠

ص ٢٩٦ .

(٢) دكتور عبد العظيم مرس وزير ص ٥٣٦ رؤوف عيد ص ٥٧٢

(٣) نقضه ١٩٧٤/٢/٢٤ ص ٢٥ س ١٨٣ .

أى دليل لا يطمئن إليه ، فلا وجود لأدله مفروضه عليه ، وله بعد ذلك السلطة التقديرية الكاملة فى وزن قيمة كل دليل على حده ، وله فى النهاية سلطة التنسيق بين الأدلة التى قدمت إليه ، واستخلاص نتيجة منطقيه من هذه الأدلة مجتمعه ومتسانده تتمثل فى تقرير البراءة أو الإدانة^(١) وقد قررت هذا المبدأ المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فى قولها « يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بناء على حريته » .

وقد أفرغت محكمة النقض مبدأ الإقتناع القضائى فى العبارات التالية « إن القانون قد أمد القاضى فى المسائل الجنائية بسلطه واسعه وحريه كاملة فى سبيل تقصى ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومقدار اتصالهم بها ففتح له باب الإثبات على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر يحض وجدانه فىأخذ بما تظمن إليه عقيدته وي طرح مالا يرتاح إليه ، غير ملزم بان يسترشد فى قضائه بقرائن معينه ، بل له مطلق الحرية فى تقدير ما يعرض عليه فيها ووزن قوته التدليليه فى كل حاله حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها ، بغيته الحقيقة ينشدها إن وجدها ، ومن أى سبيل يجده مؤديا إليها ، ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وحده . هذا هو الأصل الذى أمام عليه القانون الجنائى قواعد الإثبات لتكون موائمة لما تستلزمه طبيعة الأفعال الجنائية وتقتضيه مصلحه الجماعة من وجوب معاقبه كل جانى وتبرئة كل برئ »^(٢) . وقالت أيضا « أن العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى : باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها ، فالقانون لم يقيد

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعه ١٩٨٨ بند ٤٤٥ .

(٢) نقض ١٩٣٩/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج٤ رقم ٤٠٦ ص ٥٧٥

القاضى بأدله معينه بل خوله بصفه مطلقه أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينه تقدم إليه^(١). ويراعى أن هذا المبدأ لا يعنى البتة « التحكم القضائى » ، فلا يجوز للقاضى أن يقضى وفقا لهواه ، أو يحتكم فى قضائه لحض عاطفته أو يعتمد على أسلوب تفكير بدائى ، وإنما هو ملتزم بأن يتحرى المنطق والتدقيق فى تفكيره الذى قاده إلى اقتناعه . وإذا كانت محكمة النقض لا تراقب القاضى فى تكوين إقتناعه ، فإنها بغير شك لا تقره على رأيه إذا تبين لها أن تفكيره قد جافى المنطق أو أخل بالأصول المسلم بها فى الإستدلال القضائى^(٢) .

إثبات العقد ذاته

القاعدة أن إثبات عقد الأمانه يخضع لقواعد الإثبات التى قررها القانون المدنى والتى ينظمها القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية . وعلة هذه القاعدة أن وجود العقد فى ذاته مسأله مدنيه فيقضى المنطق بأن يخضع اثباته للقواعد المدنية . فالجريمة ليست فى وجود العقد حتى يخضع اثباته

(١) نقض ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج٦ رقم ٦٨ ص ٦٤ ، وانظر نقض ١٩٤٩/٢/٢٢ ج٧ رقم ٨٢٦ ص ٧٨١ ، ١٩٥٠/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض س١ رقم ٢١٥ ص ٦٥٥ ، ١٩٥٣/٦/٨ س٤ ص ٩٤٨ ، ١٩٥٤/٥/١٢ س٥ ص ٦٢٦ ، ١٩٥٥/٤/٩ س٦ ص ٧٩٢ ، ١٩٦٣/١/٢٩ س١٤ ص ٥٣ ، ١٩٦٤/١١/١٦ س١٥ ص ٦٥٩ ، ١٩٦٦/٢/١ س١٧ ص ٦٩ ، ١٩٦٧/١/١٢ س١٨ ص ٢٢ ، ١٩٦٨/١/١٥ س١٩ ص ٤٧ ، ١٩٦٩/٥/٥ س٢٠ ص ٦٣٨ ، ١٩٧٠/٤/٥ س٢١ ص ٥٢٨ ، ١٩٧٢/٥/٢٩ س٢٣ ص ٨٤٤ ، ١٩٧٤/٥/٢٠ س٢٥ ص ٤٩٢ ، ١٩٧٥/١٢/٢٩ س٢٦ ص ٨٩١ ، ١٩٧٦/٥/٣١ س٢٧ ص ٥٨٩ ، ١٩٧٧/٦/٢٠ س٢٨ ص ٧٨٦ ، ١٩٧٩/١٢/١٣ س٣٠ ص ٩٥١ ، ١٩٨٠/١/٢٨ س٣١ ص ١٣٦ ، ١٩٨١/٤/٦ س٣٢ ص ٣٢٤ ، ١٩٨١/١١/١٠ س٣٢ ص ٨٥٣ ، ١٩٨١/١٢/٢٩ س٣٢ ص ١٢١ .

(٢) نقض ١٩٧٣/٣/٣ ص ٢٤ س ٣٠٨ .

للقواعد الجنائية ، وإنما الجريمة فى الإخلال به فى صورته الاعتداء على ملكية المال الذى سلم بناء عليه . وكيفية الإثبات ترتبط بنوع الموضوع على القضاء ، لا بنوع القضاء المطروح عليه الموضوع ، فإذا كانت المسألة مدنية خضع اثباتها للقواعد المدنية ، ولو كانت معروضة على القضاء الجنائى ، ويعمل هذه القاعدة أيضا أنه إذا خول المشرع القضاء الجنائى أن يفصل فى حقوق مدنية ، فإن ذلك لا يخول صاحب الحق أن يصل إلى حقه بغير الطريق الذى يسلكه أمام القضاء . ذى الاختصاص الأصلى ، ويعملها فى النهاية أن قضاء القاضى الجنائى له حججته على القاضى المدنى ، ومن ثم تعين ألا يكتسبها إلا إذا استند إلى ذات وسائل الإثبات التى يقرها القانون المدنى . وقد قالت محكمة النقض تقريرا لهذه القاعدة أنه « لا يجوز لمحكمة الجناح قبول الإثبات بالبينة لإثبات الوديعه التى صار اختلاسها متى كانت قيمتها أزيد من لأن تحريم القانون المدنى هذا الإثبات يكون عديم الجدوى فيما لو اكتفى لأجل التخلص من هذا التحريم بالإلتجاء لمحاكم الجناح »^(١).

وجدير بالذكر أن المحاكمه تطبق هذه القاعدة ولو لم يكن فى الدعوى مدع مدنى^(٢) .

تطلب الدليل الكتابى

نصت المادة ٦٠ من قانون الإثبات المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢^(٣) على أنه « فى غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانونى تزيد قيمته على مائه جنيه^(٤) أو

(١) نقض ١٩٧٤/٢/٢٤ ص ٢٥ رقم ٤٠ ص ١٨٣ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات ص ١١٥٦ .

(٣) عمل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٢ .

(٤) كان هذا النصاب عشرون جنيها قبل تعديل المادة ٦٠ من قانون الإثبات بالقانون ٢٣

لسنة ١٩٩٢ .

كان غير محدد القيمة فلا تجوز شهادة الشهود فى إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك - ويقدر الإلتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف ، ويجوز الإثبات بشهادة الشهود إذا كانت زياذة الإلتزام على مائه جنيه لم تأت إلا من ضم الفوائد والملحقات إلى الأصل - وإذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة جاز الإثبات بشهادة الشهود فى كل طلب لا تزيد قيمته على مائه جنيه ولو كانت هذه الطلبات فى مجموعها تزيد على هذه القيمة ولو كان منشؤها علاقات بين الخصوم أنفسهم أو تصرفات من طبيعة واحدة - وتكون العبرة فى الوفاء إذا كان جزئيا بقيمه الإلتزام الأصلي .

وطبقا لهذه المادة فإنه فى غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانونى تزيد قيمه على مائه جنيه أو كان غير محدد القيمة فلا يجوز شهادة الشهود فى إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك ، والعبرة فى تحديد قيمة التصرف هى بوقت صدوره ، أى وقت التعاقد وليست بوقت نظر الدعوى ، وتطبيقا لذلك ، فإنه إذا كانت قيمة المال موضوع عقد الأمانة لا تزيد على مائه جنيه وقت التعاقد ، ولكنها صارت تزيد على ذلك عند نظر الدعوى ، فإن الإثبات بالبينة يكون جائزا .

وقاعده اشتراط الدليل الكتابى إذا جاءت قيمة التصرف مائه جنيه لا تتعلق بالنظام العام . ومن ثم يجوز الإلتفاق على ما يخالفها ، أى يجوز التنازل عن هذه القاعدة وقبول الإثبات بالبينة ، سواء وقت التعاقد أو وقت نظر الدعوى . وقد استفاد قبول المدين ضمنا النزول عن اشتراط الدليل الكتابى اثناء نظر الدعوى من عدم اعتراضه على الإثبات بالبينة الذى تقدم به خصمه ، كما استفاد من باب أولى من مساهمته فى هذا الإثبات بمناقشته شهود الإثبات أو طلبه شهود نفى .

والدفع بعدم الإثبات بالبينة المشار إليه هو دفع جوهرى فإذا ما أبداه صاحب الشأن بالفعل وجب الرد عليه وإلا كان إغفال الرد قصورا فى التسبب^(١) .
وجدير بالذكر أن هذه القاعده ما دامت غير متعلقه بالنظام العام فلا يجوز الدفع بها لأول مره أمام محكمة النقض^(٢) .

الحالات التى لا يشترط فيها الدليل الكتابى رغم تجاوز قيمه العقد مائه جنيه
أهم الحالات التى لا يشترط فيها الدليل الكتابى رغم تجاوز قيمه العقد مائه جنيه هى :

١ - إذا كان العقد تجاريا . ففى هذه الحالة يجوز الإثبات بجميع طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن ، كما يجوز الإثبات أيضا بهذه الطرق فيما يخالف أو يجاوز الكتابة^(٣) . والمرجع فى تعيين الأعمال التجارية التى يجوز اثباتها بالبينة هو قانون التجاره^(٤) على أنه يجوز الإتفاق على أن يكون إثبات المواد التجارية بالكتابة^(٥) مع ملاحظه أن القانون التجارى تطلب الإثبات بالكتابه بالنسبة لعقود شركات المساهمه وشركات التضامن والتوصيه^(٦) والأوراق التجارية « الكمبياله والشيك والسند الأذنى » وعقود بيع السند وبيعها والتأمين عليها أو على البضائع ، ففى

(١) نقض ١٩٦٢/٢/٥ من ١٣ رقم ٣١ من ١١٧ ، نقض ١٩٧٣/٤/٨ من ٢٤ رقم ١٠٣ ص ٤٩٩ .

(٢) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٥ ص ١١٢ ، ١٩٤٥/١٢/٢٥ ج ٥ رقم ١٥٢ ، ٢٧٥ ، ١٩٥٤/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض من ٦ رقم ١١٥ ص ٣٥٥ ، ١٩٥٥/١٢/١٢ من ٦ رقم ٤٢٨ ص ١٤٥٢ .
(٣) نقض جلسته ١٩٧٠/٤/٢٣ من ٢١ ص ٦٩٣ .
(٤) نقض ١٩٦٩/٥/٦ من ٢٠ ص ٧٣٢ .
(٥) الدكتور عبد الرزق السنهورى ج ٢ بند ١٨٥ .
(٦) نقضه ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٨١٨ .

جميع هذه الحالات لا يصح الإثبات فيها بالبينة والقرائن^(١) .

٢ - وجود مانع مادي أو أدبي ، أو أن يفقد المجنى عليه سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه . فقد نصت المادة ٦٣ من قانون الإثبات على أنه « يجوز كذلك الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بدليل كتابي : أ - إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي (ب) إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يدلله فيه » .

ويعتبر المانع ماديا إذا أحاطت المتعاقد ظروف خارجية لم تسمح للتعاقد باقتضاء كتابه من تعاقد معه ، ويقوم المانع إذا إستحال الحصول على دليل كتابي ، نتيجة الكوارث أو الحوادث المفاجئة كالحريق والفيضان والزلازل مثل الوديعه الإضطرابيه أو وديعه نزلاء الفندق وعدم العثور على شخص يستطيع الكتابه .

أما المانع الأدبي فيرجع إلى ظروف نفسه كانت تربط بين الطرفين وقت التعاقد ولم تكن تسمح من الناحية الأدبية لأحدهما أن يطلب كتابة من المتعاقد الآخر فالاستحالة هنا استحالة معنوية ، ومن أمثله الموانع الأدبية التي تحول دون الحصول على الكتابه صله القرابه كالبنة والأخوه ، وعلاقة الزوجيه المصاهرة ، وفترة الخطوبه ، والعلاقه بين الخادم وسيدة والطبيب بمرضاه والمدرسه بتلميذه . مع أن هذه الأسباب لا تعد في حد ذاتها موانع أدبيه ، بل يجب أن تبين المحكمة في حكمها الظروف والملابسات التي كان من شأنها أن تجعل من المستحيل أدبيا الحصول على دليل كتابي^(٢) .

والتحدى بقيام المانع لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجب فيها القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعيه التي يجب التمسك بها أمام

(١) المستشار يحيى اسماعيل ، المرشد في قانون الإثبات طبعه ١٩٩٥ ص ٢٢٦

(٢) نقض ١٩٧٦/١٢/٢١ ص ٢٧ ص ٣٣١ .

محكمة الموضوع ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقيام المانع من الحصول على سند كتابي وأن تقضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما لا يجوز اثباته إلا بالكتابة لأن التمسك بالمانع لا يتعلق بالنظام العام .

وتقرير قيام المانع من الحصول على كتابة من المسائل التي يستقل بها قاضي الموضوع ، دون أن يخضع في هذه الرقابة لمحكمة النقض بشرط أن يسبب القاضي تقديره على أسباب سائغة ^(١) .

ومتى تمسك المدعى بوجود المانع ، وارتأت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها جديه الدفع بوجود مانع ، فيجب تكليف الخصم بإثبات قيام المانع الذي حال بينه وبين الحصول على الكتابة . والمانع سواء كان ماديا أو ادبيا لا يعدو أن يكون واقعه ماديه فيجوز اثباتها بالبينة والقرائن .

أما بالنسبة لفقد السند الكتابي فإنه يشترط لجواز الإثبات بالبينة في هذه الحالة شرطان : ١ - يجب أن يثبت المدعى أنه سبق له الحصول على سند كتابي ، وأنه كان دليل كاملا مستوفيا كل الشروط القانونية ^(٢) وللمدعى أن يثبت ذلك بكل طرق الإثبات بما فيها البينة ، لأن سبق وجود السند يعتبر واقعه ماديه . ٢ - يجب أن يثبت المدعى أيضا فقد السند وأن فقد السند ناشئا عن قوه قاهره كحريق أو فيضان أو زلزال أو غير ذلك من الحوادث غير المتوقعة ^(٣) وقد يكون فقد السند راجعا إلى فعل الغير كما لو سرق أو اختلس أو انتزع من المدعى بالقوه أو بالحيلة بشرط أن يثبت المدعى ذلك وبكافه طرق الإثبات .

٣ - وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . فقد نصت المادة ٦٢ من قانون الإثبات على أنه « يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة إذا وجود مبدأ ثبوت بالكتابة وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى

(١) نقض ١٢/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٣١ .

(٢) الدكتور عبد الرزاق السنهوري ج ٢ ص ٤٦٩ .

(٣) نقض ١٩٧٩/٤/٧ س ٣٠ ص ١٩٢ .

قريب الإحتمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

ويلاحظ أن الإستثناء المشار إليه فى المادة ٦٢ من قانون الإثبات - وكذا فى المادة ١/٦٣ من ذات القانون والسابق الإشارة إليها - لا ينطبق حيث تكون الكتابة شرط من شروط صحة الإلتزام ، إذ يترتب البطلان على تخلفه ولو كانت القيمة أقل من مائة جنيه كما هو الشأن فى المحررات الرسمية « الهبة والرهن الرسمى » ذلك أن الكتابة أو الأوضاع الشكلية لا تكون فى هذه الحالة مجرد دليل فحسب ، بل تعتبر ركنا أو شرط من شروط الصحة الموضوعية^(١).

وفى حالة فقد السند المكتوب بسبب أجنبى (م ٦٣/ب اثبات) يجوز اثبات أى عقد يشترط القانون أن يكون اثباته بالكتابة وأى عقد شكلى - كالهبة والرهن الرسمى - بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة وشهادة الشهود ، لأن المحرر كان قد أفرغ فعلا فى الشكل الذى يتطلبه القانون فاستكمل التصرف أركانه وقام صحيحا ، فإذا فقد بسبب أجنبى فليس من شأن ذلك أن يؤثر فى قيام التصرف .

ويشترط لتوافر مقومات مبدأ الثبوت بالكتابة الشروط الآتية :

الشرط الأول : وجود كتابه ، أو محرر ، ولا يشترط فى هذه الكتابة شكل خاص فأى ورقه مكتوبه يمكن أن تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة إذا توافرت الشروط الأخرى^(٢) ولا يشترط أن تكون الكتابة بخط المدين ، أو موقعه منه ، فقد تكون سند غير موقع أو مذكره أو رساله خاصه أو أوراق رسميه باطله متى كانت صادرة عنه^(٣) ويجب أن تكون الورقه التى تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة متعلقه بالواقعه المراد اثباتها ومقدمه فى الدعوى أو معترفا بوجودها بمن تنسب إليه .

(١) المستشار يحيى اسماعيل ص ٣٩٢ .

(٢) نقض ١٩٦٦/٦/١٦ ص ١٧ ص ١٤٠٩ .

(٣) نقض ١٩٨٤/٥/١٦ ص ٣٥ ص ١٣٣٣ .

الشرط الثاني : يجب كذلك لاعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أن تكون صادرة من الخصم المدعى عليه بأن تكون بخطه . وتعتبر الورقة كأنها صادرة من المجنى عليه إذا كانت صادرة ممن يتوب عنه كالوصى والقيم في حدود نيابته والوكيل في حدود وكالته ^(١) . والأصل أن الورقة تعتبر صادرة من المجنى عليه إذا كانت موقعه منه أو ممن يمثله أو بخطه أو بخط من يمثله ، إلا أن هناك بعض الأوراق التي يمكن أن تعتبر صادرة من الشخص رغم أنها ليست بخطه أو بخط من يمثله ، ومن هذا النوع الأوراق الرسمية كمحاضر التحقيق ومحاضر الجلسات .

الشرط الثالث : يجب أخيراً لاعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أن تتضمن ما يجعل الأمر المدعى به قريب الاحتمال ، ذلك أن جواز الإثبات بالبينة في هذه الحالة يفترض وجود دليل ناقص فإذا كانت الورقة تتضمن نفيًا قاطعًا للواقعة المدعاة ، فلا يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة .

ومن أمثله أن الورقة تتضمن ما يجعل الأمر المدعى به قريب الاحتمال أن يحضر الدائن محضر حصر التركة ولا يذكر الدين الذي له في ذمة المورث في المحضر ، فيعتبر محضر حصر التركة مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة للوفاء بالدين ، كذلك ورقة شطب الرهن تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة للوفاء بالدين المضمون بالرهن ، لأنه يمكن أن يستنبط منها أن الدائن قد استوفى حقه .

ويترتب على وجود مبدأ ثبوت بالكتابة أنه يجوز الإثبات بشهادة الشهود في الحالات التي تجب فيها الكتابة للإثبات . ويلاحظ أن قبول الإثبات بشهادة الشهود في هذه الحالة ليس حقًا للخصوم وإنما هو جوازي للمحكمة .

الحالات التي يشترط فيها الدليل الكتابي رغم عدم تجاوز قيمته العقد مائة جنيه
أهم الحالات التي يشترط فيها الدليل الكتابي رغم عدم تجاوز قيمته العقد مبلغ مائة جنيه هي الحالة الواردة في الفقرة أ من المادة ٦١ من قانون الإثبات المعدلة

(١) نقض ١٩٦٧/١/٣٠ من ١٨ ص ٢٧١

بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ التى جاء نصها .

« لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود ولو لم تزد القيمة على مائه جنيه أ - فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى » ويشترط لتطبيق هذه الحالة الشروط الآتية :

(أولاً : وجود دليل كتابى يعد دليلاً كاملاً .

ويقصد بالدليل الكتابى المحررات الرسمية والعرفية والرسائل ، فهذه المحررات هى وحدها التى لا تقبل الإثبات بالبينة لنقض الثابت فيها أو الإضافة إليها . ويلاحظ أن مناط اعتبار الدليل الكامل ذا حجيه مطلقه مانعه من إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة ، أن يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه ، فبقاؤه فى حوزة من أصدره وانتقاله بغير رضاه إلى المتمسك به أثره ، اعتباره فى حكم الورقه المنزليه ^(١) أما الأوراق التى لم تعد للإثبات ، كدفاتر التجاره والأوراق المنزلية ، ومبدأ الثبوت بالكتابة فيجوز اثبات ما يخالفها أو يجاوزها بالبينة والقرائن .

ثانياً : (أن يكون التصرف تصرفاً مدنياً .

فقد استثنى المشرع وجود الديون التجاريه أو انقضاؤها من القيود التى وضعها فى المواد من ٦١ إلى ٦٣ اثبات ، ومن ثم يجوز الإثبات فى المواد التجارية - إلا ما استثنى بنص خاص - بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة ^(٢) .

ثالثاً : (أن يكون المراد اثباته يخالف الكتابه (و يجاوزها .

وعلى ذلك فلا يجوز اثبات ما يخالف الكتابه إلا بالكتابة ، فلا يجوز الإثبات بشهادة الشهود أن الثمن المثبت بالعقد غير صحيح أو أن التصرف صورى ، إلا إذا كان من لا يحاج بالعقد . كما أن ما يسجوز الكتابه لا يجوز اثباته إلا

(١) نقض جلسته ١٩٨٨/٣/٦ من ٣٧ ص ٣٠٢

(٢) نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ من ٢١ ص ٦٩٣ .

بالكتابة . فإذا ذكر في أن قيمه المقاوله مبلغ معين فلا يجوز اثبات أن هذه القيمة أعلى من ذلك إلا بالكتابة .

وإذا أريد اثبات أمر متعلق بما هو ثابت بالكتابة ولكنه لا يخالفه أو يجاوزه ، فإن ذلك يكون وفقا للقواعد العامة ، فانقضاء الإلتزام إذا كان قد تم بتنفيذ أعمال مادية ، كبناء منزل أو نقل بضاعه أو اصلاح سيارة أو جهاز مزياح أو تليفزيون ، فإن هذه الأعمال يجوز اثباتها بالبينة ولو كانت القيمة تزيد على مائة جنيه . أما إذا كان إنتقضاء الإلتزام قد تم بتصرف قانونى كالوفاء والإبراء ، فإنه يجوز الإثبات بالبينة إذا لم تزد القيمة على مائة جنيه .

ويلاحظ أنه يجوز إثبات الظروف والملابسات المادية التى أحاطت بالدليل الكتابى بالبينة والقرائن ، ولا يعتبر ذلك مخالفا للثابت بالكتابة^(١) .

رابعا: ألا يكون القصد من الكتابة التحايل على أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . فلتن كان الأصل اعمالا لنص المادة ١/٦١ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى ، إلا أن ذلك مشروط ألا يكون القصد من الكتابة التحايل على أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام، إذ يجوز لمن كان الإحتيال موجه ضد مصلحته أن يثبت التحايل بكافة طرق الإثبات القانونية ولو خالف بذلك الشايت بالكتابة^(٢) وترتيبها على ذلك فجميع التصرفات التى تنطوى على غش أو احتيال على القانون يجوز اثباتها بالبينة حتى لو كانت تخالف الكتابة أو تجاوزها^(٣) .

(١) نقض جلسته ١٩٩٢/١/٢٠ طعن رقم ٧٠٨٤ لسنة ٥٥ ق

(٢) نقض جلسته ١٩٨٤/١٢/٢٧ س ٣٥ ص ٢٢٨١

(٣) نقض جلسته ١٩٩٢/٢/٢١ طعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ س ٤١ ص ٥٤٤

وجدير بالذكر أن قاعده عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابيه ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يديه قبل البدء في سماع الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون .

عدم تقييد المحكمة باشتراط الدليل الكتابي عند الحكم بالبراءة

لا تقييد المحكمة باشتراط الدليل الكتابي عند قضائهما بالبراءة ، وقد أرسدت محكمة النقض هذا المبدأ في قولها بأن « المحكمة في جرمه خيانة الأمانه في حل من التقييد بقواعد الإثبات المدنيه عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص اثبات عقد الأمانه إذا زاد موضوعه على (عشرين جنيتها) احتياطيا لمصلحه المتهم حتى لا يتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتمد في القانون ، ولا كذلك البراءة لاتقاء موجب تلك الحيطه واسلاسا لمقصود الشارع في ألا يعاقب برئ مهما توافر في حقه من ظواهر الأدله »^(١).

هل يجوز اثبات العقد عن طريق الإقرار ؟

نصت المادة ١٠٣ من قانون الإثبات على أن « الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعه قانونيه مدعى بها عليه وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الوقعه » ونصت المادة ١٠٤ من ذات القانون على أنه « ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا أنصب على وقائع متعدده وكان وجود واقعه منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى » وتطبيقا لذلك إذ أقر المتهم بوجود عقد الأمانه كان اقراره حجه عليه وأعفى الإدعاء من إثبات العقد .

والإقرار حجه أيا كانت قيمه العقد ، وتطبق القواعد المدنيه في شأن الإقرار أمام القضاء الجنائي ، سواء من حيث أركانه أو من حيث أثره ، فمن حيث تعريفه وأركانه ، لا يعتبر الإقرار دليل اثبات كامل إلا إذا صدر أمام القضاء ، أي أثناء جلسة المحاكمة

(١) نقض ١٩٦٩/٣/٣١ س- ٢٠ رقم ٦٢ ص ٤٣٣ ، ١٩٧٤/٦/٩ س ٢٥ رقم ١٢٢ ص ٥٧٣ .

ومن ثم لا يعتبر اقرار ما يصدر عن المتهم فى محضر التحقيق الابتدائى أو محضر جمع الاستدلالات ، وليست للإقرار حجة إلا فى خصوص الدعوى التى صدر فيها .
ومن حيث أثره ، فهذه حجة قاطعة على المتهم ، فتعتبر العقد ثابتا دون حاجة إلى تقديم دليل آخر .

وباعتباره حجة قاطعة لا يجوز الرجوع فيه ، ولكن يجوز - باعتباره تعبيرا عن ارادة - الطعن فيه للغلط أو الإكراه ^(١) .

والإقرار - كأصل عام - غير قابل للتجزئة ولكنه يقبلها إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعه منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى . فإذا أقر المتهم أنه تسلم الشئ وأضاف إلى ذلك أنه تسلمه على سبيل الشراء ، أو أقر أنه تسلم النقود ولكن على سبيل القرض ، أو أقر أنه تسلم الشئ ولكنه قام برده بعد ذلك ، أو أقر أنه تسلم النقود إلا أنه استعملها فى القرض الذى حدده له المجنى عليه ، ففى هذه الأمثلة لا يجوز تجزئته هذا الإقرار ، وأخذ المتهم باعتراقه بواقعه التسليم ، ورفض ما أضافه إلى ذلك من تحديد لسند التسليم أو لواقعة أعقبته تفرض حتما واقعه التسليم ذلك أنه لا رد إلا بعد تسليم سابق ، ولا استعمال لمال فى غرض معين إلا بعد سبق تسليمه ^(٢) .

أما إذا أقر المتهم أنه تسلم النقود من المجنى عليه ، وأضاف إلى ذلك أنه صار بعد ذلك دائنا له على نحو انقضى به الدينان بالمقاصة ، فانه يجوز تجزئة هذا الإقرار ، والأخذ بشقه الخاص بتسليم المال واعتبار ذلك ثابتا فى حق المتهم ورفض شقه الخاص بدائنيته للمجنى عليه وما يستتبعه ذلك من إنقضاء حق المجنى عليه ^(٣) .

(١) الدكتور عبد الرازق السنورى ج ٢ رقم ٥٦ ، ص ٤٤٩ .

(٢) نقض ١٩٣٣/٢/١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٦ ص ٤٤٦ ، ١٩٥١/١٠/٢١ ص ٣

رقم ٤٢ ص ١٠٥ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حنى ص ١١٦٠ .

هل يجوز الثبات عقد الأمانة عن طريق اليمين ؟

اليمين إما حاسمه وإما متممه ، واليمين الحاسمة نصت عليها المادة ١١٤ من قانون الإثبات فى قولها « يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمه إلى الخصم الآخر ، على أنه يجوز للقاضى أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفًا فى توجيهها ، ولن وجهت إليه اليمين أن يردّها على خصمه ، على أنه لا يجوز الرد إذا انصب اليمين على واقعة لا يشترك فيها الحصان ، بل يستقل بها شخص من وجهت إليه اليمين » وأضافت إلى ذلك الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات قولها أنه « لا يجوز توجيه اليمين الحاسمه فى واقعة مخالفة للنظام العام » . أما اليمين المتممه فقد نصت عليها المادة ١١٩ من قانون الإثبات فقالت « للقاضى أن يوجه اليمين المتممه من تلقاء نفسه إلى أى من الخصمين ليبنى على ذلك حكمه فى موضوع الدعوى أو فى قيمه ما يحكم به ، ويشترط فى توجيه هذه اليمين ألا يكون فى الدعوى دليل كامل وألا تكون الدعوى خالية من أى دليل » .

وصورة اليمين الحاسمة فى دعوى خيانة الأمانة أن يعزى المجنى عليه الدليل الكتابى على عقد الأمانة فيوجه إلى المتهم اليمين ، ويحكم بذلك إلى دينه وضميره . فإذا حلف بأن لا وجود للعقد اعتبرت الجريمة غير متوافرة الأركان ، أما إذا نكل عن اليمين اعتبر العقد قائما ، وقضى بآدائته إذا توافرت سائر أركان جرمته .

وصوره اليمين المتممة أن يوجد دليل غير كامل على عقد الأمانة فيسمى القاضى إلى تكملته عن طريق اليمين ، مثال ذلك أن يوجد مبدأ ثبوت بالكتاباه فيسمى القاضى إلى تكملته عن طريق اليمين المتممه .

ونحن نرى مع البعض^(١) أنه لا يوجد ما يحول بين المجنى عليه - الذى لا يحوز دليلا على عقد الأمانة - وبين أن يوجه اليمين الحاسمه إلى المتهم ، لعدم وجود قاعدة

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١١٦١ وما بعدها .

تخطر عليه ذلك . خاصة وأن موضوع الإثبات (أى العقد) مدنى بحت ، ومن ثم يخضع للقواعد المدنية ومن بينها جواز توجيه اليمين الحاسمة ، ولكن محكمة النقض الفرنسية رفضت ذلك ، وعللت رفضها بأنه لا يجوز توجيه اليمين أمام القضاء الجنائى . وهذه الحجة غير صحيحة ، فما يمتنع توجيهه هو اليمين التى يكون موضوع الفعل الإجرامى ذاته ، إذ لا يجوز وضع المتهم فى حرج ، إما أن يحنث عن يمينه ، وإما أن يعترف بجريمته ، إذ يعتبر ذلك نوعا من الإكراه على الإعتراف ، ولكن ذلك غير متحقق فى الغرض الذى نعالجه ، فموضوع اليمين ليس الفعل الإجرامى ، ولكنه عقد مدنى وقد اجمع الفقه والقضاء على وجوب معالجته من حيث الإثبات كما يعالج أى موضوع مدنى .

وليس ثم ما يحول كذلك دون أن يوجه القاضى اليمين المتزمة إلى المتهم أو المجنى عليه ليستكمل السدليل الذى توافر لديه ، كى يصل إلى اقتناع فى شأن وجود العقد أو عدم وجوده . وأوضح فـروض توجيه اليمين المتزمة أن يوجد مبدأ ثبوت بالكتابة على وجود العـقد ، ولا توجد شهادة أو قرينة تكمل هذا المبدأ ، فيستكمل القاضى عن طريق اليمين المتزمة اقتناعه ، تبعاً لما إذا حلف أو نكل من وجهته إليه هذه اليمين^(١) .

المطلب الثالث

أهم العقود التى لا تحسب بين عقود الأمانة

لقد نص المشرع على عقود الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل المحصر وقد سبق الإشارة إليها فى المبحث السابق ، ويترتب على ذلك أن كل عقد لم يرد

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهوري ج٢ رقم ٣-٩ ص ٥٨٠

النص عليه صراحه بين عقود الأمانه لا يحسب من بينها ، أيا كان وجه الشبه بينه وبين أحدها . وأهم عقدين قد يثور فى الأذهان الشك حول ما إذا كانا يولدان التزامات تقوم بالإخلال بها جرمه خيانة الأمانه هما عقد البيع وعقد القرض .

أولا : عقد البيع

عقد البيع وجرمه خيانة الأمانه

عرفت المادة ٤١٨ من القانون المدنى عقد البيع فقالت « البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل إلى المشتري ملكيه شئ أو حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدى » . والبيع عقد رضائى وملزم للجانبين ويرتب التزاما فى ذمه البائع بنقل ملكيه المبيع إلى المشتري والتزاما فى ذمه المشتري بدفع الثمن إلى البائع .

والأصل فى عقد البيع - فى المنقولات المعينه بالذات - أنه ناقل بذاته للملكيه من البائع إلى المشتري ، وما يصدر بناء عليه من تسليم ، سواء أكان ماديا أو حكما ، هو تسليم ناقل للحيازه الكامله إلى المشتري وهذه الخصائص تحدد دور عقد البيع فى خيانه الأمانه .

والمقطوع به أن عقد البيع لم يرد بين عقود الأمانه فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والتسليم التى تم بناء عليه ناقل للحيازه التامه ، بل أن ملكيه الشئ تنتقل إلى المشتري بناء على العقد ذاته ، ولذلك فان استيلاء المشتري عليه أو تصرفه فيه لا تقوم به جرمه خيانه الأمانه ، حتى ولو أخل بالتزامات فرضها العقد عليه أو كان ملحوظا - فى إرادة المتعاقدين وطبيعته العقد ذاته - أن الوفاء بها هو مقابل

التسليم والحق الذى انتقل على الشئ . وتطبيقا لذلك فانه لا يرتكب خيانة الأمانة من يشتري شيئا ثم يتسلمه ويتصرف فيه ، ولا يدفع الثمن ، ولو كان عالما وقت التعاقد أنه لا يستطيع الوفاء بهذا الثمن . ولا يسأل عن هذه الجريمة أيضا المشتري الذى اشترط عليه تخصيص المبيع لغرض معين ، فأخل بهذا الشرط ، ولم يدفع الثمن ، بل وجعل من المستحيل على البائع اقتضاء الثمن . ومثال ذلك أن يبيع صاحب العمل سياره إلى موظف لديه بثمان قليل ، مشروطا عليه أن يخصصها فى المقام الأول لإنجاز أعمال وظيفته ويسدد ثمنها أقساطا تخصم من مرتبه ، ولكن الموظف يبيع هذه السياره بمجرد استلامها ويستولى على ثمنها ويهرب به ، ذلك أن هذه السياره قد صارت ملكا له بناء على عقد البيع ، وصارت فى حيازته التامه بناء على التسليم . ولا يرتكب جرمه خيانة الأمانة أيضا خباز اشترى قمحا واشترط عليه البائع أن يصنع منه خبزا ويسدد ثمن القمح من حصيله بيع الخبز ، ولكن الخباز باع القمح بمجرد تسلمه واستولى على ثمنه وهرب . ولا يرتكب جرمه خيانة الأمانة أيضا البائع الذى يحتفظ بملكه المبيع وحيازته حين اداء الثمن ثم يضع نفسه فى ظروف يصير معها عاجزا عن تسليمه ، كأن يبيعه لمشتري ثان ويسلمه له ، ولا يغير من هذه الحكم أن يكون قد تسلم الثمن من المشتري الأول . ولا يرتكب هذه الجريمة من باع مقدارا من منقول معين بنوعه وتقاضى ثمنه ثم سلم إلى شخص آخر كل ما يحوزه من ذلك المنقول ، فصار عاجزا عن تسليم المبيع إلى المشتري . ولا يسأل عن هذه الجريمة من تقاضى عربونا نظير وعده ببيع شئ ثم رفض إبرام البيع أو رد العربون^(١).

وإذا كان من المتفق عليه أن تفسير عقد الأمانة وتكييفه أمر يخضع لسلطان المحكمة دائما سواء فى النطاق الجنائى أو المدنى ، إلا أن اعطاء العقد وصفه الصحيح

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ١٦٢٤ ص ١١٩ .

ليس دائما على نفس الدرجة من السهولة والوضوح ، لأن العقد كثيرا ما يكون متراوح الطبيعة ، أو مركبا من أكثر من نوع ، وأكثر صعوبات التكييف فى نطاق خيانة الأمانة تثار فيما يتعلق ببعض أنواع البيوع . وأخصها بيع المنقول المعين بالنوع والجزائى والبيع بشرط التجريه أو المزاق ، وقد يلحق الأطراف بعقد البيع أحد عقود الأمانة كالوديعة أو الوكالة ، وقد تثار الصعوبات كذلك فى حالة البيع المعلق على شرط وكذا البيع بالتقسيط ، وهى أمور تتطلب شيئا من الإيضاح على النحو التالى :

بيع المنقول المعين بالنوع

إذا كان المبيع معينا بالنوع . فان المالك لا تنتقل إلى المشتري بالتعاقد ، بل تنتقل بافراز المبيع ، فقد نصت المادة ٢٠٥ من القانون المدنى فى فسرتها الأولى أنه « إذا ورد الإلتزام بنقل حق عينى على شئ لم يعين إلا بنوعه فلا ينتقل الحق إلا بافراز هذا الشئ » وتطبيقا لذلك فاذا باع شخص لآخر مقدارا معينا من منقول معين بالنوع يملكه ، كما لو باع خمسمائة كيلو جرام من الأرز الذى يحوزة فى مخزنه الذى أودع فيه ألف كيلو جرام عن الأرز ، فان هذا البيع - طالما لم يفرز المبيع - لا ينتقل إلى المشتري ملكيه شئ من الأرز ، ولو كان المشتري قد دفع الثمن بأكمله . وبناء على ذلك لا يرتكب البائع خيانة الأمانة إذا تصرف فى كل الأرز الذى يحوزة فى مخزنه . أما إذا أفرز المبيع فقد أنتقلت ملكيته إلى المشتري ، سواء تسلمه أو لم يتسلمه ، فاذا لم يتسلمه المشتري فإن بقاءه فى يد البائع إنما يكون على سبيل وديعه ضمنيه فتفترض تسليمها حكما إلى البائع وعلى ذلك فاذا اختلس البائع المبيع المقرز أو بدده فهو يرتكب خيانة الأمانة ^(١) . وإذا باع شخص كميته من الكحول ثم أفرزها بوضعها فى أوعيه معينه ثم استبدل بالكحول ماء ، فقد ارتكب خيانة الأمانة . وإذا باع شخص

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٧ .

كمية من اللبن ثم افرزها ، ولكنه إختلسها بعد ذلك فقد ارتكب خيانة الأمانة ، أما إذا سلم البائع المبيع بعد افرازه إلى المشتري ثم استرده فقد ارتكب بذلك جريمة سرقة ، ولو كان الزمن الفاصل بين التسليم والإسترداد قليلا

البيع الجزاف

نصت المادة ٤٢٩ من القانون المدني على أنه « إذا كان البيع جزافا ، انتقلت الملكية إلى المشتري على النحو الذى تنتقل به فى الشئ المعين بالذات ، ويكون البيع جزافا ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع » ومثال البيع الجزاف أنه يبيع شخص إلى آخر كل كميته الأرز الموجوده فى مخزنه الذى عينه تعيينا كافيا ، أو جزءا شائعا عنها . وهذا البيع لا يحتاج تعيينه على إفرازه ، إذ هو معين بذاته . وإذا انعقد البيع الجزاف انتقلت ملكية المبيع إلى المشتري بمجرد التعاقد . فإذا كان لم يسلم المبيع إلى المشتري ، فإن إبقاءه فى حيازه البائع إنما يكون على سبيل الوديعة الضمنية ، التى تفترض تسليما حكيميا إلى البائع ، فإذا إختلسه أو بدده كله أو جزء منه يكون مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة .

البيع بشرط التجربه

تضمنت المادة ٤٢١ من القانون المدني البيع بشرط التجربه ، فقالت « (١) فى البيع بشرط التجربه يجوز للمشتري أن يقبل المبيع أو يرفضه ، وعلى البائع أن يمكنه من التجربه ، فإذا رفض المشتري المبيع وجب أن يعلن الرفض فى المده المتفق عليها ، فإن لم يكن هناك اتفاق على المده ففى مده معقوله يعينها البائع ، فإن انقضت هذه المده وسكت المشتري مع تمكنه من تجربه المبيع اعتبر سكوته قبولا (٢) ويعتبر البيع بشرط التجربه معلقا على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الإتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ » . وأوضح مثال للبيع بشرط التجربه هو أن يبيع شخص آلة مستعمله ، كسياره أو تلفيزيون أو مزياح ، فيشترط عليه المشتري أن

يجريها قبل أن يعلن قبوله لها ، وقد لا يكون شرط التجريه صريحا ، وأما يفهم من العرف ضمنا .

والبيع بشرط التجريه بيع تام ، ومن ثم ينتج الآثار المعتاده لعقد البيع ، ويعنينا منها أثره فى استبعاد جرمه خيانة الأمانة . والأصل فى البيع بشرط التجريه أنه بيع معلق على شرط واقف ، ولكن يجوز أن يكون معلقا على شرط فاسخ إذا نص على ذلك فى العقد أو تبين من الظروف . فإذا كان شرط التجريه واقفا اعتبر المشتري مالكا للمبيع تحت شرط واقف (هو قبوله المبيع) وبقي البائع مالكا للمبيع كذلك تحت ذات الشرط ، ولكنه يكون شرطا فاسخا بالنسبه إليه وإذا كان شرط التجريه فاسخا ، صار المشتري مالكا للمبيع ملكيه معلقه على شرط فاسخ ، وصار البائع مالكا ملكيه معلقه على شرط واقف (١) .

ويرى البعض (٢) أن هذا الرأى محل نظر ، أذ يشير التساؤل عن مدى صواب الاعتراف بملكيه الشئ لشخصين فى ذات الوقت دون أن يكونا شريكين فيه والأصح - سواء من حيث المنطق القانونى أو المصلحة فى كفاله الحماية الجنائيه للملكيه - أن تقتصر نفى خيانة الأمانة على طرف العقد الذى استقرت له الملكيه فى النهايه ، أى من كانت ملكيته معلقه على شرط واقف إذا تحقق الشرط ، أو من كانت ملكيته معلقه على شرط فاسخ إذا لم يتحقق الشرط ، ويرتبط ذلك أن يرتكب هذه الجرمه من كانت ملكيته معلقه على شرط واقف إذا لم يتحقق الشرط ، ومن كانت ملكيته معلقه على شرط فاسخ إذا تحقق الشرط . وتطبيقا لذلك ، فالمشتري الذى تصلم الشئ بشرط التجريه ، واعتبر الشرط واقفا بالنسبه له ثم بدل الشئ وبعد ذلك أعلن عدم قبوله ، فاعتبر البيع كأن لم يكن ، وزالت ملكيته عن المبيع بأثر رجعى، يرتكب خيانة الأمانة.

(١) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج ٤ رقم ٧٠ ص ١٣٤ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ١٦٢٨ ص ١١٩٢ .

وإذا كان المبيع تحت شرط التجريه ما زال فى حيازه البائع ثم زالت ملكيته عنه بتحقيق الشرط أو عدم تحققه - تبعا لما إذا كان فاسخا أو واقفا - فإن تصرفه فيه تقوم به جريمه خيانة الأمانة ، سواء كان التصرف سابقا على استقرار الشرط أم لاحقا عليه . وقد قضت محكمة النقض بأنه « إذا اشترط فى عقد البيع أن المالكه فى المبيع تبقى للبائع حتى يجريه المشتري ، فإن وجود المبيع عند المشتري فى فترة التجريه إنما يكون على سبيل الوديعة ، فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة » ^(١).

البيع بشرط المذاق

تضمنت المادة ٤٢٢ من القانون المدنى البيع بشرط المذاق فقالت « إذا بيع الشئ بشرط المذاق كان للمشتري أن يقبل البيع إن شاء ، ولكن عليه أن يعلن هذا القبول فى المده التى يعينها الإتفاق أو العرف ولا ينعقد البيع إلا من الوقت الذى يتم فيه هذا الإعلان » ومن المستقر عليه أن البيع بشرط المذاق ليس فى حقيقته بيعا معلقا على شرط واقف أو فاسخ وإنما هو « وعد بالبيع » ، وهذا الوعد صدر من المالك للراغب فى الشراء ، فإذا ذاق المبيع وقبله انعقد البيع من لحظة إعلائه قبوله ، أما قبل ذلك فلم يوجد البيع بعد ^(٢) وتريييا على ذلك أنه إذا تسلم الراغب فى الشراء الشئ ثم يدهه قبل أن يعلن قبوله فقد ارتكب جريمه خيانة الأمانة ، إذ لم ينعقد البيع بعد ، وبالتالي لم تنتقل إليه ملكيه الشئ وكان الشئ فى حيازته حيازه ناقصه على سبيل الوديعة الضمنية.

أما إذا تصرف الراغب فى الشراء فى الشئ تصرفا لاحقا على إعلائه قبوله ، فهو لا يرتكب جريمة لأنه قد صار مالكا للشئ حتى ولو لم يدفع الثمن وإذا استرد المالك الشئ قبل اعلان الراغب فى الشراء قبوله ، فهو لا يرتكب جريمه لأن الشئ ما زال فى ملكه ، أما إذا استرده بعد اعلان القبول ، فهو يرتكب جريمه سرقة لأن الشئ أصبح مملوكا للراغب فى الشراء منذ اعلان قبوله .

(١) نقض ١١/٢٥ / ١٩٤٠ مجموعه القواعد القانونية ج٥ رقم ١٥٢ ص ٢٧٥

(٢) الدكتور عبد الرزاق السنهورى ج ٤ رقم ٧٤ ص ١٤١

البيع بالتقسيط

كثيرا ما يحدث فى العمل أن شخصا يكون فى حاجة إلى شئ ليستعمله ولكنه لا يستطيع أداء الثمن فورا ، فيتوجه إلى آخر - ويقلب أن يكون تاجر - ليشتري منه هذا المال - كسياره أو جهاز مذياع أو تليفزيون أو ثلاجة - فيشترط عليه البائع تقسيط الثمن أقساطا متساويه ، وينص فى العقد على أن الملكية لا تنقل إلى المشتري إلا بأداء القسط الأخير ، فإذا عجز المشتري عن أداء بعض الأقساط أو رفض ذلك ، ولم يرد الشئ ، هل يرتكب جريمة خيانة الأمانة ؟

هناك فرض لا يثير صعوبة أو شبهة ، قوامه أن يبقى المتعاقدان للعقد تكييفه بأنه « بيع » ويقتصران على النص على ارجاء نقل الملكية إلى المشتري إلى حين أداء القسط الأخير من الثمن ، وقد عاجلت هذا الفرض المادة ٤٣٠ من القانون المدنى فى فقرتها الأولى فقالت « إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع » . وأضافت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة أنه « إذا وفيت الأقساط جميعا ، فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستندا إلى وقت البيع » . وتكييف هذا الفرض أن المشتري يعتبر مالكا ملكيه معلقه على شرط واقف ، لأن انتقال الملكية إليه يستند إلى وقت البيع ، وفى ذات الوقت يستبقى البائع ملكيه المبيع معلقه على شرط فاسخ ، وقوام الشرطين واقعه واحده ، هى وفاء المشتري بالثمن أو أقساطه فى الموعد المحدد. والنتيجة الحتمية لذلك أنه إذا بدد المشتري الشئ قبل أدائه الأقساط جميعا ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة إذا أدى فيما بعد جميع الأقساط ، وفى ذات الوقت فإنه إذا استرد البائع الشئ من حوزة المشتري ، فهو لا يرتكب سرقة إذا لم يدفع المشتري جميع الأقساط .

ولكن قد تزيد الصعوبة إذا كان البائع حريصا على تهديد المشتري بالجزاء الجنائى إذا تصرف فى الشئ قبل أداء جميع الأقساط ، فاتفق معه على تسمية عقدهما

« إيجارا » وعلى أن الأقساط التي تدفع هي أجرة استعمال ذلك الشيء ، وأضافا إلى ذلك أنه إذا أوفى متسلم الشيء بجميع الأقساط تحول العقد تلقائيا إلى « بيع » ويطلق على هذا العقد المركب تعبير « الإيجار المقترن بالبيع » أو « الإيجار الساتر للبيع » . ويهدف البائع من هذا أن ينسب إلى المشتري خيانة الأمانة إذا ما تصرف في الشيء قبل سداد جميع الأقساط ، إذ ما زال حتى لحظه سداد القسط الأخير مستأجرا . والسؤال الذي يثيره هذا الفرض هو هل يرتكب المشتري الذي وصف بأنه مستأجر جريمة خيانة الأمانة إذا اختلس الشيء قبل سداده جميع الأقساط . حسم القانون المدني هذه الصعوبة فنص صراحه في الفقرة الرابعة من المادة ٤٣٠ على أن « تسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سمي المتعاقدان البيع إيجار » . وأهم ما قررت هذه الفقرة هو أن تنتقل الملكية إلى المشتري ، وتكون معلقة على شرط واقف هو سداد جميع الأقساط ، فإذا سددت اعتبر انتقال الملكية مستندا إلى وقت البيع ، ويترتب على ذلك ، أنه إذا بدد المشتري قبل سداده جميع الأقساط ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة بشرط أن يسده سائر الأقساط .

والنص الذي أورده القانون المدني يستند إلى تحرى القصد الغالب للمتعاقدان ، فحقيقة قصدهما أنهما أرادا « بيعا » أما الإيجار فهو « عقد صوري » أراد به البائع - مستغلا ضعف المشتري لاحتياجه إلى الشيء وعدم قدرته على أداء ثمنه فورا - تهديده بالجزاء الجنائي في غير المجال الذي قرره المشرع فيه .

وقد يضع الطرفان علاقتهما في قالب ثالث هو قالب « الإيجار المقترن بوعده بالبيع » فيتفق الطرفان على أن يكون العقد إيجارا لمدة معينة ، ويحددان مقدار الأجرة وفق عرف المعاملات ، ويتفقان أنه في نهاية المدة يكون للمستأجر الخيار بين أمرين ، إما أن يحدد الإيجار لمدة تالية يغلب أن تكون مماثله وإما أن يطلب شراء الشيء نظير

مبلغ يعادل تقريبا ثمن مثله ، ويلتزم المؤجر بالموافقه على طلب الشراء ، باعتبار أن العقد تضمن وعدا ملزما بالبيع . وهذا الوضع يبدو فيه الإيجار عقدا جبريا وحقيقيا ، فإذا بدد المستأجر الشئ قبل نهاية المده وإبرام البيع ، فهو يرتكب جرعه خيانة الأمانة ^(١) .

الحاق عقد امانه بعقد البيع

قد يلحق بعقد البيع عقد أمانه ، وفى هذه الحاله قد يرتكب إحد طرفى البيع خيانة الأمانة ، ولكن ارتكابها لن يكون بناء على تسليم تم وفقا للبيع ، وإنما على تسليم تم وفقا لعقد الأمانة الذى ألحق بالبيع . وأهم عقدين يلحقان بعقد البيع هما عقد الوديعة وعقد الوكالة .

الحاق عقد الوديعة بعقد البيع

قد يلحق عقد الوديعة بعقد البيع إذا ترك المشتري المبيع فى حيازه البائع على الرغم من انتقال الملكيه إليه ، إذ يعنى ذلك وديعة ضمنية اصطفت بتسليم حكمى للبائع ، ومن ثم إذا اختلس البائع الشئ أو بدده كان مرتكبا لجرعه خيانة الأمانة .

ومن الصور الشائعه لإلحاق عقد الوديعة بعقد البيع أن يسلم شخص آخر عدد من الأشياء لكى يختار من بينها الشئ الذى سيشتريه ، كما لو سلم تاجر مجوهرات أو ساعات شخصا عدة حلى أو ساعات لكى يعرضها على زوجته فتختار احدها فيشتريه ويرد الباقي ، أو يسلم تاجر مجوهرات أو ساعات تاجرا آخر عددا منها لكى يعرضها على عملائه فيبييعهم ما يختارون ويرد الباقي . والتكييف الصحيح لهذا الوضع أنه وديعه مصحوبه بوعد بالبيع إذا صادفت السلعه قبولا من الزوجه فى المثال

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ١٦٣٠ ص ١١٩٤ وما بعدها .

الأول أو من العميل فى المثال الثانى أما إذا لم يتعقد بيع ، فإن على من تسلم هذه الأشياء أن يردّها عينا إلى مالكيها ، فإذا بدد المتسلم شيئا مما تسلمه قبل أن يتعقد البيع بالنسبة له أو اختلسه ، فهو يرتكب جريمة خيانة الأمانة (١).

الحاق عقد الوكالة بعقد البيع

أبرز حالات الحاق عقد الوكالة بعقد البيع هما حالتين : حالة الإسم المستعار وحالة الوكيل بالعمول (المادة ٨١ من قانون التجاره وما بعدها) والفرض أن الوكيل يظهر فى تعامله مع الغير كما لو كان هو الأصيل لأنه لا يكشف عن شخصية موكله .

فإذا كان مكلفا ببيع شئ يملكه موكله ، فهو يتقدم إلى المشتري كما لو كان مالكة ، فإذا تم البيع سلمه المبيع وتقاضى منه الثمن ، وبعد ذلك يودى للموكل الثمن ويخصم منه العمول المتفق عليها ، وإذا كان مكلفا بشراء شئ لحساب موكله ، فهو يشتريه باسمه الشخص كأنه أصيل ، وبعد أن يكتسب ملكيته ينقلها إلى موكله ، ويتقاضى منه عمولته . وفى هذه الحالات يتعقد بيع بين الوكيل بالعمول (أو صاحب الإسم المستعار عادة) وبين الغير الذى يتعامل معه ، أما العلاقة بين الوكيل بالعمول وموكله فهو علاقة وكالة ، وهذه العلاقة هى التى يحتكم إليها فى تحديد مسئولية الوكيل بالعمول إذا اختلس أو بدد ما تسلمه من موكله أو ما تسلمه لحسابه . فإذا بدد أو إختلس الشئ الموكل فى بيعه أو المبلغ الذى تسلمه من المشتري فى حالة البيع - أو من الموكل - فى حالة الشراء - اعتبر خائنا للأمانة استنادا إلى عقد الوكالة الذى يربط بينه وبين موكله .

ومن الحالات التى تشير التردد حول ما إذا كان ثمة الحاق للوكالة بالبيع أم أنه توجد وكالة خالصة أو بيع خالص حالة العلاقة بين تاجر الجملة وتجار التجزئه الذين يتعامل معهم ، أو بين منتج السلعة والتجار الذين يستعين بهم فى تصريف وترويج منتجاته ويتعين هنا التفرقه بين ثلاث فروض .

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٧٥ .

الفرض الأول : فى الفرض الأول يتفق المنتج أو تاجر الجملة مع من سلمه السلعة على أن يبيع وحدات هذه السلعة بسعر محدد بحيث لا يجوز له أن يزيد عليه ، ويتضمن الاتفاق كذلك عموله معينه عن كل وحدة يبيعها ، وإذا لم يستطع بيع كل ما تسلمه فإن عليه أن يرد ما لم يبيعه عينا ، والتكليف الحقيقى لهذه العلاقة هى أنها « وكالة بالعموله » ومن ثم فإذا اختلس متسلم السلعة ما تسلمه أو بدده ، أو اختلس الثمن الذى باع به ، فهو يرتكب جريمة خيانة الأمانة ، ومن تطبيقات هذا الفرض أن يودع مؤلف نسخا من كتابه لدى صاحب مكتبه لبيعهها له بسعر محدد لكل نسخه ^(١) .

الفرض الثانى : فى الفرض الثانى يتفق الطرفان على أن يبيع متسلم السلعة وحداتها بالثمن الذى يراه وتسمح به ظروف التعامل ، بشرط ألا يقل الثمن عن حد أدنى ، على أن يرد إلى من سلمه السلعة ثمنها متفقا عليه عن كل وحدة ، أى أنه لا يوجد تحديد للثمن الذى يبيع به من تسلم السلعة ، ولكن يوجد تحديد للمبلغ الذى يتعين رده إلى مسلم السلعة ، ويكون ربح المتسلم هو الفرق بين الثمن الذى يبيع به والمبلغ الذى يرده عن كل وحدة ، ويتضمن هذا الاتفاق أن يرد إلى مسلم السلعة الوحدات التى لم يتمكن من بيعها ، وتكليف العلاقة فى هذا الفرض أنها « وكالة بالعملة » كذلك . ومن ثم يرتكب متسلم السلعة خيانة الأمانة إذا اختلس أو بدد ما تسلمه ، وقد قالت إحدى المحاكم فى هذا الشأن أنه « إذا أخذ شخص من تاجر بضاعة لأجل أن يبيعها ويرد ثمنها المتفق عليه بينهما أو إعادتها إليه عينا ، وله فى مقابل ذلك فرق الثمن الذى يبيع به زيادة عن الثمن المحدد له ، فإنه يكون فى هذه الحالة وكيلأ بالعمولة طبقاً للمادة ٨١ تجارى وعمولته هى الفرق بين الثمن المحدد للبضاعة من الثمن الذى يبيع به فعلاً ، فإذا لم يرجع البضاعة لصاحبها عينا أو ثمنها المحدد لها

(١) الدكتور عبد الرازق السهنورى ج٤ رقم ١١ ص ٣١ .

فيكون مبدداً وتطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات (المقابلة للمادة ٣٤١ الحالية)^(١) .

الفرض الثالث : الفرض الثالث يماثل الفرض السابق عدا أنه لا يوجد إتفاق على

حد أدنى لثمن البيع الذي يبيع به متسلم السلعة ، فله أن يبيع بأى سعر يراه ، ولكن يتعين أن يرد لمن سلمه السلعة مبلغاً معيناً عن كل وحدة يبيعها ، وله الخيار فى أن يرد عيناً الوحدات التى لم يتمكن من بيعها .

ويبدو أنه من العسير القول بوجود وكالة بالعمولة فى هذا الفرض إذ ينقصها تحديد السعر الذى يبيع به الوكيل سواء فى صورة محددة ، أو فى صورة وضع حد أدنى له ، ثم أنه لا يوجد التزام بالرد عيناً بالنسبة لما لا يباع ، وإنما مجرد خيار لذلك. والأصح تكييف هذه العلاقة بأنها بيع معلق على شرط واقف هو إبرام البيع الثانى بين متسلم السلعة وعميله ، وإذا تحقق هذا الشرط استقر البيع بين متسلم السلعة ومتسلمها ، وذلك بالإضافة إلى البيع الثانى بين متسلم السلعة وعميله . أما إذا لم يتحقق ذلك الشرط ، فيزول البيع بأثر رجعى ، وعلى متسلم السلعة أن يردّها عيناً ، ومع ذلك يكون له الخيار فى أن يعقد بيعاً جديداً نظير المبلغ المتفق عليه ، ومن ثم لا يرد السلعة . ووفق هذا التكييف لا يكون محل لارتكاب خيانة الأمانة إذا لم يؤد متسلم السلعة المبلغ المتفق عليه فى حاله يبيعها أو لم يردّها عيناً فى حاله عدم بيعها ، فالعلاقة التى تربطه بمن سلمه السلعة مصدرها عقد البيع المشروط والمصحوب بالوعد السابق ، ومن ثم لا وجود لعقد من عقود الأمانة بينهما^(٢) .

(١) كفرالزيات فى ١٩١٦/١/١٢ الشرائع ص ٤٤٣ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ١٦٣٢ ص ١١٩٨ .

ثانيا : عقد القرض

تعريف عقد القرض

عرفت المادة ٥٣٨ من القانون المدني عقد القرض بأنه « عقد يلتزم المقرض أن ينقل إلى المقرض ملكيه مبلغ من النقود أو أى شئ مثلى أخرى على أن يرد إليه المقرض عند نهاية القرض شيئا مثله فى مقداره ونوعه وصفته » . وأهم خصائص عقد القرض وأثاره أنه يلزم المقرض بنقل ملكيه مال إلى المقرض ، ويعنى ذلك أنه يرد على ملكيه المال فينقلها من المقرض إلى المقرض ويترتب على عقد القرض كذلك التزام المقرض بتسليم المال موضوع المقرض إلى المقرض ، وقد نصت على ذلك المادة ٥٣٣ من القانون المدني فى قولها « (١) يجب على المقرض أن يسلم الشئ موضوع العقد إلى المقرض ، ولا يجوز له أن يطالبه برد المثل إلا عند انتهاء القرض ... » . وهذا التسليم على سبيل نقل الحيازه الكامله ^(١) . وأهم ما يلتزم به المقرض فى مقابل ذلك رد مثل المال المقرض عند نهاية عقد القرض .

ويلاحظ أن المشرع اعتبر الوديعه الناقضه قرضا فنص فى المادة ٧٢٦ من القانون المدني على أنه « إذا كانت الوديعه مبلغا من النقود أو أى شئ آخر عما يهلك بالإستعمال ، وكان المودع عنده مأذونا له فى استعماله اعتبر العقد قرضا » .

(١) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج٥ رقم ٢٦٥ ص ٤١٩ .

(٢) ولكن بحوث عقابه عن نصب إذا كان قد استعمل الطرق الاحتياليه فى حصوله على مبالغ

القرض .

عقد القرض وجريمه خيانة الأمانة

يتضح من استظهار الفكرة الأساسية في عقد القرض أنه يستبعد بالضرورة خيانة الأمانة ، فإذا كان القرض ينقل ملكية المال المقترض إلى المقترض ، وكان تسليم هذا المال إليه ناقلا للحيازة الكاملة ، فمؤدى ذلك أن له أن يتصرف فيه نظير التزامه بأن يرد مثله عند انقضاء القرض ، والنتيجة التي تترتب على ذلك أن المقترض لا يرتكب خيانة الأمانة إذا عجز عن الرد لدى حلول الأجل أو رفضه الرد على الرغم من قدرته. ولا يغير من هذا الحكم أن يكون عالما وقت اقتراضه بأنه لن يستطيع الرد (١) ، ولا يتغير الحكم كذلك إذا اتفق صراحة في عقد القرض على تخصيص مبلغه في غرض معين ، أو كان القرض ملحقا بعقد أمانه ، فإذا عهد شخص إلى مقاول بصناعة شيء وأقرضه نقودا كي يشتري بها آلات أو أدوات تكون ملكا له ليستعين بها في أداء هذا العمل ، ولكنه لم يشتريها ، ولم يرد مبلغ القرض ، فهو لا يرتكب خيانة الأمانة (٢).

وقد يختلط القرض بالعاريه ، وللتمييز بينهما أهميته في جرمه خيانة الأمانة ، فالعارية دون القرض من عقود الأمانة ، وأهم ما يميز بين العقدين من حيث الأثر أن القرض يرد على المالك ، فينقل ملكية المال إلى المقترض ، في حين ترد العاريه على المنفعة . وضابط التمييز بين العقدين أن محل القرض مال مثلي (المادة ٥٣٨ مدنى) فى حين أن محل العاريه شيء غير قابل للإستهلاك (م ٦٣٥ مدنى) ويغلب أن يكون مالا قيميا ، والتفرقه بين نوعى المال تعتمد على إرادته المتعاقدين (٣).

(١) ولكن يجوز عقابه عن نصب إذا كان إستعمل الطرق الاحتيالية فى حصوله على مبلغ القرض .

(٢) الدكتور محمد مصطفى القلى ص ٢٦٧ .

(٣) الدكتور عبد الرازق السنهورى ج ٥ رقم ٢٧٣ ص ٤٢٩

الفصل الثانى

الركن المادى لجريمه خيانة الأمانة

تمهيد

عبر المشرع فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات عن الركن المادى لجريمه خيانة الأمانة بقوله « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعه اضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » وقد عبر المشرع بألفاظ « اختلس أو استعمل أو بدد » إلى الفعل الذى تقوم به الجريمة ، وأشار بلفظ « اضرارا » إلى الضرر الذى يترتب على الفعل وتقوم به النتيجة الإجرامية . فيلزم لاكتمال الركن المادى أن ترتكب أحد هذه الأفعال - الإختلاس أو الاستعمال أو التبديد - إضرارا بمالك الشئ أو صاحبه أو واضع اليد عليه .

ولذا سنتناول الركن المادى لجريمه خيانة الأمانة فى مبحثين :

المبحث الأول : خاص بصورة الفعل المادى والمبحث الثانى خاص بالضرر .

المبحث الأول

صور الفعل المادى

قبل أن نعرض لصور الفعل المادى يتعين الإشارة أولا إلى النظرة العامة للفعل الذى تقوم به جريمة خيانة الأمانة وما يخرج عن نطاق الفعل الإجرامى لهذه الجريمة .

النظريه العامه للفعل الذى تقوم به جريمة خيانة الأمانة

الفعل الذى تقوم به جريمة خيانة الأمانة يتخذ عدة صور ، فقد يكون اختلاس أو تبديد أو استعمال ، ورغم تنوعها إلا أنها تجتمع فى أطار نظريه عامه جوهرها فكره « تغيير المتهم نوع حيازته » . فالمتهم كان يحوز الشئ المملوك لغيره حيازه ناقصه يعترف فيها بحقوق المجنى عليه ويسلم له بسلطاته على الشئ ، وقرر بأن ذلك الشئ

موجود فى حيازته بصورة مؤقتة كى يؤدى عليه أو بواسطته عملا معيناً بتصريح من المجنى عليه ، ولكنه وجه ارادته إلى تغيير نوع حيازته إلى حيازة كاملة ، فأنكر حقوق المجنى عليه وجحد سلطاته على الشئ ، وقرر الاحتفاظ به لنفسه ، سالكا إزاء مسلك المالك ، وقد عبرت محكمه النقض عن هذه الفكرة فى قولها « أن جريمه خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك »^(١).

فجوهر الفعل الذى تقوم به خيانة الأمانة هو « ارادة تغيير نوع الحيازة من ناقصة إلى كاملة » ، بما يفترض ذلك بالضرورة من ادعاء سلطات الملك على الشئ واهدار سلطات المالك الشرعى . ويعنى ذلك أن جوهره ظاهرة نفسية قوامها الاتجاه الإرادى سالف الذكر . مع مراعاة أن الفعل لا يقوم بظاھرہ نفسیه فحسب ، بل لابد له من مادیات تعبر عن هذه الظاھرہ وقد حددها المشرع بالإختلاس أو التبيد أو الإستعمال، فتغيير الحيازة ونية التملك إن هم إلا وجهان لعمله واحد ، لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى^(٢).

ما يخرج عن نطاق الفعل الإجرامى

يترتب على أن الفعل الإجرامى لخيانة الأمانة يقوم على ارادة تغيير نوع الحيازة من ناقصة إلى كاملة مع وجود مادیات تعبر عن هذه الظاھرہ على النحو السابق بيانه ، أى هذه الجريمه لا تقوم بالفعل الذى يصدر من حائز الشئ حيازة ناقصة ولكنه لا ينكر حق المالك الشرعى أو ينتقص منه ، وعلى ذلك فان تأخر المودع عنده فى رد الشئ المودع لديه ، واستعمال المستعير الشئ على نحو خارج على الوجه والحد المنصوص

(١) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ مجموعه القواعد القانونيه ج٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ ،

١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦.

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٨٨٧

عليهما في العقد أو الاستفادة من العرف ، وإهمال المستأجر أو المرتهم في المحافظة على الشئ حتى أصيب بضرر أو هلك ، كل هذه الأفعال لا تقوم بها جريمه خيانة الأمانة ، لأنها وإن كانت صادرة من الحائز حيازة ناقصة ، إلا أنها لا تتضمن إدعاء ملكيه الشئ ولا تعنى جحودا لحق مالكه ، وقد عبرت محكمة النقض عن هذه القاعدة في قولها « التأخير في رد الشئ أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمه التبديد (أى خيانة الأمانة) ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى إلى إضافه المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بصاحبه »^(١) وقالت كذلك أنه « لا يكفى في جريمه التبديد مجرد التأخر فى الوفاء ، بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجانى إلى إضافه المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بصاحبه »^(٢).

أذن فالجانى فى جريمه خيانة الأمانة هو دائما حائز للشئ ، ولكنها حيازه لحساب المالك ، ومن ثم فيقتضى الركن المادى لهذه الجريمه تغيير الحيازه وجعلها كامله لصالح الحائز نفسه لا ناقصه لحساب المالك ، أى أن تغيير الحيازه يقتضى أن يظهر الحائز على الشئ بوصفه مالكا ، فهنا وهنا فقط تتحقق خيانة الأمانة ، أما إذا حبس الأمين الشئ المسلم إليه بدون الظهور عليه بوصف المالك فلا يمكن اعتباره خائنا للأمانة، مثال ذلك الوكيل الذى يحبس عنده بعض المستندات حتى يدفع له الموكل أجره ، والتجار الذى يحبس لديه الأثاث الذى صنعه حتى تدفع له أجرته كامله ، ومن يقبل الإقتفاع بالشئ أو يحتفظ به أكثر من المدة المقررة كما سبق القول ، ففي هذه الأمثله تتحقق استمرار للحيازة الناقصة رغم ارادة المالك الذى يريد استرداد حيازته ،

(١) نقض ١٩٦٤/٣/٢٣ ص ١٤ رقم ٤١ ص ٢٠٢

(٢) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٠ ص ١٦ رقم ١٨٠ ص ٩٤٥ ، انظر كذلك نقض ١٩٦٩/٥/٢٣

ص ٢٠ رقم ١٨٤ ص ٩٣٣ ، ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ رقم ٣٩ ص ١٧٦ .

إلا أنه لم يتحقق أدنى تغيير للحيازة ، أى لم يرد الحائز جعلها حيازته كامله ، ومن ثم فلا تقع جرمه خيانة الأمانة^(١).

صور الفعل الإجرامى فى خيانة الأمانة

حدد المشرع فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ثلاث صور للفعل الإجرامى فى خيانة الأمانة ، هى الإختلاس والتبديد والإستعمال ، وسنعرض لكل فعل من هذه الأفعال على حده .

أولاً : الإختلاس

استخدم المشرع تعبير « الإختلاس » فى جرمه السرقة وفى جريمة خيانة الأمانة وفى جرائم أخرى غيرهما ، إلا أن مدلول الإختلاس فى جرمه السرقة يختلف عن مدلوله فى جرمه خيانة الأمانة . فالإختلاس فى السرقة هو نقل الشئ من حيازته مالكه أو حائزته إلى الحيازة الكاملة المطلقة للجانى دون رضا المجنى عليه ، أما فى جرمه خيانة الأمانة فإن الشئ يكون بين يدي الجانى بموجب عقد من عقود الأمانة فينتقل إليه الحيازة الناقصة على الشئ ، ويكون الإختلاس بذلك ، كل فعل يعبر به الأمين عن اضافته الشئ إلى ملكه دون أن يخرج منه حيازته^(٢) . فهو بمثابة تغيير الجانى يده ونيتته بالنسبة للشئ المسلم إليه من يد ونية على سبيل التأقبت إلى يد ونية على سبيل الدوام والإستمرار ، أو بعبارة أخرى هو تغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة^(٣) وعلى ذلك فالإختلاس فى السرقة يختلف عن الإختلاس فى خيانة الأمانة فيجب الإحتراز عن الخلط بين المعنيين وإن اتحد اللفظ^(٤).

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور ص ١٨٨ .

(٢) الدكتور عبد العظيم مرسي وزير ص ٥٥٤ ، الدكتور حسن المرصاوى ص ٥٢٠ .

(٣) يحدد البعض مضمون الإختلاس على نحو يختلف عما تقدم (أنظر دكتور عوض محمد ص ٤٢٦ إذا ذهب إلى أن الإختلاس فعل مادي ذو مضمون قانوني يتمثل فى قيام الأمين بعمل إيجابى ينصح به عن انجاء ارادته إلى اضافته المال الذى أؤتمن عليه إلى ملكه ، ويستوى بعد ذلك أن يستبقى المال تحت يده أو أن يتصرف فيه للغير تصرفاً قانونياً أو أن يستهلكه أو يتلفه لأن فعل الإختلاس بذاته كاف لوقوع الجريمة دون ما حازه بعده إلى تعقب السلوك اللاحق للجانى .

(٤) الأستاذ أحمد أمين ص ٧٦٤ .

مع مراعاة أن الاختلاس في جرمه خيانة الأمانة لا يجاوز مجرد تغيير النية من حيازته ناقصه إلى حيازة كامله ، فان جاوز ذلك إلى اخراج الشيء من حيازته أصبحنا أمام فعل التهديد على النحو الذي سيرد فيما بعد .

وأبرز صور الاختلاس أن ينكر المتهم وجود الشيء في حيازته كي يتخلص من التزامه برده ويحتفظ به لنفسه ، وسواء في ذلك أن ينكر أنه سبق أن تسلم شيئا ، وقد يصطحب ذلك بإنكار وجود العقد الذي يربط بينه وبين المجنى عليه ، أو أن يعترف بوجود هذا العقد ولكن ينكر أنه تسلم شيئا بناء عليه ، ويدخل في هذا المدلول أن يدعى أن الشيء قد هلك أو سرق كي يتخلص من التزامه برده .

ومن أهم صور الاختلاس كذلك أن يصدر عن المتهم فعل يكشف عن نظرته إلى الشيء على أنه ملكه ، فهو فعل لا يصدر إلا من المالك . مثال ذلك أن يؤمن شخص على قطعه من القماش فيصنع لنفسه منها رداء ، أو يؤمن على جوهره فيصنعها في خاتم بإصبعه أو ينزع منها أحد فصوصها ويحتفظ به ، أو يؤمن على سند فيطالب لنفسه بالحق الثابت به أو يؤمن على ساعه أو أى جهاز من الأجهزة - كشلاجه أو تلفزيون أو مذياع أو خلاقه - لإصلاحها فيرفض ردها أو يعرضها للبيع^(١) أو يدعى سرقتها^(٢) .

ومن التطبيقات العملية للاختلاس في جرمه خيانة الأمانة ، انتفاع الموصى باطيان التاجر بدون مقابل^(٣) ورفع أحوالورثه دعوى باسمه شخصا بناء على سند

(١) نقض ١٩٢٩/١٢/١٢ مجموعة القواعد ج١ قاعده ٣٥٧ ص ٤٠٥ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١٢/١٤ المحاماه س١٠ قاعده ١٢٠ ص ٢٦٤ .

(٣) نقض ١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد ج١ قاعده ١٢ ص ١٩ .

سلم إليه ليرفع بناء عليه دعوى باسم الورثة جميعاً^(١) واحتجاز المتهم العقد لنفسه بدون مقتضى وبغير أن يزعم لنفسه حقاً في احتباسه^(٢) وامتناع المتهم عن رد النقود المدوعة لديه عند الطلب^(٣). وقد قضى « بأن جرمه خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك ، ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقعه ، فأمين شونه بنك التسليف الزراعى وخفيظه إذا باعاً شيئاً من الأرز المدوع بالشونه لحساب وزاره الزراعه إلى شخص وتسلماً منه بعض الثمن وأحضراً عربيه لنقله وضبط الأرز قبل تمام نقله من الشونه فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققه بالنسبه إليهما »^(٤). كما قضى « بأن احتفاظ المتهمين بالآلات بحالتها وعدم استعمالها لا يعفيهما من المسئوليه الجنائية إذ يكفي لتمام جريمة اختلاس الأشياء المدوعة أن يطرأ تغيير على نية الحيازه فتتحول إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازه وقتيه لحساب الغير »^(٥).

(١) نقض ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعہ القواعد ج ٣ قاعده ٤٩٠ ص ٦١٨ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١٠/٣١ ص ١٧ رقم ١٩٤ ص ١٠٣١ .

(٣) نقض ١٩٥٠/١/٢ ص ١ رقم ٧٣ ص ٢٠٨ ، ١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعہ القواعد القانونيه

ج ١ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٦ .

(٤) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ مجموعہ القواعد ج ٦ قاعده ٥٠٦ ص ٦٥٠ ويلاحظ أن هذه الواقعة

تتوافر فيها أيضاً جرمه النصيب عن طريق التصرف في مال منقول غير مملوك للمجانى ولا له حق التصرف فيه .

(٥) نقض ١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعہ القواعد ج ٦ قاعده ٣٥٩ ص ٤٩٦ ، انظر نقض

١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعہ القواعد ج ٣ قاعده ٣٧٥ ص ٤٧٦ ، ١٩٤١/٢/١٠ مجموعہ القواعد ج ٥

قاعده ١٠٥ ص ٣٩٦ .

ثانياً: التبديد

التبديد فعل يخرج به المتهم الشيء من حيازته على نحو يفقد به المجنى عليه الأمل في استرداده ، أو على الأقل يضعف إلى حد بعيد هذا الأمل . وهذا الفعل يكشف بجلاء عن نية تغيير الحيازة^(١) ويتضمن التبديد بالضرورة اختلاسا ، إذ يفترض فعلا لا يصدر إلا من المالك^(٢) .

والتبديد قد يكون بتصرف قانوني كأن يبيع الأمين الشيء المسلم إليه أو يهبه إلى الغير أو يرهنه أو ينشئ عليه حق انتفاع ، وقد قضى تطبيقا لذلك ، بأنه إذا سلم وكيل الدائن سند الدين إلى المدين نظير مال تقاضاه منه كان مبددا له^(٣) وإذا سلم الوكيل الشيء الذي يحوزه لحساب موكله إلى شخص لبيعه كان مبددا له كذلك^(٤) ولكن من يؤجر الشيء الذي أؤتمن عليه أو يعيره أو يودعه لدى غيره لا يرتكب تبديدا ، ذلك أن التصرف يفترض تعديلا ينال من الحقوق العينية على الشيء ، وهو ما لم يتحقق في المجالات السابقة ، لذي قضى بأن « قيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي يهدف إليه المدعى بالحق المدني ، وهو تسديد المطلوب منه ، لا يعد في صحيح القانون تبديدا »^(٥).

-
- (١) الأستاذ أحمد أمين ٧٦٤ ، الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٥٠٨ ص ٥٩٤ ،
الدكتور عمر السيد رمضان رقم ٥٤٤ ص ٦٥٧ ، الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٩٨ ، الدكتور
فوزية عبد الستار رقم ١٠٤١ ص ٩٦٣ ، الدكتور عبد المهيمن بكر رقم ٤٦٥ ص ٩١١ .
(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ١٦٤١ ص ١٢٠٥ .
(٣) نقض ١٩١٤/٧/٢٣ الشرائع ص ٢٨٩ .
(٤) نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعه القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٧٥ ص ٤٧٦ ،
١٩٥٩/١٢/٢٩ مجموعه أحكام النقض ص ١٠ رقم ٢٢٠ ص ١٠٧٢ .
(٥) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ مجموعه أحكام النقض ص ١٠ رقم ٢١٤ ص ١٠٣٥ .

ولا يتحقق التبديد بالتصرف القانوني فقط بل أيضا بالتصرف المادى ، سواء كان تصرفا كلياً أو جزئياً ، لأن التصرف المادى فى الشئ يكشف بجلاء عن اراده تغيير الحيازة ويعنى التصرف الكلى اعدام الكيان المادى للشئ بحيث يختلف بالنسبه للمجنى عليه أو يصير غير صالح للقرض المعد له حسب تخصصه . مثال ذلك أن يؤتمن شخص على حيران فيقتله ، أو على كتب فيحرقها ، أو على طعام فيلتهمه . أما التصرف المادى الجزئى فيعنى ادخال التعديل على الكيان المادى للشئ على نحو يؤدى إلى تشويهه وتغيير معالاه بحيث تنقص قيمته أو على الأقل تقل منفعته ، مثال ذلك أن يؤتمن شخص على لوحه فنيه فيمحو توقيع من قام برسمها ليقلل بذلك من قيمتها ، أو يؤتمن على كتاب فينزعه منه بعض صفحاته ، أو يؤتمن على دقيق فيضيف إليه ماء . فيقلل من صلاحيته ليصنع منه الحيز^(١) .

وعلى أى الأحوال فان التبديد يتضمن الإختلاس ويزيد عليه ، ذلك أن إخراج الشئ من حيازه الأمين نهائياً يعنى أمرين : الأول ، أن الأمين قد غير حيازته للشئ من الحيازه الناقصه إلى الحيازه الكامله ، أى أن نيه التملك قد توافرت عنده وهذا هو الإختلاس ، أما الأمر الثانى فهو أن الأمين قد تصرف فى الشئ تصرف المالك فى ملكه بما يحول دون امكان رده إلى صاحبه^(٢) .

لذلك يرى البعض - ويحق - أنه كان يكفى أن ينص المشرع على صوره الإختلاس ما دام لفظ التبديد لا يضيف إلى النص جديداً لأنه يتضمن حتماً وبالضرورة الإختلاس .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٠ ولا يرى البعض فى اتلاف الشئ تبديداً إذ لا ينطوى الإتلاف على تغيير فى الحيازه حيث لا يهدف الجانى إلى اتلاف الشئ بل إلى حرمان صاحبه منه (انظر الدكتور أحمد فتحى سرور فقره ٦٢١ ص ٨٩) ويرى البعض الآخر ضرورة البحث فى نية الجانى للكشف عما إذا كانت قد اتجهت إلى قتل الشئ قبل الإتلاف أم اتجهت إلى الإتلاف وحده (الدكتور عوض محمد فقره ٢٩٨ ص ٤٢٥) .

(٢) الدكتور عبد العظيم مرصى وزير بند ٢٥٥ ص ٥٥٦ .

على أنه يعد نتيجة أو أثرا له ^(١) .

ثالثا : الاستعمال

الإستعمال - كصوره للفعل الذى تقوم به جرمه خيانة الأمانة - هو الفعل الذى يستخدم به المتهم الشئ استخداما لا يجوز أن يصدر إلا من المالك ، ويكشف فى صورته قاطعه عن تغير نيته ، إذ قد صار ينظر إليه نظرتة إلى شئ يملكه ^(٢) أما الفعل الذى يستخدم به المتهم الشئ استخداما يجوز أن يصدر من المالك أو عن غيره ، ولا يكشف بالتالى عن نية تملك الشئ ، فلا تقوم به خيانة الأمانة ، ولو كان مخالفا للعقد الذى يربط بين حائز الشئ ومالكه لأن المشرع لا يعاقب على مجرد أساء استعمال الشئ ، وإنما يكون العقاب على الإستعمال الذى لا يصدر إلا عن مالك الشئ والذى يقع به تغيير الحيازه ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الجانى قد أراد رد الشئ إلى صاحبه بعد استفاد غرضه .

ومن تطبيقات الإستعمال الذى تقوم به جريمة خيانة الأمانة أن يسلم مؤلف ناشرا اصول كتاب على أن يطبع منه عددا محددا من النسخ فيطبع الناشر عددا أكبر ، ذلك أنه قد استعمل الأصول استعمالا لا يجوز أن يصدر عن غير المالك ، ويكشف عن أنه أصبح ينظر إليها نظرة المالك إلى شئ يملكه ، وكمن يؤمن على ملابس لغرض من الأغراض فيرتديها بنية تملكها ، وكذلك من يستأجر سياره لمدة معينة ثم يحتفظ بها بعد انقضاء هذه المدة ويستعملها على نحو لا يصدر إلا عن مالكها ، وهو ما يقتضى

(١) الدكتور فوزيه عبدالستار فقره ٢٩٦ ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) الأستاذ أحمد أمين ص ٧٧ ، الدكتور محمود محمود مصطفى القللى ص ٤٠ ، الدكتور

أحمد فتحي سرور رقم ٨٦٣ ص ٩٨٩ ، الدكتور فوزيه عبد الستار رقم ١٠٤٢ ص ٩٦٤ .

الأحتفاظ بها فتره طويله بحيث يستخلص منها قاضى الموضوع أن الجانى قد أراد الظهور بظهور المالك .

ومن تطبيقات الإستعمال الذى تقوم به جرمه خيانة الأمانه أيضا أن تسلم إلى شخص الواح منقوشه عليها العلامه التجاريه لأحد التجار ويطلب إليه أن يستخرج منها عددا معيناً من النسخ ، فيستخرج عددا أكبر ويبيعه لتجار آخرين ، أو أن يطلب شخص من مهندس مقاول أن يعد له مشروع رسم لمبنى يريد إقامته على أن يتولى تنفيذه ، فيقدم إليه الرسم ، ولكن المتهم ينقل منه صوره ، ويرده إليه معلنا عدم موافقته عليه ، ويعهد إلى مقاول آخر بتنفيذه .

وأبرز تطبيقات الإستعمال أن يستخدم المتهم الشئ استخداما يخرج به عن تخصيصه الذى اتفق عليه ، مثال ذلك مدير الشركه الذى ينفق بعض أموالها فى مصالحه الخاصه ، أو يقر لنفسه مكافآت لا يستحقها ، أو يحصل على قروض دون أن يقدم التأمينات التى يفرضها نظام الشركه ، أو ينشئ شركه يكون صاحب المصلحه الأساسيه فيها ويحولها مزايا على حساب الشركه التى يديرها واضراراً بها ^(١) .

وقد انتقد البعض ورود لفظ « الإستعمال » فى الماده ٣٤١ من قانون العقوبات إلى جانب أفعال الإختلاس والتبديد وأن ذلك كان تزييدا من المشرع لا داعى ومدعاة للخلط ، لأنه « إذا كان الشارع قد أراد به الإستعمال المقترن بنية التملك فلا يكون قد جاء بمعنى جديد ، لأن الإستعمال على هذا الوجه لا يخرج عن أن يكون اختلاسا بالمعنى المتقدم ، وإن كان قد اراء به الإستعمال المجرد عن نية التملك فانه يكون بذلك قد خالف الإجماع ، وأدخل فى جرمه خيانة الأمانه صورا اتفق الشارع على عدم جواز العقاب عليها ^(٢) . بل ذهب البعض إلى أن « الإختلاس » فى جرمه خيانة الأمانة

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ١٦٤٢ ص ١٢٠٦ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين ص ٧٦٥ ، الدكتور رؤوف عيد ص ٥٧٦ .

يفنى عن كل من « التبديد » « والإستعمال » لأن كل منهما ينطوى حتما على الاحتفاظ بالشئ مع ارادة تملكه^(١) وهى صورة الاختلاس .

الفعل الإجرامى إذا كان موضوع خيانة الأمانة مالا مثليا

لا تختلف طبيعة الفعل الإجرامى باختلاف ما إذا كان موضوع خيانة الأمانة مالا قيميا أو مالا مثليا ، فتحكمه ذات النظرة العامة السابق بيانها ، ويستند إلى ذات الأساس المشترك بين صور الفعل التى نص عليها القانون ، فهو دائما نشاط عادى يعبر عن اراده تغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة .

وأهم الأموال المثليه هى النقود ، وتبديد النقود يكون بانفاقها ، ولو كان فى صورته اقراضها ، وبالنسبة لما عدا النقود من المثليات ، فإن تبديدها يكون ببيعها أو المقايضة عليها أو هبتها أو استهلاكها ، كما لو أؤقن شخص على كسبه من الحبوب فطحنها وصنع لنفسه منها خبزا تناوله ، أو عرض هذه الحبوب للطيور فالتهمتها . وعلى الرغم من ذلك فهناك فرق بين نوعى الأموال - القيميه والمثليه - يتعلق ببيان الحد الذى يبدأ عنده مجال النشاط الذى يجرمه القانون .

فإذا كان المال قيميا فمجرد الإختلاس أو التبديد أو الإستعمال يحقق جميع عناصر الفعل ، إذا أن هذا السلوك يكشف بوضوح وجلاء عن تغيير الحيازة فى صورته قاطعه من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة ، وهو أمر ولا شك يرتب ضررا يصيب المجنى عليه يتمثل فى تهديد ملكيته بالخطر واحتمال ضياعها .

أما إذا كان المال مثليا - خاصة إنه كان نقودا - فإنه يشير التردد أن المجنى عليه ليست له مصلحة فى أن يرد إليه ماله عينا ، فالفرض أن وحدات هذا المال تتماثل تماما ، بالإضافه إلى ذلك فإنه إذا رد إليه مال من ذات نوع وصفه ومقدار ماله بمجرد طلبه ، فلا ضرر على الإطلاق قد أصاب المجنى عليه ، وليس عن المعقول أن يحظر

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٨٩٢ .

المشروع على متسلم المال المثلى أن يخلطه بماله أو يتصرف فيه إذا كان لديه مثله ، وكان لديه الكثير منه بحيث يكون في وسعه ارضاء المتعاقد الآخر بمجرد طلبه منه . فهذا السلوك لا خطر منه على المجتمع ولا علة للعقاب عليه ^(١) بل على العكس من ذلك ، قد تكون المصلحة في اجازته ، باعتباره يسهم في النشاط الإقتصادي ، لذلك فمتسلم المال المثلى يرتكب جرعه خيانة الأمانة إذا خلط المال الذي تسلمه بماله أو تصرف فيه طالما أن في ملكيته وحيازته مال من ذات نوعه وصفته ومقداره بحيث يستطيع أن يرد إلى المتعاقد معه مثل ماله بمجرد أن يطلبه منه ^(٢) .

واللحظة التي يبدأ فيها النشاط الإجرامى هي اللحظة التي تقل فيها الأموال المثلية التي يملكها ويحوزها عما تسلمه ، ولكن إذا ارتكب المتهم هذا النشاط ثم استطاع ابراء ذمته عند مطالبته ، فلم يثبت أنه قد ترتب على الفعل ضرر ، فان الركن المادى لخيانة الأمانة لا يكون بذلك مستوفى عناصره ، إذ الضرر عنصر جوهري فيه ، ويمثل النتيجة التي يفترضها .

المبحث الثاني

الضرر

تمهيد

كل جرعه يترتب عليها ضرر مباشر هو الذى يحظره القانون ويعاقب عليه ، وأن هذا الضرر قد يكون نتيجته مفترضة ومتصله بالفعل المادى أو ثق صله بحيث لا يمكن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٠٨ .

(٢) نقض ١٩٦٨/٦/٣ ص ١٩ رقم ١٢٦ ص ٦٣٢ .

فصلها عنه بحكم طبيعته الأشياء ، وهذا النوع من الضرر فى غالبية الجرائم كالقتل والضرب والسرقه والنصب .

كما قد يكون الضرر أحيانا عنصرا مندمجا فى الركن المعنوى للجريمة ، أى ينبغى أن تتوافر فيها نية الإضرار ، كما هو الحال فى جرائم تزيف المسكوكات وتزوير الأختام والدمغات والعلامات وما فى حكمها والبلاغ الكاذب فيعاقب عليها الجانى متى قامت لديه هذه النية ، ولو لم يتحقق الضرر الذى يحظره القانون ، ولذا يسمى هذا النوع من الجرائم أحيانا بالجرائم الشكلية^(١).

إلا أن هناك طائفة من الجرائم تستلزم الضرر ركنا موضوعيا مستقلا من الركن المعنوى للجريمة ، كما هو مستقل عن الفعل المادى فيها وقائم بذاته ، وذلك لأن الضرر فيها قد يتحقق أحيانا ، وقد لا يتحقق رغم قيام الفعل المادى ، بما تنتفى معه الحكمة من العقاب ، كم هو الحال فى جريمة خيانة الأمانة التى نحن بصدها . وقد أشارت إلى ركن الضرر - إشارة صريحة وواضحة - المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى قالت « كل من اختلس أو استعمل أو هدد مبالغ إضرارا بالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » .

مدلول الضرر فى جريمة خيانة الأمانة

تقوم خطه المشرع على التوسع فى تحديد مدلول الضرر الذى تفترضه جريمة خيانة الأمانة ، فلا يفرق المشرع بين الضرر المادى والضرر الأدبى ولا يفرق بين ضرر حال وضرر محتمل ، ويستوى أن يكون الضرر جسيما أو يسيرا ، وسواء أن يصيب المالك أو غيره عن لهم على الشئ حقوق ، وسواء أن يكون المضرور شخصا طبيعيا أو شخصا

(١) الدكتور رؤوف عيد ص ٥٨١ .

معنويا ، وسواء أن يكون المضرور معينا أو غير معين ، ولا يشترط أن ينال المتهم كسبا من فعله أو لم ينال شئ من ذلك .

ومن صور الضرر الأدبي أن العامل يعتبر مسئولاً عن خيانة الأمانة متى كان مكلفا بتوصيل الألبان إلى عملاء الشركه التى يعمل بها ، فخلطها بالماء ، وسلم كلا منهم المقدار الذى طلبه ، ورد إلى الشركه ثمن الألبان التى استلمها ، واستولى لنفسه على ثمن المقدار الزائد نتيجة الخلط بالماء ، فعلى الرغم من أن الشركه لم يصيبها ضرر مادي ، إذ قد رد إليها ثمن كمية الألبان التى سلمتها ، فقد أصابها ضرر معنوى تمثل فى فقدانها ثقة عملائها عندما يكتشفون هذا الغش وينسبونه إلى الشركه^(١).

ويشبه ذلك ما قضى به من أنه متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى اكياس السباد التى سلمت إلى مشترىها من الجمعية الزراعية ، ثم أدان أمين الشونه ومساعدته فى تهديد السباد ، فلا يجدى فى دفع التهمه عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر فى الجرمه إذ أن الجمعية الزراعيه قد حصلت على كامل حقها ، لأن هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجرمه أن يلحق بالمشتريين من الجمعيه ضرر حتى يتعدى الضرر إليها هى أيضا^(٢).

ويكفى لقيام جرمه خيانة الأمانة الضرر المحتمل أى الغير محقق ، ويتمثل فى خطر يهدد ثروة المجنى عليه ويحتمل فى المستقبل تحوله إلى ضرر محقق . وقد قالت محكمه النقض تقريرا للمساواه بين الضرر الحال والضرر المحتمل أنه « لا يشترط فى

(١) وهذه الحاله من تطبيقات القضاء الفرنسى

(٢) نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض من ٣ رقم ١٦٥ من ٤٣٦ .

جريمة التهديد أن يكون قد وقع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتملاً^(١) . وقالت أيضا أنه « لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق بالمجنى عليه ضرر بالفعل ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع فعل الإختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجبا^(٢) . وتتحقق جريمة خيانة الأمانة بتهديد سند الوصية على الرغم من تنفيذها فيما بعد^(٣) .

ومن تطبيقات الضرر المحتمل : الوكيل الذي يتسلم نقودا للقيام بعمل معين لحساب موكله ، فيؤديه بغير مقابل أو بمقابل قليل ، ولكن عن طريق غير مشروع ، ويستولى على ما تسلمه من نقود ، فمثل هذا الوكيل يحدث بفعله ضررا محتملا بموكله ، إذ هو معرض للرجوع عليه حينما يكتشف هذا الغش^(٤) .

ويفسر الإكتفاء بالضرر المحتمل كيف تعتبر خيانة الأمانة متحققه بمجرد إختلاس الشيء على الرغم من بقاءه في حيازه المتهم^(٥) ، وبقاء كيانه المادى وقيمته دون مساس ، وعلى الرغم من رده بعد وقت يسير من إختلاسه ، ذلك أنه قبل رده ، كان ثمة احتمال في أن يتصرف فيه المتهم أو يتلفه فيضيع على المجنى عليه حقه^(٦) .

(١) ١٣/٥/١٩٤٠ مجموعه القواعد القانونيه ج٥ رقم ١٠٨ ص ١٩٧ .

(٢) نقض ٢٦/١٠/١٩٤٢ ج٥ رقم ٤٤٨ ص ٦٩٦ (انظر كذلك نقض ٢٩/٦/١٩٥٩

س ١٠ رقم ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ ،

(٣) نقض ١٦/١١/١٩٧٠ س ٢١ رقم ٢٦٤ ص ١٠٩١ .

(٤) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤٠٢ .

(٥) نقض ١/١١/١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٠٥٣ .

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢١٠ .

والضرر اليسير كاف لقيام جريمة خيانة الأمانة ، كما لو كانت قيمه الشيء الذي انصب الفعل عليه قليلة

على من يقع الضرر

لا يحول دون قيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء غير مملوك لمن تعاقد معه المتهم ، كما لو بدد الوديع شيئا تسلمه من مستأجره ، فالضرر الذي يصيب المستأجر - باعتباره يلتزم بالتعويض اذا المالك - يكفي لقيام الجريمة . فى هذا المثال أصاب الضرر حائز الشيء حيازه ناقصه . ويكفى لقيام الجريمة أن يصيب الضرر صاحب اليد العارضة على الشيء ، كما لو أودع صاحب اليد العارضة الشيء لدى شخص فبدده ، وذلك هو ما عناه المشرع بقوله أن الفعل ارتكب « اضرارا بالكيها (أى مالى الأشياء موضوع الجريمة) ، أو أصحابها (أى من لهم حيازتها) أو واضعى اليد عليها (أى أصحاب اليد العارضة عليها) » ويكشف ذلك عن ملاحظة هامة ، هى أن شخصيه المضرور غير ذات اعتبار فى تحديد أركان خيانة الأمانة ، وعلى ذلك فلا يعيب الحكم الصادر بالإدانة إغفال بيان إسم مالك المال الذى إنصب الفعل عليه ، أو خطؤه فى ذكر هذا الإسم .

فلا يشترط أن ينال الضرر مالك الشيء وإنما يكفي أى ينال أن شخص له حق أو سلطه أو وضع إزاء الشيء .

ولا يحول دون قيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون المجنى عليه غير معلوم كشخص تودع عنده أموال لتوزيعها على جهات بر فيبدها قبل أن يتم اختيار هذه الجهات ، أو كشخص يودع عنده مال مفقود عن صاحبه المجهول فيبده .

كما قد يلحق الضرر المباشر الحائز السابق ، كالتبديد إضرارا بمستأجر أو بمودع عنده أو بمستفيد سابق ، ومن المحتمل أن يتحمل هذا الحائز السابق الضرر كله - دون المالك - إذا رأى من جانيه تعويض هذا الأخير عنه ، أو شراء سلعه له بدلا من تلك

التي بددت^(١) .

وقد يلحق الضرر واضع اليد على السلعة - ولو كانت يده عارضة - كالحادم الذى يعير سلعة مملوكة لمخدومة إلى جار أو يسلمها إلى صانع ، فيختلسها هذا أو ذلك اضرازا بالحادم أو بالمخدوم .

وجدير بالذكر أن المشرع لم يتطلب أن ينال المتهم كسب من جراء فعله ، فتأثير الفعل على ذمه المتهم غير ذى اعتبار فى خيانة الأمانة ، ومن ثم فإن الجرمية تتوافر حتى ولو ارتكبها المتهم لمصلحة الغير ، بحيث لا ينال المتهم كسب قط ، كما لو أعطى المتهم الشئ للغير دون مقابل .

صورة الضرر إذا كان المال مثليا

إذا كان موضوع خيانة الأمانة مالا مثليا ، فإن خلط المتهم المال الذى أؤتمن عليه أو تصرفه فيه لا يقوم به فعل الإختلاس أو التبيد ، طالما أن فى ملكيته وحيازته مال من ذات نوعه وصفته ومقداره بحيث يستطيع أن يرد إلى المجنى عليه مثل ماله بمجرد أن يطالبه بذلك ، على أنه إذا ثبت ارتكاب هذا الفعل ، فإن الجرمية لا تقوم مع ذلك إذا لم يتوافر الضرر ، ولو فى صورته الإحتمالية ، ولذلك يكون من الضرورى تحديد صورة هذا الضرر .

ولا تشور صعوبه إذا قطعت الظروف بضياع حق المجنى عليه ، كما لو هرب المحصل بالنقود التى حصلها لحساب موكله ، أو أعلن أنه لن يسلمها له . وفى غير هذه الحالات، تدعو الحاجة إلى تحديد ضابط لمعرفة متى يمكن القول بتحقيق الضرر على النحو الذى تقدم به الجريمة . يرى البعض^(٢) - ويحق - أن ذلك يقتضى مطالبة المتهم بإبراء ذمته . وللمطالبه صورته عديده ، وكلها سواء فى التمهيد لإثبات الضرر ، فقد

(١) الدكتور رؤوف عيد ص ٥٨٣ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢١٢ .

تتخذ صورته « الإنذار » فى مدلوله القانونى ، وقد تتخذ صورة محرر أيا كان ، وقد تكون شفوية^(١) فإذا لم يبرئ المتهم ذمته خلال وقت مقبول يعقب المطالبة تحقق الضرر وقت الجريمة . ولكن ذلك لا يعنى أن الجريمة لا تقوم إلا إذا حصلت المطالبة ، فإذا ثبت ارتكاب الفعل الذى تقوم به الجريمة وتحقق الضرر أو احتمالاه ، على الرغم من أنه لم تصدر عن المجنى عليه مطالبه ، فقد توافرت للجريمة عناصرها . وقد قالت محكمة النقض فى ذلك أنه « لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التهديد حصول المطالبة برد الأمانته المدعى بتبديدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها وفى أن تستدل على حصول التهديد من أى عنصر من عناصر الدعوى »^(٢) ويعنى ذلك أن دور المطالبة أنها الدليل على تحقق الضرر أو احتمالاه عند عدم وجود دليل آخر .

أثر اصلاح الضرر على الجريمة بعد تحققه

الأصل أنه إذا تحقق الضرر وقت الجريمة ، ولا يحول دون العقاب عليها اصلاح المتهم أو غيره الضرر فيما بعد سواء اصلاحا كلياً أو جزئياً . فإذا كان موضوع الجريمة مالا قيمياً ، فإن مجرد اختلاسه أو تبديده يحقق الضرر ، إذ قد حرم المجنى عليه من ماله ولو على وجه مؤقت ولا يجدى المتهم اصلاح هذا الضرر^(٣) . فإذا أدى إلى المجنى عليه قيمة المالح أو أكثر منها ، أو اشتراه ممن كان قد باعه له ورده إليه ، أو أظهره بعد اختلاسه ورده عينا ، فإن ذلك لا يحول دون قيام الجريمة ، ومن باب أولى فإنه لا يحول دون قيام الجريمة أن يعرض المتهم رد شئ من جنسى مختلف ، كنفود بدلا من المجوهرات التى كان مؤثقا عليها ، ولو زاد مبلغ النفود على قيمة المجوهرات ، ولا تنتفى الجريمة كذلك إذا عرض المتهم توقيع شيك أو سند إذنى بقيمة المالح المؤتمن عليه .

(١) نقض ١٩١٩/٢/١ المجموعه الرسميه ص ٢ رقم ٦٠ ص ٧٤ .

(٢) نقض ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ رقم ١٠٢ ص ٣٧٢ ، انظر نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ رقم

١٢٦ ص ٦١٦ .

(٣) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤١٤ .

أما إذا كان موضوع خيانة الأمانة مالا مثليا ، فإن تحقق الضرر - كما سبق القول - يتخذ فى العمل صوره مطالبه المتهم بإبراء ذمته وعدم إبرائها فى خلال وقت معقول ، وذلك فى غير الحالات التى يثبت فيها تحقق الضرر أو احتمال استقلالا عن المطالبه ، وفى خصوص تحديد الوقت المعقول الذى يعقب المطالبه ويكون إبراء الذمه خلاله حائلا دون تحقق الضرر فى حين لا يكون لإبراء الذمه عقب انقضائه تأثير . فيحدد هذا الوقت فى ضوء الزمن الذى يحتاج إليه مدين حسن النية لإبراء ذمته ، مع مراعاة الظروف التى يتعين فيها هذا الأداء ، وقاضى الموضوع هو المنوط بذلك التحديد^(١) . وأبسط صور إبراء الذمه وفاء المتهم بما التزم به تجاه المجنى عليه . ولكن سائر أسباب انقضاء الإلتزامات تستوى بالوفاء ، فإذا اثبت المتهم أنه دائن للمجنى عليه بحيث انقضى التزامه قبله بالمقاصه ، فإن ذلك يعنى إبراء ذمته ، وسواء فى إبراء الذمه أن يعيد المتهم إلى المجنى عليه ذات ما كان قد تسلمه منه ، أو يعيد مثله ، أو يثبت أنه قد وجهه فى ذات الغرض الذى كان قد كلفه بتوجيهه إليه^(٢) .

هل يتصور الشروع فى جريمة خيانة الأمانة ؟

من المستقر عليه أن الشروع غير متصور فى جريمة خيانة الأمانة^(٣) ذلك أنه بمجرد ثبوت أن المتهم قد ارتكب فعلا يقطع باراده تغيير حيازته الناقصه إلى حيازه كاملة ينال المجنى عليه ضرر ولو فى صورته الإحتماليه فتتم الجريمة بارتكاب الفعل وتحقق نتيجته ، فجريمة خيانة الأمانة أما أن ترتكب ، وأما ألا ترتكب قط وليس بين

(١) انظر تقضى ١٩٦٠/٣/١ من ١١ رقم ٣٧ من ١٩٧ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢١٤ .

(٣) الدكتور محمود عمرو مصطفى رقم ٥١٠ ص ٥٩٧ ، الدكتور أحمد فتحى سرور ، رقم ٨٧٠ ص ١٠٠٠ ، الدكتور فوزيه عبد الستار رقم ١٠٥٠ ص ٩٨ ، الدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٥٤٨ ص ٦٦٥ ، الدكتور عبد العظيم سرس وزير رقم ٢٦٢ ص ٥٦٩ الدكتور رؤوف عبيد ص ٥٩٣ ، الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ١٦٤٨ ص ١٢١٤ .

الوضعين وسط يتمثل فيه الشروع^(١).

وإذا كان موضوع الجريمة مالا مثليا، ولم يثبت في صوره قاطعه ارتكاب الفعل وتحقق الضرر، فإن اثبات الضرر يقتضى - كما سبق القول - مطالبته المتهم بإبراء ذمته، فإذا لم توجه إليه مطالبته، أو وجهت إليه ولكن لم يمضى من الوقت المعقول لإبراء ذمته فاجرمه لم ترتكب بعد، وإذا أبرأ ذمته خلال هذا الوقت فإن احتمال ارتكاب الجريمة ينقضى، أما إذا انقضى ذلك الوقت دون إبرائه ذمته فقد ارتكب الجريمة تامة^(٢).

كما أن الشروع فى جرمه خيانة الأمانه غير متصور فإن الفعل التحضيرى فى هذه الجريمة غير متصور كذلك، شأنه شأن الشروع فيها ولذا الأسباب.

الجريمة التامة

تعتبر جريمة خيانة الأمانه تامة إذا ارتكب الفعل الذى تقوم به وتحققت نتيجتها بحصول الضرر أو احتماله، وترتبا على ذلك فإنها تعد جريمة وقتية، فلا تحسب حاله حيازه المتهم أو غيره للشئ من بين عناصرها^(٣).

وإذا ثبت تمام الجريمة وفق ما تقدم، فقد نشأت المسئولية واستحقت العقوبة، فلا يجدى المتهم اظهاره استعداد له رد المال الذى كان مؤثقا عليه، وفى ذلك تقول محكمة النقض «أن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده، فمده سقوط الدعوى العموميه فيها يجب أن يكون مبدؤها فى هذا الوقت، ولئن ساغ القول بأن إمتناع الأمين عن رد الأمانه بعد مطالبته بذلك يعد مبدأ لمدى سقوط الدعوى العموميه فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يرق عليه

(١) نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعه القواعد ج٢ رقم ٣٧٥ ص ٤٧٦، ١٩٥٩/١٢/٢٩، مجموعه أحكام النقض س ١٠ رقم ٢٢٠ ص ١٠٧٢.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ٢٢٠ ص ١٠٧٢.

(٣) نقض ١٩٤٢/٦/٨ مجموعه القواعد القانونيه ج٥ رقم ٤٢٤ ص ٦٧٧، ١٩٧٨/٤/٢٤، س ٢٩ رقم ٨٥ ص ٤٤٧.

دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنها أن الإختلاس قد وقع بالفعل فى تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ، ويجب اعتباره مبدأ لمدى السقوط بغض النظر عن المطالبه « (١١) .

وإذا ثبت تمام الجريمة فلا يجدى المتهم أيضا رده للمال المختلس كله أو بعضه (١٢) أو تحريره على نفسه سندا برد باقسيه (١٣) أو ايداعه ثمن المال القيمى الذى اختلسه أو بدده (١٤) .

وبجوز للمحكمة أن تستخلص من مبادره المتهم إلى رد العجز الوقتى الذى ظهر فى حسابه الدليل على إنتفاء القصد لديه (١٥) .

تحديد وقت الإختلاس أو التبديد وبدء سريان التقادم

جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية كما سبق القول تتم وتنتهى بوقوع الإختلاس أو التبديد أو الإستعمال ، ولتحديد الوقت الذى يقع فيه الإختلاس أو التبديد أو الإستعمال يلزم أن تأخذ فى الاعتبار طبيعه المال المسلم على سبيل الإئتمان وقصد المتعاقدين من هذا التسليم ، وفى ذلك تلزم التفرقه بين الأشياء القيمية والأشياء المثلثية .

فبالنسبه للأشياء القيمية التى ينصرف قصد المتعاقدين إلى ردها بذاتها ، فإن اختلاسها يقع بمجرد تغيير النية والحيازة من نية وحيازة مؤقتة إلى نية وحيازة بقصد التملك ، كما يقع تبديدها بمجرد التصرف فيها ، ولا ينظر هنا لكون الجانى موسرا وقادرا على التعريض بشراء البديل أو دفع قيمته ، ومنذ هذه اللحظة - لحظة

(١) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٣٢٨ ص ٢٧٨ .

(٣) نقض ١٩٤٤/١٠/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٣٨٥ ص ٢٣٣ .

(٤) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ .

(٥) نقض ١٩٥٦/١١/١٩ مجموعة محكمة النقض س ٧ رقم ٣٢٣ ص ١١٦٤ .

تغيير الحيازه أو لحظة التصرف - تقع الجريمة ويبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى الجنائية من اليوم التالى لها .

أما بالنسبه للأشياء المثلثه - التى يقوم بعضها مقام بعض فى التعامل - فيلزم الرجوع إلى قصد المتعاقدين من التسليم . ففى الحاله التى ينصرف قصدهما فيها إلى ايداع مثل هذه الأشياء أو إعادتها على أن ترد بعينها وألا يرد قيمتها أو مثلها تقع الجريمة - كما هو الشأن بالنسبة للأشياء القيمية - إذا غير الأمين حيازته من ناقصه إلى كامله (أى اختلسها) أو تصرف فيها (أى بددها) . وهنا قالت محكمه النقض « لما كانت المده المقرره لسقوط الدعوى العموميه تبدأ فى كل جريمه من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمه خيانه الأمانه لا تختلف فى ذلك عن غيرها إلا من جهه ما توضع عليه من أنها إذا كانت متعلقه بمثلثات فإن فعل الاختلاس يقع بعجز المتهم عن رد الأمانه عند المطالبه بها ولما كان اختلاس المحجوزات - حتى ما هو منه معتبرا فى حكم خيانه الأمانه - لا يصح فيه ما قالوا به فى جريمه خيانه الأمانه من التفرقه بين المثلثات والقيميات من الأموال ، لأن توقيع الحجز على المال - مهما كان نوعه مثليا أو قيميا - يترتب عليه ، ويجب أن يترتب عليه أن يبقى المحكى عنه فى محضر الحجز بعينه على ذمه السلطات التى أمرت بالحجز بأن التصرف فى المحجوز عليه يجب دائما اعتباره مبدءاً لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العموميه فى جريمه اختلاس المحجوز »^(١) .

أما إذا انصرف قصد المتعاقدين إلى رد الأشياء بقيمتها لا بذاتها (كما فى حاله النقود المودعه لدى المودع لديه أو النقود التى يحصلها الوكيل) فإن الجريمة لا تقع بتغيير الحيازه على المال المسلم من ناقصه إلى كامله ولا بالتصرف فيها ولكن من تاريخ المطالبه وظهور عجز الأمين عن الرد^(٢) وفى هذا تقرر محكمه النقض بأن

(١) انظر نقض ١٩٤٣/٢/٢٢ مجموعه القواعد القانونيه ج٢ رقم ١١٧ ص ١٦٣ .

(٢) الدكتور عبد العظيم مرس وزير بند ٢٦١ ص ٥٦٦ .

« المطالبة تكون محل اعتبار فى صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بنقود أو غيرها من الأموال التى يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة هى فى قيمتها دون ذاتها ، فلا يسه ضرر من وراء رد مثلها »^(١) . ومثل هذه الأموال لا يتعذر ردها إلا إذا كان الأمين معسرا وقت الرد أو وقت المطالبة .

هذا هو الأصل فى تحديد وقت وقوع الجريمة ، ولكن يلاحظ أنه يصعب فى بعض الحالات ويتعذر فى البعض الآخر تحديد هذا الوقت على وجه اليقين نظرا لأن تغيير الحياة على الشئ من ناقصة إلى كاملة هو أمر نفسى يدور فى داخل الجانى وما من سبيل إلى معرفته وإثبات وقت وقوعه ، وكذلك الشأن فى التهديد فهو أمر معروف للأمين ولكنه خاف على المجنى عليه . لذا فمن المستقر عليه أنه إذا لم يقم دليل على الوقت الذى حصل فيه الاختلاس أو التهديد فإن الجريمة تعتبر قائمة حكما منذ اليوم الذى يمتنع فيه المتهم عن الرد أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق وتبدأ مدة التقادم من اليوم التالى لذلك^(٢) . وقد قضى تطبيقا لذلك بأن « ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب الشئ المختلس وظهور عجز المودع لديه عن رده... »^(٣) أما « إذا كان الشئ قد حصل التصرف فيه من المتهم فإن ميعاد سقوط الدعوى يبدأ من يوم حصول التهديد بالتصرف فيه » وبأنه « إذا ساغ القول بأن امتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدءا لسقوط الدعوى العمومية ، فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التهديد قبل ذلك لم يقم عليه دليل أما إذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنهما أن الاختلاس وقع بالفعل فى تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ويجب اعتباره مبدءا لمدة السقوط بصرف النظر عن المطالبة ، وإذن فإذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف

(١) نقض ١٩٤٣/٢/٢٢ سالف الذكر .

(٢) نقض ١٩٧٦/١٢/١٩ من ٢٧ رقم ٢١٦ ص ٩٥٢ .

(٣) نقض ١٩٤٢/٢/١٦ مجموعته القواعد قاعده ٧١ ص ٥٦٠ .

الحساب إلى المجلس الحسبى مبدأ مله سقوط الدعوى العمومية فى جريمة تبديد أموال القصر المسندة إليه على أساس أن اسقاطه بعض المبالغ التى فى ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه اختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه لأن جرمه خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته فى تلك الشئ» (١).

مع مراعاة أن تحديد لحظه تمام الجريمة يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للقاضى ، فلا رقابه لمحكمة النقض عليه ، وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « أن طريقه الطلب - أي مطالبه المتهم بإبراء ذمته - وكيفيه الإمتناع أو العجز كلاهما من الأمور التى يقدرها قاضى الموضوع ومتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها فلا رقابه لأحد عليه » (٢). كما قالت كذلك بأن « تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جرمه خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع ، ولا رقابه عليه فى ذلك لمحكمة النقض ، ما دام أنه يبنى عقيدته فى هذا التعيين على الواقع الفعلى الذى يشهد لديه بالبينه أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها ، أما إذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثه ليس بينها وبين الواقع فعلاً أى اتصال فإنه يعرض عمله لرقابه محكمة النقض » (٣) .

(١) نقض ١٩٤٢/٦/٨ مجموع القواعد ج٥ رقم ٤٢٤ ص ٦٧٧ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٥/٩ مجموع القواعد القانونيه ج١ رقم ٢٥٧ ص ٣٠ .

(٣) نقض ١٩٣٠/٤/١٧ ج٢ رقم ٢٥ ص ٢٢ ، انظر كذلك نقض ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩ رقم ٢٧٧ ص ١١٤٨ .

الفصل الثالث

الركن المعنوى لجريمه خيانة الأمانة

تتطلب جريمه خيانة الأمانة بوصفها جريمه عمدية توافر القصد الجنائى العام فضلا عن قصد جنائى خاص قوامه نية تملك الشئ موضوع الجريمة .

القصد الجنائى العام

يفترض القصد الجنائى العام علما وإرادة منصرفين إلى عناصر جريمة خيانة الأمانة، فيفترض القصد العام علم المتهم بتوافر موضوع للجريمة ينصب عليه فعله وتجتمع له الشروط التى تطلبها القانون فيه . وأهم ما يتعين إحاطة العلم به هو ملكية الشئ ونوع حيازته .

فيتعين أن يعلم المتهم أنه يحوز الشئ حيازة ناقصة ، فيعلم أنه ملتزم برد الشئ عينا أو رد مثله أو استعماله فى أمر معين فى مصلحة المجنى عليه ، أما إذا كان يعتقد أنه يحوزه حيازة كاملة ، وأن له عليه حقوقا أصيلة ، وأنه غير ملتزم بتقديم حساب إلى غيره عن حيازته له ، فإن القصد لا يتوافر لديه . فمثلا إذا اعتقد المودع عنده أن الشئ قد وهب له فتصرف فيه ظانا أنه ملكه ، أو اعتقد وارث المستعير أو المستأجر أن الشئ المعار أو المؤجر ملك لمورثه وأن ملكيته قد انتقلت إليه بالميراث ، فإن القصد لا يتوافر لديه .

ويجب أيضا أن يعلم المتهم بماهية فعله ، وأثره المحتمل على ملكية المجنى عليه وحيازته ، فيعلم بما ينطوى عليه من تغيير لنوع الحيازة وتحويل لها من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة ، أما إذا جهل المتهم ذلك ، كما لو أعار الشئ الذى يحوزه إلى شخص معتقدا أنه سيبقيه فى حيازته لحساب مالكة ، ولكن هذا الشخص كان منتويا منذ البدايه تهديده ، وفعل ذلك ، فإن القصد لا يتوافر لدى المتهم ^(١) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢١٨ .

ويجب أن يتوقع المتهم الضرر الحال أو المحتمل الذي يترتب على فعله ، أما إذا لم يتوقعه فلا يتوافر القصد الجنائي ، ولو كان في استطاعته ومن واجبه توقعه فإستطاعة التوقع ووجوبه لا يقوم بهما القصد ، وإنما يقوم بهما الخطأ فحسب ، وهو غير كاف لتوافر خيانة الأمانة ، ويكفى لقيام هذا العلم أن يتوقع الجاني حصول هذا الضرر ولو لم تتجه نيته إليه ، وفارق بين العلم بالضرر ونية الإضرار ، فالوكيل إذا تصرف في مال موكله على أمل أن يحصل على مال يمكنه من رد المبلغ الذي تصرف فيه عند المطالبة ولكنه عجز عن رد الأمانة فإنه يعتبر خائناً للأمانة حيث أنه قد توقع عدم حصوله على المال وعجزه بالتالي عن الرد ، أما إذا كان المتهم لم يتوقع الضرر الذي حدث بالفعل نتيجة عوامل شاذة غير مألوفة ، كما لو كان قد تصرف في مال موكله استناداً إلى أن ما يملكه من ثروته تمكنه من الرد في أي وقت ، ثم عجز عن الرد وقت المطالبة لظروف غير متوقعة كحريق أو سرقة أو زلزال فإنه لا يعد خائناً للأمانة لانتفاء القصد الجنائي لغياب الضرر وقت ارتكاب الفعل ^(١) .

ويشترط أيضاً لتوافر القصد الجنائي العام لجريمه خيانة الأمانة أن تتجه إرادة المتهم إلى ارتكاب الفعل وتحقيق النتيجة ، أي أن تتجه إرادته إلى ارتكاب فعل الإختلاس أو التبيد أو الإستعمال ، وأن تتجه كذلك إلى إنزال الضرر - ولو في صورته الإحتمالية - بالمجنى عليه أو غيره .

فإذا لم تتجه إرادة الجاني إلى إختلاس أو تبديد أو استعمال الشيء المسلم إليه على سبيل الأمانة ، وإنما هلك الشيء نتيجة إهمال وعدم احتياط ، إنتفت الجريمة لانتفاء القصد الجنائي إذ لا يكفي لقيامها مجرد الخطأ كما سبق القول .

وإذا توجهت إرادته الجاني إلى ارتكاب الفعل المادي المكون للجريمة وأحاط علمه بأنه المال مملوك للغير ، فيجب أن يحيط علمه أيضاً بأن المال موجود في حيازته الناقصة بناء على عقد من عقود الأمانة . فإذا إعتقد المتهم أن المال أمّا سلم إليه بموجب عقد بيع أو قرض فلا تقوم الجريمة إن هو تصرف فيما سلم إليه لانتفاء القصد الجنائي لديه .

(١) الدكتور عبد العظيم مرس وزير ص ٥٧٣

القصد الجنائي الخاص

يتحصل القصد الخاص فى جريمة خيانة الأمانة فى نية تملك المال المنقول المملوك للغير المسلم للجانى على سبيل الأمانة ، وتتوافر نية التملك إذا انصرف قصد الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه أى اختلاسه لنفسه اضارارا بصاحبه ^(١).

ولا تختلف هذه النية فى عناصرها عن نية التملك فى السرقة والنصب ، فهى تعنى ارادة السلوك إزاء الشئ كما يسلك مالكه ، أى ارادة الحلول محل المالك فى سلطانه على الشئ ، فالتهم يريد أن يياشر السلطات التى ينطوى عليها حق الملكيه . باسمه وحسابه غير معترف للمالك بهذه الحقوق أو السلطات .

وقد استقر قضاء النقض وإتجه إنجهاها واضحا - وبالأخص فى عهده الأخير - نحو تطلب هذا القصد الخاص بعبارات لا يعوزها الوضوح ، ومن ذلك قوله « ولما كان القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه به ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه » ^(٢) ، ومثل قوله أيضا « إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه ... ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضارارا بصاحبه فذلك قصور يستوجب نقضه » ^(٣) ومثل قوله « إن مجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه به لا يكفى لتحقيق القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة ما لم يتوافر فى حقه فوق

(١) الدكتور رؤوف عيد ص ٥٨٤ ، الدكتور حسن المرصاوى ص ٥٢٦ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٢٠ ، الدكتور عبد العظيم مرس وزير ص ٥٧٣ ، أحمد أمين ص ٧٩٨ .

(٢) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ ص ٢ رقم ١٣٩ ص ٣٧٤ . واجمع نقض ١٩٧١/٤/١٦ ص ٢ رقم ٢٦٦ ص ١٠٠٤ ، ١٩٥٤/١٢/٢٧ ص ٦ رقم ١١٦ ص ٣٥٩ ، ١٩٦٥/١٢/٢٠ ص ١٦ رقم ٩٤٥ ص ٦٠٢ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٨ .

(٣) نقض ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ رقم ٣٩ ص ١٧٦ .

ذلك ثبوت نية تملكه أياه وحرمان صاحبه منه « (١) .

وإذا انتفت نية التملك لدى الجانى فلا يتوافر القصد الخاص ، وعلى ذلك إذا كان المستعير لا يستهدف بتأخره فى رد الشئ غير أن يطيل أمد انتفاعه به ، أو كان المستأجر لا يعنى باستعمال الشئ فى غير ما اتفق عليه سوى أن يحصل منه على أكبر قدر من الإنتفاع ، فكانت إرادته كل منهما متجه إلى مجرد الإخلال بالإلتزام التعاقدى دون أن يتجاوز ذلك إلى حرمان المالك من حقه والحلول محله على الشئ ، فأن القصد لا يتوافر بذلك (٢) .

ونيه التملك فى المثليات المسلمة لردّها بقيمتها لا تتضح من مجرد التصرف فيها ، وإنما من إنتواء الجانى حرمان صاحبها منها على سبيل الدوام والإستمرار ، فالوكيل المعسر الذى يحصل مالا باسم الموكل ويتصرف فيه وهو عالم بأنه يتعذر عليه سداذه يعتبر خائناً للأمانة ، بعكس ما لو كان موسراً وتصرف فى المال ثم سداه عند الحساب أو عند طلبه فلا يعد مرتكباً للجريمة ، أما نيه التملك فى القيميات فتتضح من مجرد التصرف فيها ولو كان الجانى موسراً وقادراً على التعويض بشراء البديل أو دفع قيمته (٣) .

وقد يمتنع الأمين عن رد الأمانة دون أن تتوافر لديه نيه التملك ، كما لو استند إلى الحق الذى تخوله له المادة ٢٤٦ من القانون المدنى التى تنص على أن « لحائز الشئ أو محزره إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة أن يمتنع عن رد هذا الشئ حتى يستوفى ما هو مستحق له » وهذا ما يطلق عليه « الحق فى الحبس » . وبناء عليه قضى بأنه إذا دفع المتهم بأنه حبس السيارة حتى يقبض أجره إصلاحها فإن هذا

(١) نقض ١٩٧٥/٥/٢٥ من ٢٦ رقم ١٠٦ ص ٤٥٤ .

(٢) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤٠٨ .

(٣) الدكتور محمد محى الدين عوض ص ٢٦٦ .

الدفاع لا يكون مقبولا إلا إذا كانت السيارة قد أصلحت ولم يبدد أى جزء فيها ^(١) .
وقد يدفع المتهم تهمة التبيد بوقوع المقاصد القانونية بين المال المسلم إليه ومبالغ
له فى ذمه المجنى عليه ^(٢) أو بأن هناك حسابا بين الأمين والمؤمن واجب التصفية ^(٣) .
وهذه واقعه يجب على القاضى أن يحققها استظهاراً لوجه الحق فى الدعوى . ويلزم
لقبول هذا الدفع أن يكون المبلغ الموجود فى ذمه المجنى عليه خالياً من النزاع ، وواجب
الأداء فى الحال ، ومساويا أو يزيد عن مقدار الأمانة المسلمة إلى المتهم وإلا قامت
جرمه خيانة الأمانة فى جانبه ^(٤) .

وتطبيقا لما تقدم فقد حكم بأنه « لا يعتبر الولي أو القيم مختلسا ما شغلت
ذمته به من حساب من هم فى ولايته من القصر والمحجور عليهم إلا إذا توافر لديه
سوء النية ، فإذا تبين لمحكمه النقض من الوقائع الثابتة بالحكم أن نتيجة تصفية
الحساب دلت على أنه دائن لبعضهم ومدين للبعض الآخر وأن ما هو دائن به يزيد على
ما هو مدين به وأن القيم كان يعيش مع محجورية فى معيشة واحدة جاز لها أن
تستنتج من مجموع ذلك إنتفاء سوء القصد لدى القيم فى انشغال ذمته بما ظهر أنه
مدين لبعض محجوريه وأن تنقض الحكم الصادر بالعقوبة وتحكم بالبراءة » ^(٥) . كما
قضى بأنه « يجب على المحكمه أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء
على ذلك أن تحكم فى موضوع دعوى التبيد المرفوعة أمامها إما بالإدانة أو البراءة ،

(١) نقض ١٨/٥/١٩٥٩ من ١٠ قاعده ١٢٠ ص ٥٤٢ وأنظر أيضا نقض ١٩٦٥/١٢/٢٠

س ١٦ قاعده ١٨٠ ص ٨٤٥

(٢) نقض ١٩٥٧/٤/٨ من ٨ قاعده ١٠٠ ص ٣٧٤ .

(٣) نقض ١٩٦٤/٣/١٣ من ١٥ قاعده ٤١ ص ٢٠٢ .

(٤) نقض ١٩٦٩/٦/٢٣ من ٢٠ قاعده ١٨٤ ص ٩٣٣ .

(٥) نقض ١٩٦٩/٦/١٣ مجموع القواعد ج١ قاعده ٢٧٨ ص ٣٢٤ .

أما أن تبرئ المتهم بالتبديد لمجرد أن هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالفنا للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه «^(١) كما قضى بأن « المبادره إلى رد العجز الوقتى الذى يظهر فى الحساب تزيل جرمه التبديد ، إذ هذه المبادره تعتبر دليلا على إنعدام نية التبديد »^(٢) . وإذا « طلب المتهم ضم دفاتر المجنى عليه التجارىه على أساسا أنه ثابت فيها ما يفيد فى كشف الحقيقه ويتعين خبير لتصفيه الحساب بينهما ، كان هذا طلبا جوهريا ، فإذا أغفل الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه كان معيبا بما يستوجب نقضه »^(٣) .
والدفع بوجود حساب هو دفع موضوعى لا تجوز للمتهم اثارته لأول مره أمام محكمه النقض^(٤) .

إثبات القصد الجنائى

على القاضى أن يستخلص القصد الجنائى من فعل الجانى ، فمن السهل على قاضى الموضوع استخلاص قيام القصد فى جريمة خيانة الأمانه إذا اتخذ الركن المادى فيها صورة التبديد ، إذ يعتبر التصرف فى الشئ بالهبه أو المفاضه أو البيع كافيا للقول بتوافر القصد . ولكن الأمر يندق إذا ما اتخذ الفعل صورة الإختلاس حيث تتم الجرمه بمجرد تغيير نية الحيازة من نية الحيازة المؤقتة إلى نية الحيازة الكامله ، فيجب فى هذه الحاله أن يقوم الدليل على تغيير النية ويستنتج القصد من أى فعل يدل على هذا التغيير كإنكار الشئ أو ادعاء سرقة^(٥) وأكثر الأفعال دلالة على تغيير نية

(١) نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ قاعده ١٣٦ ص ٦٦١ .

(٢) نقض ١٩٣٠/٥/١ مجموعه القواعد ج ٣ قاعده ٣٧ ص ٣١ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١١/٢٦ س ٧ رقم ٣٢٨ ص ١١٨٢ .

(٤) نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ رقم ٣٦ ص ١٠٢ .

(٥) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ مجموعه القواعد ج ٥ قاعده ٦٥ ص ١١٢ .

الحيازة لدى الجاني هو امتناعه عن رد الشيء عند مطالبته بذلك ، فالإمتناع قرينة على توافر القصد الجنائي ولكنة قرينه غير قاطعة ، إذ يستطيع المتهم أن يثبت عكسها بكل الطرق . فالقصد الجنائي على حد تعبير محكمة النقض « لا يتحقق من مجرد قعود الأمين عن رد الأمانة » ،

ولا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمه خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبيته به أن الجاني أرتكب الفعل المكون للجريمة ونية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا به ^(١) .

(١) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ قاعده ٤٣ ص ١٧٧ .

الفصل الرابع

عقوبة جريمة خيانة الأمانة

العقوبة

نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على أن « كل من اختلس أو استعمل أو يبدد مبالغ أو أمتعة يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائه جنيه مصرى » . فقد حدد المشرع عقوبة جريمه خيانة الأمانة بالحبس بين حدية العامين (من أربعة وعشرين ساعة حتى ثلاث سنوات ماده ١٨ عقوبات) وأجاز أن تضاف إليه غرامه لا تتجاوز مائة جنيه .

ولم ينص القانون على ظروف مشدده لجريمه خيانة الأمانة . ولكن يجوز تشديد العقوبة فى حالة العود فى أطار الأحكام العامة . حيث نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون العقوبات على أن « يجوز للقاضى فى حال العود المنصوص عليه فى المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة قانونا بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد » وهذا هو العود البسيط ، كما نصت المادة ٥١ من قانون العقوبات على أنه « إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدهما على الأقل لمدة سنتين أو أكثر وذلك لسرقه أو إخفاء أشياء مسروقه أو نصب أو خيانه أمانه أو تزوير ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير فاللقاضى أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة » وهذا هو العود المتكرر . مع مراعاة أن السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة فى العود (١) .

(١) راجع « العود ورد الإعتبار » للمستشار عدلى خليل ص ٨٠ وما بعدها .

ولم يقرر القانون جواز توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس لمن يحكم عليه باعتباره عائدا فى جريمة خيانة الأمانة ، فخالف بذلك خطته بالنسبة للسرقة والنصيب (٣٢٠ ، ٣٣٦ عقوبات)^(١) .

مع مراعاة أن الشروع فى خيانة الأمانة غير معاقب عليه للأسباب التى سبق إيضاها فى موضعها .

السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة

حدد المشرع عقوبة جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالحبس ، وإطلاق عقوبة الحبس معناه اعطاء السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد مدة الحبس بين حدية العامين، أى لا يقل عن أربع وعشرين ساعة ولا يزيد عن ثلاث سنوات (م ١٨ عقوبات) وقد أجاز المشرع أن تضاف إلى عقوبة الحبس سالفه الذكر عقوبة الغرامة التى لا تتجاوز مائه جنيه على النحو السابق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة .

وهناك اعتبارات يتعين على القاضى أن يراعيها فى تحديد مقدار هذه العقوبة ، فعليه أن يضع فى اعتباره مدى توثق العلاقة بين المتهم والمجنى عليه ومقدار ما أودعه من ثقة ، ومدى ما ينطوى عليه فعله من إخلال بهذه الثقة ، فكلما ازدادت العلاقة توثقا ازداد ما ينطوى عليه الفعل من إخلال ، وكان ذلك اعتبارا يميل بالعقوبة

(١) فراقبه الشرطة عقوبه تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا حيث نص القانون عليها (انظر نقض ١٩٢٩/٥/٢٣ مجموعه القواعد ج١ قاعده ٢٦٨ ص ٢٣١ .

إلى التشديد^(١). فمثلا الوكيل العام يستحق - عند خيانة الأمانة - عقوبة أشد مما يستحق الوكيل الخاص ، والوكيل الذى ترجع وكالته إلى عهد سابق بكثير على الفعل الإجرامى يستحق عقوبة أشد مما يوقع على شخص عين وكيلا قبل ارتكابه الفعل بوقت قصير ، والوكيل الذى تربطه بموكله علاقة عمل تفرض عليه التزامات ويتقاضى فى الغالب أجرا نظير قيامه بأعبائها يستحق عقوبة أشد مما يوقع على الوكيل ذى العلاقة العارضه بموكله أو الوكيل الذى لا يتقاضى اجرا عن وكالته^(٢).

ويجدر بالقاضى أن يميل بالعقاب إلى التشديد إذا بذل المتهم عقب فعله جهودا لإخفاء جرمته ووضع بذلك العقوبات أمام المجنى عليه لإسترداد حقوقه قبله ، كما لو هرب بما حصله من أموال لحساب موكله ، أو أدخل التشويه على دفاتره كى لا تكتشف جرمته . ويتصل بهذا الإعتبار أنه إذا صدرت عن المتهم أساليب لاستيفاء الوضع المخالف للقانون الذى انشأه بجرمته والإحتفاظ لنفسه بشمراتها كان ذلك حاملا على الإرتفاع بالعقاب . كما لو اشترى بالنقد التى أؤتمن عليها مالا ليس من اليسير اعاده بيعه ، كقطعه من أرض أو سندات اسميه أو غيرها .

وعلى القاضى أن يضع فى اعتباره مقدار الأضرار التى أصابت المجنى عليه من جراء خيانة الأمانة ، فيرتفع بالعقاب إذا كان الضرر حالا ، أو اتخذ نطاقا متسعا ، أو كان تعويضه عينا مستحيلا أو عسيرا . وعلى العكس من ذلك فيخفف العقاب إذا بادر المتهم برد الشئ أو بأداء ثمنه أو تسليم شئ يحل محله أو تعويض المجنى عليه بما أصابه من ضرر أو بادر فى حالة الأشياء المثلثة إلى تسوية حسابه مع المجنى عليه

(١) انظر نقض ١٠/١١/١٩٥٨ من ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ ، ١٦/٦/١٩٧٤ من ٢٥ رقم ١٢٧

ص ٥٩٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٢٢

بعد ارتكابه الجريمة^(١). كما يميل القاضى أيضا إلى تخفيف العقوبة إذا كانت قيمة الشئ موضوع الجريمة قليل القيمة أو الأهمية .

تحريك الدعوى الجنائية إذا وقعت الجريمة بين الأصول والفروع والأزواج

نصت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أيه حاله كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجانى فى أى وقت يشاء » .

وبموجب هذه المادة أصبحت سلطة النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة بالنسبة لبعض الأشخاص معلقة على شكوى من المجنى عليه .

وقد اختلف الرأى فيما إذا كان حكم هذه المادة يسرى على جريمة السرقة وحدها أم يمتد إلى غيرها من الجرائم الماثله كخيانة الأمانة والنصب .

فذهب رأى إلى قصر حكمها على السرقة وحدها مستندا فى ذلك إلى ما يلى :-

١ - أن النص جاء مقصورا على جريمة السرقة وحدها وفى تعديته إلى جرمتى النصب وخيانة الأمانة لاتحاد العلة أخذ بالقياس فى المواد الجنائية وهو أمر غير جائز ، فضلا عما فيه من مخالفة صريحة لنصوص النصب وخيانة الأمانة المطلقة من كل قيد .

٢ - كان القضاء مستقر قبل سنه ١٩٤٧ والذي كان يسوى فى الحكم بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة أمام المشرع المصرى عند اصدار القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ ولم يقتنه ، فدل ذلك على رغبته فى قصر حكم المادة ٣١٢ (بعد تعديلها) على السرقة دون غيرها من الجرائم .

(١) نقض ١٩٣٠/٥/١ مجموعه القواعد القانونية ج٢ رقم ٣٧ ص ٣١ .

٣ - لم تد التشريعات الأجنبية التى تتضمن نصا مماثلا لنص المادة ٣١٢ حكمه إلى غير السرقة ، وإن أراد المشرع ، فى بعض الدول ، التسوية فى هذا الصدد لنص على ذلك صراحة ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١٣٧ من قانون العقوبات السويسرية الخاصه بالسرقة حيث تنص فى فقرتها الثالثة على أن تحريك الدعوى بالنسبة للسرقة التى تقع بين الأقارب والأزواج لا يكون إلا بناء على شكوى ، وتقرر المادة ١٤٠ من ذات القانون والخاصه بخيانة الأمانة حكما مماثلا وكذلك الشأن بالنسبة لجرمة النصب (م ٣/١٤٨ من قانون العقوبات السويسرى) .

٤ - جاء فى تعليقات الحاقانية على مادة النصب فيما يتعلق بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه ، أن فائده الفقرة التى تجرم هذا التصرف تظهر فى حالتين ، أحدهما إذا كانت الواقعة معتبرة من قبيل النصب والسرقة وكانت حاصله بين الأقارب المنصوص عليهم فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، فانه وإن كان يتمتع العقاب (رفع الدعوى الآن) عن جريمة السرقة ، فان هذا لا يمنع من تحريك الدعوى باعتبارها نصبا ، وهذا يدل على أن الشارع يقصر حكم المادة ٣١٢ على السرقة وحدها دون غيرها من بقية الجرائم^(١) .

ومع ذلك فإن رأى الغالب فى الفقه والقضاء فى مصر - وهو ما نؤيد - يذهب إلى أن حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات يسرى على النصب وخيانة الأمانة^(٢) مستندا فى ذلك إلى ما يأتى :-

(١) الدكتور محمود مصطفى فقرة ٤١٨ ص ٤٨٢ ، محمد محى الدين عوض فقرة ١٩٢/١٩١ ص ٢٧٢ .

(٢) دكتور رؤوف عيد ص ٤١٣ وما بعدها ، دكتور عبد العظيم مرس وزير ص ٥٨٢ ، دكتور عوض محمد ص ٤١٦ . دكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٢٢ ، نقض ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ ، ١٩٧٤/٦/١٦ ص ٢٥ رقم ١٢٧ ص ٥٩٦ .

١ - وحده الأصل التاريخي للجرائم الثلاث ، حيث كانت هذه القاعده معمولاً بها ولم تكن التفرقة بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة قد ظهرت إلى حيز الوجود بعد.

٢ - أن الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسى تشير إلى أن المقصود بالنص ينصرف أثره إلى جرائم سلب المال بصفة عامة .

٣ - ليس هناك مبرر منطقي للتفرقة بين السرقة من جانب والنصب وخيانة الأمانة من جانب آخر ، ولا يقال بأن فى ذلك قياس معظور فى المواد الجنائية . فالقياس المعظور يكون فى مجال التجريم أو التشديد أو تسوئ مركز الجانى . أما العكس فهو جائز .

٤ - أما ما جاء فى تعليقات الجنائية ، فيقصد به أنه إذا امتنع تحريك الدعوى الجنائية عن السرقة الواقعة بين الأصول والفروع والأزواج لعدم تقدم المجنى عليه بشكوى ، فإن سلطة النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية عن النصب الذى يرتكبه الجانى على الغير تكون مطلقة من كل قيد ، وصوره ذلك أن يقوم الجانى ببيع المال الذى سرقة من أصله أو فروعه أو زوجة إلى أجنبى عنه ولا يقوم المجنى عليه بتقديم الشكوى . فيستمتع على النيابة العامة فى هذه الحالة تحريك الدعوى الجنائية عن السرقة، ولكنها تملك تحريك الدعوى عن النصب باعتبار أن الجانى قد تصرف فى مال منقول غير مملوك ولا له حق التصرف فيه ^(١) .

الأشخاص الذين تطبق عليهم حكم المادة ٣١٢ عقوبات

الأشخاص المستفيدين بحكم المادة ٣١٢ عقوبات وردوا على سبيل الحصر وهم :

- ١ - الزوج إذ سرق من زوجته أو العكس . وهذا الحكم يسرى ولو وقعت السرقة خلال عدة طلاق رجعى لبقاء الزوجية حكماً ^(٢) .
- ٢ - الفرع إذا سرق من أحد أصوله .
- ٣ - الأصل إذا سرق من أحد فروعه .

١ - الدكتور عبد العظيم مرس وزير ص ٥٨٢ .

٢ - الأستاذ أحمد أمين ص ٦٤٨ .

ويسرى حكم هذه المادة ولو اكتسب السارق الصفه التى تعفيه من تحريك الدعوى الجنائية قبله بعد السرقة وقبل تحريك هذه الدعوى ، فالشخص الذى يسرق من مخطوبته لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية قبله إذا تزوجها قبل تحريك الدعوى .

وإذا أثير خلاف جدى حول أمر من هذه الأمور - الزوجية أو البنوة أو الأبوة - فيجوز للقاضى الجنائى كما هى القاعدة فى أمور الأحوال الشخصية إن يوقف الفصل فى الدعوى ، وحينئذ يحدد للمتهم أو المجنى عليه أجلا لرفع الأمر إلى الجهة ذات الاختصاص . فقد نصت المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو المجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ولا يمنع وقف الدعوى من إتخاذ الإجراءات ، أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة » .

وإذا انقضى الأجل المشار إليه ولم ترفع الدعوى يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها ، وهو ما جاء فى نص المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذى جرى نصها على أنه « إذا انقضى الأجل المشار إليه فى المادة السابفة ولم ترفع الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص ، يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها » .

والإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة ، غايه الأمر أن من يشملته الإعفاء لا توقع عليه أى عقوبة عن الجريمة التى نص على إعفائه من عقوبتها ، أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون ، وذلك لا على أساس أنهم ارتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم ، وعلى ذلك إذا كان وجودهم معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها فى

ذاتها ، فإنهم يعاملون على هذا الاعتبار ، أى كما لو كان هو الآخر معاقب ، لأن الإعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره (١) .

والإعفاء الوارد فى المادة ٣١٢ هو إعفاء شخصى كما سبق القول فلا يسرى إلا على من توافرت فيه شروط هذه المادة ، سواء كان فاعلا أصليا أو شريكا ، وإذا ثبت اشتراك المتهم فى جريمة السرقة باحدى طرق الاشتراك وتوافرت سائر أركان الجريمة فى حقه ، وجبت محاكمته ومعاقبته ولو كان الفاعل الأسمى لا يجوز محاكمته أو عقابه بسبب خاص به هو .

شروط تحريك الدعوى الجنائية

اشتترطت المادة ٣١٢ ضرورة تقديم طلب من المجنى عليه حتى يمكن محاكمة الجانى الذى يرتكب سرقة - أو خيانة أمانة أو نصب - اضرازا بزوجه أو بزوجه أو أصوله أو فروعه ، والطلب الذى يقدمه المجنى عليه يجب أن يكون متضمن الإشارة إلى هذه المحاكمة بصوره واضحة ، فمجرد ابلاغ المجنى عليه عن الحادث واتهام زوجه أو أصوله أو فروعه لا يكفى لتحريك الدعوى الجنائية لاحتمال ألا يكون راغبا فى محاكمته ، ومن حق المجنى عليه أن يتقدم بطلب المحاكمة فى أى مرحله من مراحل التحقيق وقبل أن تتصرف النيابة العامة فى الدعوى ، فقد يدلى بهذا الطلب فى تحقيق الشرطة أو فى تحقيق النيابة أو يتقدم به فى طلب مستقل فى أى مرحله من هاتين المرحلتين .

وإذا طلب المجنى عليه محاكمة الجانى تعين على النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية ، إذا ما رأت أن الأدله كافيه لمحاكمته .

(١) المستشار عدلى خليل ، جريمة السرقة والجرائم الملحقه بها ، طبعه ثالثه ١٩٩٣ ص ١٠٥ .

أما إذا طلب المجنى عليه عدم المحاكمة تعين عليها أن تحفظ الأوراق أو تقرر فيها بعدم وجود وجه حسب الأحوال ، بشرط أن يكون المال موضوع الجريمة ملكا خاصا للشخص الذى تربطه بالجانى رابطة الزوجية أو القرابة وأن لا تلحق الجريمة ضررا بحقوق الغير . أما إذا ترتب على الفعل مساس بحقوق الغير فالعقاب واجب .

والتنازل عن الدعوى من صاحب الحق فى الشكوى يترتب عليه إنقضاء هذا الحق وبالتالي انقضاء الدعوى الجنائية ، وهو أمر متعلق بالنظام العام ، ومتى صدر التنازل عن يملكه قانونا يكون للمتنازل إليه أن يطلب فى أى وقت إعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجوع فى التنازل ولو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتدا لأنه من غير المستساغ قانونا العودة للدعوى الجنائية بعد انقضائها ، إذ الساقط لا يعود .

وإذا أخطأت النيابة العامة وقامت بتحريك الدعوى الجنائية دون طلب من المجنى عليه تعين على المحكمه أن تقضى بعدم قبول الدعوى دون أن تتعرض إلى موضوعها ، وإذا طلب المجنى عليه عدم تحريك الدعوى الجنائية ورغم هذا قامت النيابة بتحريكها فيتعين على المحكمه أن تقضى بالبراءة .

بيانات حكم الإدانة فى خيانة الأمانة

حكم الإدانة فى الجرائم المختلفة ينبغى أن يتضمن بيانات معينة أشارت إليها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، مع الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وبيان الواقعة يتطلب أن يستفاد من حكم الإدانة توافر أركان الجريمة المختلفة .

وفى مجال خيانة الأمانة يلزم بيان نوع العقد الذى تم التسليم بمقتضاه حتى يمكن مراقبه ما إذا كان يدخل ضمن عقود الأمانة التى ذكرها القانون على سبيل الحصر أم

لا^(١). أو على حد تعبير حكم محكمة النقض يلزم أن يبين « على أى وجه أو صفة أو كيفية سلمت الأشياء المختلصة إلى المتهم »^(٢). ولذا حكم بأنه إذا دفع المتهم بتبديد مبلغ من المال بأن الواقعة ليست وكاله بل معاملته مدنية ، ولم يعن الحكم باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه^(٣).

وإذا كان دفاع المتهم بخيانة الأمانه يتطلب من المحكمة أن تطلع على عقد الأمانه وتتعرف على نوعه ، ولكنها لم تفعل وخلت مدونات حكمها بما يفيد إطلاعها على العقد وتحققها من نوع العقد المبرم بين المتعاقدين ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه^(٤).

وإذا دفع المتهم بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فإن الحكم إذا لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصرا^(٥).

وتعين أن يتضمن حكم الإدانة اثباتا لتوافر عناصر الجريمة ، فيثبت ارتكاب المتهم فعل إختلاس أو تبديد أو استعمال ، ويحدد الشئ أو الأشياء التى انصب

(١) نقض ١٩٢٢/١/٢ المحاماه س٣ عدد ١٩١ ص٢٦١ ، ١٩٢٤/١٢/٤ المحاماه س٤

ص٧٢٦ .

(٢) نقض ١٩٠٨/٤/١١ مجموعه القواعد س١٠ ص٣٦ .

(٣) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ س٤ رقم ١٩٧ ص٥٢٧ .

(٤) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ س١٨ رقم ١٧٩ ص٨٩٥ .

(٥) نقض ١٩٦٨/٦/٣ س١٩ رقم ١٢٦ ص٦٣٢ .

عليها ، ويثبت تسليم هذه الأشياء إلى المتهم بناء على أحد عقود الأمانة التي نص عليها القانون ، ويثبت حصول ضرر أو احتمال ، ويثبت توافر القصد الجنائي . ويجوز اثبات فعل الإختلاس أو التبيد أو الإستعمال بجميع طرق الإثبات^(١) والقول بتوافره من شأن قاضى الموضوع ، فلا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض . أما اثبات عقد الأمانة فالمرجع فيه إلى قواعد الإثبات المدنية .

ويلتزم القاضى بتحديد التكييف القانونى للعلاقة بين المتهم والمجنى عليه ، والقول بأنه يقوم بها أحد عقود الأمانة ، ولا يتقيد القاضى فى تحديد هذا التكييف بما أسبغه المتعاقدان على العلاقة بينهما ، ويخضع هذا التكييف لرقابة محكمة النقض . فإذا كيف القاضى العقد بأنه عقد وديعه واستند إلى هذا التكييف فى إدانة المتهم ، فلمحكمة النقض أن تقرر أن التكييف الصحيح أنه عقد قرض وتنقض بناء على ذلك حكم الإدانة ، وإذا لم يشر الحكم إلى العلاقة بين المتهم والمجنى عليه وحقيقة تكييفها كان قاصرا ، إذ لم يتيح لمحكمة النقض أن تتحقق من سند التسليم ، ودخوله فى عداد العقود التى نص عليها القانون . وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « إذا عول الحكم فى قضائه على السند المنسوب إلى الطاعن استلامه بموجب البضاعة التى دين بتبديدها دون أن يبين مضمونه ، فانه يكون معيبا فى البيان يستوجب نقضه »^(٢) وإذا بين القاضى تكييف العقد على سبيل التخيير ، بأنه قال أنه قد يكون إجبارا وقد يكون عاربه ، أو قال أنه قد يكون إجبارا أو بيعا ، فالحكم غير معيب إذا كان العقدان داخلين فى نطاق الحصر التشريعى ، كما فى المثال الأول ، ويكون معيبا إذا كان أحد العقدين اللذين تردد القاضى بينهما لا يدخل فى نطاق الحصر التشريعى كما

(١) نقض ١١/١/١٩٦٠ ص ١١ رقم ١٤٤ ص ٧٥١ .

(٢) نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ ص ٢٧ رقم ٧٨ ص ٣٦٦ .

فى المثال الثانى .

وإذا تمسك المتهم بصورية العقد الذى كان أساسا لتوجيه تهمة التبديد إليه ، فإن هذا الدفاع - لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها - لا يلزم له رد صريح خاص ، إذ أن الرد عليه مستفاد ضمنا من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل اثبات فى الدعوى مما مفاده أن محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة التقدير ، قد اطرحت هذا الدفاع^(١) .

وإذا دفع المتهم بتزوير السند المقدم من المجنى عليه بوصفه عقد أمانة كان هذا الدفع جوهريا لإتصاله بتوافر أو عدم توافر ركن فى الجريمة مما يتعين على حكم الإدانة أن يود عليه بما يفنده وإلا كان قاصرا^(٢) .

ويتعين أن يثبت الحكم حصول الضرر ، ولو فى صورته الإحتماليه ، فإن غفل عن ذلك ، أو ذكر من البيانات ما يستخلص منه إنتفاء الضرر أو يشير التردد حول ما إذا كان قد حصل ضرر أو لم يحصل ، كما لو ذكر أن الوكيل قد أبرأ ذمته لدى مطالبته ، أو ذكر أنه لم يثبت أن الوكيل قد استعمل النقود التى حصلها لحساب موكله فى غير الأغراض التى حددت فى الوكالة ، كان الحكم معيبا . ولكن لا يعيب الحكم أنه لم يصرح بحصول الضرر ، ولكن كان سرده للوقائع من الوضوح بحيث يستخلص منه حصوله ، والقول بتوافر الضرر موضوعى ، فلا يخضع القاضى فى قوله بتحقيقه أو إنتفائه لرقابة محكمة النقض^(٣) . ولا يشترط أن يبين الحكم اسم الشخص الذى أصابه الضرر ، ومن ثم لا يعيب الحكم خطؤه فى ذكر هذا الاسم . ولا يشترط أن يثبت الحكم أن الضرر أصاب مالك المال ، إذ لم يتطلب القانون ذلك ، ومن ثم كان كافيا أن يذكر

(١) نقض ١٩٨٠/٥/٨ من ٣١ رقم ١٩٤ ص ٥٩٣ .

(٢) نقض ١٩٧١/١١/١ من ٢٢ رقم ١٤٣ ص ٥٩٧ .

(٣) نقض ١٩٤٠/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٠٨ ص ١٩٧ ،

١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ رقم ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ رقم ١١١ ص ٥٦٢ ،

١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ .

الحكم أن الضرر أصاب شخصا له على المال صفة يعتد بها القانون .
ويتعين أن يثبت الحكم توافر القصد الجنائي ، فإذا أغفل عن بيانه ، ولم تكن الوقائع التي سردها دالة على توافره كان قاصرا ، وفي ذلك قالت محكمة النقض « إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تهديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله أن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها ، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، فذلك قصور يستوجب نقضه »^(١) والقول بتوافر القصد الجنائي أو إنتفائه يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع ، فلا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض^(٢) .

وقد قضى بأنه يعد قاصرا في بيان القصد الجنائي قول الحكم المطعون فيه أن المتهم « اختلس من المجنى عليه مبلغا معينا من البنكنوت استلمه على ذمة صرفه ذهبا^(٣) أو قوله أن المتهم تسلم الأشياء المبددة ثم لم يردّها «لأن هذا القول لا يثبت انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه»^(٤) أو قوله «أن المتهم بتهديد راديو قد امتنع عن رده إلى صاحبه دون بيان سوء نيته»^(٥) أو قوله «أن المتهم بالتهديد قد تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضرارا به»^(٦) أو قوله « أنها ثابتة من خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر

(١) نقض ١٩٥٣/١/٦ من ٤ رقم ١٤٠ ص ٣٥٩ ، انظر كذلك نقض ١٩٥٢/٣/١٣ من ٣ رقم ٢٢١ ص ٥٩٧ ، ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ رقم ٢١ ص ٧٤ ، ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ رقم ١٨٣ ص ٩٨٥ ، ١٩٧٢/١١/٢٠ من ٢٣ رقم ٢٨٠ ص ١٢٥٣ .

(٢) نقض ١٩٤٠/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٠٨ ص ١٩٧ .
١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ رقم ١١١ ص ٥٦٢ .

(٣) نقض ١٩١٣/١١/٢٢ ، الشرائع من ٨٧ .

(٤) نقض ١٩٥٣/١/٦ من ٤ قاعدة ٢٢ ص ١١٦ .

(٥) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ من ٣ رقم ٢٢١ ص ٥٩٧ .

(٦) نقض ١٩٦٢/١١/٦ من ١٣ رقم ١٧٣ ص ٧١١ .

إليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهنه القطن باسمه دون اسم المجنى عليه فى
محلج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل «^(١) .

وإذا دفع المتهم بخيانة الأمانة بأن له حق الإمتناع عن رد الشئ حتى استيفاء ما
هو مستحق من أجر اصلاحه طبقا للمادة ٢٤٦ من القانون المدنى فان هذا الدفع جوهرى
لأن من شأن إن صح وحسنت النية إنعدام المسئولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ من قانون
العقوبات ، واغفال الرد عليه بما يدفعه قصور فى التسبب «^(٢) .

كما قضى بأنه يعد قاصرا قول الحكم أن المتهم تسلم الماشيه موضوع النزاع وامتنع
عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه ، لأن هذا
القول لا تتوافر به أركان جريمة التبيد «^(٣) .

ولا يعد قاصرا فى بيان ركن القصد الجنائى فى حكم الإدانة فى هذه الجريمة متى
كان مستفادا من ظروف الواقعة المبينه به أن الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة
عن عمد ونية حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم إليه إضرارا بالمجنى عليه «^(٤) .

وجدير بالذكر أنه إذا كانت التهمة المسنده إلى المتهم هى الإشتراك فى تبديد وجب
أن ترد بالحكم وقائع الإشتراك ، وما يدل على علمه بالواقعه «^(٥) .

(١) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ رقم ٢١٤ ص ١٠٣٥ .

(٢) نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ رقم ٢٣٨ ص ١٠٦٧ .

(٣) نقض ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ رقم ٢٨٠ ص ١٢٥٣ .

(٤) نقض ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ رقم ٢٤٥ ص ١٢٧٩ .

(٥) نقض ١٩٦٣/٣/١٢ المحاماه س ٤ عدد ١٦٠ ص ٢٣٢ .

الباب الثانى

الجرائم الملحقه بخيانة الأمانه

تقسيم

الحق المشرح بخيانة الأمانه ثلاث جرائم هى : خيانة الإتمان فى ورقه موقعه على بياض والتى وردت فى المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، واختلاس الأشياء المحجوز عليها من مالكها المعين حارسا عليها والتى وردت فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات، وسرقة السندات أو الأوراق المقدمه إلى المحكمه أثناء تحقيق قضيه بها والتى وردت فى المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات . وسنقتصر فى بحث الجرائم الملحقه بخيانة الأمانه عن الجريمين الأولى والثانيه ، أما الجريمة الثالثه وهى الخاصه بسرقة السندات أو الأوراق المقدمه إلى المحكمه والوارده فى المادة ٣٤٣ عقوبات فهى وإن كانت وردت فى باب النصب وخيانة الأمانه إلا أنها أقرب إلى الجرائم الملحقه بالسرقه ويكون من الأصوب بحثها فى موضع آخر هو الجرائم الملحقه بجريمة السرقة ^(١) .

وسنقسم هذا الباب إلى فصلين ، نتناول فى الأول منه جريمة خيانة الأمانة على التوقيع ، وفى الثانى جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها .

(١) راجع شرح هذه الجريمة . المستشار عدلى خليل ، جريمة السرقة والجرائم الملحقه بها ، طبعه

رابعه سنة ١٩٩٩ ص ١٦٠ ومابعدها .

الفصل الأول

خيانة الأمانة على التوقيع

النص وعله التجريم

نصت على جريمة خيانة الإلتمان على التوقيع المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات فى قولها « كل من أؤتمن على ورقة مضاه أو مختومه على بياض فخان الأمانة وكتب فى البيان الذى فوق الختم أو الأمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامه لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا .

وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاء أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد مزورًا ويعاقب بعقوبة التزوير » وتفترض هذه الجريمة أن المجنى عليه سلم إلى المتهم ورقة تحمل توقيعهُ أو ختمهُ على بياض لكى يدون فوق الإمضاء أو الختم بيانات معينة يقوم بها عمل قانونى ، ولكنه خان الثقة التى وضعت فيه ، فدون بيانات مخالفاً ، وكان من شأن ذلك أحداث ضرر ، واقترب بالقصد الجنائى . ويعرف البعض^(١) هذه الجريمة بأنها « تدوين من تسلم ورقة موقعه على بياض بيانات فوق الإمضاء تخالف ما اتفق عليه إذا كان من شأنه الإضرار بصاحب التوقيع » .

وتتطوى جريمة خيانة الإلتمان على التوقيع الواردة فى المادة ٣٤٠ سالفه الذكر على تغيير للحقيقة ، لأن الجانى أثبت فوق إمضاء المجنى عليه بيانات تختلف عما كان يتعين إثباته ، أى تختلف عما اتجهت إليه إرادته صاحب التوقيع . وهذه العلة هى ذات عله تجريم التزوير وتقرب ما بينها وبين التزوير ، ولكن هذه الجريمة تتطوى كذلك

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٤٣ بند ١٦٧٢ .

على خيانة الثقة التى وضعها المجنى عليه صاحب التوقيع فيمن تسلم الورقة الموقعة على بياض ، فقد وثق المجنى عليه فيمن تسلم الورقة بهذه الحالة فوضع بيانات مختلفة وأضر به وهذه العلة تقرب ما بين هذه الجريمة وخيانة الأمانة .

وعلى هذا الحد يمكن القول بأن علة تجريم هذه الجريمة مزدوجة ، تغيير الحقيقة ، بما يعنيه من إخلال بالثقة فى المحرر . وخيانة الثقة التى وضعت فى المتهم ، بما يعنيه من إخلال بحسن النية فى التعامل .

العلاقة بين هذه الجريمة وبين التزوير

جريمة خيانة الإتمان على التوقيع هى فى جوهرها تزوير مادى عن طريق الإصطناع أو زياده كلمات « ولولا اتجاه المشرع إلى العقاب عليها بنص خاص لاعتبرت تزويرا خالصا ، ويمكن القول بناء على ذلك بأن مجال هذه الجريمة مقتطع من المجال العام للتزوير .

وعلة إشار خيانة الإتمان على التوقيع بنص خاص والتمييز بينها وبين التزوير مرجعه إلى أمرين :

أولهما ، أن المتهم لم يقتصر على تغيير الحقيقة فى المحرر ، وإنما أضاف إلى ذلك خيانة الثقة التى وضعها فيه المجنى عليه .
وثانيهما ، أن المجنى عليه مقصر إذ وضع ثقته فى شخص غير جدير بها .

ومن شأن الاعتبار الأول أن يشدد من مسئولية المتهم ، ومن شأن الاعتبار الثانى أن يخفف منها ، ومن شأنهما معا التمييز بين هذه الجريمة والتزوير ، ولكن هذا التمييز لا ينفى الصلة بينهما ، وأهميتها أنه إذا انتضى أحد العناصر المميز بينهما عاد الفعل إلى أصله من حيث اعتباره تزويرا ، ومعنى آخر فإن المشرع رسم لجريمة الإتمان على التوقيع مجالا محادا ، فإذا جاوزه الفعل اعتسب تزويرا . وذلك ما عناه المشرع بقوله « وفى حالة ما إذا لم يكن الورقة الممضاء أو المختومة على بيان مسلمة إلى

الحائن وأما استحصال عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير .»

فمثلا إذا لم تسلم الورقة المضاء على بياض إلى المتهم وإنما استولى عليها خلسة أو عنوة وملاً الفراغ الذى يعلو الإمضاء ، أو لم تكن الورقة محضاة على بياض وإنما كانت بياناتها كاملة فأضاف المتهم إليها بيانات أخرى لم يتفق عليها ، أو لم تكن الورقة معدة لكى يدون فوق الإمضاء شئ فدون المتهم بيانات فوقه ، فالواقعه فى جميع هذه الأمثلة تزوير .

العلاقة بين هذه الجريمة وخيانة الأمانة

تقترب جريمة خيانة الإئتمان على التوقيع من خيانة الأمانة من حيث أنها تفترض تسليم المجنى عليه شيئا (هو الورقه المضاء على بياض) من أجل أن يجرى عن طريقها استعمالا معينا ، هو تدوين بيانات اتفق عليها المتهم والمجنى عليه ، ولكن المتهم خان هذه الثقة فيضع بيانات مختلفة .

وتشترك الجريمتان فى العناصر التالية: سبق تسليم الشئ ، وخيانة الثقة، والضرر، والقصد . ولكن يفرق بينهما اختلاف الفعل الذى تقوم به كل منهما وأن الضرر الذى يترتب على خيانة الإئتمان على التوقيع قد لا يصيب المال ، وأما ينال حقا شخصا . فضلا عن أن بين الجريمتين فارق من حيث مقدار العقوبة ، وعدم السريان القيد الذى نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على جريمة خيانة الأئتمان على التوقيع^(١) .

(١) الأستاذ أحمد أمين ص ٢٨٥ .

أركان الجريمة :

تقوم جريمة خيانة الإتمان على التوقيع على ثلاث أركان :

(أ) محل يتمثل فى ورقة موقعة على بياض مسلمة إلى الجانى على سبيل الأمانة .

(ب) ركن مادى ، وهو فعل الخيانة الذى يرتب ضررا لصاحب التوقيع .

(ج) ركن معنوى وهو القصد الجنائى .

أولا : محل الجريمة

يتمثل محل جريمة خيانة الإتمان على التوقيع الوارد فى المادة ٣٤٠ عقوبات ، فى ورقة موقعه على بياض مسلمة إلى الجانى على سبيل الأمانة ، وعلى ذلك يلزم أن يتوافر فى الورقة شروط ثلاث .

الشرط الأول : أن يكون موقعا عليها من المجنى عليه على بياض

يفترض هذا الشرط أمرين : أن الورقة تحمل إمضاء أو ختما وأن يكون الإمضاء أو الختم قد وضع على بياض .

والإمضاء تفهم فى مدلولها المعتاد ، فهى علامة تدل على شخص ويعنى وضعها فى ذيل محرر نسبة بياناته إليه وإقراره بصورها عنه ، وإرتباطه بالعمل القانونى الذى تفصح عنه ، وإذا وضعت الإمضاء على بياض ، فإنها تعنى التصديق مقدما على العمل القانونى الذى سوف تحمله الورقة ، وقد تتخذ الإمضاء صورة كتابة الاسم بالحروف العادية ، ويستوى أن يجرى التوقيع بالإمضاء أو الختم ، كما تقوم بصمة الإصبع مقام التوقيع نظرا لأن هذه الجريمة فى حقيقتها تزوير ، وقد نصت المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات على أن «تعتبر بصمة الأصبع كالإمضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب» (أى باب التزوير) . ولاشك أن حكم هذه المادة يطبق على جريمة خيانة

الإلتزام على التوقيع قياسا على التزوير لإتصادهما فى الجوهر من حيث أنهما تغيير للحقيقة .

ويراد بأن الإمضاء أو الختم على بياض أنه قد ترك عمدا فى الورقة فراغ كى يملأه المتهم - فيما بعد - ببيانات معينة يقوم بها عمل قانون متفق عليه بينه وبين المجنى عليه . وللورقة المضاء أو المختومه على بياض صورتان :

الأولى : ألا تحمل الورقة أى بيانات فوق الإمضاء أو الختم أو البصمة ، أى لا تحمل سوى الإمضاء أو التوقيع أو البصمة فى ذيلها .

والثانية : تفترض أن الورقة تحمل بيانات ولكن تركت فيها عمدا فراغات لكى توضع فيها بيانات معينة يتفق عليها فيما بعد^(١) كما لو حرر شخص سند دين عليه وترك فيها إسم الدائن أو مبلغ الدين على بياض لكى يملأه بعد ذلك بإسم من يقرضه والمبلغ الذى يقرضه له ، ومثال ذلك أيضا أن شخص إمضاء أسفل توكيل مطبوع ويترك إسم الوكيل على بياض ليضع فيه فيما بعد إسم الشخص الذى يستقر رأيه على إختياره وكيل له^(٢) . وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضاء على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرة من كل كتابه فرق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا على بعض الفراغ - الذى ترك قصدا لملئه فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع »^(٣) .

وتفترض فكرة الورقة الموقعة على بياض أنها غير كاملة ، أى أنها معدة لكى توضع فيما بعد بيانات متفق عليها بين متسلم الورقة والمجنى عليه ، وعلى ذلك فإن فكره الورقة الموقعة على بياض تتفتى إذا وضعت الإمضاء فى الورقة وكان وضعها كافيا فى ذاته ، أى لم يكن فى إتفاق متسلم الورقة والمجنى عليه أن توضع بيانات فوقها ، مثال ذلك فى أن يعطى شخص لآخر ورقة تحمل إمضاء على سبيل التذكار ،

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٥٢٨ ص ٦٢٦ ، والدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٥٥٧ ص ٦٧٦ الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤٣٥ ، والدكتور فوزية عبد الستار رقم ١٠٦٥ ص ٦٩٧ ، والدكتور حسن المصفاوى ص ٥٦٨ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١٢٤٦ بند ١٦٧٧ .

(٣) نقض ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ٤٩ ص ٤٨ .

كما لو وقع فى « أتوجراف » أو وقع « توقيعاً نموذجياً » كى يودعة فى البنك لكى تضاهى عليه التوقيعات التى تحملها الأوراق المنسوبة إليه . ففى هذه الحالات إذا دون شخص فوق الإمضاء التذكارى أو النموذجى سند دين ، فهو يرتكب تزويراً وليس جريمة خيانة الإئتمان على التوقيع الواردة فى المادة ٣٤٠ عقوبات .

وإذا كانت الورقة تحمل بيانات كافية فى ذاتها ، أى لم يكن ينقصها بيان ما فى نية أطرافها و إنما ترك فيها فراغ دون قصد أن يملأ فيما بعد ، فوضع فيه متسلم الورقة بيانات لن يتفق عليها مع المجنى عليه ، ففعل هذا يعد تزويراً . مثال ذلك أن يتسلم شخص ورقة ممضاء تحمل عملاً قانونياً كاملاً مستوفياً جميع عناصره وشروطه ، فيضيف فى الفراغ بين السطور أو فوق التوقيع بيانات تتصل بالغرض من وضع التوقيع ولكن لم يتفق عليها . وتطبيقاً لذلك فإذا تسلم شخص ورقة موقعاً عليها تحمل بيان عقد قرض فأضاف إليها فى فراغ ترك بها شرطاً بأداء فوائد فالواقعة تزوير وليست خيانة الإئتمان على التوقيع .

وتفرض جريمة خيانة الإئتمان على التوقيع على بياض أن المتهم ملأ فراغاً فى الورقة على غير ما إتفق عليه دون أن يجاوز ذلك إلى محور بيان كان مثبتاً فى الورقة، إذ لو محا بياناً ووضع آخر مكانه أو إقتصر على مجرد المحو ، فالواقع تزوير ، وفى هذا المجال قضى بأنه « إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه سلم المتهم أوراقاً من تذاكر طيبة تحوى بأعلاها كلمة « إنذار » وترك بينها وبين توقيعها بأسفلها على بياض يملأه المتهم بإنذار يوجه إلى بعض مستأجرى أرضه ، وأن المتهم أزال الجزء العلوى لأحد هذه الأوراق بما فيها كلمة « إنذار » ثم ملأ البيان بسند مديونيه حوله إلى شقيقه وإن ما انتهى إليه من إعتبار ماوقع من الطاعن يكون جرمته التزوير فى محرر عرقى وإستعماله مع العلم بتزويره تكييف صحيح لما وقع منه ، ذلك بأن إزاله البيان الذى كان مكتوباً بصدر الورقة هو تغيير للحقيقة بالحذف ، وقد صاحب هذا الحذف إنشاء السند المزور الذى كتب فوق الإمضاء فأصبح الفعلان تزويراً

اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المادى ، إحداهما حذف بيان من محرر وثانيهما إصطناع سند الدين ، هذا فضلا عن أن المجنى عليه بوضعه كله « إنذار » فى صلب الورقة قد حدد موضوعها على نحو ما الأمر الذى يتعذر معه القول بوجود فكره إتيان المجنى عليه للمتهم^(١) .

ولا ينطبق نص المادة ٣٤٠ عقوبات إذا كانت الورقة سندا كاملا قام صاحبه بتسليمه إلى شخص لحفظه لدى على سبيل الأمانة فاستغل المسلم إليه بياضا لم يترك عمدا من صاحب التوقيع للثقة مستقبلا ، وأضاف بيانات الى السند ألحقت ضررا بصاحبه .

✓ الشرط الثانى : أن يقوم المجنى عليه بتسليم الورقة إلى الجانى

يشترط أن يقوم المجنى عليه - والقرض أنه صاحب التوقيع - بتسليم الورقة الموقعة أو المختومه على بياض إلى الجانى ، ويستوى أن يتم هذا التسليم بطريق مباشر ، أى يدا بيد ، أو بطريق غير مباشر ، كما لو تم بالبريد مثلا . وهذا الشرط يعنى أن المجنى عليه قد وضع ثقته فى المتهم فخان الأخير هذه الثقة ، وهذا العنصر هو الذى يثبت أن المجنى عليه كان مقصرا حين وضع ثقته فى شخص غير جدير بها ومؤدى ذلك أن هذا العنصر يحقق جوهر فكره هذه الجريمة وعلتها ، ويضع جانب هاما من أوجه التمييز بينهما وبين التزوير .

وعلى ذلك إذا حاز شخص ورقة موقعة على بياض دون أن تكون قد سلمت إليه وملا الفراغ الذى يعلو الإمضاء ببيانات من شأنها الإضرار بصاحب التوقيع ، فالواقعة تزوير . وكذلك إذا سرق شخص الورقة الموقعة على بياض أو عثر عليها بعد فقدانها من حائزها ثم ملأ البيانات التى تعلو التوقيع ، فالواقعة تزوير أيضا . وتستوى فى حالة سرقة الورقة أن يختلسها المتهم خفيه أو عنوة كما لو إختطفها من حائزها أو

(١) نقض ١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ قاعد ٣١ ص ١٤٣ .

إستعمل الإكراه فى الإستيلاء عليها^(١).

أما إذا حصل المتهم على الورقة بطريقة الإحتيال والتدليس مما تقوم به جريمة النصب ، قامت بمجرد تسليم الورقة جريمة النصب ، فإذا ملأ بعد ذلك الفراغ الذى يعلو التوقيع كان مسئولا أيضا عن جريمة تزوير ، ولا وجه لسؤال عن جريمة خيانة الإلتيمان على توقيع ، إذا التدليس والطرق الإحتيالية تستبعد التسليم الإختيارى الصادر عن إرادة حرة ، فينتفى تبعاً لذلك الإلتيمان على التوقيع . وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « الأصل فى الورقة الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلصة ، أى نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقه أخرى خلاف التسليم الإختيارى ، فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً^(٢) .

الشروط الثالث : (أن يجرى التسليم على سبيل الأمانة

يشترط أن يكون التسليم الذى تفترضه جريمة خيانة الإلتيمان على التوقيع هو تسليم ناقل للحيازة الناقصة ، بإعتباره تسليمًا للقيام بعمل معين على الورقة ، هو ملء بياناتها على نحو معين ، فالمجنى عليه فى هذه الحالة يكون قد أئتمن الجانى على ملء الفراغ المتروك فوق التوقيع حسيما جرى به الإلتفاق بينهما .

وعلى ذلك فلا تقام هذه الجريمة إذا كان تسليم الورقة قد جرى لنقل الحيازة

(١) نقض ١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد جـ ٣ رقم ٣٢٦ ص ٤١٦ ، أما إكراه المجنى عليه على التوقيع على بياض فيعد جريمة إغتصاب توقيع (م. ٣٢٥ عقوبات) ويعد ملء الورقة بعد ذلك تزوير (راجع فى شرح الجريمة المتصوص عنها فى المادة ٣٢٥ ، المستشار عدلى خليل ، جريمة السرقة والجرائم الملحق بها ص ٢٦٧ المرجع السابق وما بعدها .

(٢) نقض ١٩٧٦/١/٢٥ ص ٢٧ رقم ٢٢ ص ١١٠ .

الكاملة ، أو على سبيل اليد العارضة كما لو سلم المجنى عليه الورقة للجاني لكي يطلع على إمضائه أو كي يعاين مادة الورقة ، فاستغل المتهم ذلك لوضع بيانات معينة فوق الإمضاء فهنا تكون الواقعة تزوير ، لأن التسليم على سبيل اليد العارضة ينفي فكرة الإتمان^(١) .

ويستوى أن يفصل بين التوقيع والتسليم زمن معين أو أن يعقبه مباشرة .
ويستوى كذلك أن يحصل التسليم من الموقع نفسه أو من وكيل أو مندوب عنه .

الفاعل في جريمة خيانة الإتمان على التوقيع

لا يعتبر فاعلا في جريمة خيانة الإتمان على التوقيع إلا من تسلم الورقة على سبيل الإتمان ، وعلى ذلك إذا سلمت الورقة المضاء أو المختومة على بياض إلى شخص ، ولكن شخصا آخر استطاع الحصول عليها - عن طريق السرقة مثلا - وملأ البياض الذي يعلو الإمضاء ، فلا يرتكب هذا الشخص - السارق - جريمة خيانة الإتمان على التوقيع وإنما يرتكب جريمة تزوير ، وإذا ارتكب الفعل من سلمت إليه الورقة بناء على تحريض أو إتفاق أو مساعدة شخص آخر ، سئل متسلم الورقة عن هذه الجريمة بإعتباره فاعلا لها ، وسئل الشخص الآخر عنها بإعتباره شريكا فيها .

ويدق الحكم إذا ارتكب الفعل شخص غير من تسلم الورقة ، ولكن بناء على تحريض أو إتفاق أو مساعده متسلم الورقة ، كما لو أعطاه الورقة وطلب إليه كتابه البيانات المخالفة لما إتفق عليه مع المجنى عليه ، فذهب رأى فى الفقه إلى القول بأن من ارتكب الفعل يعتبر فاعلا لتزوير ، أما متسلم الورقة الذى إشتراك معه فى فعله ، فيسأل بإعتباره شريكا فى هذا التزوير^(٢) ويحتج هذا رأى بأنه محض تطبيق للقواعد

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٥٢٩ ص ٦٢٧ .

(٢) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤٣٨ ، والدكتور فوزية عبد الستار رقم ١٠٦٦

ص ٩٩٩ ، الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٥٣٠ ص ٦٨ .

العامة فى المساهمة الجنائية ، فالفاعل من إرتكب الفعل الذى تقوم به الجريمة ، والفعل الإجرامى هو تغيير الحقيقة ، وقد إرتكبه من دون البيانات فوق الإمضاء ، فضلا عن أن وصف الجريمة يتحدد بالنظر إلى فاعلها ، ويؤخذ على هذا الرى أنه يتجاهل طبيعة هذه الجريمة ، وأنها من « جرائم ذوى الصفة الخاصة » وهذه الجرائم يميزها أنه لا يعتبر فاعلا لها غير من يحمل الصفة التى تطلبها القانون ، وأن هذا الشخص يعتبر فاعلا أيا كان مدى نشاطه الإجرامى وطبيعة ماصدر عنه من أفعال ، وعلى ذلك يرى البعض الآخر من الفقة - والذى نؤيده - أن من تسلم الورقة يعتبر فاعلا لجريمة خيانة الأمانة على التوقيع ويعتبر الشخص الذى دون البيانات فوق التوقيع شريكا فى هذه الجريمة ، وذلك أنه لا يتوافر لديه عنصر مطلوب فى صفة الفاعل لهذه الجريمة ^(١) .

ثانيا : الركن المادى

أشار المشرع إلى الركن المادى لجريمة خيانة الإتمان على التوقيع فى المادة ٣٤٠ عقوبات بقوله أن المتهم « خان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالفه أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله » وعلى ذلك يتكون الركن المادى للجريمة من الكتابة فى البياض الذى يعلو التوقيع وما ينتج عن ذلك من ضرر لصاحب هذا التوقيع مع توافر علاقة السببية بين الكتابة والضرر .

الكتابة فى البياض الذى يعلو التوقيع

يلزم لقيام الركن المادى فى هذه الجريمة أن يملا الفراغ بأمر غير المتفق عليه بين المجنى عليه الذى سلم الورقة والجانى الذى تسلمها على سبيل الأمانة. وهذا الأمر عبر

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٢٥٠ ، والدكتور حسن المرصافى ص ٥٧٢ و الدكتور

محمد السعيد رمضان رقم ٥٥٨ ص ٦٨٠ وهذا الرأى هو ما خُص إليه القضاء الفرنسى .

عنه المشرع بقوله أن المتهم « خان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات » .

وتعبير « خان الأمانة » يشير به المشرع إلى وجوب أن يكون ما أثبته المتهم فوق الختم أو الإمضاء أو البصمة مخالفا لما اتفق عليه مع المجنى عليه ، ولكن لا يشترط أن يكون كل ما يثبتته المتهم مخالفا لما إتفق عليه ، وإنما يكفى أن يكون بيان واحد مخالفا لذلك^(١) . ويستوى الموضع الذى يتخيره المتهم لما يدونه من كتابة ، إذ يكفى أن يكون ذلك فوق الإمضاء أو الختم أو البصمة ، كما يستوى شكل الكتابة ، سواء كانت مخطوطة أم مطبوعة وأيما كانت اللغة التى إستعملت فيها ، ولو كانت حروفها مختلفة عن حروف لغة الإمضاء ، ويستوى أن تكون الكتابة لحظة التسليم أو بعد ذلك بزمان قصير أو طويل .

وقد أشار المشرع إلى موضوع الكتابة فقال أنه « سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات » ويعنى آخر يشترط أن يكون موضوع الكتابة عملا قانونيا ، مثال ذلك أن يضع الفاعل فوق الإمضاء أو الختم أو البصمة سند دين أو مخالصة أو عقدا أيما كان مسمى أو غير مسمى أو إقرارا بطلاق أو بنوه أو إعترافا بإرتكات جريمة أو فعل ضار يستوجب المسؤولية المدنية أو فعل مخالف للأخلاق .

بينما لا يرتكب هذه الجريمة من كتب فوق الإمضاء أو الختم أو بصمة رسالة عادية أو حقيقة علمية أو إعترافا بإرتكاب فعل لا يترتب عليه أى مسؤولية جنائية أو مدنية .

(١) الدكتور فوزية عبد الستار رقم ١٠٦٦ ص ٩٩٩ ، الدكتور محمد مصطفى القلى

الضرر

يلزم لإكتمال الركن المادى فى جريمة المادة ٣٤٠ عقوبات أن يترتب على فعل الخيانة سالف الذكر ضرر يلحق بنفس صاحب التوقيع أو بماله . أما إذا لحق الضرر شخصا غيره فإن النص لا ينطبق ، وفى هذا يختلف الضرر فى هذه الجريمة عنه فى جريمة التزوير حيث يجوز أن يقع الضرر على الغير .

وقد عبر المشرع عن الضرر فى قوله « حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله » وهى عبارة متسعة تشمل كل أنواع الضرر سواء كان ضرر مادى أو معنوى ، محقق أو احتمالى ، وقد قالت محكمة النقض فى ذلك أن المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات « دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابه يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنه الإضرار به كائنا ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا . محققا أو محتملا فقط ، كما هو الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر فى جريمة التزوير ، مع فارق واحد ، هو أن الضرر أو احتماله هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ، ذاته لا على غيره »^(١) .

وإذا كان لا يكفي الضرر الذى ينال الغير لقيام هذه الجريمة إلا أنه إذا انعكس الضرر الذى أصاب الغير على صاحب التوقيع أو الختم أو البصمة قامت الجريمة بذلك ، إذ يعد الضرر فى هذا القدر واقعا على المجنى عليه .

وإذا لم يقع ضررا بالمجنى عليه فلا تقوم جريمة خيانة الإلتيمان على التوقيع ، ومثال ذلك أن يدون المتهم فوق الإمضاء أو الختم أو البصمة عملا نافعا محضا ، كقبوله هبة أو وصية .

ولكن هل يشترط أن يكون العمل القانونى الذى أضيف فوق الإمضاء صحيحا ،

(١) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ٢٢ ص ٢٩٩ .

أما إن الجريمة تقوم حتى ولو كان هذا العمل باطلا .

يذهب الرأي الراجح إلى التفرقة بين البطلان المطلق والبطلان النسبي ، والقول بقيام الجريمة في الحالة الثانية دون الأولى^(١) وهذا الرأي يفترض إنتفاء الضرر في البطلان المطلق دون البطلان النسبي ، ولكن يجب ملاحظة أن المشرع قد إفترض في جميع حالات الجريمة بطلان العمل الذي أثبت فوق الإمضاء أو الختم أو مخالفته للإرادة الحقيقية للأطراف سبب لبطلانه ، ويعنى ذلك أن المشرع لم ير في البطلان مايحول دون توافر أركان الجريمة ، ولذلك يكون الأدنى إلى الصواب القول بأن البطلان لا يحول دون قيام جريمة خيانة الإلتيمان على التوقيع إلا إذا كان من شأنه نفي الضرر إطلاقا . وفي هذه الحالة تكون علة إنتفاء الجريمة تخلف الضرر لا البطلان^(٢) وفي معظم الفروض لا يحول البطلان دون حصول الضرر أو إحتماله^(٣) .

.....

ويستنتج مما سبق ضرره قيام علاقة سببيه بين الفعل والنتيجة (أى الضرر) بحيث إذا تم ملء البياض فوق التوقيع بأمر غير متفق عليه ولم يترتب على ذلك ضررا فإن الجريمة لا تقوم .

ثالثا: الركن المعنوى

الركن المعنوى هو القصد الجنائى لجريمة خيانة الإلتيمان على التوقيع ، ويقوم هذا القصد على عنصرين : العلم والإرادة ، فيجب أن يعلم المتهم أن ما أثبته فوق الإمضاء أو الختم مخالفا لما إتفق عليه ، وأن يعلم كذلك بالضرر الذى يلزم أو يحتمل أن يترتب على الفعل ، ويجب أن تتجه إرادة المتهم - وفقا للقواعد العامة - إلى إثبات

(١) الدكتور حسن المرصفاوى ص ٥٧١ ، والدكتور فوزية عبد الستار رقم ١٠٦٦ ص ١٠٠٠ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ١٦٨٢ ص ١٢٥٢ .

(٣) الدكتور محمد السعيد رمضان رقم ٥٥٨ ص ٦٨ .

البيانات التي وضعها فوق الإمضاء أو الختم ، وإلى الضرر ، ولو في صورته الإحتمالية^(١) .

وينتفى القصد الجنائي إذا اعتقد المتهم أن ما أثبتته هو ما إتفق عليه ، أو أنه لن يترتب على الفعل ضرر قط ، أو إنتفت إرادته في إتجاهها إلى الفعل وإلى الضرر ، وأبرز صور إنتفاء القصد أن يعتقد المتهم أنه لن يترتب ضرر أو أن تنتفى إرادته الضرر لديه ، مثال ذلك ألا يكون المتهم منتويا إستعمال الورقة بعد وضعه البيانات التي إثبتها ، كما لو كانت الورقة تحمل إمضاء صديق على بياض فوضع فوقه على سبيل المزاح . إعترا ف باتكاب الجريمة ، وكان منتويا إتلاف الورقة بعد ذلك .

ويتعين وفقا للقواعد العامة - أن يتوافر القصد لحظة الفعل ، فإذا لم يكن القصد متوافرا وقت إثبات البيانات ثم توافر وقت إستعمال الورقة ، فلا يسأل المتهم عن هذه الجريمة .

وجدير بالذكر أنه لا عبره بالبواعث في توافر القصد الجنائي ، فإذا استهدف المتهم بفعله إنشاء سند لإثبات حق له ، أو لإثبات التخالص من دين أوفى به ، لم يكن ذلك حائلا دون توافر القصد لديه .

تقام الجريمة

تتم جريمة خيانة الإتمان على التوقيع بمجرد إثبات البيانات المخالفة لما إتفق عليه فوق الإمضاء أو الختم أو البصمة ، ولا يشترط لتمام الجريمة تحقق الضرر بالفعل بل يكفي إحتمال تحققه .

وليس من شروط تمام الجريمة أن تستعمل الورقة ، فالمتهم يسأل عن جريمة تامة إذا أثبت - فوق الإمضاء أو الختم - البيانات المخالفة لما إتفق عليه ولكنه لم يستعمل الورقة . مع ملاحظة أن المشرع لم يجرم إستعمال الورقة إستقلالا عن خيانة الإتمان

(١) الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤٣٩ ، والدكتور محمد السعيد رمضان رقم ٥٥٩

على التوقيع ، ويعد ذلك نقصا فى التشريع ، فالإستعمال فى هذه الحالة جدير بالتجريم ، بإعتباره الوسيله إلى تحقيق الغاية من خيانة الإئتمان على التوقيع ، بالإضافة إلى أن التقارب بين هذه الجريمة والتزوير كان يقتضى تجريم إستعمال المحرر الذى إرتكب فيه خيانة الإئتمان على التوقيع إسوة بتجريم إستعمال المحرر المزور . وإذا إستعمل شخص ورقة إثبت فيها شخص آخر فوق الإمضاء أو الختم بيانات تخالف ما إتفق عليه ، فلا يرتكب المستعمل جريمة ، لأن المشرع لم يجرم الإستعمال إستقلالا كما سبق القول .

وخيانة الإئتمان على التوقيع جريمة وقتيه بإعتبارها تتم بمجرد إثبات البيانات فوق التوقيع ، ويترتب على ذلك سريان التقادم المسقط للدعوى الجنائية إعتبارا من لحظة الفعل ، فلا يتراخى إلى إنتهاء الإستعمال ، ولا تنقطع أفعال الإستعمال ، ويجدر الإشارة إلى أن الإختصاص بالجريمة ينعقد للمحكمة التى إرتكب فيها الفعل ، فلا تختص بها المحاكم التى إرتكب فيها أفعال الإستعمال .

إثبات الجريمة

يلزم فى إثبات هذه الجريمة التفرقة بين أمور ثلاثة : الأولى هو واقعة تسليم الورقة ، والثانى هو الإتفاق الصحيح المعقود بين صاحب التوقيع والجانى على ما يحرر فى البياض فيما بعد ، والثالث ما جرى تحريره على غير الإتفاق .

وتسليم الورقة ما هو إلا واقعة مادية ، أما الإتفاق الصحيح فهو مسألة مدنية بعكس ما أثبت على غير الإتفاق فهو واقعة جنائية^(١) وعلى ذلك ذهب محكمة النقض إلى أن تسليم الورقة المضاء على بياض هو واقعة مادية لاتقتضى من صاحبها إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتسب فيما بعد

(١) الدكتور عبد العظيم مرسى وزير ، بند ٢٧٥ ص ٥٩٥ .

فى تلك الورقة بحيث ينصوف إليه الإمضاء .وهذه الإتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل مجرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه «^(١) كما قضت بأنه » لايقبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف مادونه هو زورا ، قولا منه بأنه السند المدعى بتزويره تزيد قيمته على الحد الجائز إثباته بالبينة ، فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر فى الإثبات لمشينة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفى التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها «^(٢) .

عقوبة الجريمة

حدد المشرع عقوبة جريمة خيانة الإتمان على التوقيع بالحبس بين حدية العامين ، لاينقص عن أربعة وعشرين ساعة ولايزيد على ثلاث سنوات (١٨م عقوبات) ، وأجاز أن تضافا إليه غرامه لاتتجاوز خمسين جنيتها ، ولاعقاب على الشروع فى هذه الجريمة .

مع ملاحظة أنه لايسرى على الدعوى الجنائية الناشئة عن هذه الجريمة القيد الذى نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، إذ لا وجه لقياسها على السرقة ، ذلك أن هذه الجريمة أدنى إلى التزوير ، بإعتبارها تمثل مجالا مقتطعا منه وتفترض تغيير الحقيقة ، وتنطوى على إعتداء على الثقة العامة فى المحررات ، وبالإضافة إلى أن ضررها لا يقتصر على المال ، وإنما قد ينال النفس كذلك .

وفى الصورة التى يقوم فيها بملء الفراغ فوق التوقيع شخص آخر غير من عهد

(١) نقض ١٩٥٩٢/٣ من ١٠ رقم ٣١ ص ١٤٣ ، ١٩٦١/٦ من ٢٠ رقم ٩ ص ٣٨ .

١٩٧٩/١٠/٢٢ من ٣٠ رقم ١٦٤ ص ٧٧٧ .

(٢) نقض ١٩٥٩/٢/٣ سابقة الإشاره .

إليه بالورقة على سبيل الأمانة أو كان قد إستحصل عليها بأية طريقة ، فإن العقوبة الواجبة التطبيق هي عقوبة التزوير (م ٢/٣٤٠ عقوبات) .

بيانات حكم الإدانة

يتعين أن يتضمن حكم الإدانة إثباتا لتوافر أركان الجريمة ، وعلى وجه الخصوص إثبات أن الورقة محضاه أو مختومه على بياض ، وأنه حصل تسليمها إلى المتهم على سبيل الأمانة ، وأن ما أثبتته فوق الإمضاء أو الختم يخالف المتفق عليه بينه وبين المجنى عليه .

ولا يشترط أن يثبت المتهم صراحة حصول الضرر وتوافر القصد الجنائي ، إذ يكفي أن يكون ذلك مستخلصا من وقائع الدعوى ومن سياق عبارات الحكم .

ويعتبر دفع المتهم بأن ما أثبتته يطابق المتفق عليه ، أو دفعه بانتفاء الضرر ، أو إنتفاء القصد الجنائي دفعا جوهريا يتعين على المحكمة أن تناقشه و ترد عليه .

الفصل الثاني

إختلاس الأشياء المحجوز عليها

النص وعلة التجريم

نصت على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها من مالکها المعين حارسا عليها المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات فى قولها « يحكم بالعقوبات السابقة (أى عقوبات خيانة الأمانة) على المالك المعين حارسا على أشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا إذا إختلس شيئا منها » . وسبب إلحاق هذه الجريمة بخيانة الأمانة أن لها ذات أركانها ، عدا إشتراط ملكية الغير للمال الذى وقعت عليه ، فالفرض أن المال المحجوز محمل بحق السلطة العامة وحق الحاجز ، وقد سلم إلى مالکة الذى عين حارسا عليه لکى يحفظ هذه الحقوق ، ولكنه إختلس هذا المال ، أى صدر عنه فعل من شأنه عرقلة التنفيذ عليه ، والإخلال بحقوق السلطة العامة والحاجز . وبغير هذا النص ، ما كان ممكنا عقاب المتهم وفقا لنص خيانة الأمانة إذ أن حقه كمالك ينفى أحد إركانها^(١) .

وعلة تجريم إختلاس الأشياء المحجوز عليها هى كفاله الإحترام للحجز بإعتباره عملا قضائيا أو إداريا ، وإحترام السلطة التى أوقعتة ، ولكن المشرع لا يحمى الحجز لذاته ، وإنما يحميه بإعتباره وسيلة إلى إقتضاء الدائن الحاجز حقه ، ويمكن القول بأن علة التجريم مزدوجة : حماية حق السلطة العامة ، وحماية حق مالى لفرد^(٢) .

الصلة بين هذه الجريمة والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٢ عقوبات

تضمنت المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها

(١) الأستاذ أحمد أمين ص ٨٠٥ . الدكتور فوزيه عبد الستار رقم ١٠٥٢ ص ٩٨٢ . الدكتور محمد مصطفى القلى ص ٤٢١ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ١٦٦٢ ص ١٢٢٧ .

قضائيا أو إداريا وإعتبرها المشرع فى حكم السرقة ولو كان الإختلاس حاصلًا من مالكها^(١) والصلة بين جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها فى المادة ٣٤٢ والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٣ عقوبات وثيقه ، فموضوع الجريمتين أشياء محجوز عليها ، والفعل الذى تقومان به « الإختلاس » والجريمتان يرتكبهما مالك هذه الأشياء ، وإنما الفارق بينهما أن جريمة المادة ٣٤٢ تفترض أن المتهم هو الحارس على الشيء المحجوز عليه . ومن ثم كان فى حيازته ، فكان فعله أشبه بالفعل الذى تقوم به خيانة الأمانة ، أما الجريمة التى نصت عليها المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات فتفترض أن المتهم لم يعين حارسا على الشيء ، ومن ثم كانت حيازته لغيره ، فإستبلاؤه عليه أشبه بالفعل الذى تقوم به السرقة ، ويفسر ذلك إلحاق المشرع جريمة المادة ٣٤٢ بخيانة الأمانة وجريمة المادة ٣٢٣ بالسرقة ، وخضوع كل منهما لأحكام الجريمة التى إلحقت بها وبصفه خاصة عقوبتها^(٢) .

أركان الجريمة

تتطلب جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها الواردة فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات أربعة أركان :

- ١ - المال المحجوز عليه ، وهو محل الجريمة .
- ٢ - توافر صفة فى المتهم ، وهى أن يكون مالكا لهذا الشيء وحارسا عليه .
- ٣ - فعل الإختلاس وهو يشكل الركن المادى للجريمة .
- ٤ - القصد الجنائى وهو يشكل الركن المعنوى للجريمة .

(١) راجع شرح هذه الجريمة ، كتابها جريمة السرقة والجرائم الملحقه بها . المرجع السابق .

(٢) الدكتور محمود نجيب حمى ص ١٢٢٧ ، نقض ١٨ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ رقم ١٧٤

اولا : المال المحجوز عليه

ينبغي أن يكون المال محل الاختلاس في هذه الجريمة منقولا محجوزا عليه حيزا قضائيا أو إداريا ، فلا تقوم هذه الجريمة إذا كان المال المحجوز عليه عقارا بطبيعته ^(١) . ويشترط أن يكون هناك أمر حجر قائم ، سواء أكان تحفظيا أم تنفيذيا ، قضائيا أم إداريا مثل الذي تأمر به السلطة الإدارية إستعمالا لحقها في التنفيذ المباشر وتوقعه بمعرفته الصراف أو مأمور الضرائب أو غيرهما .

ولا يشترط أن يكون المحجز صحيحا أو موقعا بناء على سند سليم ، ولذا قضى مرارا بأن الحارس على الأشياء المحجوز عليها يكون مسئولاً عن التبديد حتى ولو كان المحجز مشهورا بما يبطله ، وأن مسئوليته تكون قائمة مالم يقضى ببطلته من جهة الاختصاص قبل وقوع التبديد ^(٢) ، كما قضى بأن المحجز التحفظي واجب الإحترام ولو لم يحكم بتثبيته مادام لم يصدر بعد حكم من جهة الاختصاص ببطلته ^(٣) . وبأن الجريمة تتحقق ولو إختلس المتهم متاعا المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره ، ولا يشفع له أنه إنما أراد إسترداد ماله المحجوز عليه فإن أخذ الإنسان حقه لنفسه غير جائز ^(٤) وبأن الجريمة تقوم ولو إختلس المالك متاعه المحجوز من أجله ، وأن التخالص من الدين قبل توقيع المحجز لا ينفي جريمة الاختلاس ^(٥) ولا تنفيها المنازعة في

(١) الدكتور رؤوف عبيد ص ٦١٠ .

(٢) نقض ١٩٦٣/١/٨ ص ١٤ ، رقم ٢ ص ١٦ ، ١٩٦٧/٥/٣٠ ص ١٨ رقم ١٤٨ ص ٧٤١ ، ١٩٧١/١١/٢٨ ص ٢٢ رقم ١٦١ ص ٦٦٢ ، ١٩٧٣/٢/٥ ص ٢٤ رقم ٢٩ ص ١٢٦ ، ١٩٧٥/٢/١٠ ص ٢٥ رقم ٣٠ ص ١٣٦ ، ١٩٧٥/٤/٧ ص ٢٦ رقم ٧٥ ص ٣١٨ .

(٣) نقض ١٩٥١/٥/٢١ ص ٢ رقم ٤١١ ص ١١٢٦ و ١٩٥٥/١١/٢١ ص ٦ رقم ٤٠٠ ص ١٣٦٨ ، ١٩٥٨/١١/١٧ ص ٩ رقم ٢٢٩ ص ٩٣٧ .

(٤) نقض ١٩٤٢/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١٢ رقم ١٤ .

(٥) نقض ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٩٠ رقم ١٢٣ .

فى أصل الدين المحجوز من أجله^(١) ولا ينفىها السداد اللاحق لوقوع الجريمة^(٢) .

مدلول الحجز

حجز المال هو « وضعه تحت يد القضاء بقصد منع صاحبه من التصرف فيه بما يضر حقوق من أوقع الحجز عليه من الدائنين »^(٣) . ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الحجز هو وضع المال تحت يد القضاء ، و يترتب على ذلك بالضرورة أن يوضع المال فى حيازة من يمثل القضاء ، وهذا الممثل هو « الحارس » ويجوز أن يكون الحارس هو المحجوز عليه نفسه . والأثر المترتب على الحجز هو منع التصرف فى المال ، إذ يتنافى التصرف مع تخصيص المال لإيفاء الحاجز حقه ، وتفترض فكرة الحجز - بإعتباره عملاً صادراً عن السلطة العامة - أن يوقعه الموظف العام المختص بذلك . وتفترض كذلك أن يعين المال الذى أوقع الحجز عليه بإعتباره الذى إتصلت به يد القضاء وصار محلاً لأن تتخذ فيه الإجراءات التى رتبها القانون على الحجز ، وتفترض فكره الحجز فى النهاية إخطار المحجوز عليه بالحجز حتى يكف عن التصرف فى ماله ويشارك - حيث يقرر القانون ذلك - فى الإجراءات المترتبة على الحجز^(٤) .

التفرقة بين (ركان الحجز وشروط صحته

إذا كانت جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها تتطلب توقيع حجز ، إلا أنها

(١) نقض ١٩٥٣/٥/٢٥ س ٤ رقم ٣٢ ص ٨٨١ .

(٢) نقض ١٩٨٠/١/٢٨ س ٣١ رقم ٢٧ ص ١٣٩ .

(٣) الدكتور محمد حامد فهمى . تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية والمحجوز التحفظية وفق قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد رقم ١٢٣ ص ٤٠١ ، إنظر الدكتور عبد الحميد أبو هيف ، طرق التنفيذ والتحقق فى المواد المدنية والتجارية فى مصر طبعه ١٩٢٣ رقم ٢٤٣ ص ١٥٨ ، الدكتور فتحى والى التنفيذ الجبرى طبعه ١٩٨٠ رقم ١٢٩ ص ٢٣٨ .
(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى ، بند ١٢٨٤ ص ٩٣٩ .

لا تتطلب في هذا الحجز أن يكون صحيحا ، ومؤدى ذلك أن الجريمة لا تقوم إذا لم يكن ثمة حجز ، ولكنها تقوم إذا وجد الحجز ولكن ثبت بطلانه ، ووجود الحجز يرتفع بتوافر أركانه ، ولكن هذا الوجود لا يمس بانتفاء بعض شروط صحته ، ويعنى ذلك أن الجريمة لا تقوم إذا إنتفى أحد أركان الحجز ، ولكنها تقوم إذا إنتفى أحد شروط صحته .

(أركان الحجز)

الحجز هو وضع شيء معين بالذات تحت يد القضاء ، وأركان الحجز هي أن يوقعه موظف عام ، وأن تعين الأشياء المحجوزة ، وأن يكون للحجز سببه المتمثل في الحق الذي أوقع إستيفاء له أو تحفظا على أموال المدين به ، وأن يخطر به المحجوز عليه . وعلى ذلك إذا أوقع الحجز شخص لا حق له أصلا في توقيع الحجز - كغراش في إحدى المصالح - فلا يكون للحجز وجود^(١) . أما إذا كان من أوقع الحجز مختصا بذلك نوعيا ولكنه غير مختص به محليا فللحجز وجوده وإن شابه البطلان . وتعين الأشياء المحجوزة بإثباتها في محضر الحجز ، فلا حجز بغير محضر ، وإذا لم يثبت الشيء في محضر الحجز فلا يعتبر محجوزا عليه ، بل أنه لا يعتبر محجوزا عليه إذا لم يعين في المحضر التعيين النافى للجباله^(٢) .

والأصل أن يكون إخطار المحجوز عليه بالحجز عن طريق إعلانه على الوجه الذي حدده القانون ، لكن يكفي لإعتبار الحجز قائما - وإن شابه البطلان - أن يعلم به بأيه وسيله^(٣) .

(١) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ من ٣ ورقم ٤١ ص ١٠٢ . ٨٨ .

(٢) الدكتور محمد حامد فهمى رقم ١٦٩ ص ١٥٠ .

(٣) نقض ١٩٧٦/١٢/١١ من ١٨ رقم ٢٦١ ص ١٢٣٧ . ١٩٧١/٦/٢٧ من ٢٢ رقم ١٢٣

وقد نصت المادة ٣٦١ من قانون الموافعات المدنية والتجارية على أنه « تصبح الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر ولولم يعين حارسا » الأمر الذي مفاده ومؤداه أن تعيين حارسا على الأشياء المحجوزة ليس ركنا من أركان الحجز .

شروط صحة الحجز

إذا توافرت أركان الحجز قامت جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها الواردة فى المادة ٣٤٢ عقوبات سواء كان الحجز صحيحا أم باطلا ، وعلى ذلك إذا أثبت المتهم بطلان الحجز فإن ذلك لا يحول دون إدانته متى توافرت سائر أركان الجريمة ، لأن الحجز الباطل - بإعتباره عمل السلطة العامة - واجب الإحترام حتى يقضى ببطلانه ^(١) بل أنه لا يمحى الجريمة أن يقضى بعد إرتكابها ببطلان الحجز ، فليس لهذا الحكم أثر رجعى ^(٢) ومادامت صحة الحجز ليست ركنا فى الجريمة ، فإن إعتقاد المتهم بطلان الحجز ليس من شأنه أن ينفى القصد لديه ^(٣) .

إنقضاء الحجز

إذا كان إنقضاء الحجز سابقا على الإختلاس فلا تقوم الجريمة ، إذ معنى ذلك أن الفعل قد إنصب على مال غير محجوز عليه ، أما إذا عرض سبب الإنقضاء بعد إرتكابها فلا يحول ذلك دون توافر أركانها ، لأن الفعل قد إرتكب فى وقت كان الحجز لازال قائما .

(١) نقض ١٩٦٤/٥/١٩ من ١٥ رقم ٨٢ ص ٤٢١ ، ١٩٧٣/١/٥ من ٢٤ رقم ٢٩ ص ١٩٦ .

١٩٧٥/٤/١٧ من ٢٦ رقم ٧٥ ص ٣١٨ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ١٢٧٨ ص ٩٤١ .

(٣) نقض ١٩٥٥/١١/١٢ من ٦ رقم ٤٠٠ ص ١٣٦٨ و ١٩٥٩/١/١٢ من ١٠ رقم ٨ ص ٣٠٠ .

١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ رقم ١٢٦ ص ٦٥٧ ، ١٩٧١/١١/٢٨ من ٢٢ رقم ١٦١ ص ٦٦٢ .

١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ رقم ٢٩ ص ١٢٦ .

والحجز ينقضى إما بطريقه مباشره أو غير مباشره ، والطريقه المباشرة هى التى تعرض للحجز فى ذاته فتنهيه ، أما الطريقه غير مباشره فهى التى ترد على الدين فتنهيه فيترتب على ذلك بالضرورة إنتقضاء الحجز لزوال سببه . وأهم الأسباب المباشرة لإنتقضاء الحجز أن تبلغ إجراءات التنفيذ غايتها ببيع المال المحجوز عليه لإستيفاء الحاجز حقه منه ، أو ينزل الحاجز عن الحجز الذى أوقعه ولايعترض على ذلك بأن الحجز - بإعتباره صادرا عن السلطات العامة - لايجوز لفرد أن ينزل عنه ، ذلك أنه إذا كان يجوز للحاجز أن ينزل عن حقه ، فإن له من باب أولى أن ينزل عن حجه الذى لايعدو أن يكون إجراء إستيفاء حقه ، وعلى ذلك إذا دفع المتهم بتزول الحاجز عن حجه كان دفعه جوهريا ويتعين أن يرد حكم الإدانة عليه وإلا كان قاصرا^(١) .

أما الأسباب غير المباشرة ، أى التى تعرض للحق فتنهيه ، فأهمها سداد المحجوز عليه الدين قبل أن يرتكب الفعل المسند إليه ، وبناء على ذلك إذا دفع المتهم بسداد الدين كان دفعه جوهريا ، ويتعين على حكم الإدانة أن يرد عليه وإلا كان قاصرا^(٢) أما إذا كان سداد الدين لاحقا على الإختلاس ، فهو لايعول دون قيام الجريمة^(٣) .

(١) ١٩٦٢/١/٩ من ١٣ رقم ٨ ص ٣٠ و ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ رقم ١٦٦ ص ٧٠٠ .

(٢) ١٩٦٠/٣/١٤ من ١١ رقم ٤٩ ص ٢٣٣ ، ١٩٦٧/٣/١٣ من ١٨ رقم ٧٢ ص ٣٩ .

(٣) نقض ١٩٧٣/١٢/٣٠ من ٢٤ رقم ٢٦١ ص ١٢٨٣ ، ١٩٧٤/٥/١٤ من ٢٥ رقم ٥

ص ٢٦ ، ١٩٧٦/١٠/١ من ٢٧ رقم ١٦٣ ، ص ٧١٨

ثانيا : صفة المتهم

يتعين أن يكون المتهم مالكا للشيء المحجوز عليه وأن يكون حارسا عليه ، وهذا الركن مستمد من قول المشرع « المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها » أى أن صفة المتهم تقوم على عنصرين ملكيته للمال ، وكونه حارسا عليه .

وهذه الصفة فى المتهم هى التى تميز جريمة إختلاس المحجوزات الواردة فى المادة ٣٤٢ عقوبات عن غيرها من جرائم الإعتداء على الأموال ، فإذا كان المتهم غير مالك للمال المحجوز عليه ، ولم يكن حارسا عليه ، وإستولى عليه من يد حارسه ، فقد إرتكب جريمة سرقة ، أما إذا كان حارسا عليه ، فهو مودع عنده ، فإن إستولى عليه إرتكب جريمة خيانة الأمانة إذا ماتوافرت جميع أركانها . وإذا كان المتهم مالكا للمال ولكن لم يعين حارسا عليه ، فإستولى عليه من يد حارسه ، فقد إرتكب الجريمة التى نصت عليها المادة ٣٢٣ عقوبات .

وإذا إرتكب الإختلاس المالك الحارس فهو فاعل للجريمة ، فإذا كان له شريك بإحدى وسائل الإشتراك التى حددها القانون فهو شريك له وفقا للقواعد العامة ، أما إذا إرتكب الإختلاس شخص غير مالك لحسابه الخاص سئل عن جرمه سرقة . وإذا أسهم مع المالك الحارس شخص آخر فى إرتكاب الجريمة ، وصدر عن كل منهما الفعل الذى يكفى لإعتبار مرتكبه فاعلا ، فإن المالك الحارس هو وحده الذى يعتبر فاعلا ، أما المتهم الآخر فشريك له ، إذ لا تتوافر له صفة الفاعل .

وإذا إرتكب فعل الإختلاس شخص غير المالك الحارس بناء على تحريض الأخير له أو إتفاقه أو مساعدته له ، فالمالك هو فاعل الجريمة فى حين أن مرتكب الفعل شريك له ، والمالك فى هذه الحالة يعتبر فاعلا للجريمة لتوافر الصفة لديه - المالك الحارس -

فى حين يعتبر الشخص الآخر مجرد شريك على الرغم من إرتكابه الفعل المكون للجريمة لإنتفاء هذه الصفة لديه . ولايعترض على ذلك بأن نشاط المالك إقتصر على وسيله الإشتراك ، ذلك أن هذا النشاط يوفر عناصر الإختلاس ، بإعتباره ينطوى على عرقله التنفيذ ، بما يحقق معنى الإختلاس^(١) .

ثالثا : الإختلاس

الإختلاس هو الفعل الذى يقوم به الركن المادى لجريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المنصوص عنها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ويختلف مدلول الإختلاس فى هذه الجريمة عن مدلوله فى السرقة وخيانة الأمانة ، ولايفترض هذا الفعل إعتداء على الملكية ، فالفرض أن المتهم مالك المال ، وتوقيع الحجز عليه لايزيل ملكيته ، وفى ذلك تختلف عن مدلوله فى خيانة الأمانة . ولايفترض كذلك إعتداء على الحيازة ، فالفرض أن المتهم يحوز المال بإعتباره حارسا عليه ، وفى ذلك تختلف عن مدلوله فى السرقة .

ويحدد مدلول الإختلاس فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات على ضوء العلة من تجريمها ، أى بإعتباره إعتداء على حق السلطة فى إن يحترم الحجز وحق الدائن الحاجز فى التنفيذ على المحجوزات . ويمكن تعريف الإختلاس من هذا المنطلق بأنه كل فعل من شأنه الإعتداء على هذين الحقين - حق السلطة وحق الدائن - المذكورين . وفى تعبير آخر هو كل فعل من شأنه عرقله التنفيذ .

ويقتررب مدلول الإختلاس وفق هذا التحديد من مدلوله فى الجريمة التى نصت عليها المادة ٣٢٣ عقوبات ، ولكنه يختلف عنه من حيث أن صفة المتهم كحارس على المحجوزات تضع على عاتقه إلتزامات ، وقد يكون من شأن الإخلال بهذه الإلتزامات عرقله التنفيذ ، فيحقق بذلك مدلول الإختلاس ، ويعنى ذلك توسعا فى مدلوله عما حددته له المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ، حيث لا يحمل المتهم هذه الإلتزامات بإعتباره ليس الحارس على المال المحجوز عليه .

(١)الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ١٦٦٥ ص ١٢١٩ .

وفى مجال تعريف الإختلاس فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات قالت محكمة النقض « ليس معناه الإستحواز على ذلك الشئ » خفيه بنية إمتلاكه ، بل معناه إزاله المالك لصفه الحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت حراسته ، وذلك بإخفائه إياه وعدم تقديمه للمحضر يوم البيع ، إضرارا بالدائن الحاجز » ،^(١) وقالت كذلك أن هذه الجريمة « لاتتحقق إلا بإختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش ، أى بقصد الإعتداء على أوامر السلطه العامة والمساس بحقوق الدائن الحاضر »^(٢) .

ويتحقق الإختلاس بتبديد المال المحجوز عليه ، سواء بتصرف قانونى كالبيع أو المقايضة أو الهبة أو الرهن لمصلحة دائن آخر ، أو بتصرف مادى كإتلافه كلياً أو جزئياً أو التخلي عنه .

ولكن الإختلاس لا يقتضى أفعالا تذهب إلى هذا المدى سالف الذكر ، وإنما يتحقق بكل فعل من شأنه عرقلة التنفيذ ، وقد قالت محكمة النقض فى هذا الخصوص أنه « لايشترط القانون لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزه أن يبدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز »^(٣) وعلى ذلك يتحقق الإختلاس بنقل الشئ من مكانه الذى وقع فيه الحجز إلى مكان آخر بحيث لا يستطيع المحضر العثور عليه فى اليوم المحدد للبيع والتنفيذ عليه ، كما لو نقله إلى مسكن آخر له أو إلى مسكن قريب أو

(١) نقض ١٩٢٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونيه ج١ رقم ٨١ و ص ٣٢٥ و ١٩٣٢/١٢/٥ ج٢ رقم ٤٩ ص ٥٧ .

(٢) نقض ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ رقم ٣٧ ص ١٦٦ ، ١٩٦٩/٤/١٨ ص ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢ ، ١٩٧١/٥/١٦ ص ٢٢ رقم ٤٠٦ ، ١٩٧٥/٥/٢٦ ص ٢٦ رقم ١٠٨ ص ٤٦٥ .

(٣) نقض ١٩٦٠/١/٢٥ ص ١١ رقم ٢٠ ص ٢٠٦ ، ١٩٦٢/١٢/٣ ص ١٣ رقم ١٩٤ ص ٨٠٢ ، ١٩٧٣/٢/٥ ص ٢٤ رقم ٢٩ ص ١٢٦ .

صديق ، ويتحقق الاختلاس كذلك بإخفاء الشيء فى المكان الذى وقع الحجز فيه بحيث لم يستطيع المحضر العثور عليه يوم البيع^(١) .

ولما كان المتهم حارسا على ماله المحجوز عليه فعليه إلتزام بالمحافظة على هذا المال وتمكين السلطة العامة والدائن الحاجز من إتخاذ الإجراءات التى يقتضيها الحجز ، فإذا أخل بهذه الإلتزامات فكان من شأن ذلك عرقلة التنفيذ تحقق الاختلاس بذلك . وفى هذه الحالات تتحقق الجريمة بمحض الإمتناع . فالمتهم يلتزم بتقديم المال إلى المحضر فى محل حجزه فى اليوم المحدد لبيعه ، فإذا إمتنع عمدا عن تقديمه أو عن الإرشاد عن مكانه^(٢) فلم يستطيع المحضر إتخاذ إجراءات التنفيذ عليه تحقق الاختلاس^(٣) .

ويلتزم المالك الحارس بالمحافظة على ماله المحجوز عليه كي يتمكن الحاجز من التنفيذ عليه فإذا تعدد الإخلال بهذا الإلتزام تحقق الاختلاس بذلك ، فإذا عاين المتهم شخصا يحاول إتلاف المال المحجوز عليه ، وكان فى إستطاعته أن يحول بينه وبين ذلك، ولكنه إمتنع عمدا قاصدا عرقلة التنفيذ على المال تحقق الاختلاس بهذا الإمتناع^(٤) .

وكما يتحقق الاختلاس عن طريق قانونى أو مادى على النحو السابق فإنه قد يتحقق عن طريق إجراء قضائى ، ومثال ذلك أن يرفع المتهم حجزا صوريا على المحجوزات لمنع بيعها تنفيذا لمقتضى الحجز^(٥) أو يعتمد المتهم إستصدار أمر بنقل المحجوزات إلى عنوان لا وجود له^(٦) .

(١) نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج٣ رقم ٣٤ ص ٣٤ .

(٢) نقض ١٩٥٩/١٠/١٧ س ١٠ رقم ١٩٧ ص ٢٥١ .

(٣) نقض ١٩٦٠/١/٢٥ س ١١ رقم ٢٠ ص ١٠٦ ، ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ رقم ١٩٧ ص ٨٧٩ .

(٤) نقض ١٩٣٤/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج٣ رقم ٣٩٩ ص ٤٠٣ .

(٥) نقض ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج٣ رقم ٤٣٩ ص ٥٧٤ .

(٦) نقض ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٣٠ رقم ٢٠٢ ص ٩٤٧ .

ولكن لا يلتزم الحارس بنقل الشيء المحجوز عليه من المكان الذى وقع فيه الحجز إلى المكان المحدد لبيع المحجوز عليه ، لأن كل ما يلتزم به الحارس هو تقديم الأشياء للمحضر محل حجزها فى اليوم المحدد لبيعها ، فإذا قرر الحارس أن الأشياء المحجوز عليها موجودة ولكنه إمتنع عن نقلها من محلها إلى محل آخر إجابة لطلب المحضر فهذا الإمتناع لا يمكن إعتباره تديدا ، إذ لا إختلاس فيه مادامت الأشياء موجودة ، ولا عرقلة للتنفيذ لأن إمتناعه عن نقل تلك الأشياء من حقه ^(١) .

والحارس لا يلتزم بنقل الشيء المحجوز عليه إلى المكان المحدد للبيع حتى ولو كان هذا النقل لا يكلفه ثمه مصاريف ، لأن إنتفاء هذا الإلتزام مرده أنه لا يدخل فى نطاق واجباته ^(٢) .

ولا يلتزم الحارس بتقديم المبيع فى تاريخ سابق على اليوم المحدد للبيع ، فإذا بحث الحاجز أو المحضر عن الشيء فى ذلك التاريخ فلم يعثر عليه ، فلا تقوم الجريمة طالما أنه موجود ويمكن تقديمه حينما يحل التاريخ المحدد للبيع ^(٣) .

ولا يلتزم الحارس كذلك بتقديم الشيء المحجوز عليه إلا إلى المحضر ، بإعتباره الموظف العام المختص بإجراءات التنفيذ التى يقتضيها الحجز ، أما إذا إمتنع عن تقديمه إلى شخص سواه طالبه بذلك فلا يتحقق الإختلاس بهذا الإمتناع ^(٤) . ولا يغير من هذا الحكم أن يكون الحارس قد تعهد بذلك لأن مثل هذا التعهد لا يصح فى القانون إعتبار عدم إحترامه مكونا لجريمة ، لأنه إخلال بإتفاق لا يوجب فرضه القانون ^(٥) .

(١) نقض ١٩٣٤/٦/٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٦٠ ص ٣٤٨ ، ٣١/١٠/١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٦٠ ص ٢١٥ ، ٣١/١٠/١٩٣٣ ج ١ رقم ٩٤ ص ١٣١ ، ١٩٤٣/٤/٥ ج ١ رقم ١٥٤ ص ٢٢١ .

(٢) نقض ١٩٤٣/٧/٧ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٠٠ ص ١٤٧ .

(٣) نقض ١٩٥٩/٤/٢١ ص ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٧ ، ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ رقم ١٨ ص ٦٥ .

(٤) نقض ١٩٥١/٥/٧ ص ٢ رقم ٣٨١ ص ١٠٤٦ .

(٥) نقض ١٩٤٣/٤/٥ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٥٤ ص ٢٢١ .

وجدير بالذكر أنه إذا أثبت أن الشيء المحجوز عليه قد هلك بقوة قاهرة أو إتلفه أو سرقه شخص لا صلة له بالحارس ، فلا محل للإختلاس ، إذا لم يصدر عن الحارس النشاط الذى يتحقق به وإذا دفع المتهم بذلك كان هذا الدفع جوهريا فيتعين على المحكمة أن تمحصه فإن ثبت صحته وجب براءة المتهم^(١) .

(أمثلة لوقائع لاتزيل عن الإختلاس عناصره)

إذا ثبت أن المتهم إمتنع عن تقديم الشيء المحجوز عليه إلى المحضر فى اليوم المحدد للبيع أو عن الإرشاد إليه تحقق الإختلاس بكافة عناصره ولا تزال عن الإختلاس عناصره إذا عشر مثلا على المحجوزات بعد ذلك أو أظهرها الحارس دون أن ينالها بضرر أو إتلاف ، فمثل هذه الوقائع لاتنفي الإختلاس ولو أمكن التنفيذ عليها فيما بعد أو أمكن توقيع حجز تال عليها^(٢) ، ولا ينفي الإختلاس أيضا أن يتبين للحارس أن بعض الأشياء التى وقع الحجز عليها غير مملوكة له فيردها إلى مالكيها إذ يتنافى ذلك مع الإحترام الواجب للحجز ، وقد كان يتعين على الحارس المحافظة على المحجوز ريثما يقضى للمالك بحقه بناء على دعوى إسترداد يقيمها^(٣) .

ولا ينفي الإختلاس أن يكون المتهم غير مدين للحاجز (أو أن يعتقد ذلك) إذ كان يجب عليه أن يحترم الحجز ويتخذ فى ذات الوقت الإجراءات التى يرفعها بها عن ماله ، والقول بغير ذلك معناه أن يصرح للمالك بأخذ حقه بنفسه . وقد قالت محكمة النقض فى ذلك « أن فى أخذ المالك حقه بنفسه وفى إختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٧ من ١١ رقم ٤٢ ص ٢١ .

(٢) نقض ١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤١ ، ١١٥١/١٢/٢٤ ص ٢

رقم ١٣٢ ص ٣٨١ . ١٩٥٣/٢/١٤ من ٤ رقم ٢٠٩ ص ٥٧ .

(٣) نقض ١٩٦٠/١٠/٣١ من ١١ رقم ١٤٣ ص ٧٤٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ رقم ٦٢٠

الحجز مخالفه صريحة لواجب الإحترام الذى يقتضيه الحجز وإعتداء ظاهرا على السلطة التى أوقعتة»^(١) .

وإذا تعددت المحجوزات على المال وعين المتهم حارسا عليها جميعا ، فإنه يلتزم بالمحافظة عليها لمصلحة جميع الحاجزين ، وترتيباً على ذلك ، فإنه إذا سلم المال إلى أحد الحاجزين إرتكب الإختلاس ، إذ يعنى ذلك الإضرار بمن سواه من الحاجزين وحرمانهم من التنفيذ على المال بناء على الحجز . وواجب الحارس فى هذا الوضع « يقتضى تقديم المحجوز يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده»^(٢) ، ولا ينفى الإختلاس قيام المتهم بسداد دينه بعد إرتكاب الفعل^(٣) أو صدور حكم بىطلان المحجز^(٤) ولكن إذا تحقق ذلك قبل إرتكاب الفعل إنتفت الجريمة ، إذ يعنى ذلك إنتفاء أحد أركانها ، وهو الحجز سواء إنقضى فى ذاته أو تبعاً لإنتضاء الدين^(٥) .

ولاينفى الجريمة أن يكون للمتهم شركاء فى الدين المحجوز من أجله طالما أنه الحارس على ما حجز عليه^(٦) .

وليس من عناصر الإختلاس أن ينال الحاجز ضرر يتمثل فى عدم حصوله على حقه أو عدم إستطاعته التنفيذ على المال ، ذلك أن الضرر لازم عند الإختلاس ، فمجرد

(١) نقض ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد ج٦ رقم ٦٠ ص ١٢٣ .

(٢) نقض ١٩٦٣/٣/١٨ ص ١٤ رقم ٤٠ ص ١٩١ ، ١٩٦٥/١٢/١٨ ص ١٦ رقم ١٨٦ ص ٩٧٩ ، ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٢٦ رقم ٣٥ ص ١٥٩ .

(٣) نقض ١٩٧٨/١١/٢٠ ص ٢٩ رقم ١٨٤ ص ٨٩٨ ، ١٩٧٨/١٢/١١ ص ٢٩ رقم ١٩٢ ص ٩٣١ ، ١٩٧٩/١/٢٩ ص ٣٠ رقم ٣٥ ص ١٨٢ ، ١٩٧٩/٣/٢٩ ص ٣٠ رقم ٨٤ ص ٤٠٥ ، ١٩٨٠/١/٢٨ ص ٣١ رقم ٢٧ ص ١٣٩ .

(٤) نقض ١٩٧٧/٣/١٩ ص ٢٨ رقم ٧٦ ص ٣٥٢ .

(٥) نقض ١٩٩٠/٣/١٤ ص ١١ رقم ٤٩ ص ٢٣٣ .

(٦) نقض ١٩٥٦/٣/٥ ص ٧ رقم ٨٥ ص ٢٨١ .

إخفاء الشيء المحجوز عليه وما يترتب عليه من تأخير في بيعه وإستيفاء الدائن حقه من ثمنه ضرر في ذاته ، وقد قالت محكمة النقض في هذا الخصوص « الضرر قد يحصل من مجرد إخفاء الشيء المحجوز وعدم تقديمه يوم البيع ، بل إن عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز ثم التأخير الذي لا مبرر له والذي يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز وتحقيق قيمته نقدا . كل هذا كاف بذاته لتكوين الضرر »^(١) .

رابعاً: الركن المعنوي

جريمة إختلاس المحجوزات الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات هي جريمة عمدية ، ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي صوره القصد الجنائي ، فإذا لم يتوافر القصد فلا تقوم الجريمة ، ولو توافر الخطأ^(٢) . وتطبيقاً لذلك ، إذا لم يقدم الحارس المحجوزات إلى المحضر في اليوم المحدد للبيع ، وثبت أن مرجع ذلك كان لمرضه أو عدم علمه بيوم البيع ، أو هلاك الشيء المحجوز عليه لقوه قاهره أو إهمال الحارس في المحافظة عليه ، فإن القصد الجنائي لا يتوافر .

ويتطلب القصد علم المتهم بتوقيع الحجز على الشيء ، وباليوم المحدد للبيع وأنه عين حارسا عليه ، والعلم المطلوب بهذه الوقائع يتعين أن يكون علماً يقينياً ، وأن يتوافر لحظة إرتكاب فعل الإختلاس ، ويتطلب القصد إتجاه إرادة المتهم إلى الإختلاس في مدلوله السابق الإشارة إليه في موضعه ، وإتجاه نيته . (أي إرادته) إلى عرقله التنفيذ إخلالاً بالإحترام الواجب للحجز ، وإضراراً بالحاجز ، ولما كانت نية الإضرار على هذا النحو عنصراً في القصد ، وعلى الرغم من أن الضرر في ذاته ليس من

(١) نقض ١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد ج١ رقم ٢٥٩ ص ٣٠٦ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٢٠٧ ص ٢٥٢ .

١٩٢٩/١١/٢١ ج١ رقم ٣٣٢ ص ٣٨ .

عناصر الركن المادى ، فمؤدى ذلك أن القصد المتطلب فى هذه الجريمة هو « قصد خاص »^(١) .

ويتطلب القصد علم المتهم بالحجز وتعيينه حارسا على ماله الذى وقع الحجز عليه ، والأصل علم المتهم بذلك ، إذ يجرى الحجز فى مواجهته ويصدر عنه قبول بتعيينه حارسا يثبت فى محضر الحجز ، فإذا ثبت جهله بذلك ، كما لو وقع الحجز فى غيابه عن محله أو رفضه أن يعين حارسا ، فإن القصد لا يتوافر لديه . ويستوى وسائل علم المتهم بالحجز ، فلا يشترط أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمى^(٢) .

ويتطلب القصد علم المتهم باليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها^(٣) ويجب أن يكون هذا العلم يقينيا^(٤) لا يشترط أن يكون بطريق رسمى^(٥) . وتطبيقا لذلك إذا أعلن المتهم باليوم المحدد للبيع بالطريق الرسمى ، ولكن الإعلان لم يسلم إلى شخصه ، وإنما سلم إلى تابعه أو إلى الجهة الإدارية ، وثبت للمحكمة أنه لم يعلم به شخصيا ، فإن القصد لا يعد متوافرا لديه ، وكما قالت محكمة النقض « أن العلم المقترض من واقعه الإعلان لا يحل محل العلم الشخصى اليقضى الذى تقتضيه القواعد العامة فى تحديد عناصر القصد الجنائى »^(٦) . وإذا لم يعلم المتهم باليوم المحدد للبيع بالطريق الرسمى ، ولكن ثبت للمتهم أنه علم به فعلا بأى طريق آخر ، أعتبر القصد متوافرا لديه .

ويتطلب القصد الجنائى إتجاه إرادته المتهم إلى فعل الاختلاس وإلى عرقلة التنفيذ

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ١٦٦٨ ص ١٢٣٩ .

(٢) نقض ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ رقم ٢٦١ ص ١٢٣٧ ، ١٩٧١/٦/٢٧ ص ٢٢ رقم ١٢٣ ص ٥٠٧ .

(٣) نقض ١٩٥٥/١٠/٢٤ ص ٦ رقم ٣٦٩ ص ١٢٦١ .

(٤) نقض ١٩٤٨/١/٢٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ج ٧ رقم ٥١٧ ص ٤٧٤ .

(٥) نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ ص ٢٣ رقم ١٠٠ ص ٤٥٧ ، ١٩٧٣/٣/١٨ ص ٢٤ رقم ٧٣ ص ٣٣٧ ، ١٩٧٤/٣/٣ ص ٢٦ رقم ٤٧ ص ٢١١ .

(٦) نقض ١٩٧٤/٣/٣ ص ٢٥ رقم ٤٧ ص ٢١١ .

على المال المحجوز عليه . فإذا لم يثبت إتهام المتهم إلى فعل الإختلاس ، كما لو إختفى المال أو هلك نتيجة حادث فجائي أو فعل شخص آخر دون تدخل من المتهم أو بإهمال الأخير نفسه ، فإن القصد لا يتوافر لديه^(١) ، وإذا إنتقلت لدى المتهم نية عرقلة التنفيذ ، كما لو كان عدم وجود الشيء المحجوز عليه فى محل الحجز يوم البيع راجعا إلى نقله إلى مكان آخر وإبقائه فيه محافظة عليه من ضرر يتهدده ، أو أودع المتهم مبلغ الدين بخزانة المحكمة قبل يوم البيع ، فإن القصد لا يتوافر لديه . وفى هذا الصدد قالت محكمة النقض بوضوح « إذا أودع المدين المبلغ المحجوز من أجله بخزانة المحكمة بعد أن أنقص منه ما إعتبره حقا ثابتا له بمقتضى حكم نهائى صادر لمصلحته على الحاجز أو إذا أودع المبلغ المحجوز من أجله معلقا صرفه على شرط يعتقد أن له الحق فى إشتراطه فلا يقبل قانونا إستخلاص توفّر نية التبيد لديه إذا هو تصرف فى الشيء المحجوز ، لا من نقص المبلغ الذى أودعه ولا من مجرد تعليقه صرف المودع على شرط ، بل فى هاتين الصورتين تكون نية التبيد منعدمة ولاعقاب»^(٢) .

وبلاحظ أن تأثير الغلط على القصد يخضع للقواعد العامة ، فالغلط فى الواقع ينفى القصد . كما لو جهل المتهم وجود الحجز أو تعيينه حارسا أو لم يعلم باليوم المحدد للبيع أو جهل أن من شأن فعله عرقلة التنفيذ ، والغلط فى القانون غير العقابى ينفى القصد أيضا ، فإذا كان المتهم حين تصرف فى المحجوزات يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذى رفع الحجز نفاذا له ، فإن القصد ينتفى لديه^(٣) . أما الغلط فى قانون العقوبات فلا ينفى القصد ، فإذا إعتقد المتهم بطلان الحجز أو إعتقد

(١) نقض ١٩٣٨/٣/٧ مجموعة القواعد ج٢ رقم ١٦٩ ص ١٥٥ ، ١٩٦٠/٣/٧ ص ١١

رقم ٤٢ ص ٢١٠ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد ج١ رقم ٣٣٢ ص ٣٨٠ ، إنظر كذلك نقض

١٩٣٤/١٠/٢٢ ج٢ رقم ٣٧٨ ص ٣٧٢ .

(٣) نقض ١٩٦٠/٣/١٥ ص ١١ رقم ٥٣ ص ٢٧٠ .

أنه غير مدين للحاجز أو إعتقد أنه يحق له التصرف فى المال المحجوز عليه نظير سداد الدين فيما بعد ، إعتبر القصد متوافرا لديه .

وإذا ثبت توافر القصد الجنائى لدى المتهم فلا عبيره بعد ذلك بالبواعث إلى ارتكاب الجريمة ، أيا كان هذا الباعث ، فقد يكون الباعث هو الإضرار بالدائن الحاجز ، وقد يكون مجرد الضن بالشئ ، وإيقاته لإستعمال أو إستغلال شخصى ، أو تفضيل دائن آخر بتسليم المال له .

تقام الجريمة واثره على التقادم

لمعرفه تمام جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها الوارده فى المادة ٣٤١ عقوبات أهمية كبرى ، لأن سداد الدين وتقرير بطلان الحجز قبل تمام الجريمة يزيل أحد أركانها ، أما إذا تحقق بعد ذلك فلا تأثير له على أركانها . وإذا لم تتم الجريمة ، فلا عقاب عليها ، إذ لا شروع فيها ، ولحظه تمام الجريمة هى بداية التقادم المسقط للدعوى الجنائية .

والقاعدة أن هذه الجريمة تتم بتمام فعل الإختلاس ، والصورة المعتادة لتمام هذا الفعل هى ألا تقدم الأشياء المحجوز عليها إلى المحضر فى محل الحجز فى اليوم المحدد للبيع^(١) . ولذلك ساغ القول بأن تاريخ الجريمة هى التاريخ المحدد للبيع ، أى تاريخ محضر البيع ، وأن هذا التاريخ هو بداية سريان التقادم^(٢) . ولكن هذا القول ليس قاعدة مطلقة ، فإذا ثبت أن المتهم قد بدد الشئ المحجوز عليه قبل التاريخ المحدد للبيع فإن تاريخ التبديد يعتبر تاريخ الجريمة ، وبالتالي تاريخ بداية التقادم^(٣) . ولا محل فى تطبيق هذه القواعد للترقره بين الأموال المثلية والأموال القيمية

(١) نقض ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ رقم ٢٩ ص ١٢٦ ، ١٩٧٥/٥/٢٦ من ٢٦ رقم ١٠٨ ص ٤٦٥ .

(٢) نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد ج١ رقم ١٩٨ ص ٢٧٣ .

(٣) نقض ١٩٧١/١/٤ من ٢٢ رقم ٥ ص ٢٠ .

وحصرها فى الأموال القيمية ، والقول فى شأن المثليات بأن تاريخ تمام الجريمة هو تاريخ المطالبة بتسليم المال إلى المحضر وثبوت عبز المتهم عن ذلك . وإنما يعتبر تاريخ التصرف فى الأموال المثلية هو تاريخ تمام الجريمة ، باعتبار أن الحجز على المال المثلى يعينه بذاته ، ويجعل مصلحة السلطة العامة والحاجز متعلقة بعينه ، وبالتالي كان تاريخ التصرف فيه هو تاريخ تمام الجريمة ، ولو لم يطالب المتهم بتسليمه وكان لديه من أمثاله ما يستطيع تسليمه بذلا منه .

عقوبة الجريمة

نصت المادة ٣٤١ عقوبات على عقوبة الجريمة التى نحن بصددها وجعلها الحبس ، وهى ذات العقوبة المقررة لخيانة الأمانة ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لاتتجاوز مائة جنيه .

وتعتبر هذه الجريمة ماثلة لخيانة الأمانة ، وبالتالي ماثلة لجريمتى السرقة والنصب فى تطبيق أحكام العود^(١) فتسرى المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، متى توافرت شروطها .
ولامحل لتطبيق أحكام المادة ٣١٢ من قانون العقوبات - الخاصة بعدم تحريك الدعوى إلا بناء على شكوى من المجنى عليه - فإذا ربطت بين المتهم وبين الدائن الحاجز صله الزوجية أو الإهوية أو البنوة فلا محل لإعمال القيد الوارد فى هذه المادة .
والعلة فى ذلك أن عدوان الفعل لم يقتصر على حق الحاجز فقط ، وإنما تعداه إلى حق السطة العامة التى أوقعت الحجز .

وبلاحظ أن الشروع فى هذه الجريمة غير متصور ، أما الإشتراك فينطبق فى شأنه الأحكام العامة .

(١) نقض ١٩٤٣/١١/٢٩ مجموعة القواعد ج٦ رقم ٣٦٨ .

بيانات حكم الإدانة

تلتزم مراعاة القواعد العامة في تحديد أسباب الإدانة ، وماتتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات من ضرورة إشتمال الحكم على بيان الواقعة المستوجبه العقوبة ، والظروف التي وقعت فيها ، مع الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وتبيان الواقعة يتطلب أن يستفاد من الحكم توافر عناصر الجريمة وأولها هنا فعل الاختلاس أو التهديد أو ما في حكمهما ويكفي في بيانه أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب إلى المتهم وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود^(١) . بينما لا يكفي قوله « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التهديد المؤرخ / / ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لنص مادة التهديد »^(٢) . كما قضى بأن إدانة المدين (غير الحارس) بالإشتراك مع الحارس في إختلاس الشيء المحجوز عليه تأسيسا على أنهما لم يقدماه في يوم البيع ، وعلى أن المحضر فتش عنه بمنزل المدين فلم يجده فإن ذلك يكون قصورا في بيان واقعة الإشتراك بالنسبة إلى المدين أو في التدليل على قبورها في حقه^(٣) .

كما قضى بأنه إذا دفع المتهم بأنه لا يعلم بالحجز أصلا فإنه لا يعد ردا سائغا على هذا الدفع قوله « بأن أقواله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع » لأن هذا الرد لا يكفي لتفنيد دفاعه وإثبات العلم فضلا عن أنه لم يبين مؤدى أقوال المتهم في التحقيقات التي يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع^(٤) .

وبأنه إذا دفع المتهم بالسداد قبل التاريخ المحدد للبيع ويتنازل الجهمه الحاجزه عن الحجز كان هذا دقعا جوهريا لا يغنى في الرد عليه أن يقول الحكم بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائى في الجريمة بل كان ينبغي أن يستظهر تاريخ التنازل ، وما إذا

(١) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٦٢ ص ١٨١ .

(٢) نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ رقم ١٠٨ ص ٤٤٧ .

(٣) نقض ١٩٦٢/١/١٦ س ١٣ رقم ١٤ ص ٥٥ .

(٤) نقض ١٩٥٧/١٠/٢١ س ٨ رقم ١٢١ ص ٧٩٢ .

كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أم لاحقا له^(١) .

وإذا كان المتهم قد أثار بجلسة المعارضة الإستئنافية دفاعا مقتضاه أنه لم يعين حارسا فى محضر الحجز الإدارى لأنه لم يكن مدينا ولا منتفعا من الإصلاح الزراعى ، بل كان مجرد مرافق لمدوب الحجز بصفته من رجال الإدارة ، وقد رفض التوقيع على محضر الحجز بصفته مدينا فإن هذا يعد دفاعا جوهريا مما كان على المحكمة أو تقسطه حقه فتمحى عناصره ، وتستظهر مدى جديته وإن ترد عليه بما يدفعه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالتصور^(٢) .

وتاريخ التبديد بيان جوهري فى حكم الإدانة به ، أما خلوه من مكان الحجز^(٣) أو من تاريخ توقيع الحجز فقد قضى بأنه لا يطعن فى صحته . وإن كان الأصوب على أية حال أن يرد فى الحكم . ويكون لذكر تاريخ الحجز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلا أو بتاريخ وقوعه^(٤) . كما ذهب حكم آخر إلى أن إغفال تاريخ الحجز لا إعتداد به مادام تاريخ التبديد مذكورا فيه ، ومادام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الإستئنافية على ذلك ، ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره فى إدانته وعدمها^(٥) . حين أن بعض الأحكام إستلزم أن يكون الحكم شاملا لبيان تاريخ حصول التبديد وتاريخ الحجز ، وكذا السلطة التى أوقعته^(٦) .

وإذا دفع المتهم ببطلان محضر التبديد فالرد على ذلك غير لازم لأن فعل الإختلاس يثبت حتى بلا محضر أصلا^(٧) .

(١) نقض ١٩٦٢/١/٩ س ١٣ رقم ٣٢ .

(٢) نقض ١٩٧٥/٣/١٠ س ٢٦ رقم ٥١ س ٢٢٩ .

(٣) راجع نقض ١٩٦٩/٦/٨ س ١٠ رقم ١٣٨ س ٦٢٣ .

(٤) نقض ١٩٣٣/١٠/٣٠ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٥٣ س ٢٠٢ .

(٥) نقض ١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٦٩ س ٦٠٥ ، ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ .

رقم ٣٥٧ .

(٦) نقض ١٩٣٠/٤/١٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢١ س ١٥ .

(٧) نقض ١٩٤٢/١١/١٦ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٨ س ٢٠ .

أما الدفع ببطلان الحجز أو بإعدامه ، أو باعتباره كأن لم يكن ^(١) فهو دفع جوهري ، ومثله الدفع بعدم قيام الحجز لمثل التخالص السابق ، فإذا كان المتهم بإختلاس أشياء محجوزة قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لإعاقته من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير فى إجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بإدانتة دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه ^(٢) .

ومتى كان الثابت أن المحكمة قد أدانت الطاعن فى جريمة التبديد إستنادا إلى ما أثبتته المحضر فى محضره من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التى كان يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة الجديدة ، والذى عين حارسا بدلا من الطاعن ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التى كان يديرها قبل تأميمها ، وتستظهر ما إذا كان صحيحا أم غير صحيح فإن حكمها يكون معيبا يستوجب نقضه ^(٣) .

كما يشترط أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية ، لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لاتقوم بدونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ^(٤) .

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ رقم ٢٢٦ ص ١١٠٢ .

(٢) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ رقم ١١٧ ص ٤٦٧ .

(٣) نقض ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ رقم ١٤٤ ص ٦٠٧ .

(٤) نقض ١٩٧٢/٥/٣١ س ١٣ رقم ١٢٠ ص ٤٧٦ ، ١٩٧٣/٣/١٨ س ٢٤ رقم ٧٢ ص ٣٣٥ ، ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ رقم ٢٨٤ ص ٦٠٥ .

وفى الجملة ينبغى أن يستفاد من حكم الإدانة توافر القصد الجنائى ولو ضمنا ،
فلذا ينبغى أن يثبت علم المتهم باليوم المحدد للبيع . وقد حكم بأنه يعد قصورا فى
إثبات هذا العلم الإعتماد على قول المحضر فى محضر التبديد أن إجراءات البيع
إستوفيت قانونا^(١) .

ولا يلزم أن يذكر الحكم صراحه توافر القصد الخاص ، بل يكفى أن يكون فى
عبارته مايدل على معنى سوء نيه مختلس الأشياء المحجوز عليها^(٢) ، وذلك إلا إذا
كان سوء القصد محل شك فى الوقعه المطروحه . ولذا حكم بأنه إذا كان الحارس قد
إدعى أنه حفظ المحجوزات فى محل مأمون وأنه لم يقدمها للبيع لتغيبه بحل عمله فلم
يبعث حكم الإدانة فى أمر عدم تقديم المحجوزات ، وهل كان بسوء قصد أم للسبب
الذى إدعاه ، كان ذلك قصورا فى الحكم^(٣) .

وكذلك إذا دفع بعدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات إستنادا إلى أن الدائره التى
يعمل بها قد إستولت عليه بغير علم منه أو رضاه ، فإن هذا الدفع لوصح لإمتنع القول
بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، وبالتالي ينبغى أن يرد حكم الإدانة عليه ردا سائغا ،
والا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه^(٤) .

وفهم دعوى التبديد على غير حقيقتها وعدم معرفه من هو الفاعل ومن هو
الشريك فى جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا ، ومن المقصود بإدانتهم من
المتهمين لا يعد خطأ ماديا ، بل يعيب الحكم الصادر بالتناقض والتخاذل^(٥) .

(١) نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ من ٣ رقم ٢٦٩ من ٧٢٢ .

(٢) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ رقم ٤٣ من ١٧٧ . ١٩٧٥/٥/٢٦ من ٢٦ رقم ١٠٨ .

ص ٤٦٥ .

(٣) نقض ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ رقم ٣٧ من ١٦٦ .

(٤) نقض ١٩٦٠/٣/٧ من ١١ رقم ٤٢ من ٣١٠ .

(٥) نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ رقم ١٤٨ من ٦٦٦ .

والقول بتوافر القصد الجنائي هو فصل فى مسأله موضوعيه ، ومن ثم لا يخضع قضاء قاضى الموضوع فيه لرقابه محكمة النقض ، مالم يوجد تضارب صريح بين الوقائع الثابته فى الحكم والنتائج التى إستخلصتها المحكمة فيها^(١) .

ويعتبر كذلك فصلا فى مسائل موضوعية تحديد تاريخ الحجز وكون المتهم حارسا^(٢) والتاريخ المحدد للبيع ، وماهيه فعل الإختلاس ، وعلم المتهم بيوم البيع^(٣) وتقدير عذره من عدم تقديم المحجوزات فى اليوم المحدد للبيع ، وتحديد تاريخ الجريمة^(٤) .

ويعتبر دفعا جوهريا دفع المتهم بأنه لم يوقع حجز ، أو أنه لم يعين حارسا ، أو أنه لم يعلم بيوم البيع^(٥) أو أن الأشياء المحجوز عليها لم تختلس^(٦) . أو أنه سدد الدين قبل اليوم المحدد للبيع^(٧) أو بإنعدام سند الحجز^(٨) أو بإنعدام محضر الحجز أو محضر الإختلاس^(٩) أو تزوير محضر الحجز^(١٠) أو إعتبار الحجز كأن لم يكن بعدم إجراء البيع فى خلال المدة التى إشتراطها القانون^(١١) ، ويعتبر دفعا جوهريا كذلك دفع المتهم بإنقضاء صلتة بالحجز والأرض المحجوز على زراعتها^(١٢) .

(١) نقض ١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد ج١ رقم ٢٥٩ ، ١٩٣٢/٣/٢٨ ج٢ رقم ٣٤١ ص ٤٩١ ، ١٩٣٤/٤/٣٠ ج٣ رقم ٣٣٩ ص ٣٢٢ ، ١٩٣٨/١/١٠ ج٤ رقم ١٤٨ ص ١٤١ ، ١٩٧٥/٥/١١ رقم ٣٦ ص ٣٩٦ .

(٢) نقض ١٩٢/١/١٧ رقم ٢٣ ص ٨٩ .

(٣) نقض ١٩٥٤/١٠/٢٥ رقم ٤٢ ص ١٢١ ، ١٩٥٥/١١/١ رقم ٣٧٤ ص ١٢٧٩ ، ١٩٧١/١١/٢٨ رقم ٢٢ ص ١٦١ ، ١٦٤ ص ١٩٨٠/١/٢٨ رقم ٣١ ص ٢٧ رقم ١٣٩ .

(٤) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ رقم ٦ ص ٤١٠٧ .

(٥) نقض ١٩٦٩/١١/١٠ رقم ٢٠ ص ٢٤٥ رقم ١٢٢٦ ، ١٩٧٦/٦/٧ رقم ٢٧ ص ١٣٨

ص ٦٢٥ ، ١٩٧٧/٣/٦ رقم ٢٨ ص ٢٢ رقم ١٩٢ .

(٦) نقض ١٩٧٢/١/١٧ رقم ٢٣ ص ٨٩ السابق الإشارة إليه .

(٧) نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ رقم ٩ ص ٢٠٥ رقم ٨٣٦ ، ١٩٦٢/١١/١٩ رقم ١٣ ص ١٨٣

ص ٧٤٨ .

(٨) نقض ١٩٧٦/١١/١٤ رقم ٢٧ ص ٢٠٠ رقم ٨٨٥ .

(٩) نقض ١٩٧٢/١/١٠ رقم ٢٣ ص ٥٧ .

(١٠) نقض ١٩٧١/٤/٢٥ رقم ٢٢ ص ٣٧٧ .

(١١) نقض ١٩٧٠/٦/١٤ رقم ٢١ ص ٨٦٨ ، رقم ٢٠٤ ص ٨٦٨ .

(١٢) نقض ١٩٧٧/٤/١٧ رقم ٢٨ ص ١٠٤ رقم ٤٩٤ .

التطبيقات القضائية

- جريمة خيانة الأمانة
- جريمة خيانة الإئتمان على التوقيع
- جريمة إختلاس المحجوزات

تطبيقات قضائية لخيانة الأمانة

الفصل الأول : أركان الجريمة

الفصل الثانى : طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيما .

الفصل الثالث : إثبات الجريمة .

الفصل الرابع : تسبيب الأحكام .

الفصل الخامس : مسائل متنوعة .

الفصل الأول

أركان الجريمة

أولاً : محل الجريمة

ثانياً : الركن المادى

ثالثاً : الركن المعنوى

أولاً : محل الجريمة

أ - المال موضوع الجريمة

ب - التسليم بمقتضى عقد من العقود المبينة فى المادة ٣٤١ عقوبات

١- المال : موضوع الجريمة

ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين لا يمنع من توفر جريمة التبيد

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة معتمده فى ذلك على ورقه وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفه أمانه يردها عند طلبه ، وعلى ما قرره المجنى عليه فى هذه الصدد ، فإنها لا تكون قد أخطأت ، ولا يؤثر فى ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين مادام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد (الورقة) إعطاء المودع لدية حق التصرف فيها .

(طعن رقم ١١٥٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠ / ١ / ٢ مجموعة القواعد ج ١ قاعدة

٥ ص ٥٥١) .

تحقق جريمة التبيد بحصول عبث بملكية الشيء المسلم مادام لهذا الشيء قيمة عند صاحبه

يكفى لقيام جرعة التبيد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الإئتمان وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه

(طعن رقم ١١٣٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٩ مجموعة القواعد ج١ رقم ٦ ص ٥٥١) .

إختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان ثبت عدم جديته . لا يعد سرقة ولا خيانة أمانه .

لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة إختلاس تقرير ثبت عدم جديته مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقه جدية ذات حرمة ولا يمكن إعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا إرتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعه وأداة غش أليست ثوب ورقة لها شأن .

(طعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد ج١ رقم ٧ ص ٥٥١) .

جريمة خيانة الأمانة . محلها . كل مال منقول له قيمة مادية او معنوية بالنسبة لصاحبه . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين (عتبر المال الذي أؤتمن عليه مموكا له . مثال .

* جرعة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو إعتباريه بالنسبة لصاحبه ، وتحقق الجرعة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذي أؤتمن عليه مموكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، فإذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي فى عهدته للغير ليبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكة وتحقق به جرعة الإختلاس ، ولا يعتبر شروعا غير معاقب عليه .

(طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ مجموعة القواعد ج٢ بند ٣)

* جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو إعتباريه عند صاحبه ، وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين أعتبر المال الذى أؤقن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، ومن ثم فإنه إذا كان الطاعن قد إحتجز عقدى الوديعة لنفسه بغير مقتضى ولم يزعم لنفسه حقا فى إحتباسهما فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد فى حقه .

(طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٣١)

* تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمته قل أو كثر .
(طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ص ٢٦٠) .

كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس . شرط لوقوع جريمة التبديد .
إن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعيب بملكية المال الذى يقع الإعتداء عليه من غير صاحبه ولم يستثنى الشارع من ذلك إلا حالة إختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فأعتبرها جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو إستثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص فى القانون .

(طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/١٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٩٥)

المنازعة حول مقدار الأموال المبددة أو القيام بردها . عدم جواز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان الطاعن لم يشر أية منازعة أمام محكمة الموضوع بدرجتها حول مقدار الأموال المبددة أو يتمسك بأنه قام بردها كامله وقصر دفاعه على ما يبين من محضر

جلسات محاكمته إبتدائيا وإستثنافيا على طلب إمهاله فى سدادها ، فليس له أن ينازع فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
(طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٤١) .

بيان مقدار المال المختلس . غير لازم فى حكم الإدانة بجريمة خيانة الأمانة .
لا يلزم فى الإدانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المختلس ، ومادام الحكم قد أثبت بأدله منتجه واقعة التبديد فى حق الطاعن فذلك حسبه ليبراً من قاله القصور إذا لا يعيبه عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .
(طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٤١) .

ب - التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة

جريمة خيانة الأمانة لاتقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة فى تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .

*** لاتقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع ، ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأن العلاقة التى تربطه بمشروع حماية إنتاج الثروة الحيوانية التابع للمحافظة هى علاقة مدنية على ما يبين من العقد المحرر بينهما وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما ينبئ عليه من إنتفاء ركن من إركان جريمة خيانة الأمانة فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى بإستظهار حقيقة الواقعة ونوع العقد الذى تم التسليم بمقتضاه وذلك بالرجوع إلى أصل العقد المحرر بين الطرفين ، أما وهى لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد إطلاعها على**

العقد وتحققها من نوع الإتفاق المبرم بين المتعاقدين على الرغم من أن محضر التسليم الذى إستند إليه الحكم فى إدانة الطاعن قد أحال بيان كنه العلاقة بين الطرفين إلى ذلك العقد فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسييب بما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١١٠٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ٨٩٥)

* يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإتمان المبينه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٣٩)

* لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإتمان المبينه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان المتهم على مايبين من مدونات الحكم قد دفع التهمه بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفية يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٣/٦/١٩٦٨ من ١٩ ص ٦٢٣) .

* من المقرر أنه لايصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، فى صدد توقيع العقاب ، إنما هى بالواقع ، إذ لايصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعتراف بلسانه أو كتابه ، متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(طعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١١٧٦) .

* متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما خصها الحكم المطعون فيه أن جمعيه تكونت من ثلاث عشر شخص يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما وقد تعهد إلى المتهم (المطعون ضده) بأمانة صندوقها ، إلا أنه لم يتم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالأجره بين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالحصول والتوزيع ، هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابه مودعا لدية يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقرره لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيسا على أن المال لم يسلم إليه بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ص ١٤٤٤) .

* لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى تحديد ماهية العقد هى بحقيقة الواقع . ولما كان الثابت من الأوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن و المدعى المدنى علاقة مدنيه بحث ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحة والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

(طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢ س ٢١ ص ٣٢٥) .

* يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإتمان المبينه فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد جحد إستلام المبلغ موضوع الجريمة دافعا التهمه بتزوير السند المقدم ضده

كدليل على ذلك ، ولما كان الحكم قد نقل عن تقرير أبحاث التزييف والتزوير أن ورقه السند المشار إليه كانت مرقعه من الطاعن على بياض ، ورغم ذلك قد إعتد فى إدانه الطاعن على ما تضمنته تلك الورقة من أن إستلام الطاعن للمبلغ المنسوب إليه تبديده كان على سبيل الوكالة لتوصيله إلى آخر دون أن يرد على ما أثير حول تزوير أو صحه هذا السند الذى إنتهى تقرير المضاهاة إلى أنه موقع على بياض ، وكان دفاع الطاعن هذا جوهرى لإتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة المستند إليه ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده ، أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بإطمئنانها إلى قول المطعون ضده على نحو ماتقدم ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨٧١/١١/١ ص ٢٢ ص ٥٩٧) .

* لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع ، فمتى كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأنه تسلم السيارة بصفته مالكة - لاحارسا قضائيا عليها - وكان ثبوت صحه هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما يبنى عليه من إنتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى بإستظهار حقيقة واقعه وذلك بالرجوع إلى أصل قرار رئيس محكمة الجنايات الخاص بتسليم السيارة ، أما وهى لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد إضلاعها على هذا القرار - الذى خلّت أوراق الدعوى منه - وتحققها من الأساس القانونى لواقعة التسليم على الرغم من أن مذكره النيابة العامة التى إستند إليها الحكم فى إدانه الطاعن قد أحالت فى بيان وصف التسليم إلى ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ ص ٢٣ ص ١٣٠) .

* ومن المقرر أن جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأنه مجرد ضامن وكفيل على تسليم المنقولات موضوع الإتهام ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن دفع الإتهام بأنه « سلم المنقولات إلى المجنى عليه » وأن هذا الدفاع يفيد أنه سبق أن تسلم تلك المنقولات من المجنى عليه لا يوفر قيام عقد من عقود الأمانة فيما بينهما وكان ثبوت صحة دفاع الطاعن القانونى المبني على أن العلاقة بينه وبين المجنى عليها هى علاقة مدنيه يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما يبنى عليه من إنتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بإستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى قائمة الجهاز وتحقيق واقعة التسليم والأساس القانونى لها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسييب .

(طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ من ٢٥ ص ٤٩٤)

* من المقرر أنه لاتصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع ، بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابتة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . لما كان ذلك وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة مدنيه وليس مبنها الإيصال المقدم ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به رأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذا لم تفتن لفحواه وتقسطه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غايه الأمر فيه ، يكون حكمها معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ ص ٤٩٧) .

* من المقرر أنه لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى ثبوت قيام هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بحقيقة الواقع .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ من ٢٧ ص ٨٣٥)

* لما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة فى تحديد ماهية العقد هى بحقيقة الواقع ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعن إلتزم برد المبلغ المسلم إليه فى تاريخ محدد ، مما تخرج به علاقه المديونية عن دائرة التأثيم لكون العقد المبرم بين طرفها قرضاً ، لما كان ذلك ، وكانت حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدنى علاقة مدنية بحث - حسبما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والحكم ببراءة الطاعن مما إسند إليه .

(طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٣ من ٤٤ ص ٦٩) .

* من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وأن العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب ، إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

(طعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩ من ٤٥ ص ٩٩٧) .

تسليم الشيء بموجب عقد من عقود الإلتزام المبينه في المادة ٣٤١ عقوبات شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة . إدانة المتهم دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصروح له . علاقه بيع . قصور

من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الإلتزام المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت واقعة الدعوى فضلا عن بلاغ المدعى بالحق المدني وأقواله بمحضر الاستدلالات بما مؤداه أن تصرح له بصرف ١٧ طن ، ١٠٠ كيلو حديد قد سلم إذن الصرف إلى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ ألف جنيه خصما من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ يماطله فى التسليم فبادر بشكواه متهما إياه باختلاس كمية الحديد وقدم إقرارا منسوباً إلى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طنا ، ١٠٠ كيلو تصرح بصرفها للمدعى بالحق المدني وأشار الحكم إلى أن الطاعن نفى عند سؤاله إنه إستلم نقود من المدعى بالحق المدني وإنتهى من ثبوت جريمة التهديد فى حق الطاعن تأسيسا على أن تسليم مقررات مواد البناء إلى التجار يتم لحساب المستهلكين الذين يصرح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعه لدى التجار حين طلبها من ذوى الشأن مما مفادة أن العلاقة بين الطاعن والمدى بالحق المدني قامت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائنا للإمانة لإمتناعه عن تسليمه إياها ، وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التهديد بأن الواقعة ليست وديعه وأن كمية الحديد المدونة بالإيصال قد إستلمت ودفع ثمنها إلى المحافظ وأصبح مالكا لها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنيه علاقه بيع وشراء تسرى عليه القيود التموينيه فى كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمى مما يتنافى مع كون الحديد سلم إليه كوديعة لمصلحة المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الوديعة والعلاقه التى جعلت المجنى عليه يطالب المتهم بالحديد

المصرح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن المجنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الإذن المسلم له كان خاليا من إسم المتهم فإن يكون معيبا بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٤٣) .

إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالإقتناع بتسليمه المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات . دفاع المتهم بمدينة العلاقة . جوهري .

* صحيح أنه لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى أنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى النص الخاص بهذه الجريمة ، وصحيح كذلك أن العبرة فى القول بثبوت هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعتراقه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، إلا أنه إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة وبينت أن الوصول الذى تسلم بموجبه المبلغ الذى إختلسه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة . وأن المتهم نفسه قد إعترف فى الحقيقة بصحة ما تضمنه هذه الوصول، فإن المجادلة فى هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى مجادلة فتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى وتقدير الأدله فيها ، بما لا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن رقم ١٤٣٣ سنة ١٦ ق جلسة ٣/٦/١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ١ بند

١٠٥ ص ٥٦٤)

* من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون

العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(طعن رقم ١٩٧١ سنة ٣٢ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٦٢ مجموعة القواعد ج ٤ بند ٨ ص ٢٩١)

* لما كان المقرر أنه لا يصح إدانته متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الإستئنافيه على الصورة آنفة البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغيير به وجه الرأى فيها ، فإن المحكمة إذا لم تظن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقة بلوغا إلى الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨١ س ٣٢ ص ٢٦٨) .

* لما كان من المقرر أنه لا تصح إدانته متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع ، بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ١١٥٢)

* لما كان من المقرر أنه لاتصح إدانته بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى انقول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لايصح تأنييم شخص ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابتته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة تجارية وليس ميناها الإيصال المقدم ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغيير به وجه الرأى فى الدعوى فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقة بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ س ٣٦ ص ٢٥٦)

* لما كان من المقرر أنه لاتصح إدانته بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لايصح تأنييم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابتته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالمجنى عليها ليس ميناها الإيصال المقدم ، وأنه حرره ضمانه لعدم طلاق زوجة إبنة المجنى عليها ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح بتغيير به وجه الرأى فيها فإن المحكمة إذا لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقة بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(طعن رقم ٤٩٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ س ٣٧ ص ٣٠٨) .

* لما كان المقرر أنه لاتصح إدانته بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لايصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(طعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨ س ٣٩ ص ٢٣٥) ، طعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ س ٣٩ ص ٥٠٥)

* لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن الطاعن قد أثار دفاعا مؤداه أن العلاقة التى تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية هى علاقة مدنية ، وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، فإن المحكمة إذ لم تظن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون فوق تصوره مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٦٢٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٨ س ٤٥ ص ٣٣٥)

وجوب إنتقال حيازة الشيء إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانه . الإختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل لا يعد تبديدا .

* الإختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقب عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات (المقابله للمادة ٣٤١ جديد) إلا إذا كانت حيازة الشيء قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانه ثم يخون هذه الأمانة بإختلاس الشيء الذى أؤتمن عليه ، أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال فى التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادى مما يدخل فى نطاق عمل المستلم باعتباره خادما أو عاملا لتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر فإن الإختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشيء المسلم إليه يعد

سرقه لاتيديدا .

(طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ص ٥٥١) .

* متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن المسروقات لم تخرج عن حيازة المجنى عليه ، وأن إتصال الطاعنه بها - بوصف كونها خادمه بالأجر عند المجنى عليها - لم يكن إلا بصفه عرضية بحكم عملها فى دارها ، مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنه ، فإنه لا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقه تكييفها القانونى لاتعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم إذا دان الطاعنه بجريمة السرقة لم يخطئ القانون فى شئ .

(نقض رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ س ١٣٥) .

الحيازة العارضة لاتكفى - مثال - الخادم الذى يختلس مال مخدمته

الخادم الذى يختلس مال مخدمته يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة إذا كان المال قد سلم إليه على سبيل الأمانة ، أما إذا كانت يده على المال لاتكون إلا مجرد حيازة عارضه غير متصور فيها إنتقال الحيازة إليه فإنه يكون مرتكباً لجريمة السرقة ، وإذن فإذا وصفت محكمة الدرجة الأولى واقعة الدعوى بأنها خيانة أمانه وخالفتها محكمة الدرجة الثانيه فإعتبرتها سرقه ولم يكن فى الحكم مايفيد أن حيازة المتهم للمال المختلس لم تكن إلا حيازة عارضه فهذا يكون قصورا فى الحكم يعيبه ويبطله .

(طعن رقم ١٤٦٠ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١٢ ، مجموعة القواعد ج١ رقم ٩ ص ٥٥٢) .

اليد العارضة على الشيء موضوع الاختلاس . لاتوفر جريمة خيانة الأمانة . وإنما قد تكون الجريمة سرقة أو شروع فيها . مثال .

مضى كان المادوت موضوع الجريمة لم يخرج عن حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا يدا عارضه ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه ، فلا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكييفها القانونى لاتعدو أن تكون جريمة خيانة أمانه ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع فى السرقة لم يخطئ . القانون فى الشيء .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ مجموعة القواعد ج٣ بند ٥ ص ٤٨٤) .

التسليم المادى البحث . ليس فيه معنى التخلي عن الشيء . إختلاسه . سرقة وليس خيانة أمانه . مثال .

إذا سلم دائن إلى مدينه سند الدين المحرر عليه ليدفع جانب من الدين ويؤشر به على السند فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة بل هو تسليم إقتضته ضرورة إطلاع المدين على السند المأخوذ عليه والتأشير على ظهره بالمبلغ الذى دفع من الدين على أن يرده عقب ذلك إلى الدائن . فهو تسليم مادى بحث ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند فلا ينتقل حيازة ولا ينفى وقوع الإخلاص المعتبر قانونا فى السرقة إذا ما إحتفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن ولا يعتبر هذا العمل خيانة أمانه لأن الدائن حين سلم السند للمدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانون بل أن تسليمه إياه كان تحت مراقبته .

(طعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد ج٢ رقم ٨ ص ٧٥٤) .

ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه الشيء الذى سلمه إليه . يتم به إنتقال الحيازة .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب إلى المجنى عليه أثناء سيرهما معا فى الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه إلى طلبه، ولما وصلا إلى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم فى التليفون فأطمأن إليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما ينس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه ، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ، وإن إختلاسه لهما خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات (المقابله للمادة ٣٤١) ومن الخطأ إعتبار ما وقع من المتهم سرقة لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السواران إلى داخل المحطة يتم به إنتقال الحيازة فيهما للمتهم لإتقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الإختلاس فى معنى السرقة .

(طعن رقم ٦٧٨ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩/٢/١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ، ج١

رقم ١٠ ص ٥٥٢)

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المجنى عليه والمتهم إتفقا على أن الثانى يعطى الأول خمسة وسبعين جنيها ليكون شريكا معه فى التجارة فحرر له سندا بالمبلغ أودع بإتفاقهما أمانه لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيستولى المتهم على السند فما كان من المتهم إلا أن طلب السند من المودع لديه ليعرضه على أحد الناس لجهله القراء والكتابة ثم تسلمه فعلا وذهب به ولكنه لم يرده قاصدا إضرارا بالمجنى عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه شخص أراد المتهم أن يحوله إليه فأبى فهذه الواقعة لاتكون جريمة سرقة بل هى خيانة أمانه ، لأن تسليم السند للمتهم كان ملحوظا فيه نقل حيازته إليه على سبيل الأمانة ولم يكن لضرورة وقتيه إقتضته للإطلاع عليه .

ورده فى الحال ، إلا أن الخطأ فى ذلك لا يستوجب نقض الحكم مادامت الوقائع التى أوردتها والتى تناولتها المرافعة واحدة ومادامت مصلحة المتهم من وراء نقضه منتفية لدخول العقوبة المقضى بها فى نطاق المادة الواجب تطبيقها ولا تقطاع السبيل على المتهم فى الاعتراض على إثبات واقعة التسليم بالبينه بعدم معارضته لدى محكمة الموضوع فى جواز إثباتها بشهادة الشهود مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة .

(طعن رقم ١٤٦١ لسنة ١١ ق جاسة ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد ج١ رقم ١١ ص ٥٥٢) .

إستلام المتهم مبلغا من المجنى عليه ليحضر له مقابلة ورقه صحيحة بقيمته من مكان بعيد . قيام المتهم باختلاس المبلغ لنفسه يوفر جريمة خيانة الأمانة .

إذا كانت الواقعة على الصورة التى إثبتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات للمتهم لإستعماله فى أمر لمصلحته إذ كلفه بإحضار مقابله ورقه من مكان بعيد فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ مجموعة القواعد ج٣ بند ٨ ص ٤٨٥)

تسليم المجنى عليه أوراق النقد إلى المتهم لإبدالها بأوراق مالية بقيمتها . طبيعته . تسليم بسيط تنتقل به الحيازة إلى المتهم ناقصه . إنطباق المادة ٣٤١ عقوبات فى حقه .

إن تسليم المجنى عليهما أوراق النقد إلى المتهم لإبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، إذا هو تسليم بسيط لم ينتقل إليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض

وقتى هو إبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنتها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه ، ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكيلًا عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمينه إنتقلت إليه الحيازة ناقصة ، فإذا إختلس المال المسلم إليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
(طعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ص ١٢٠٣) .

إثبات الحكم فى حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه فأحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن يزعم لنفسه حقا فى إحتباسها . كفايته لتوافر إركان الجريمة .

لا جدوى مما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمه النقص فى البضاعة مادام الحكم قد أثبت فى حقه أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه ولكن إحتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن يزعم لنفسه حقا فى إحتباسها مما يكفى لتوافر سوء القصد فى حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ماهى معرفه به قانونا وهو مالا يجادل الطاعن فى صحته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ مجموعة القواعد ج ٤ بند ١١ ص ٢٩٢) .

تسليم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له (أو ردها عند عدم بيعها . إختلاس المتهم لها خيانة امانة .

إذا كان الحكم الابتدائى القيايى المزد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمة منقولات لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردها عينا

إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يفى بالتزامه واختلس تلك النقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب ، إلا أن الطاعن لا مصلحة له فى الطعن مادامت العقوبة المقررة المقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة .

(طعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ص ١٣٦٤)

التسليم فى جريمة خيانة الأمانة . يستوى حصوله من المجنى عليه (و من شخص آخر قام بالتسليم لحسابه .

لما كان لا يشترط فى التسليم بإعتباره عنصرا فى جريمة خيانة الأمانة أن يكون حاصلا من ذات المجنى عليه ، وإنما يستوى أن يكون حاصلا منه أو من شخص آخر قام بالتسليم لحسابه ، وكان الطاعن لا ينازع فى أنه تسلم المال محل الجريمة بناء على عقد من عقود الأمانة ، فإنه لا جدوى مما يثيره من أن المال لم يسلم إليه من شخص المجنى عليه لأن ذلك بفرض صحته غير مؤثر فى قيام الجريمة .

(طعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧ س ٤١ ص ١١١٤) .

بطلان عقد التسليم أو عدم مشروعيته لا تؤثر فى العقاب على إختلاس الشيء المسلم .

* أن القانون فى مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الإلتزام فى ذاته وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر فى العقاب على إختلاس الشيء المسلم ، وإذا كان نية الجانى وقت التسليم غير متفقة مع ما قصد المجنى عليه من التسليم ، فلا تأثير لذلك فى قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجانى إختلس الشيء الذى سلم له ولم يستعمله فى

الأمر المعين الذى أَرادَه المجنى عليه بالتسليم .

(طعن رقم ١٨٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد ج١ رقم ١٢

ص ٥٥٢) .

* إن مناط العقاب فى المادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ جديد) ليس الإخلال بتنفيذ القيد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، وإذن فعدم مشروعيه العقد أو بطلانه لا يعفى الموقن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه ، فإذا إرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السريه ، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيره لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن بإسمه لتتخذهُ هى لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجره فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للأمانة ، والقول بأن المتهم فى هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكيلًا عن المجنى عليها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطئ . لأن قبول إستئجار المسكن بإسمه ، ومسئوليته قبل المالكه ، لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها يعمل نيابه عنها ، وإستئجاره المسكن بإسمه فى الظاهر لتسكنه المجنى عليها فى الواقع إنما هو إعاره لإسمه ، وإعاره الإسم نوع من الوكاله .

(طعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٢٧/٥/٢٤ مجموعة القواعد ج١ رقم

١٣ ص ٥٥٢) .

سلطة محكمة الموضوع - وهى بصدد البحث فى تهمة التبيد - فى تفسير العقود .

* لمحكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة تبديد الأقطان المنسوبه إلى المتهم سلطه تفسير العقود التى بموجبها سلمت هذه الأقطان للوصول إلى مقصود المتعاقدين منها مستعينه فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها إلى جانب نصوص تلك العقود فإذا هى فسرت هذه العقود بأنها لا تندرج تحت عقد الرهن الوارد فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بل هى من عقود التمويل على القطن وكان إستخلاصها لما إنتهت إليه

عن وصف العقود سائفا ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ مجموعة القواعد ج١ بند ١٦)

ص ٥٦٤ .)

* لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد ، فإذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى أن

العقد القائم بين المتهم (الطاعنه) والمجنى عليها عقد ودیعة بإستخلاص سائغ ، فإن

قضاها بإدائه الطاعنه عن جریمه التبذیر يكون صاحبها فى القانون ، ولا يجدى

الطاعنه قولها أن العقد فى حقیقته عقد شركة لا یلحق بعقود الأمانه التى أوردها المادة

٣٤١ عقوبات .

(طعن رقم ٣٤٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ مجموعة القواعد ج٣ بند ٤)

ص ٤٨٤ .)

* إذا كانت المحكمة وهى بصدد بحث تهمة التبذیر المنسوبه للمتهم ، قد فسرت

العقد المقدم فى الدعوى على أنه عقد وكالة بالعموله . فإن ذلك منها یعتبر فضلا فى

العلاقة القانونیه القائمة بینه وبين المجنى عليها ، وردا سائفا على ما ذهب إلیه فى

دفاعه من أنه عقد بیع لاعقد وكاله .

(طعن رقم ٣١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٢ مجموعة القواعد ج٤ بند ٥)

ص ٢٩١ .)

* لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والإقرارات على الوجه الذى تراه مفهوما

منها وبما لا یرجى عما تحتمله عباراتها ، ولا معقب علیها فى ذلك ما دامت عبارات

المحرر تحتل التفسیر الذى أخذت به .

(طعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ ص ١٩ ص ٤٦٤)

* لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد وكانت المحكمة قد إنتهت فى إستخلاص سائغ إلى أن العين المؤجره وفقا لعقد الإيجار القائم بين الطاعنه والمستأجر (المطعون ضده) تتبعها ماكينه الرى موضوع النزاع فلا يجدى الطاعنه قولها أن عقد الإيجار لايشمل هذه الماكينه .

(طعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ من ٢٦ ص ٤٥٤)

المنازعه فى شأن حقيقه العلاقة بين المتهم والمجنى عليه فى جريمة خيانة الأمانه من الأمور الموضوعيه التى تتطلب تحقيقا خاصا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

* وحيث أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى أن المجنى عليه « أبلغ وقرر أنه سلم المتهم الطاعن مبلغ ٦٥ جنيه و ٤٠٠ م لتوصيله إلى صراف ناحيه جهينه ولكن لم يفعل وقدم دليلا على ذلك إيصالا يفيد هذه المعنى موقعا عليه من المتهم ، وحيث أنه بسؤال المتهم إعترف وإدعى أنه سدد جزءا من المبلغ ولما ووجه المجنى عليه أنكر هذا الإدعاء » ولما كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن فى شأن حقيقة العلاقة بينه وبين المجنى عليه هى من الأمور الموضوعيه التى تتطلب تحقيقا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، وكان الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة الموضوع على مايبين من محاضر جلسات المحاكمة فلا يجوز له التحلّى به لأول مره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ ص ١٢٧٩)

* متى كانت منازعه الطاعن فى شأن حقيقة العلاقة بينه وبين المجنى عليه (من أن الطاعن لم يتسلم المال بعقد من عقود الإتمان) من الأمور الموضوعيه التى تتطلب تحقيقا خاصا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، وكان الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة الموضوع ، وعلى مايبين من محاضر جلسات المحاكمة ، فلا يجوز له

التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ ص ٢٩ ص ٨٤٧)

علاقة المتهم بالمجنى عليه في جريمة التبديد . العبرة فيها بحقيقة الواقع . البحث في ذلك موضوعي .

متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقه المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالأجر ، وتأيدت هذه العلاقه بقرائن الدعوى فإن مثل هذه العلاقه تعتبر أساسا لجريمة الإختلاس ، ولا يقدح في ذلك قول المجنى عليه بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان عاملا لدية بالأجر ، ذلك بأن العبرة في هذا الصدد بحقيقة الواقع ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدله الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٠ ص ٢٩٢) .

الوديعة

* التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقا لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني ، فإذا إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة ، فإذا سلم قطن لمحلج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب المحلج في القطن بدون إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تهديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ جديد)

(طعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٢١ مجموعة القواعد بند ٥ ص ٥٥٣) .

* الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة يعينها للمودع وإذن فمتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه قد إتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذ لهذا الإتفاق ، فإن التسليم علي هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة التهديد قد خالف القانون .

(طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٤ مجموعة القواعد ج١ بند ١٦ ص ٥٥٣) .

* إذا إشتراط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجزبه المشتري فإنه وجود المبيع عند المشتري في فتره التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة ، فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة ويحق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٣ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ ، مجموعة القواعد ج١ بند ١٧ ص ٥٥٣) .

* إذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المحجوز عليها ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى أنها مملوكة له ، فإن تصرفه فيها خيانة أمانه معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ولا يمنع من ذلك أن الحجز كان سوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزه وبينه ، وأن الحاجزه قد تخالست بدينها عليه وتنازلت له عن الحجز ، فإن ذلك وإن كان يرفع المسئولية الجنائية عن جريمة الإعتداء على الحجز على أساس أن التصرف في المحجوز كان بعد إنتضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية وخطأ الحكم في

وصف الواقعة بأنها إعتداء على حجز مع أنها فى حقيقتها خيانة أمانة لاتأثير له فى سلامته لأن العقوبة المحكوم بها تدخل فى العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٤٣/١/٤ مجموعة القواعد ج١ بند ١٨

ص ٥٥٣) .

* الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسلمه على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لدية على سبيل الودية كذلك ، مادامت يده عليها بمقتضى حكم القانون ، يد أمانه تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها ، أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التى فرضها القانون فى باب الوديعة لديه ، ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعه وأن العقد الذى إنشأها إنما كان مع ابنه فينتهى بموته ، وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ عقوبات لم ينص على أن تكون الوديعة ، بإعتبارها سببا من الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليده عقد ، بل إكتفى فى ذلك بعبارة عامة ، وهى أن يكون تسلم المال قد حصل على « وجه الوديعة » مما يستوى فيه بذهاب ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(طعن رقم ٥١٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٨ . مجموعة القواعد ج١ رقم

١٩ ص ٥٥٣) .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المدعى بالحقوق المدينه سلم المتهم عند زفاف إبنته إليه منقولات منزليه لتأسيس منزل الزوجية فتصرف فى بعضها بالبيع وأخفى بعضها فى منزل آخر ، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة إن هذه الواقعة لاجرمية فيها إذ المنقولات قد سلمت إليه (الزوج) والتسليم ينفى الإختلاس وهى لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو إلتمز بردها قيمتها إذا فقدت ويجب فى الوديعة رد الشيء بعينه ، وعند التسليم لايعتبر عارية إستعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الإستهلاك ،

فهذا من المحكمة غير سديد إذ أن ما إستطردت إليه فى شأن عارية الإستهلاك غير صحيح من ناحية إعتبارها جهاز الزوجيه من المثليات التى يقوم بعضها مقام بعض وإن العاريه فيه لا تكون إلا للإستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيميات ، وما قالته بصدد نفى الوديعة غير كاف لأن إشتراط رد قيمة الشئ لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على رد القيمة يكون عند العقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عينا مادام الشئ موجودا ، وماذكرته بصدد التسليم الذى ينفى ركن الإختلاس فى السرقة غير كاف ، إذ هى لم تبين أن الزوجه عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجيه قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلا عليه .

(طعن رقم ٦٥٢ لسنة ١٩ق جلسة ١٩٤٩/٤/٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٠ ص ٥٥٣) .

* إن عناصر جريمة تبديد نقود مسلمه على سبيل الوديعة تتحقق بالإمتناع عن ردها عند طلبها .

(طعن رقم ١١٥٥ لسنة ١٩ق جلسة ١٩٥٠/١/٢ مجموعة القواعد ج١ رقم ٢١ ص ٥٥٤)

* لا يشترط فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم الإعتبارى إذا كان المودع لديه حائزا للشئ من قبل ، فإذا كان الظاهر مما أثبتته المحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المشتري ولكنه بقى فى حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الأعمال فيه فإنه إذا ماتصرف البائع فيه بطريقة الغش كان مستحقا للعقاب .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٢٠ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٢ ص ٥٥٤)

إستلام الطاعن لصديري المجنى عليه وما يحويه من نقود للمحافظة على هذه النقود خشية ضياعها . مفاده قيام عقد الوديعة .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد إستلام الطاعن صديري المجنى عليه ، وما كان يحتويه من نقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه إثناء نومه وهو ما أطرحه الحكم للأسباب السائفة التي أوردها مما مفادة قيام عقد الوديعة ، إذ أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح ويكون ما يثيره الطاعن من عدم توافر إركان جريمة التبيد لعدم إستلامه المبلغ المبذوع علينا على غير أساس .

(طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٤١ بند ١٢ ص ٢٩٢)

التسليم الحقيقي فى الوديعة . غير لازم . كفاية التسليم الإعتبارى . مثال .
* لا يلزم فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم الإعتبارى ، إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ، ولما كان ما أثبتته الحكم من أن المجنى عليها تستحق فى ذمة الطاعن كمية من الحديد لا يؤدى بذاته إلى مسأله عن جريمة خيانة الأمانة بل يتعين أن يثبت أن بيع الحديد المذكور قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المجنى عليها ولكنه بقى فى حيازة اليافع من - الطاعن - على سبيل الوديعة لم ين إستلامها له ، الأمر الذى أغفل الحكم المطعون فيه إستظهاره ، ومن ثم يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحه تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم مما يتعين معه نقضه وإحاله .

(طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ ص ١٢٣٩) .

* لا يلزم فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم الإعتبارى إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ، وإذا كان ذلك وكان ما إستخلصته المحكمة على نحو ماسلف بيانه من أن علاقته القائمة بين الطاعن والمجنى عليه يحكمها عقد الوديعة هو إستخلاص سائح ويلتئم مع حقيقة الواقع فى الدعوى فإن قضائها بإدانته الطاعن عن جريمة التبديد يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ص ٨٣٥)

* من المقرر أنه لا يلزم فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم الإعتبارى إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ، وكان ما إستخلصه على نحو ما سلف بيانه من أن علاقته بين الطاعن والمجنى عليه يحكمها عقد من عقود الإلتئمان (عقد وديعة) هو إستخلاص سائح ويلتئم مع حقيقة الواقع فى الدعوى ، ومن ثم فإن قضاءه بإدانته الطاعن عن جريمة التبديد يكون صحيحا فى القانون ولا يكون ما يشره فى هذا الشأن سوى مناقشه فى موضوع الدعوى وتقدير أدله الثبوت فيها مما لا يقبل إثارتة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ س ٣٩ ص ٥٠٥) .

المناط فى إعتبار العقد وديعة . هو إلتزام المودع لديه برد الوديعة عيناً .

* من المقرر أن الإختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانه ثم يخون هذه الأمانه بإختلاس الشيء الذى أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر أركان الجريمة فى حق الطاعنه بما أثبتته من إقرارها بوجود منقولات

المدعيه بالحق المدني فى الحجره التى تقطنها وزوجها والملحقه بمنزلها ، ومن أنها لم تمكن المدعيه من دخول الحجره ولا من جرد محتوياتها وما أبدته من إستعدادها لحراسه ما بها من منقولات وإنتقال حيازة المنقولات إلى الطاعنه على نحو يجعل يدها عليها يد أمانه ويستظهر ثبوت نية تملكها أياها وحرمان صاحبته منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائى فى حقها ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان مما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ من ٢٧ ص ٩٧)

* من المقرر أن الإختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقبا عليها إلا إذا كانت حيازة الشئ قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة بإختلاس الشئ الذى أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذ إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف الإتهام فى تبديد الطاعن الأشياء المسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلسها قد إكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه إستدلالة به على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا وإنتقال حيازة المنقولات إلى الطاعن على نحو يجعل يده عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائى فى حقه ، فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه .

(طعن رقم ٢٤٢٢٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١ من ٤٥ ص ٧٩١) .

عدم إستظهار الحكم المطعون فيه مدى توافر أركان عقد الوديعة وفق المادة ٧١٨ مدنى وما بعدها وقيام المتهم بعمل من أعمال التملك على الشيء المودع لديه . قصور .

إن كان الثابت أن الطاعن قد نفذ التزامه الذى حرر الشيك تأميناً له - وهو مالم يظن إليه الحكم المطعون فيه - فإن الحكم إذ لم يستظهر مدى توافر إركان عقد الوديعة وفقاً للمادة ٧١٨ وما بعدها من القانون المدنى وإقدام المطعون ضده على عمل من أعمال التملك على الشيء المودع لديه وهو ما يرشح لقيام جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ سالفه الذكر . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون ، الأمر الذى يوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن توفى الدعوى حقها من الناحية الموضوعية ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢ س ٣٥ ص ٣١٧)

مجرد إخلال الطاعن بما فرضه عقد الوديعة . لا يفيد إرتكاب جريمة التبديد . وجوب ثبوت سوء القصد وحدث الضرر بالمجنى عليه .

من المقرر أن مجرد الإخلال بما يفرضه عليه عقد الوديعة من إلتزامه بالمحافظة على المنقولات لحين ردها لا يفيد بذاته إرتكابه جريمة التبديد بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن بمحضر جلسة المحاكمة من طلب ضم مستندات تأييداً للدفاعه - القائم على صوريه عقد الإيجار وإن العقد ليس مفروشا - ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً فضلاً عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ٢٢٤١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٦ س ٤٤ ص ٤٥٠)

الإجارة

* إذا كان ثمة عقد مشاركة بين إثنتين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الأرض المؤجره بهذا العقد إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر ، فذلك يعتبر تبديدا يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١٦ مجموعة القواعد ج١ بند ١٤ ص ٥٥٣)

* الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم - أو عدم قبولها - لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أنه لا يلتزم برد منقولات الشقة إلا عند إنتهاء الإجارة ، لا يعد أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة .

(طعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ص ١٩ ص ٣٤٤)

* وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدله سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، وقد عرض لدفاع الطاعن وأطرحه في قوله « وحيث أن الثابت بالإطلاع على نسختى عقد الإيجار سواء تلك المقدمة من المدعيه أو المتهم المدعى عليه (الطاعن) أنه موقع عليهما بإستئجاره من المدعيه شقة مفروشه بإيجار قدرة أربعه جنيهات شهريا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وثابت بالعقد بيان المنقولات المفروشه بالشقة ، وحيث أن المدعى عليه المتهم يذهب في قوله إلى إنكار إستلام تلك المنقولات وفي قول آخر إلى أن هذه القائمة صورية ولا تقتنع المحكمة بأى من القولين ، فأما القول الأول فلا يكفى لنفى إستلامه المنقولات الثابتة بالعقد الموقع

عليه منه بإستلامه الشقة المفروشه ذلك أنه فى مجال هذا العقد تتبع فى شأن إثباته القواعد المدنية بأنه لايجوز إثبات عكس الثابت بالكتابة إلا بكتابه مثلها ، وأما بشأن القول بصوريه القائمة فليس يباح للمتهم أن يثبت خلاف الثابت بها أيضا إلا بكتابة مثلها ، ذلك أنه طرف فى تلك الورقة ويتعين من ثم الإلتفات عن هذا الدفاع ، وحيث أنه متى كان ذلك ، وكان الثابت فى العقدين المقدمه نسختاهما بالإوراق إستلام المتهم المنقولات المشار إليها فيهما أمانته لديه وكان يذهب فى دفاعه إلى إنكار هذا الإستلام دون تقديم دليل مقنع يؤيده فلا يكون ثمة مايقنع المحكمة فى سلامة دفاعه إلا أن يكون قد تصرف فى تلك المنقولات إضرارا بالمدعيه الثابت من العقد تسليمها إياه تلك المنقولات الأمر المستوجب بالتالى أخذه بماده العقاب المطلوبه ٣٤١ عقوبات» ، لما كان ذلك . وكان الإختلاس فى جريمة خيانة الأمانه يتم متى غير الحائز حيازته الناقصه إلى حيازة كاملة بنيه التملك ، وكان مناط العقاب فى هذه الجريمة ليس الإخلال بتنفيذ عقد الإئتمان فى ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، وكان الحكم قد إثبت فى حق الطاعن - بما أورده من أدله منتجه لها أصلها الثابت فى الأوراق - أنه قد إختلس لنفسه منقولات الشقة المؤجرة إليه إضرارا بالكتها حال إستنجاره لتلك الشقة مفروشه مما تتوافر به جريمة التهديد كما هى معرفه به فى القانون ، فإن النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٤٤)

* متى كانت عبارات العقد كما أوردها الحكم المطعون فيه تؤيد ما إستظهرته المحكمة منها ، ولم يخرج الحكم فى تفسيره للعقد عما تحتمله نصوصه ، فإستخلص أن نيه المتعاقدين قد إنصرفت فى وضوح وفى دلاله قاطعه إلى إعتبار العقد عقد إيجار ، وأن تقديرهما لقيمه الأخشاب والنص على التزام المتهم بدفعها فى حالة عدم رد الأخشاب ، لم يقصد به سوى حفظ حق المدعى المدنى وذلك بتقدير تلك القيمة سلفا

قطعا لكل نزاع قد يثار فى شأنها مستقبلا . وكان هذا الذى خلص إليه الحكم هو إستخلاص سائغ حصلته محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية مما تستقل به ولارقابه لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(طعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٦٤)

* متى كان الحكم قد إستظهر إستلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تخوله إستعمالها مقابل الأجره المتفق عليها ، فإنه لا يؤثر فى صحته أن يكون قد أعتبر المال المختلس قد سلم على سبيل عارية الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلا من هذين العقدين هو من عقود الأمانه ويتوافر به ركن الإتمان .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦١٦)

عارية الإستعمال

شمول المادة ٣٤١ عقوبات لعقد عارية الإستعمال . إحتجاز المنقولات الزوجيه دون مقتضى ودون حق يكفى لتوافر سوء القصد . تتحقق أركان جريمة خيانة الأمانه . جهاز الزوجيه من القيميات . إشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج فى هذا الجهاز خيانة أمانه .

لما كانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات قد نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإعارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الوكاله ولئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة التبديد المنسوبة إلى المتهم سلطه تفسير العقد الذى بموجبه سلمت إليه أعيان جهاز المدعيه

بالحقوق المدنية مستندا في ذلك لظروف الدعوى وملابساتها إلى جانب نصوص ذلك العقد إلا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن المطعون ضده تسلم المنقولات المملوكة للطاعنة والموضحة بقائمه جهازها وأقر بأنها في عهده وذمته وأنها تحت طلب الزوجه كما يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن المطعون ضده رفض تسليم الطاعنة أعيان جهازها عند طلبها وكان مؤدى ذلك أن المطعون ضده تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه بنية تملكها إضرار بالمجنى عليها أذ ظل ممتنعا عن تسليم تلك المنقولات إلى المجنى عليها إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من تهمه تبديد المنقولات التى سلمت إليه على سبيل الوديعة ورفض الدعوى المدنية قبله بمقولة أن هذه الواقعة لاجرمية فيها إذ المنقولات قد سلمت إلى الزوج المطعون ضده ، والتسليم ينفى الإختلاس وهى لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو إلتزم برد قيمتها إذا فقدت ويجب فى الوديعة رد الشئ بعينه وعقد التسليم لايعتبر عارية إستعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الإستهلاك وهذا القول من المحكمة غير سديد إذ أن ما إستطردت إليه فى شأن عارية الإستهلاك غير صحيح من ناحية إعتبارها جهاز الزوجية من المثليات التى يقوم بها مقام بعض وإن العارية فيه لا تكون إلا للإستهلاك والصحيح أن الجهاز من القيميات ومآلاته بصد نفي الوديعة غير كاف لأن إشتراط رد قيمة الشئ لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على رد القيمة يكون عند الفقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عينيا مادام الشئ موجودا وما ذكرته بصد التسليم الذى ينفى ركن الإختلاس فى السرقة غير كاف إذ هى لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه أصبح صاحب اليد فعلا عليه ، ومن ثم فإذا ما إنتهى الحكم إلى إعتبار أن قائمة الجهاز التى تسلم بموجبها المطعون ضده أعيان جهاز الطاعنة لاتعد عقد من عقود الأمانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات

يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبه عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٣ جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٤٢)

رد منقولات الزوجية قبل تاريخ التبديد المدعى به من شأنه أن يسقط المسئولية الجنائية . إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلبه تكليفها بتقديم أصل القائمة المثبت بها ذلك . دفاع جوهري .

من حيث أن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وذلك بأنه أغفل إيراد دفاعه أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وأثبت ذلك على ظهر أصل القائمة التى لم تقدم إلا صورتها ، ولم تستجب المحكمة لطلبه تكليفها بتقديم ذلك الأصل المثبت لبرائته ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إقتصر فى بيانه واقعة الدعوى وأدله ثبوتها فى حق الطاعن على قوله وحيث إن الإتهام ثابت قبل المتهم بمحضر الشرطة من أنه بدد المنقولات المملوكة لزوجته كما هو مبين بالأوراق مما يجعل المحكمة تطمئن إليه وتقضى بمعاقبته بمواد الإتهام فضلا عن تطبيق المادة ٣٠٤ / ٢ أ.ج . لما كان ذلك وكان رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل التاريخ الذى تدعى بحصول تبديدها فيه من شأنه أن يسقط عن المتهم المسئولية الجنائية وكان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الابتدائية بتاريخ أن المدافع عن الطاعن أبدى أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلب إعلائها لتقديم أصل قائمه المنقولات المثبت لذلك ، إلا أن المحكمة لن تستجيب لهذا الطلب ، ولم يشر الحكم إلى ذلك الدفاع مع أنه يعد جوهريا - فى صورة الدعوى - إذ يترتب عليه لو ثبت قيام الطاعن برد المنقولات قبل التاريخ الذى تدعى المجنى عليها حصول التبديد فيه إنتفاء مسئوليته ، فإن الحكم يكون فوق قصوره فى التسبب

معيها بالإخلال بحق الدفاع متعينا نقض والإعاده دون حاجه إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٨ س ٢٩ ص ٩٤٨)

الوكالة

* من إتفق مع آخر على شراء مواشى شركة بينهما ، وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتري مواشى ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه ، عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شريكه إما كان بوصفه وكيله عنه لاستعماله فى الغرض الذى إتفق كلاهما عليه ، فيده تعتبر يد أمينه ، فإذا مانصرف فى المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للأمانه ، وتنطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ جديد)

(طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ١ بند

٢٣ ص ٥٥٤)

* إذا توجه شخص إلى آخر فى دكان يشتغل به ، وأعطاه ورقة مالية بخمس جنيهات ليصرفها له ، فخرج ، ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق . ورد ورقة بجنيه واحد على إعتبار أنها هى التى سلمت إليه . فليس فى هذه الواقعة معنى الإختلاس الذى أراداه القانون فى جريمة السرقة . لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات فى غفله من المسلم ويدون علمه أو رضاه كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسليما إضطراريا جرت عليه ضروره المعامله ، ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للمتسلم ليصرفها له ، وتركه يخرج لبحث عن أوراق أو نقود صغيره لإبدالها بها ، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم إئتمن المتسلم على الورقة لبيحث له فى الخارج عن مقابلها نقدا صغيرا على شرط رد هذا المقابل له أو إعاده الورقة بذاتها إليه ، فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانه إذا لم يقم المتهم بأحد

الأمرين ، وذلك على إعتبار أنه إختلس مالا سلم إليه بصفته وكيلنا مجانا بقصد إستعماله فى أمر معين لمنفعة المالك .

(طعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٤ ص ٥٥٤)

* الشريك الذى يأخذ نصيب شركائه فى مال مع نصيبه ، ثم ينكره عليهم ، ويأبى رده إليهم ، يعتبر مبددا ويحق العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات (٣٤١ عقوبات) .

(طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٥ ص ٥٥٤) .

* إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى المتهم بصفته وكيلنا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر ، وكان المتهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك فهذا المخرج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه إعتقاد منه أنه لازال فى خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلا أن يستعمل المبلغ فى أمر معين هو إرساله للبنك بمصر والمتهم فى ذلك الوقت كان فى هذا الصدد وكيلنا للمجنى عليه بلا أجر كما كان فى إعتقاد هذا المجنى عليه وكيلنا للبنك ، ولاشك أن إختلاسه للمبلغ سواء إعتبر وكيلنا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانته مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ جديد) .

(طعن رقم ٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد بند ٢٦ ص ٥٥٤)

* إذا تسلم أحد الورثة بإعتباره نائبا عن باقى الورثة سندا بمبلغ ما محررا بإسمه لإستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى بإسمه هو شخصا مدعيا أن هذا

السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورقة بل هو إنما تسلم صورته منه كانت بخزانه المتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند إلى حيازة كامله بنيه التملك ويكون مختلسا لهذا العقد .

(طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد بند ٢٧ ص ٥٥٤) .

* إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجر) مستحق الوفاء طبقا لشروط الإستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كما ما يحصله من مالها بصفته وكيلها عنها ، فإن لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات (٣٤١ جديد) .

(طعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٦/١٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٨ ص ٥٥٤) .

* إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين فى جريمة إختلاس هى بحقيقة الواقع لابعبارة الأوراق وألفاظها ، ولكن متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالعمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فمثل هذه الأوراق تعتبر أساسا لمجرمة الإختلاس .

(طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٩ ص ٥٥٥) .

* إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المحتال لا يملك بها المبلغ الذى حول به بل أنه يكون وكيلًا يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته .

(طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٠ ص ٥٥٥) .

* الشريك إذا إختلس شيئا من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته يعتبر مختلسا ، لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته وكىلا ، ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الإختلاس لم تكن قد إتخذت بشأنها إجراءات التصفية ، فإذا تسلم شخص من آخر مالا ليشتري بضائع للإحتجار فيها شركة بينهما فلم يشتري إلا ببعض المال وإختلس الباقي فإنه يكون طبقا للمادة ٢٤٦ عقوبات (٣٤١ جديد) . مختلسا لنصيب شريكة .

(طعن رقم ١٠ لسنة ١٠٠٠ جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٣١

ص ٥٥٥)

* إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه إختلس مبلغ كذا قيمة الإيصال المسلم إليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما إضرارا بها ، فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف فى هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف فى علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم فى أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يحتجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولته بعد ذلك فى الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السندات الإذنية للشركة إلا بناء على طلب باشكاتها لغياب مديرها ، وأنه قد تجمد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عموله تكفى لوفاء ماسبق أن إحتجزه ، وأنه لذلك إمتنع عن الدفع للمقاصه ، ثم ثبت أن دفاع المتهم فى صدد العرف الجارى صحيح ، فإن إحتجازه لنفسه المبلغ الذى حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح إذن إعتباره مختلسا ، وتحرير المتهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدى إلى إدانته مادام تصرفه فيه كان قبل تحريرها .

(طعن رقم ٩٦٦ لسنة ١٠٠٠ جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد ج١ بند

٣٢ ص ٥٥٥)

* الشريك الذى يختلس شيئا من مال الشركة المسلم إليه بصفته ليستخدمة فى شئونها يعاقب بخيانتة الأمانة ، لأن تسلمه مال الشركة فى هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكيلًا عن شركائه ، والوكالة من عقود الإتمان الوارد ذكرها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٣ ص ٥٥٥)

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم تسلم مبلغ جنيهين من أحد الناس لإيداعه أمانه الخبير فى دعوى مدنيه فلم يقم بذلك ، ولم يرد المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه ، فإنه يكون مختلسا له ، ويحق عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولايجدى المتهم فى دفع المسؤولية الجنائية عنه إدعائه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفا بدفع أمانه الخبير ، لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه إلى الخبير ، فإذا هو كان قد تبين له فيما يعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجبا عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه ، لأن يده عليه لم تكن إلا يد وكيل مكلف برده إذا لم يقم بدفعه فيما وكل إليه .

(طعن رقم ٧١٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ ، مجموعة القواعد ج١ بند ٣٤ ص ٥٥٥)

* إذا كانت الواقعة التى أورد الحكم الأدله على ثبوتها هى أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جنيهات من المجنى عليه لشراء بضاعه له ، فلما لم يفعل هم المجنى عليه بشكواه فرد له ثلاث جنيهات وكتب على نفسه إيصالا بمبلغ ستة جنيهات وتعهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجرمة الاختلاس .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٠/٣٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٥ ص ٥٥٥)

* متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك المجنى عليه في مطحن ، وكان يستولى على أجره المطحن من بعض عملاء المطحن ويصطنع أوراقا بالوزن والأجره ذات أرقام مكرره ولا يثبت المكرر منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة إلى إختلاس نصيب شريكة في هذه الأجرة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الإختلاس .

(طعن رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٦ ص ٥٥٥)

* يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فهو مسئول على هذا الإعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الفرض الذي قامت الشركة من أجله .
(طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٠ق جلسة ١٩٥١/٢/١٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٧ ص ٥٥٥) .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم مع آخر إتفقا على الحصول على سنيين من المدعى بالحق المدني لإختلاسهما إضرارا بموكلته المحرر لصالحها هذان السندان ، والمدعية معه أيضا بالحق المدني فيادعى الشخص الآخر لدى الوكيل أن السنيين لازمان في إجراء صلح بين موكلته وأخرى وبذلك تسلمهما منه ثم سلمهما بدوره إلى المتهم ، ولم يرداهما بعد ذلك ، فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة النصب لخلوها من الطرق الإحتياليه إذ الحصول على السنيين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل كانت نتيجة لمجرد الكذب من الشخص الآخر وإنما هي تتحقق فيها جريمة خيانه الأمانة لأن المدعى المدني سلم السنيين للشخص الآخر لإستعمالهما لمصلحة موكلته في أمر معين فإختلسهما .

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٨ق جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٨ ص ٥٥٦) .

* إذا كان الموظف (بلوكامين تحقيق شخصيه) المتهم بإختلاس طوابع تمغه بأن كان يتسلمها من أصحابها ويلصق بدلا منها على الأوراق طوابع أخرى مستعمله غير مختص أصلا بتسليم هذه الطوابع ولصقها ، فإنه فى تسلمه إياها إنما كان ينوب عن أصحابها لإستعمالها فى أمر معين لمنفعتهم فهو بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب إذا ما إختلسها إضرارا بهم .

(طعن رقم ٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٩ ص ٥٥٦) .

* تسليم الزوجه قائمة منقولات لزوجه لتوصيلها إلى المحامى لرفع دعوى إسترداد لصالحها يعد توكيلا منها له لإستعمالها فى أمر معين لمنفعتها .
(طعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٠ ص ٥٥٦) .

* إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى الإختلاس على أساس أن العلاقة بينه وبين المجنى عليه هى علاقته وكيل بموكله مستظهره هذه علاقته من الإتفاق المبرم بينهما بما أحاطه من ملاسبات ومورده أدله سائغة على حصول الإختلاس لها أصلها فى الأوراق فإن المجادله فى ذلك لا تكون سوى مناقشة فى موضوع الدعوى وتقدير الأدله فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ مجموعة القواعد ج٢ بند ٥١٢ ص ١١٥٧) .

إشتراط الموكل فى عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقه التى يعقدها من مخاطر الضياع والتلف . عدم تأثير هذا الإتفاق على طبيعة العقد وما يرتكبه الوكيل من إختلاس لمن مابيعه لحساب الموكل . مثال .

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتضمن أن المتهم تسلم الأسمه من المدعى

بالحق المدني بإعتباره وكيلًا عنه بالعموله لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه فباعها ودفع جزءًا من الثمن ولم يدفع الباقي وإختلسه لنفسه إضرارًا به ، فإنها تكون جريمة خيانة أمانه في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الموكل قد إشتراط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو إتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون .

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٦

ص ٤٨٤) .

إستبقاء المتهم المبلغ الذي تسلمه من المجنى عليه لتأثيث منزل الزوجية نيابه عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك . تكييف العقد بأنه تبرع لحساب الزوجة (أو أنه عقد من نوع خاص في غير محله .

إذا كانت الواقعة - التي أورد الحكم أدله ثبوتها في حق المتهم - هي أنه تسلم نقودًا من المجنى عليه ليقوم نيابه عنه بشراء منقولات منزل الزوجة فلم يفعل وإستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه إليه ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب إليه المتهم من نفى صفة الوكالة عنه وقوله « إن أقصى ما يتصور في تكييف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فجدل بعيد عن حقيقة طبيعته العقد الذي تم بين الطرفين ، وعن تكييفه القانوني الصحيح الذي أنتهى إليه الحكم ،

(طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/١ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٧

ص ٤٨٥) .

تتحقق جريمة التبيد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الأمانة . من بينها عقد الوكالة . ناظر الوقف أمين علي مال الوقف ووكيل عن مستحقه .

* تتحقق جريمة التبيد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الإتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء بأجر أو مجانا .

(طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ مجموعة القواعد ج٤ بند ١ ص ٢٩١) .

* ناظر الوقف الذى يتسلم أعيانه وغلته إنما يتسلم بأمر من الوقف الذى عينه ناظرا أو بإذن القاضى الذى ولاه أمين على مايتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيلا عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته ، وفى الحالتين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه ، فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر ، وقد حسم المشروع الخلاف بشأن التكيف القانونى لنتظاره الوقف بما نص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف وكيلا عن المستحقين كما نص فى المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما إستثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما إستثناه الشارع .

(طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ مجموعة القواعد ج٤ بند ٢ ص ٢٩١) .

يستوى فى الوكالة أن تكون وليده عقد أو أن يكون مصدرها القانون . تعدد الأسانيد القانونيه لوجود المال المختص تحت يد المتهم بصفته وكيلا . (أثر تخلف أحداها . القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم

ينص على أن تكون الوكالة - باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليده عقد ، بل إكتفى في ذلك بعبارة عامة هي أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفه كونه وكيلًا بأجره أو مجانًا ، مما يستوى فيه بالبداها ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة مادام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المعهود إليه .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٥٣)

تحصيل المتهم لمبالغ نيابه عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه يتوافر به أركان عقد الوكالة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

وحيث أن حكم محكمة أول درجة بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدله سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستقاه من القواتير المضاه من الطاعن ومن أقوال الشهود التي حصلها في قوله « وحيث أنه بمناقشة الشاهدين »
قررنا أن المتهم تسلم منهما قيمه القواتير المقدمة من المدعى بالحق المدني بعد أن أشر عليها بالتخاوص وذلك لحساب المجنى عليه بإعتباره يعمل محصلا عنده وأنهما تعاقدتا مع المجنى عليه والمتهم كان يعمل لديه في المحل « لما كان ذلك ، وكان المستفاد من أقوال هذين الشاهدين إن الطاعن حصل المبالغ الواردة بالقواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه الأمر الذي تتوافر به أركان عقد الوكالة كما هي معرفه به في القانون وهي من عقود الإلتتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان ماحصله الحكم من أقوال الشاهدين له سنده الصحيح من أقوالهما بحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة ولم تخطىء المحكمة في فهم مضمون

شهادتهما أو إنزال حكم القانون على الواقعة ، فإن مايشيره الطاعن فى هذا الشأن
لامحل له .

(طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧ س ١٨ ص ١٠٩٢)

إتخاذ إجراءات قضائية ركنا إلى صفة وكالة زالت قبل إتخاذها . اثره . عدم قبول تلك
الإجراءات لرفعها من غير ذى صفة .

لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة
مصر للتجارة كانت ثابتة للمدعى عليه الأول ولأخيه المرحوم وقت أن أبرما
عقد بيع السيارة مع المدعيه بالحق المدنى وهو مالم تجرده هذه الأخيره ، وكان مباشرة
المدعى عليه الأول وورثه أخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفر بذاته
جرمة وإن ترتب عليه قانونا عدم قبول تلك الإجراءات شكلا لرفعها من غير ذى صفة
فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفيه .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١٩ س ٢٦ ج ٤١)

إستلام شخص مبلغا من المال . من آخر لشراء بضاعة شركة بينهما . إعتباره وكىلا
باستعمال المبلغ فى الغرض المتفق عليه . عدم شراء البضاعة والتصرف فى المبلغ .
تبيد .

من المقرر أنه إذا إتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للإحجار
فيها وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتري هذه البضاعة ولم يرد المبلغ إلى
صاحبه عند طلبه ، عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شركة إما كان بصفته وكىلا عنه
لإستعماله فى الغرض الذى إتفق كلاهما عليه ، فيده تعتبر يد أمين فإذا تصرف فى
المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للإمانه تنطبق عليه
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
هذا النظر ، إذ أقام قضاة بالبراءة ورفض الدعوى المدنيه - على أن إستلام المطعون

ضده المبلغ الذى أسهمت به الطاعنه فى الشركة لم يكن على وجه من أوجه الإلتزام التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .
(طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ من ٢٧ ص ٦٣٢ .

ثبوت عدم إستلام الوكيل لثمن الشيء الذى باعه . لحساب الوكيل . عدم قيام جريمة التبديد فى حقه .

إن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجانى قد إرتكب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم ، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل فى الأوراق على توافرها فى حق المتهم ، ذلك بأن البضاعة موضوع التهمة بيعت وسلمت بالفعل إلى المشتري الذى لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً ، إذ زعم أن الثمن يدفع عادة فور إستلام البضاعة فى حين تبين على نقيض ذلك ، من شهادة والد المجنى عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الإستلام وإلا لما وعدت زوجه المشتري المتهم أمام هذا الشاهد - بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الإستلام- بسداد الثمن بعد يومين ، وهو ما يظاهر دفاع المتهم بأن المقابلة التى تمت بينه وبين زوجه المشتري فى المحل العام - قبل مضى أسبوعين على إستلام البضاعة - إنما إتفق عليها لإنجاز ذلك الوعد . بل إن سلامة طوية المتهم قد تكشف عما تبين من شهادة شاهد الإيصال من أنه بالرغم من أن هذا الإيصال لم يكن قد حرر وقت إستلام البضاعة ، فإن المتهم هو الذى أبدى إستعداده للتوقيع عليه كى يضمن المجنى عليه حقه معتزلاً بتخلف المشتري عن سداد الثمن . وحيث أنه لما تقدم ، تكون التهمة المسندة إلى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء فى الموضوع بإلغاء الحكم الغيايى الإستثنائى المعارض فيه وبراءة المتهم ورقض الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ ص ٦٥٣) .

شمول عقد الوكالة المنصوص عليه في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات للوكالة كما هي معروفة به في القانون المدني - وحاله التكليف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره - أساس ذلك .

إن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الإيجارة على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت في عقود الأمانة حاله من « كانت الأشياء سلمت له بصفه كونه وكيلًا بإجره أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو إستعمالها في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني - الذي بمقتضاة يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة « وكيل » بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحتها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات. (طعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١/١٠/١٩٦٧ س ٢٧ ص ٧٢٩)

حكم المادة ٣٤١ عقوبات لا ينصرف إلى عقد الوكالة حسبما هو معرف في القانون المدني فحسب . إنصرافه أيضا إلى كل من يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . متى يند هذا الشيء - تسليم العامل (أشخاصا لتصنيعها لحساب مالكها - إمتناعه عن رد ما تبقى منها تبديد .

• لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفادة أن التهم تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدني بموجب عقد إتفاق مؤرخ في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتصنيعها وتركيبها في عمارتها إلا أنه لم

يقم بتصنيعها كلها وإمتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن فى شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله « وحيث أنه لما كان لمحكمه الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذى تراه مفهوما منها فإن عقد الإتفاق المبرم بين المدعية والمتهم هو عقد من عقود الأمانة التى حصلتها المادة ٣٤١ ع » لما كان ذلك . وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم الإختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الأمانة حاله من « كانت (الأشياء) سلمت له بصفه كونه وكيلأ بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معرف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاة يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذى يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشئ أو غيره ، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة « وكيل » بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى أنه قد تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدنى لتصنيعها لحسابها مقابل أجر ، فإن إمتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١ سالفه الذكر . ولامصلحة للطاعن من تعيب الحكم فيما أخطأ فيه - فى موضع منه - من تكييفه عقد الإتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدنى بأنه عقد وديعه طالما أن الوصف القانونى الصحيح للواقعة حسبما تقدم تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى عامل الحكم الطاعن بها وأوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعيه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير منتج .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة أول مايو سنة ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٥٣٢) .

• وحيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الأمانه من « كانت (الأشياء) سلمت له بصفته وكيلأ بأجره أو مجانأ بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لاينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معرف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى يقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذى يكلف بعمل مآدى لمنفعة مالك الشئ أو غيره ، يؤكد ذلك أن فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة « وكيل » بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مآدى لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة تبديد الأخشاب التى سلمت إليه لتصنيعها لمنفعة مالكها - الطاعن - ورفض الدعوى المدنية إستنادا إلى أن العقد الذى تسلم بموجبه تلك الأخشاب لا يعد من عقود الأمانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، خطأ حجب به بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى الدعوى المدنية - والإحالة .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ م ٣١ ص ٨٥٣)

وجود حساب بين الركيل والموكل • لا يستلزم حتما إنتفاء جريمة التبديد .

• إن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما إنتفاء جريمة التبديد ولا نية الإختلاس عند الوكيل ، فيجب على المحكمة فى هذه الصورة أن تقوم بفحص

الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم فى موضوع تهمه التبتيد المرفوعه أمامها بالإدانه أو بالبراءة لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، أما أن تبرئ المتهم بالتبتيد لمجرد أن هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما ، فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه .

(طعن رقم ٢٠٦٨ سنة ٦ جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد ج١ بند

١٠٢ ص ٥٦٤) .

* إذا كان الظاهر مما أوردته الحكم المطعون فيه أن دفاع المدعى عليه فى شأن الديون المطالب بها كان مؤاده أن الدائن حصل على دينه الثابت بالمسندات خصما من الأموال التى حصلها بصفته وكيل عنه ، فرأت المحكمة أن هذا الدفاع مؤداه الإدعاء بالوفاء بطريق المقاصة ، وأن المقاصة غير جائزه لما تبينته من وجود نزاع فى حساب الوكالة ، وذلك بعد أن ناقشت أدله المدعى عليه التى تقدم بها فى الدعوى ورأت أنها لاتصلح للدلالة المقاطعة على الوفاء ، ثم حفظت للمدعى عليه الحق فى محاسبة الوكيل عما دخل فى ذمته من مال مدة وكالته عنه ، فإنها لاتكون قد أخطأت .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٦/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند

١٠٣ ص ٥٦٤) .

الإستصناع

عقد الإستصناع من عقود الأمانة التى حددتها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر . من المقرر أن عقد الإستصناع يدخل فى عداد عقود الأمانة التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن فى هذا الصدد من صدور حكم فى دعوى تجارية حائز لقوة الشىء المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية يحت - وذلك لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون

الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند فى رفضه دفعى الطاعن الأولين المشار إليهما فى أوجه النعى إلى قوله « وحيث أنه بالنسبة للدفعين الأول والثانى الميديين من المتهم - الطاعن - وهما عدم قبول الدعوى المدنية لسابقة إختيار الطريق المدنى وسابقة الفصل فيها فمردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة لم ترفع بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدنى من ضرر وإنما رفعت بطلب أحقية المدعى إلى كمية الذهب المملوك له وفسخ الإقرار المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٧ وقد قضى الحكم الصادر فى الدعوى المذكورة بفسخ الإقرار المذكور وإلزام المدعى عليه فيها بأن يرد قيمة الذهب عيار ٢١ وقدرها ٢٨٨٤ جراما وبالتالى فتكون الدعويان مختلفين سببا وموضوعا وإذ كان هذا الذى رد به الحكم عن الدفعين صحيحا فى القانون ، ذلك بأنه متى كان البين من الحكم أن المدعى بالحقوق المدنية قد أقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب المسلعة منه للطاعن بينما أسس دعواه الماثلة المرفوعة بطريق الإدعاء المباشر على التهديد مطالبا - بعد توقيع العقوبة على الطاعن - إلزاما بتعويض الضرر الفعلى الناشئ عن هذه الجريمة فى خصوص مالم يقر الطاعن برده من تلك الكمية تنفيذا لحكم الرد الصادر فى الدعوى التجارية المشار إليها ، فإن الدعوتين ، والحال كذلك تختلفان سببا وموضوعا ، ولا يكون ثمة محل للدفع بعدم قبول الدعوى الماثلة إستنادا إلى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق إختياره الطريق المدنى أو إلى عدم جواز نظر

الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ ص ٢٨)

ص ٨١٨) .

الحراسة

مجرد عدم إيداع الحارس الثمن المحصل من بيع الشيء المحجوز بالخزانه . لا يفيد بذاته إرتكاب جريمة التبييد .

إذا إستصدر الحارس أمرا من القاضى ببيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بخزانه المحكمة فإن مجرد مخالفة هذا الأمر من جهة إيداع الثمن بالخزانه لا يفيد أن هذه المخالفة قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ ، فإذا تمسك الحارس بأن صرف المبلغ فى وجوه لامفر منها ، فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكى تستوثق من توفر سوء القصد عنده ، فإذا هى لم تفعل كان حكمها قاصر الأسباب وتعين نقضه .

(طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٣ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ١ بند

١٠١ ص ٥٦٤)

مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إيداع الثمن خزانه المحكمة - لا يفيد بذاته إرتكاب جريمة التبييد . ضرورة أن يثبت سوء القصد وماينجم عنه من ضرر .

مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من إيداع الثمن خزانه المحكمة - لا يفيد بذاته إرتكاب جريمة التبييد . بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه فى وجوه لامفر منها وسدد

لشريكى المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزانه المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى فى حين أن تقرير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور .

(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٣)

ص ٢٩٢)

الحراسة فى الحجز لا تنتهى إلا بإنتهاء الحجز . نقل المحجوزات من مكان حجزها - ولو بامر من المحكمة - لا يترتب عليه إنتهاء الحراسة . إمتناع الحارس عن تقديم المحجوزات يوم البيع أو الإرشاد عنها . يكفى لإعتباره مبددا .

الحراسة فى الحجز إنما تنتهى بإنتهاء الحجز لأى سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم فى دعوى الإسترداد بملكيه الأشياء المحجوزة للمسترد ، أو بحكم قاضى المواد الجنائية بناء على طلب الحارس أو الحاجر أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لأى سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه إنتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عائق الحارس إرشاد المحضر فى يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطيع إحضارها إلى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشئ المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فإمتناع الحارس عن تقديم الشئ المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لإعتباره مبددا .

(طعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ مجموعة القواعد ج٤ بند

١٤ ص ٢٩٢)

ثانيا : الركن المادى

أ - حصول إختلاس أو تبديد

ب - الضرر

(١) حصول الإختلاس أو التبديد

تحقق الجريمة متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة . ولو لم يخرج المال بالفعل من حيازة الأمين .

* إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذى أوقعه ، فأمين شونه بنك التسليف الزراعى وخفيهره و إذا باعا شيئا من الأرز المودع بالشونه لحساب وزارة الزراعة إلى شخص وتسلما منه بعض الثمن وأحضرا عربيه لنقله ، وضبط الأرز قبل إتمام نقله من الشونه ، فإن جريمة خيانة الأمانة تكون تحققت بالنسبة لهما وهذه الفعله تتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع فى مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولها بذلك من المشتري الحسن النيه على الثمن ، فإن التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترن بطرق إحتياليه .

(طعن رقم ٤٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩/٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٣

ص ٥٥١) .

* الإختلاس يتم متى أضاف المختلس إلى ملكة الشيء الذى سلم إليه وتصرف فيه على إعتبار أنه مملوكا له ، ولا يمنع من تحقق جريمة الإختلاس أن يكون بعض الشيء

المختلس قد ضبط فى الشارع قبل الوصول به إلى منزل المتهم .

(طعن رقم ٩١٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد ج١ بند ٤

ص ٥٥١)

* إن الإختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى

حيازة كامله بنية التملك .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ مجموعة القواعد ج٣ بند ١

ص ٤٨٤) .

* يتم الإختلاس فى جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى

حيازة كاملة بنية التملك .

(طعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ص ١٩ ص ٣٤٤) .

* تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أؤتمن

عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦١٦) .

* لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، هو من الأمور الداخلة فى إختصاص

قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض ، وكان الإختلاس فى جريمة

خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان

يغلب فى هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية

أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تشرب على الحكم فى إعتبر تاريخ إمتناع الوكيل عن

رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لإرتكاب الجريمة .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ ص ٢٧ ص ٩٥٢) .

تحديد التاريخ الذي وقعت فيه جريمة خيانة الأمانة . موضوعي .

* إن تحديد التاريخ الذي وقع فيه التبديد مسأله موضوعيه لا تجوز إثارة الجدل حولها أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨ لسنة ٧٠٢/١٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد ج٢ بند ٥٠٦ ص ١١٥٦) .

* يغلب فى جريمة التبديد أن يغير الجانى نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهره ما يدل على ذلك ، فلا تشريب على الحكم فى إعتبار تاريخ إمتناع (الوكيل) - وهو الطاعن - عن رد الأمانه أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك ، تاريخا لإرتكاب الجريمة .

(طعن رقم ١٣٣٧ سنة ٢٨٠٢/١٢/١٩٥٨ مجموعة القواعد ج٣ بند ١٧ ص ٤٨٦)

* إن تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد أطمأنت بالإدله التى أوردتها إلى حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩٠٢/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦١٦)

* تعيين تاريخ ونوع الجرائم عموما ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستقل به قاضى الموضوع ولارقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩٠٢/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٤٨٨ و طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٦٠٢/١٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩٥١) .

تحقق ركن الإختلاس بتسليم الوكيل الشيء الذى فى عهده للغير لبيعته .

إذا سلم الوكيل بالأجرة بالشيء الذى فى عهده للغير لبيعته وشراء شيء آخر بضمنه فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكة وبه تتحقق جريمة الإختلاس .

(طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٥ جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد ج١ بند ١

ص ٥٥١) .

تحقق الإختلاس بإمتناع المتهم عن رد المبلغ الذى تعهد برده على أقساط بعد تصفية الحساب بينه وبين المجنى عليه .

إنه إن صح أنه لا يترتب على مجرد الإمتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الإختلاس متى كان سبب الإمتناع راجعا إلى وجوب تصفيه الحساب بين الطرفين فمحل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لإثبات وقوع مقاصه تبرأ بها الذمه . أما إذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد قضى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط ، فإمتناع المتهم عن الرد يعتبر إختلاسا .

(طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٨٨ جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٢

ص ٥٥١)

عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض . المادة ٥٢٠ مدنى . اثر ذلك .
توافر جريمة خيانة الامانة عند إختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال لأداء عمل فى مصلحة الشركة .

* يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن البعض فى أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بآل خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفاده من المادة ٥٢٠ من القانون المدنى ، وبناء عليه فالشريك فى شركة محاصه الذى يسلم إليه مال بصفته هذه لأداء عمل فى مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له ، يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من

قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ و طعن رقم ١٢٦٣ لسنة

٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ، مجموعة القواعد ج٣ بند ٢ ص ٤٨٤) .

* الشريك الذى يأخذ شيئا من مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ليستخدمة فى شئونها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده إليهم يعتبر مبددا ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ص ٨١٨)

حصول تسوية بين المتهم والمجنى عليه بعد إكتشاف الإختلاس لا اثر له على قيام الجريمة .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه إختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحسابى حال قيام علاقته الوكالة بالعمولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدنى مما يوقر جريمة خيانة الأمانة فى حقه بعناصرها القانونية ، وكان الحكم قد إستظهر أن الإقرار المأخوذ على الطاعن المثبت لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز فى عهده . فإنه لا أثر له على إتمام الجريمة فى حقه ، وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدنى عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت إختلاسه .

(طعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ مجموعة القواعد ج١ بند

٩ ص ٢٩٢) .

* إن الرضا اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يبدل بذاته على

إنتفاء القصد الجنائي .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦١٦)

* من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإبداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلاً بردها عينا .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦١٦) .

التأخير في رد الشيء المسلم أو الإمتناع عن رده . لا يكفي لتحقيق الركن المادي . ضرورة إقترانه بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

* التأخير في رد الشيء ، أو الإمتناع عن رده إلى حين ، لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبيد مالم يكن مقروناً بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمة إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه ، ولما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن الطاعن يرد إمتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به من حقه في حبسها إلى أن يفصل في دعوى فسخ الخطبة - المسلم برفعها ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد إسترداد ما قدمه من شبكة وهدايا ، فضلاً عما أنفق من مصروفات أخرى ، وكان هذا الذي قام عليه إعتقاد الطاعن سائفاً ودالاً على إنتفاء القصد الجنائي لديه وأنه ما هدف بقعوده عن الرد فتره - قام بعدها بتسليم المنقولات - إلا حفظ حق له ما يبرره قانوناً ، فإن الحكم أذ دانه بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتبرئته الطاعن مما أسند إليه .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ، طعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥

ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ٤ بند ١٥ ص ٢٩٣) .

* من المقرر أن التأخير في رد الشيء أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به

الركن المادى لجريمة التبييد مالم يكن مقرونا بإنصراف نيه الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، ولما كان الحكم قد إثبت فى مدونات أن الطاعنين بررا إمتناعهما عن رد المبلغ المقول بإختلاسه منذ البدايه بما تمسكا به من وجود حساب بين الطرفين لم يصف بعد ومن حقهما فى حبس المبلغ حتى يستوفيا حقهما قبل المجنى عليه من عمولات وما إنفقاء من مصروفات شحن ، وكان هذا الذى قام عليه إعتقاد الطاعنين سائغا يشهد له الواقع ويسانده مسلكهما فى مرحله التحقيق الإبتدائى من إبداء إستعدادهما لإيداع المبلغ خزينه المحكمة لحين تصفيه الحساب وما آلت إليه الأمور فى مرحله المحاكمة من تصفيه الحساب وقيامهما برد المبلغ الذى أسفر عنه عمليه التصفيه إلى وكيل المجنى عليه على ما أورده الحكم ، ودالا فى خصوصيه هذه الدعوى على إنتفاء القصد الجنائى لديهما وأنهما ما هدفا بعودهما عن الرد فتره إلا حفظ حق له ما يبرره قانون ، فإن الحكم إذ دانهما بجريمة التبييد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين نقضه وتبرئه الطاعنين مما أسند إليهما .

(نقض رقم ٢٤٦٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١١ من ٣٣ ص ٨٦٦) .

مجرد الإمتناع عن الرد لايتحقق به وقوع جريمة خيانة الأمانة . متى كان سبب الإمتناع راجعا إلى وجوب تسويه الحساب بين الطرفين . شرط ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب .

من المقرر أن مجرد الإمتناع عن الرد وإن صح أنه لايترتب عليه تحقيق وقوع جريمة خيانة الأمانة متى كان سبب الإمتناع راجعا إلى وجوب تسويه الحساب بين الطرفين إلا أن محل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لإثبات وقوع مقاصه تبرأ بها الذمة ، أما إذا كان الحساب بينهما قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ محدد فإمتناعه عن رده يعتبر إختلاسا .

(طعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ من ٢٦ ص ٦١)

**إستهلاك المتهم لوقود السيارة المسلمة إليه . باستعمالها فى نقل الركاب لحسابه دون
إنفى المالك . تبديد .**

متى كان يبين من المفردات أن المجنى عليه قرر بمحض ضبط الواقعة أن السيارة
حينما سلمت للمطعون ضده لتنظيفها ، كانت مزودة بأربعين لitra من السولار
إستهلكها بغير أذنه ، فى نقل بعض الركاب لقاء أجره لحسابه الخاص . فإن هذا
التصرف فى الوقود يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه ، وبه تتحقق جريمة خيانة
الأمانة كما هى محددة فى القانون .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢١ من ٢٢ ص ٤٩٤)

**ثبوت أن السيارة موضوع الإتهام كانت معطلة وقت تسليمها للمتهمين نفاذا لأمر حجز
تحفظى إستحقاقى . إكتشاف فقد بعض أجزائها عند إستلامها بعد ذلك . عدم جواز
مسائلة المتهمين عنه .**

لما كان الثابت من الإطلاع على المستندات المقدمة أن حجرا تحفظيا إستحقاقيا قد
توقع من المدعى عليهم تحت يد المدعية بالحق المدنى بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤
أثبت فى محضره أن السيارة وجدت غير صالحه للإستعمال وأنها معطلة وقد سلمت
للمدعى عليهم على تلك الحال فإن القول بعد ذلك بأن فقد بعض أجزاء السيارة الذى
أكتشف عند إستلام المدعية لها تنفيذا لحكم الحراسة الصادر فى الدعوى رقم ٥٨ لسنة
١٩٦٥ إنما يرجع إلى إختلاس المدعى عليهم لها يكون عار عن دليله ويكون الحكم
المستأنف إذ إلتزم هذا النظر وإنتهى - بعد قضائه ببراءة المدعى عليهم - إلى أن
الدعوى المدنية فى غير محلها يكون قد أصاب محجة الصواب بما يتعين معه القضاء
بتأييده مع إلزام المدعية بالمصاريف المدنية الإستئنافية .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٤١)

إختلاس المتهم للشئء المسلم اليه لإصلاحه . تتحقق به جريمة التبديد .

متى إنتهى الحكم إلى ثبوت إستلام الطاعن للمحول من المجنى عليه لإصلاحه وأنه إختلسه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدله سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها .

(طعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٢٤)

تسليم سوارين للمتهمه لوزنهما خارج محل المجنى عليه . عدم عودتها وإختلاسها لهما . خيانة امانة . تطبيق عليها المادة ٣٤١ عقوبات . (سلس ذلك .

متى كانت الواقعة على الصورة التى إثبتتها الحكم من أن المجنى عليه سلم المتهمه المجهول السوارين لاستعمالها فى أمر لمصلحته ، إذ كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد وإختلستهما لنفسها ، فإن إختلاسها لهما هو خيانة للأمانة تنطق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لأن ترك المجنى عليه المتهمه تذهب بمفردها ومعها السواران إلى خارج محله لوزنهما يتم به إنتقال الحيازة فيهما للمتهمه لإنتقطاع صله المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الإختلاس فى معنى السرقة ويكون الحكم إذ دان المتهمه بجريمة السرقة قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٠ق جلسة ٢٦/١١/١٩٨٠ ص ٣١ ص ١٠٣٧)

(ب) الضرر

كفاية إحتمال وقوع الضرر • لتكوين جريمة خيانة الأمانة •

* لا يشترط فى جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع الإختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجبا .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد ج١ بند

٤١ ص ٥٥٦)

* يكفى لتكوين جريمة التهديد إحتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث فى حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٦/٢٩/١٩٥٩ مجموعة القواعد ج١ بند

٤٨٥ ص ٤٨٥) .

* من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلا للمجنى عليه بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٤/٢٨/١٩٦٩ س. ٢٠ ص ٦١٦)

* يكفى لتوافر جريمة التهديد إحتمال حصول الضرر ، وتنفيذ الوصيه لا يدل بذاته على إنتفاء الضرر المترتب على تهديد سند الإيصاء لأنه هو المثبت لأحقية المدعيه بالحق المدنى لكامل تركه والدتها .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/١٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٩١)

توفر ركنى الضرر موضوعي .

* لا يشترط في جريمة التبديد أن يكون قد وقع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتملا ، وتوافر هذا الركن والقصد الجنائي من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها ، ولا يكون لمحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رأته المحكمة فيها .

(طعن رقم ٩٢٣ لسنة ١٠٠٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد ج١ بند

٤٢ ص ٥٥٦)

* تقدير توافر ركنى الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأتى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان إستخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨٠ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٧٨ س ١٩ ص ٥٦٢)

* إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسأله موضوعيه يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩٠ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦١٦) .

* إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسأله موضوعيه يفصل فيها قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٩١) .

توفر الجريمة ولولحق الضرر آخر خلاف المجنى عليه .

متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز في أكياس السماد التي سلمت إلى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشوته ومساعدته في تبديد السماد فلا يجدى في

دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوافر فى الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، إذ هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر إليها أيضا .

(طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند

٤٤ ص ٥٥٦)

توفر الجريمة ولو كان السند موضوع التبديد تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع لديه بقصد تحويله لصاحب الحق فيه .

متى كان الحكم قد إستظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبديد وإن تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع أمانه تأمينا لتنفيذ إتفاق تم بين المدعى المدنى من جهه وبين أخويه من جهة أخرى يتأدى فى أن المدعى بالحق المدنى يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدهما ببيع منزل وحرر بذلك إقرارا سلمه للمتهم على أن يقوم الأخوان الآخران بدفع عشرين جنيها للمدعى المدنى عن طريق المتهم عند تسلمهما الإقرار منه وأن يحررا له عقدا ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفعا له مبلغ مائة جنية زيادة عن العشرين الأولى وهى التى كتب بها السند باسم المتهم وإتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدنى إذا نفذ الأخير ما إلتزم به وحكم بصحة التعاقد وإمتنع أخواه عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل له ، وكان الحكم قد إستظهر أيضا أن المدعى المدنى قد وفى بالتزاماته ، وأنه قد حكم لأخوته بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل وأنهما إمتنعا بعد ذلك عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل للمدعى بالحق المدنى وأن المتهم تواطأ معهما وسلم لهما السند المودع عنده على سبيل الأمانة إضرار بالمدعى المدنى ، كما إستظهر أن تسليم السند للمدينين وإن تم فى الظاهر بناء على شكوى منهما للبوليس فى حق المتهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل فى واقع الأمر بإتفاق بينهما وبين المتهم بقصد التحايل على الإفلات من الإلتزامات التى رتبها عقد الوديعة فى

ذمة المتهم للإضرار بالدائن الحقيقي بمقتضى هذا العقد . متى كان ذلك فإن إدانته الطاعن بجريمة التبديد تكون صحيحة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون السند قد حرر بإسم الطاعن مادام أن تحرير السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لصاحب الحق فيه .

(طعن رقم ١٧ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧ مجموعة القواعد ج١ بنداً ٤٥

ص ٥٥٦)

لا عقاب على الإخلال بتنفيذ عقد الإئتمان فى ذاته . العقاب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه .

من المقرر أن القانون فى مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الإئتمان فى ذاته ، وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه وإن المناط فى وقوع تلك الجريمة هو ثبوت أن الجانى إختلس الشيء الذى سلم له ولم يستعمله فى الأمر المعين الذى أراحه المجنى عليه بالتسليم .

(طعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢ ص ٣٥ ص ٣١٧) .

ثالثاً: الركن المعنوى

متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة .

* تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرؤ التغيير على نية الحيازة وتحويلها إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتيه لحساب الغير .

(طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد ج١ بند

٤٦ ص ٥٥٧)

* إن إحتفاظ المتهمين بالألات بحالتها وعدم إستعمالهما لها لا يعفيهما من

المسئولية الجنائية ، إذ يكفي لتمام جريمة إختلاس الأشياء المودعه أن يطرأ تغيير على نية الحيازة فتتحول إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتيه لحساب الغير ،

(طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٧ ص ٥٥٧) .

* القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشيء المسلم إليه أو خلطه به ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تلكة أياه وحرمان صاحبه منه فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسى فى حكمها فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٤٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٨ ص ٥٥٧)

* القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجانى تصرف فى الشيء المسلم إليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضرارا بحقوق المالك لهذا الشيء ، فإذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد بما يفنده فإنه يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٩ ص ٥٥٧) .

* إن القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا إنصرفت نية الجانى إلى التصرف فى الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة فى المادة ٣٤١ من

قانون العقوبات كما لو كان مالكا له إضرارا بالمجنى عليه .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ ، مجموعة القواعد ج١

بند ٥٥٧)

* القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معرفة في القانون يتوافر بتصرف

الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصه إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ماتسلمة تحت يده .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ ص ١٧ ص ١٠٥٣)

* يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم إليه

على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصه إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمة تحت يده .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦١٦)

* متى كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى

عليه البقرة موضوع النزاع وإمتنع عن ردها بحجة (الفصل) وبنى على ذلك إدانته بجريمة التبيديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيديد كما هي معرفه به في القانون فإنه يكون مشويا بالقصور .

(طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ ص ٢٣ ص ١٢٥٣)

* بتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبيديد متى نقل الشيء المحجوز عليه من

مكانه بنيه إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ص ١٥٨)

* لما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا من المجنى عليه أنبوبة البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وبني على ذلك إدانتهم بجرمة التبديد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو إنصراف نيتهما إلى إضافة المال الذي تسلماه إلى ملكيتهما واختلاسه لنفسيهما ، وكان ما أوردته الحكم على ماسلف بيانه لا تتوافر به جرمة التبديد كما هي معرفه به فى القانون ،
(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥٢٦)

* من المقرر أن القصد الجنائي فى جرمة التبديد يتحقق بإنصراف نيه الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكة واختلاسه لنفسه ، والبحث فى توافره مما يدخل فى سلطه محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .
(طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ص ٦٦) .

القصد الجنائي فى جريمة التبديد . لايلزم التحدث عنه إستقلا فى الحكم . مادام أن ما أورده من وقائع الدعوى يكفى لإستظهاره .

* المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلا عن القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة مادام أن فيما أورده من وقائع الدعوى ما يكفى لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٠ ص ٤٨٥) .

* لا يشترط لبيان القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم
بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفى أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به أن
الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء
المسلم إضرارا به .

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ص ١٢١٩)

* لا يشترط لبيان القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم
بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكون مستفادا - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجانى
قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم له
إضرارا به .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦١٦)

* المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي فى جريمة تبديد
الأشياء المحجوز عليها مادام فيما أوردته من وقائع ما يكفى لإستظهاره كما هو معرف
به فى القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص قصد الطاعن فى الإضرار
بالمطعون ضدها من عدم محافظته على المحصول المحجوز عليه و المعين حارسا عليه
وعدم تقديمه للبيع فى اليوم المحدد لذلك ، ملتفتا عن دفاعه بتلف المحصول بإطراحه
الشهادة الإدارية لعدم إطمئنانه إليها وإستخلص سوء نية الطاعن من وقوفه عند حد
إستصدار الأمر الجنائي بجنى المحصول وقيامه بجنيته دون إستصناعه مع إمكانه القيام
بذلك فى المصنع الذى يديره ويستأجره من المستول عن الحقوق المدنية - المدين المحجوز
عليه - للمحافظة عليه وإنتهى فى إستخلاصه سائق إلى مسألتته عن عرقلة تنفيذ
البيع ، فإن ما أثبتته الحكم كاف فى الرد على دفاع الطاعن بتلف المحصول وفى
إستظهار القصد الجنائي فى جريمة التبديد .

(طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ص ١٧٧)

* من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة مادام فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكون لإستظهاره كما هو معرف به في القانون من إنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضراراً بالملكة ، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في سلطه محكمة الموضوع التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستخلص مما له معينه الصحيح من الأوراق أن المتهم تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الودية فأختلسها لنفسه بنيه تملكها إضراراً بالمجنى عليها ، فقد ظل الطاعن يمتنع عن تسليم تلك المنقولات إلى المجنى عليها منذ طلاقها ١٢/٧/١٩٧٠ وإلى ما بعد صدور الحكم الإبتدائي بمعاقبته ، وإذ حضر بجلسة ٣ من مارس ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قرر بقيامه بالتسليم وقد إقترن ذلك بطلبه الطعن على الصفحة الأولى من قائمة المنقولات بالتزوير ، ومن ثم أفصحت مدونات الحكم على أنه تسلم المنقولات المبينة بالقائمة كوديعة ولكنه إحتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن ينهض له حق في إحتباسها مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر به إركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفه به قانوناً ، ويكون النعي لذلك في غير محله .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٧٨ س ٢٩ - ص ٣٩٣)

دفع المتهم ثمن الناقص من الأشياء التي بعدهته بعد وقوع جريمة التبديد . لا اثر له على إنتفاء القصد الجنائي .

قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بعدهته بعد وقوع جريمة التبديد لا يمحو الجريمة ولا يدل على إنتفاء القصد الجنائي .

(طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩/١١/١٩٥٦ مجموعة القواعد ج ٣)

بند ١١ ص ٤٠٥)

حق الحبس . إمتناع المتهم عن رد المنقولات التي تسلمها لإصلاحها واستعدادة لردّها عند إستلام ما يستحقّه من الأجر المتنازع . عليه عدم كفايته لإثبات سوء النية .
* لا يكفي لإعتبار المتهم مبددا مجرد إمتناعه عن رد المنقولات التي تسلمها لإصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيّة ومع ما أبداه المتهم من إستعدادة لردّها عند إستلام ما يستحقّه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نية بما ينتجّه.

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ مجموعة القواعد ج٣ بند ١٣ ص ٤٨٥) .

* يبيح حق الحبس المقرر بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ من القانون المدني للطاعن الإمتناع عن رد الشئ (المذبايع موضوع جريمة التبديد المنسوبة إليه) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو مامن شأنه - إن صح وحسنت نية الطاعن - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد واجتزأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم المذبايع لإصلاحه ثم لم يردّه ، يكون قاصرا عن بيان أركان جريمة التبديد ، لأن مجرد الإمتناع عن رد المذبايع أو التأخير فى رده مع ما أبداه الطاعن تبريرا لذلك لا يكفي لإعتباره مبددا و القول بقيام القصد الجنائى لدية ، وهو إنصاف نيته إلى إضافة المذبايع إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضرارا بمالكته.
(طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ص ٦١٧) .

* إذا قام دفاع الطاعن على أن الآله المسلمة إليه موجوده ولم تبدد وأنه طلب أولا مهله لإستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك إستعدادة لتسليمها للشركة بعد أن يتقاضى باقى أجره المتفق عليها لإصلاحها وإذا كان الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدني يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشئ (الآله موضوع الجريمة) حتى

يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو مامن شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه وإجترأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآله لإصلاحها ثم لم يردّها ، يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ س ٣٢ ص ١٠٦٧) .

إستخلاص حصول التبيد . موضوعى . تمسك الحارس بإنتفاء مسئوليته عن تهمة التبيد تأسيسا على حقه فى الحبس وفقا للمادة ٢٤٦ مدنى . عدم جدواه . متى ثبت تبيدها .

لما كان الحكم الإبتدائى - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أورد واقعة الدعوى مما مجمله أن الطاعن عين حارسا على ماشية محجوز عليها حجزا تحفظيا وسلمت إليه بمقتضى هذه الصفة ثم صدر حكم بإستبداله بحارس آخر وأقام الطاعن إشكالا فى تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة برفضه والإستمرار فى التنفيذ وعندما توجه المحضر لتنفيذ الحكم تبين عدم وجود المحجوزات وإعترف الطاعن فى محضر الضبط بتبيدها بأن قام ببيعها ، وإستدل الحكم من ذلك على سوء نية الطاعن وخلص إلى توافر إركان جريمة التبيد فى حقه بإعتبار أنه تسلم الماشية المحجوز عليها على سبيل الوديعة وهى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشارع إنما قصد من النصوص التى وضعها للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الإعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها وهو وجوب إحترام أوامر السلطة المذكورة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبيد وأن

تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى ، فإن ما إنتهى إليه الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها فى حقه أدله من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان مايشير به الطاعن بدعوى إنتفاء القصد الجنائى لديه إستنادا إلى حقه فى الإمتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما إنفق على الماشية ، مردود بأنه وإن كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشيء - الماشية موضوع الجريمة - متى يستوفى ما هو مستحق له مما إنفق عليها وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد و لما كان الحكم المطعون فيه قد دلت تديلا سائغا على سوء نية الطاعن وقصده الإضرار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المحجوز عليها وأنصح الحكم عن عدم إطمئنانه إلى الإجراءات اللاحقة التى قان بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات وهو مايدخل فى سلطه محكمة الموضوع فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ س٢٩ ص ٧٩٢)

حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ مدنى . إباحته للمتهم بجريمة التبديد . الإمتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة حتى يستوفى ما هو مستحق له . الدفع بحق الحبس جوهريا .

* لما كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشيء (مراد البناء) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر ما أقامة من بناء وهو من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهري من شأنه - إن صح - إن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولم يستظهر مدى جديته ولم يعرض لما قدمه الطاعن من مستندات رغم تمسكه بدلائلها على إنتفاء الجريمة المستند إليه وأجتزأ فى إدانته بمجرد القول بأنه

تسلم مواد البناء وامتنع عن تسليمها للمجنى عليه رغم إنذاره يكون قاصرا في بيان أركان جريمة التبديد ، لأن مجرد الإمتناع عن رد مواد البناء محل الإتهام على ما أبداه الطاعن تبريرا لذلك لا يكفي لإعتباره مبددا والقول بقيام القصد الجنائي لديه وهو إنصراف نيته إلى إضائه مواد البناء إلى ملكة وإختلاسها إضرارا بالمجنى عليها .
(طعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٢٨٦)

* إن حق الحيس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدني يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشيء « الكمبيالات مشار الإتهام » حتى يستوفى ما هو مستحق له في قيمتها طبقا للإتفاق المحرر بينه وبين المدعى بالحق المدني وهو من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لإحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولم يظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه ، وإجتزأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الكمبيالات بصفته شريكا ثم لم يردها ، يكون معيبا بالتقصير عما يبطله .
(طعن رقم ١٤٦٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٦/٥/١٩٩٣ س ٤٤ ص ٤٨٣) .

إلتزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الإمتناع عن رد المال المختلس راجعا إلى وجوب تصفيه الحساب بين الطرفين . مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الإختلاس .

متى كان سبب الإمتناع عن رد المال المختلس راجعا إلى وجوب تصفيه الحساب بين الطرفين ، فعل المحكمة أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو البراءة ، إذ أن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الإختلاس .
(طعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/٤/١٩٥٧ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٤ ص ٤٨٥) .

مجرد الإمتناع عن رد المال المدعى باختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الإختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفيه الحساب بين الطرفين .

* متى كان دفاع الطاعن على مايبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصفى بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق وتظايره تقرير الحبير المنتدب حسبما أورد الحكم ، وكان مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس فى هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الإختلاس مادام أن سبب الإمتناع راجع إلى وجوب تصفه الحساب بين الطرفين ، إذ لا يكفي فى جريمة التبديد مجرد التأخر فى الوفاء بل يجب أن يقترن ذلك بإنصراف نيه الجانى إلى إضافه المال إلى ملكة وإختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالإدانة أو بالبراءة أو تعيد المأمورية للخبير وتكلفه مباشرة تصفيه الحساب فى جميع سنى النزاع المتداخلة وتقديم تقدير لها يخضع رأيه لتقديرها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع متعينا تقضه .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ص ٩٣٣)

* من المقرر أن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الإختلاس ، ومتى كان سبب الإمتناع عن رد المال المختلس راجعا إلى وجود حساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وإن تستجلى حقيقة كل ماقد يتقدم به المتهم من أدله أو براهين على عدم إنشغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ص ٦٦١)

مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس أو التأخير فى الوفاء به لايتحقق به جريمة خيانة الأمانة . إلا إذا كانت نية الجانى قد إنصرفت إلى إضافته إلى ملكة إضرارا بصاحبه . دفاع المتهم بملكيتة لبعض المنقولات المختلسة . متى يكون جوهريا .

* إن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس ، لانتحقق به جريمة الإختلاس ، مادام أن سبب الإمتناع راجعا إلى منازعة الطاعن فى ملكية المطعون ضدها لبعض المنقولات ولايكفى فى تلك الجريمة مجرد التأخير فى الوفاء بل يجب أن يقترن ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكة وإختلاسة لنفسه إضرارا بصاحبه ، وإذ كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التى قدمها والتى تمسك بدلائها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها ، وعلى إنتفاء القصد الجنائى لديه للبعض الآخر منها ، وقد إلتفت الحكم عن هذا الدفاع ، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن . مع ماقد يكون لذلك من أثر فى إثبات عقد الأمانة ، ذلك أن المحرر العرفى لا تكون له قيمة فى الإثبات إلا بعد التوقيع عليه ، كما لم يعين ببحث وتمحيص الإقرار المقدم من المدعيه بالحق المدنى والتى تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجوده بمنزل الزوجيه وأنه إشتراها من ماله الخاص ، وأن المدعيه تملك فقط بعض المنقولات التى قام بعرضها عليها رسميا بمقتضى إنذارين وكذلك الإنذارات الموجهه إليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها ، مع ماقد يكون لها من الداله فى إنتفاء القصد الجنائى لدى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يعد هاما ومؤثرا فى مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده ، وقصر فى إستظهار القصد الجنائى وهو ركن أساسى من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ، يكون مشوبا بالقصور .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤١ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ من ٢٢ ص ٥٠٣)

* لما كان مجرد التأخير فى رد الشئ أو الإمتناع عن رده ، لايتحقق به القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة ، مالم يكن مقرونا بإنصراف نية الجانى إلى إضافة

المال الذى تسلمة إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحب الحق فيه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى فى مدوناته ، واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلاً على تحقق الجريمة التى دانه بها بإركانها القانونية كافة ومنها القصد الجنائى فإن يكون معيباً بالقصور متعينا النقض والإعادة فيما قضى به فى الدعوتين المدينه والجنائية مع إلزام المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدينه .

(طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٧٧)

مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لا يكفى فى بيان القصد الجنائى . وجوب إقتران ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ماله . دفاع المتهم بإمتناعه عن رد العقد لصاحبه حتى يقتضى دينه منه مؤثر فى مصير الدعوى . إغفال الرد عليه . قصور . ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن ثبوت جريمة التهديد فى حق الطاعن قد إقتصر على مجرد ما أوردت من أنه تسلم عقد ملكية المجنى عليه لقطعة أرض ليرفع له دعوى على البائعه بإلزامها بتوصيل المرافق العامة للأرض المباعة ، إلا أن الطاعن إمتنع عن رد العقد للمجنى عليه حتى يستأدى منه ديناً ، ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يكفى فى بيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة كما هو معروف به فى القانون مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس بل يجب أن يقتصر الإمتناع بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكة إضراراً بصاحبه ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله سبب إمتناع الطاعن عن رد العقد لصاحبه برغبته فى الحصول على دينه منه ، لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده رغم أهميته وأثره فى مصير الدعوى ، وقصر فى إستظهار القصد الجنائى وهو ركن أساسى من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها فإنه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٨٤) .

عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن إستظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه المنقولات على المجنى عليها . قصور .

* من المقرر أن التأخير في رد الشيء أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد مالم يكن مقرنا بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذى تسلمة إلى ملكة وإختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجاني عن الرد ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وإياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع الطاعن - فى شأن عرض المنقولات على المجنى عليه - بما يفنده فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩١/١/٢٩ من ٤٢ ص ١٩٣)

* التأخير في رد الشيء أو الإمتناع عن رده إلى حين ، لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد مالم يكن مقرونا بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذى تسلمة إلى ملكة وإختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجاني عن الرد ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لن يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات - فى شأن عرض المنقولات على المجنى عليها وإيداع قيمتها خزينة المحكمة بالطريق الرسمى - بما يفنده فإنه يكون مشوبا فضلا عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٢٧٦ لسنة ٦١ق جلسة ١٩٩٣/١١/٢١ من ٤٤ ص ١٠٣٧)

مجرد التأخر في الوفاء أو تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . لا يحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . وجوب إقتران ذلك بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكة واختلاسه لنفسه . إضرارا بصاحبه .

* القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . بل يتعين أن يقترب في ذلك بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه .

(طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ ص ١٧ (٩٨٥)

.....

* حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على ما مؤداه أن الطاعن قد تسلم من المجنى عليه السيارة موضوع الاتهام لبيعها ثم فوجيء بعد ذلك بفقدائها ، وهذا الذي أورده الحكم وبنى عليه إدانة الطاعن بجريمة التبيد لا يتحقق به أركان هذه الجريمة كما هو معرف به في القانون ، ولا يكفي في بيان توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، لأن هذا القصد لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه ، بل يتعين أن يقترب ذلك بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكة واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، وكان الحكم الابتدائي الذي إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه ، قد خلا من إستظهار ركن القصد الجنائي ، فإنه يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٧ ص ٣٨ (٧٥٩)

.....

مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بهالة . لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

* لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف المتهم في الشيء .

المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تمكله إياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر هذا الركن الأساسي ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنده يكون قاصرا يعيبه .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ص ٦٣٢)

* من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تمكله إياه وحرمان صاحبه منه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر في منطق سائح عدم إنصراف نية المطعون ضده إلى تملك الأجزاء المدعى بتبديدها من الماكينة وأنه إنما قام بترك تلك الأجزاء لتصليحها وعجز عن ذلك وأن جوهر النزاع يدور حول عدم قيام المطعون ضده بالتزامه المنصوص عليه في عقد الإيجار بإصلاح الأجزاء التالفة، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها بما لا يقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ س ٢٦ ص ٤٥٤)

* لما كان القصد الجنائي في هذه الجريمة - خيانة الأمانة - لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تمكله إياه وحرمان صاحبه منه .. وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما أورده - على السياق المتقدم - لم يستظهر الركن الأساسي لهذه الجريمة في مدوناته واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد قيمة الشيكات التي حررت بإسمه إلى المدعى بالحقوق المدنيه دليلا على تحقيق الجريمة التي دانه بها بأركانها القانونية كافة ومنها القصد الجنائي فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ س ٤٢ ص ١٢٢٥)

مجرد قيام المتهم بتسليم الشيء المأتمن عليه إلى غيره . لا يكفي لإعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

إن مجرد تسليم الأمين الشيء المأتمن عليه إلى غيره لا يكفي لإعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

(طعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٥ ص ٤٨٥) .

مجرد خروج المتهم عن حدود التفويض الصادر إليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهن القطن بإسمه دون إسم المجنى عليه في محلج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التفويض . عدم كفايته لتوافر جريمة التبيد .

الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، وجوب إلزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلتزم التقيد بحرفيه التوكيل في تفسير سلطه الوكيل بل يجب إعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفروض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف إليه المدعى بالحق المدني - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعى وللأموال الأميريه - لا يعد في صحيح القانون تبديداً معاقبا عليه جنائياً ، ويكون إستخلاص الحكم لنية التبيد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر إليه بالبيع وقيامه برهن القطن بإسمه دون إسم المدعى بالحق المدني في محلج بعيد عن مزرعته قاصراً عن التدليل على ثبوت نية المتهم في الإسحواز على القطن المدعى بتبيده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٦ ص ٤٨٥)

منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي جدل موضوعي . عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبديد بعض الأشياء . متى ثبت يقينا تبديد الباقي منها .

لما كان الحكم قد إستظهر بالأدلة السائغة التي إستند إليها وما يتحقق مع الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته أميناً لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها إليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد أودع بعضاً منها في القضية التي رفعها على المطعون ضدها فإستبعدوا ولم يدنه إلا عن الباقي من المستندات التي كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالنزاع المذكور ، وكان مفاد ذلك أن الطاعن وقد إستمتع عن رد هذا الباقي دون وجه حق فإنه يكون قد أضافه إلى ملكة بنية إختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو مايتوفر به القصد الجنائي في جريمة التبديد على النحو الذي يتطلبه القانون .. لما كان ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في وزن عناصر الدعوى وإستنباط محكمة الموضوع لمعتقداتها وهو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن سجل الجمعية وخاتمها مادام قد ثبت في حقه تبديد تلك المستندات الأخرى التي تكفي لحمل العقوبة المحكومة بها عليه .

(طعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٦)

الفصل الثانى

طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيها

خيانة الأمانة جريمة وقتية .

إن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد إختلاس المال المسلم أو تبديده . فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت ، ولئن ساغ القول بأن إمتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدءاً لمدة سقوط الدعوى العمومية فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التهديد قبل ذلك لم يحم عليه دليل ، أما إذا أثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنها أن الإختلاس قد وقع بالفعل من تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ، ويجب إعتباره مبدءاً لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . وإذن فإذا أعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب إلى المجلس المحسى مبدءاً لمدة سقوط الدعوى العمومية فى جريمة تهديد أموال القصر المسندة إليه على أساس أن إسقاطه بعض المبلغ التى فى ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه إختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته فى قتلك الشيء المودع لديه .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد ج ١ بند

٦٨ ص ٥٥٩)

المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هى بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل .

إن سن القاصر إزاء وصية إذا إختلس ماله ليس لها أى تأثير فى التاريخ الذى تقع فيه جريمة الإختلاس إذ المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل ، فإذا وجدت أمارات تدل على حصول الإختلاس فإن تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات ، فإن لم توجد فإن الجريمة لا يعتبر لها وجود إلا من اليوم

الذى يمتنع فيه المتهم عن رد المال أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق ، فإذا كان الثابت بالحكم أن القاصر بعد إنتهاء الوصية قد تحاسب مع الوصى وحررا ورقه بذلك ، وتعهد الوصى بأن يؤدى القاصر فى تاريخ معين المبلغ الذى أظهره الحساب ثم لم يوفى بتعهدده وحكمت المحكمة بالعقاب على أساس مآرائه من أن الدعوى لم يسقط الحق فى إقامتها لأن المحاسبه وما تلاها ليس فيها مايدل على عجز المتهم عن الرد ، بل إن العجز إنما ظهر فى وقت إمتناع المتهم عن الوفاء بتعهدده حتى قدمت الشكوى ضده مما يتعين منه إعتبار هذا الوقت مبدأ لحساب مدة السقوط ، فإن هذا الحكم لايقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريان المدة .

(طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٩٩ جلسة ١٩٣٩/١٢/٤ مجموعة القواعد ج١ بند

٦٩ ص ٥٦)

ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور المودع لديه عن رده .

*** إن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس بل**

من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .

(طعن رقم ٦٩٦ سنة ١٢٩٢ جلسة ١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٧٠

ص ٥٦)

*** ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس ، بل**

من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك .

(طعن رقم ٨٨٠ سنة ٢٩٩٢ جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ مجموعة القواعد ج٢ بند

ص ٤٨٧)

* ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، إذ يغلب فى جريمة التبديد أن يغير الجانى حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك . فلا تثريب على الحكم فى إعتبار تاريخ إمتناع الطاعن عن رد عقدى الوديعة بعد مطالبتة بهما تاريخا لإرتكاب الجريمة .
(طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ص ١٠٣١)

* من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على خلافه . إذ يغلب فى جريمة التبديد أن يغير الجانى حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك .
(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ س ٢٠ ص ٦١٦)

* لا يبدأ ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه ، ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى إعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق المدنى لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية .

(طعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٩ س ٢٠ ص ١٤٨٨)

* لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل

به قاضى الموضوع ولارقابه عليه فى ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجرمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه فإنه لا تشرب على المحكمة إن هى إعتبرت يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ تاريخ شراء الطاعن للمساحة المتنازع عليها موضوع عقد البيع المبدد ، مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى الدعوى الجنائية بإعتبار أنه فى هذا التاريخ إنكشفت نية الطاعن فى تبديد العقد المسلم إليه بما مفادة أن المدة المقررة للتقادم لم تنقضى ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٦)

* لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه دفع الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله : وحيث أنه عن الدفع الثالث المبدى - المتهم - الطاعن - وهو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فمردود عليه بأن واقعة التبديد لن تتأكد إلا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى وهو ١٩٧٢/٦/٢١ ، وإذا كان من المقرر أن ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز عن الرد إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، وكان الحكم قد أبان أن الإمتناع وظهور العجز عن الرد لم يتحققا إلا فى يوم ١٩٧٢/٦/٢١ - تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجارى الذى قضى بالرد - وكان الثابت أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية لم تمضى من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فإن الحكم إذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٩/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨١٨)

* من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة بما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابه عليه فى ذلك لمحكمة النقض وكان معياد إنتضاء الدعوى الجنائية لجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س٠ ص ٣٠ - ٦٤٠)

إعتبار عجز الأمين عن رد الأمانة مبدأ لسقوط الدعوى لا يرجع إليه إلا إذا لم يتم دليل على حصول التهديد من قبل .

إن القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية هى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة ، وإذ ساء القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يتم دليل على حصول التهديد من قبل ، فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تهديد الأمانة حصل فى تاريخ معين وإن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذه الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، أما إغفال تحقيق هذا الدفع بعجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التهديد فى ذلك التاريخ فموجب لتقضى الحكم .

(طعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٦ق جلسة ١٩٣٦/٥/٤ . مجموعة القواعد ج١ بند

٧١ ص ٥٦٠)

سقوط الدعوى الجنائية فى جريمة التهديد . بدؤه من يوم ظهور التهديد . ما لم يثبت وقوعها قبل ذلك .

إن جريمة التهديد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التهديد ، ولذا يجب أن

يكون سريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، وإعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق .
(طعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٤٧)

الدفع بسقوط الدعوى الجنائية . جوهري يستوجب التمهيص . تأييد الحكم الابتدائى الذى لم يرد على هذا الدفع . خطأ .

الدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبديد قد وقعت فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، وإذا كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تجرى تحقيقا فى هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مغلا بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ إعتبر أن الحكم الابتدائى صحيح رغم أنه لم يعرض لدفع الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما سائرة فى إعتبار بداية السقوط فى وهى تاريخ إبلاغ المجنى عليه ، دون أن يحقق دفع الطاعن بأن الجريمة وقعت قبل حتى يتبين له وجه الحقيقة ، فإن يكون معيبا بما يطله .

(طعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٤٧)

الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية . متعلق بالنظام العام . اثر ذلك .

من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٢٠ ص ٦٤٠)

تعيين تاريخ وقوع جريمة التبيد . موضوعي . اثر ذلك .

من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجريمة مما يستقل به قاضى الموضوع يلا رقا به من محكمة النقض مادام إستدلاله سائعا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تعيينه لتاريخ وقوع جريمة التبيد بالتاريخ الذى حددته المطعون ضدها فى صحيفة الإدعاء المباشر مما مفادة ، أنه إطمأن إلى وقوع الجريمة فى هذا التاريخ فإن النعي فى هذا الوجه يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٥ س ٣٣ ص ٦٥٧)

الفصل الثالث

اثبات جريمة خيانة الأمانة

جريمة الإختلاس فى حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق .

* إن جريمة الإختلاس فى حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البيئة والقرائن . فللمحكمة أن تستند فى اثباتها إلى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٨ بمجموعه القواعد ج١ بند ٧٢

ص ٥٦٠) .

* الجرائم على إختلاف أنواع إلا ما استثنى منها بنص خاص ، كالحالة الواردة فى

المادة ٢٣٨ عقوبات ، جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال فواقعه الإختلاس أو التبديد التى تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ جديد) يجوز اثباتها دوما بكافة الطرق القانونية .

(طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٦ ق جلسته ١٩٣٦/٣/١٦ بمجموعه القواعد ج١ بند

ص ٥٦٠) .

* لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبه برد الأمانة المدعى

بتبديدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها وفى أن تستدل على حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٥ ق جلسته ١٩٥٨/٤/٨ بمجموعه القواعد ج٣ بند ٢١

ص ٤٨٦) .

* لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ، ولحكمه الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى .
(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٨ ق جلسه ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦١٦) .

* الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبء فى الإثبات هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه وإطمئنانه إلى الأدلة التى عول عليها فى قضائه بإدانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أیه بيته أو قرينه يرتاح لها دليلا لحكمة إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة فى جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الإثبات المقرره فى القانون المدنى ، أما واقعه الإختلاس أو نفى حصوله فإنها واقعه عاديه يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة رجوعا إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشة أقوال شاهد الطاعن وبيان دلالتها فى نفى جريمة خيانة الأمانة المسندة إليه بدعوى أنه لا يجوز للطاعن أن يثبت بشهادته الشهود ما يخالف الإقرار الموقع عليه منه بوجود عجز فى عهدته والمقدم من المجنى عليه ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لتجاوز قيمه العجز موضوع الدعوى لنصاب الإثبات بها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ق جلسه ١٩٧٥/٢/١٤ س ٢٦ ص ١٨٣) .

* لا يشترط فى إثبات جريمة التبديد أن يحرر مندوب المحجز محضرا يثبت فيه واقعه التبديد يوم حصولها بل يكفى - كما هو الحال فى سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بشيوت الواقعة من أى دليل أو قرينه تقدم إليها .
(طعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسه ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ص ٣١٨) .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى وأن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا فعلا إلى النتيجة التى انتهت إليها .
(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ص ٦٨٥) .

التزام المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ عقوبات بأحكام القانون المدنى .

* إذا كان عقد الإئتمان الذى تفرعت عنه واقعه الإختلاس أو التبديد غير ثابت مبدئيا فلا يجوز بطبيعته الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التى يجوز اثباته بها أمام المحكمة المدنية ، لأن واقعه الأئتمان هى فى ذاتها واقعه مدنيه صرف فضلا عن أنها واقعه الإختلاس أو التبديد بل وسابقة عليها فى الترتيب .
(طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٣/١٦ مجموعه القواعد ج١ بند ٧٤ ص ٥٦٠) .

* أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصه بخيانة الأمانه تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى .
(طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤ مجموعه القواعد ج١ بند ٧٥ ص ٥٦٠) .

* من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات المدنيه فيه عند بحث جرعة التبديد هو عقد الأمانه فى ذاته ، أما الإختلاس فهو واقعه مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف فى سبيلها القاعده المدنيه القاضيه بعدم تجزئه الإقرار .

(طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ مجموعه القواعد ج٤ بند ٤ ص ٢٩١) .

* أن الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبء فى الإثبات ، هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه إلى الأدلة التى عول عليها فى قضائه بإدانته المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بينه أو قرينه يرتاح إليها دليلاً لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة فى جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى ، أما واقعه الإختلاس ، أى التصرف الذى يأتیه الجانى ويشهد أنه حول حيازته إلى حيازه كامله ، أو نفى هذا الإختلاس ويدخل فيه رد الشئ موضوع عقد الأمانة ، فانها واقعه ماديه يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة رجوعاً إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد استلزم تطبيق قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى على واقعه رد منقولات المدعيه بالحق المدنى ، ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لتجاوز قيمه هذه المنقولات لنصاب الإثبات بها ، يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ١٨/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠١) .

الالتزام بقواعد الإثبات المدنيه فى جريمة التبييد . مقصور على إثبات عقد الأمانة حصول الإختلاس أو نفى حصوله أو رد الشئ محل عقد الأمانة . خضوعه لاقتناع قاضى الموضوع .

الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبء فى الإثبات هى باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وإنه لا تصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن المقرر أن وجوب الإلتزام بقواعد الإثبات المدنيه فى صدد جريمة التبييد إنما يقتصر على إثبات عقد الأمانة ، أما حصول الإختلاس أو نفى حصولها وهو ما يدخل فيه رد الشئ محل عقد الأمانة فإن المحكمه لا تتقيد فيه بتلك القواعد رجوعاً إلى الأصل العام وهو مبدأ حرية القاضى الجنائى فى

الإقتناع ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من عدم استجابه المحكمة لطلب توجيه أنبيته الحاسمه - المنصوص عليها فى المادة ١١٤ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية - إلى المدعى بالحقوق المدنية فى شأن واقعه رد مبلغ الأمانة لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ ق جلسته ١٢/٢٧/١٩٩٠ س ٤١ ص ١١٤) .

عدم التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة فى جريمة خيانة الأمانة .
* أن المحكمة فى جريمة خيانة الأمانة فى حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة .

(طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسته ٩/٩/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٧٣) .

* من المقرر أن المحكمة فى جريمة خيانة الأمانة فى حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة .

(طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق جلسته ٢٠/١٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ١١٥٣) .

* من المقرر أن المحكمة فى جريمة خيانة الأمانة فى حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على مائة جنيه إحتياطاً لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعترف قانوناً ، ولا كذلك البراءة لإنتفاء موجب تلك الحيلة وإسلاسا لمقصود الشارع فى ألا يعاقب برىء مهما توافر فى حقه من ظواهر الأدلة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .
(طعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسته ٩/١١/١٩٩٤ س ٤٥ ص ٩٨٧) .

جواز اثبات العقود المدنية بالبينة في حالة وجود مانع مادي أو أدبي .

* إذا سلم شخص إلى شخص آخر له به صلة عمل عند مبيتها معا في غرفة واحدة بأحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح فأخذها المستلم وفر ، فعمله هذا يعتبر خيانة أمانة ، ومتى ثبت أن ايداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان ايداعا اضطراريا لجأت إليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينة .

(طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥ ق جلسته ١٩٣٥/٥/٢٠ بمجموعه القواعد ج١ بند

٧٦ ص ٥٦١) .

* أن المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح اثبات عقد الوديعه بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابه من غيره ، والمانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا وتقرير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضى الموضوع فإذا رأى القاضى - لعلاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردها بالحكم - قيام هذا المانع وقبل اثبات الوديعه بالبينة فلا معقب على رأيه فى ذلك .

(طعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥ ق جلسته ١٩٣٥/٥/٣ بمجموعه القواعد ج١ بند ٧٧

ص ٥٦١) .

* أن المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح اثبات العقود المدنية بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابى بمن تعاقد معه ، وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقرير الظروف المانعه فى جميع الأحوال يدخل فى سلطه قاضى الموضوع .

(طعن رقم ١٢١٦ لسنة ١٢ ق جلسته ١٩٤٢/٥/١١ بمجموعه القواعد ج١ بند

٧٨ ص ٥٦١) .

* من المتفق عليه أن الودائع الإضطراريه وكل تصرف حصل فى ظروف اضطراريه

والودائع التى يودعها النزلاء فى الفنادق يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي .

(طعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٥ ق جلسته ١٤/٦/١٩٥٥ مجموعہ القواعد ج١ بند ٧٩ ص ٥٦١) .

تقرير وجود المانع (أو عدم وجوده موضوعي .

• * إن قيام المانع الأدبي الذى من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابه عند وجوبها فى الإثبات يجيز الإثبات بالبينة ، وقيام هذا المانع يدخل فى نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضى الموضوع بلا رقابه عليه من محكمه النقض ، وإذن فاذا رأت المحكمه من ظروف الدعوى أن علاقة القرابه بين الخصمين هى التى تمتعت أحدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة إئتسنه عليها فأجازت له الإثبات بالبينة فلا تصح مناقشتها فى ذلك .

(طعن رقم ١٢٩١ لسنة ١٠ ق جلسته ٢٧/٥/١٩٤٠ مجموعہ القواعد ج١ بند ٨٠ ص ٥٦١) .

• * أن تقدير قيام المانع من الحصول على سند بالكتابه هو من المسائل التى يفصل فيها قاضى الموضوع فاذا كانت المحكمه قد قضت بجواز اثبات الوديعة بالبينة بناء على ما رآته من أن فى صله الأخوه بين المدعيه بالحق المدنى والمدعى عليه ، وفى التجائها إلى منزله عند حصول خلاف بينها وبين زوجها ، وقيامه لنصرتها ، فى ذلك ما يمنحها من أخذ سند كتابي عليه بالمصوغات التى استودعتها إياه ، فلا معقب من محكمه النقض عليها فيما ارتأته .

(طعن رقم ١٧٩٣ لسنة ١٢ ق جلسته ٢/١١/١٩٤٢ مجموعہ القواعد ج١ بند ٨١ ص ٥٦١) .

* أن تقدير المانع من الحصول على الكتابية من أمور الموضوع التى تفصل فيها المحكمه وجودا وعدما تبعا لوقائع كل دعوى وملايساتها ، ومتى قالت المحكمه بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره فى حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشه فى ذلك أمام محكمه النقض .

(طعن رقم ٥١٩ لسنة ١٣ ق جلسته ١٩٤٣/٢/٨ مجموعه القواعد ج١ بند ٨٢ ص ٥٦١) .

* أن تقرير قيام المانع من الإستحصال على كتابه مثبتة للحق من شأن قاضى الموضوع ، فمتى أقام قضاة بذلك على أسباب مؤديه إليه فلا يجوز المجادله فى ذلك لدى محكمه النقض .

(طعن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ ق جلسته ١٩٥٠/١/٣٠ مجموعه القواعد ج١ بند ٨٣ ص ٥٦١) .

* أن تقدير قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان مبنيًا على أسباب سائغه ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه يسوغ به اطراح قاله الطاعن قيام موانع مادية ومن بينها الوديعه الإضرطاريه أو موانع أدبيه حالت دون الحصول على دليل كتابى ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون غير سديد وينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى حول سلطه المحكمه فى تقدير عدم قيام أى من المانعين المادى والأدبى بما لا يقبل معاوده التصدى له أمام محكمه النقض .

(طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسته ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ص ٢٧٢) .

• لما كان الحكم قد عرض لما قام عليه دفاع الطاعن من قيام مانع أدبى حال دون حصوله على دليل كتابى يثبت قيامه برد المال محل الجريمة وأطرحه فى قوله « كما أنه لا يغير من هذا النظر ما ذكره وكيل المتهم من أن الأخير قد سلم المدعى المدنى مبلغ العشرة آلاف جنيه ولكنه لم يحصل على سند مكتوب يفيد ذلك لوجود مانع أدبى بينهما مردود أيضا بأن المانع الأدبى قد افتقد بين الطرفين بعدما ثار الخلاف بين شقيق المدعى بالحق المدنى وبين شريك المدعى المدنى والذي ذكر فيه الأول أن شقيقه - المدعى المدنى - طلب منه أن يقوم بإداره الشركة اثناء غيبته فى الخارج ومحاولته الحصول على مفاتيح تلك الشركة ثم شكايه المدعى بالحق المدنى بالمحضر رقم ٢٦٢٤ لسنة ١٩٨٦ ادارى الشرق والذي ذكر فيه بأنه كانت توجد خلاقات سابقة بينه وبين شريكه نظرا لأنه لم يحصل على أرباحه من الشركة فضلا عن عدم وجود دفاتر حساب منتظمة للشركة كل ذلك يدل على إفتقاد الثقة بين الطرفين وبالتالي لم يعد هناك ثمة موانع من الحصول على سند وقد دب الشك فى نفوس الشركاء واستطال النزاع إلى أسرتيهما » وإذا كان من المقرر أن قيام المانع الأدبى أو عدم قيامه هو بما يدخل فى نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضى الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملاساتها وأنه متى أقام الحكم قضا « بذلك - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - على أسباب مؤديه إليه فلا تجوز المناقشة فى ذلك أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير قويم .

(طعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠ س ٤١ ص ١١٤) .

مثال لتسبب سائح فى نفى قيام المانعين المادى والأدبى بصدد وديعه .

حتى كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين أن إثبات عقود الإلتئمان المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد الإثبات العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى التى تشترط فى خصوصيه الدعوى الدليل الكتابى عرض إلى اعتصام الطاعن بالمانعين المادى والأدبى فناقش أقوال شهود واقعه

تسليم النقود المدعى بتبديدها وهو أمر لازم للفصل في قيام الوديعة الإضرارية وهي من الموانع المادية التي يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ثم أبدى الحكم إطمئنانه إلى أقوال هؤلاء الشهود في شأن ما ذكره عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات بافتراض صحتها ونفى أنها تؤدي إلى الإضرار الذي كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابي ثم انتهى إلى عدم قيام أى من المانعين المادى والأدبى بأسباب سائغة في حدود سلطة المحكمة التقديرية ، وإذ كان . النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تناقض فيه فان ما تنعاه الطاعن عليه من دعوى التناقض فى التسبب لا يكون له محل .
(طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسته ٢٢/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٧٢) .

قواعد الإثبات فى العقود المدنية ليست من النظام العام .

* إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى فى جواز اثبات واقعه بتبديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الوديعة ، بشهادة الشهود ، فإن ذلك يعتبر قبولا منه لهذا الطريق فى الإثبات ، وتنازلا عن طريق الإثبات الكتابي ، وذلك القبول والتنازل جائزان لأن الإثبات بالكتابه فى مثل هذه الصور ليس من النظام العام ، فلا يجوز لهذا المتهم بعدئذ أن يطعن فى الحكم الصادر عليه لعدم ذكره السبب المانع للمجنى عليه من أخذ سند كتابي لهذه الوديعة على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التى يجب ذكرها فى الحكم ، لأنه لا يتعلق بواقعه من وقائع الدعوى وإنما هو خاص باجراء من اجراءات الإثبات وليس على المحكمة أن تعلل اجراءات الدعوى فى الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الأخصام .

(طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣ ق جلسته ٢١/١١/١٩٣٢ مجموعته القواعد ج ١ بند

٨٤ ص ٥٦١) .

* إن سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء فى سماع شهادة الشهود بعدم

جواز اثبات تسلمه المال المدعى تبديده مسقط لحقه فى الدفع بذلك . إذ الأصل أن المدعى عليه بحق مادام له أن يعترف بالحق المدعى به فيعفى المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فانه يكون له أن يتنازل ولو ضمنا عن حقه فى مطالبة المدعى بالإثبات بالطريق العين فى القانون اكتفاء بغيره ، ومراعاة قواعد الإثبات فى المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام ، وإذن فاذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء فى ادلائهم بالشهادة ، ولا حتى بعد الإنتهاء من سماعهم ، فان ذلك منه يعد تنازلا عن حقه فى مطالبة المجنى عليه بالإثبات بالكتابة إذا كان الحق المطالب به مما يجب اثباته بالكتابة ، ويمنعه من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإستئنافية فيما بعد .

(طعن رقم ٤٨٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٣٦/١/٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٨٥ ص ٥٦٢) .

* أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام وإذن فيصح اثبات العقود التى تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بالبينه بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمنا . فاذا كانت المحكمة قد سارت فى اثبات الدعوى بالشهود ، ولم يبد من المتهم اعتراض على ذلك إلا بعد سماع شاهدين ففى ذلك ما يفيد قبوله ابتداء الإثبات بالبينه ولا يجوز له بعده أن يحتج بعدم جواز ذلك .

(طعن رقم ٦٧٨ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/١٩ مجموعة القواعد ج١ بند ٨٦ ص ٥٦٢) .

* الدفع بخطأ المحكمة فى أخذها بشهادة الشهود فى إثبات ما تزيد قيمته على الألف قرش ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مره لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٢١ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٨٧ ص ٥٦٢) .

* أن قواعد الإثبات فى العقود المدنية لا تعلق لها بالنظام العام ، فيجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالبينة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، فإذا ما سكت فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به ، ولا للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إذ هذا السكوت يعتبر تنازلاً منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ولا يكون له بعد أن سقط حقه فى هذا الدفع بتنازله عنه أن يعود فيتمسك به أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض بند ٨٨ ص ٥٦٢) .

* أن القيود التى جاء بها القانون المدنى فى مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد ، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به إلى محكمة الموضوع فإذا هو لم يثر شيئاً من ذلك أمامها بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا فى مواجهته فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ، ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٨٩ ص ٥٦٢) .

* أن قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى ليست من النظام العام ، فإذا كان المتهم لمن يعترض على سماع شاهد الإثبات وقت سؤاله أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم يتمسك بأن قيمة الشئ المختلس لا يجوز اثباتها بالبينة لأنها تزيد على عشرة جنيهات إلا بعد أن سمع الشاهد ، وعلى لسان محاميه أثناء مرافعته ، فإن هذا يعد تنازلاً منه عن التمسك بضرورة الإثبات بالكتابة .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد ج١ بند ٩٠ ص ٥٦٢) .

* أن وجوب الإثبات بالكتابة فى المواد المدنية ليس من النظام العام فيجوز التنازل عنه وقبول الإثبات بالبينة والقرائن ، ولذلك فإن المتهم إذا لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ، قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فهذا يعتبر قبولا منه للإثبات بهذا الطريق ، إذ الأصل أن المدعى عليه يحق ما كما يملك الإعتراف به لصاحبه فيعفيه من إقامة الحجة عليه به يملك التنازل صراحة أو دلالة عن حقة فى مطالبة المدعى بالإثبات بطريقة الخاص قانعا منه بغيره . فإذا كان الثابت بالحكم ويمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن المتهم لم يدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة إلا فى المذكرة التى قدمها بعد سماع شهادة الشهود وبعد أن حجزت القضية للحكم ، فإن سكوته عن ابداء هذا الدفع إلى ذلك الوقت يعد قبولا من جانبه للإثبات بالبينة ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به .

(طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٩١ ص ٥٦٢) .

* أن قواعد الإثبات فى المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام ، فيجب على من يتمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، فإذا هو لم يفعل فإن ذلك منه يعتبر تنازلا عن تمسكه بهذا الحق ، ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سببا للطعن على الحكم ، على أنه إذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال المتهم فى التحقيق ، وورقة محرره بخطه لم يوقع بامضائه عليها تتضمن أنه تسلم الأوراق والعقود المتهم باختلاسها من المجنى عليه ، اعتبرت ذلك مبدأ ثبوت بالكتابة وقيلت الإثبات بالبينة بناء عليه ، فإنه إذا كان قضاء محكمة الموضوع بوجود مبدأ ثبوت بالكتابة قد يكون مستفادا من الوقائع والأدلة المذكورة فى الحكم ولا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة ما دامت عناصره كلها متوافرة ورأى المحكمة فى الأوراق الصادرة من المدعى عليه أنها من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال ، إذ كان ذلك كذلك فإن الإثبات بالبينة يكون صحيحا حتى لو كان المتهم قد إعترض عليه .

(طعن رقم ١٥٠٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ٩٢ ص ٥٦٢) .

(خيانة الأمانة م - ٢٠)

* أن أحكام الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام بل هى مقرره لمصلحة الخصوم فقط . فاذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبيئة فى واقعة تسلمه مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الوكالة لا بداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك منه يعد تنازلا عن حقه فى المطالبة بالإثبات بالكتابه يمنعه فيما بعد من التمسك بمخالفه الحكم الذى قضى بإدانته فى إختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لإثبات الحقوق .

(طعن رقم ٤٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٩٣ ص ٥٦٣) .

* إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لإثبات تسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائز إثباته بالشهود ، بل سكت وصدر الحكم فى مواجهته ولم يستأنفه ، فليس له أن ينهى على الحكم من بعد بدعوى مخالفته لقواعد الإثبات .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١١ مجموعة القواعد ج١ بند ٩٤ ص ٥٦٣) .

* أن الدفع بعدم جواز إثبات المبلغ المدعى تبديده بالبيئة لزيادته على النصاب الجائز إثباته بها هى من الدفع الواجب ابدؤها قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإذن فلا تقبل إثارته لأول مره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢٠ مجموعة ج١ بند ٩٥ ص ٥٦٣) .

* إن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه فى التمسك بالإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواء ، وإذن فإن كان المتهم قد ناقش الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز الإثبات بغير

الكتابه فلا يقبل منه من بعد أن يتعى على الحكم أنه أجاز إثبات عقد الوكاله الذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات بشهادة الشهود .

(طعن رقم ١١٣٥ سنه ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٩٦

ص ٥٦٣) .

* إذا كان الحكم قد أقام قضا برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود مع أن الطاعن يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبى حال دون الحصول على كتابة وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل سماع أى شاهد فى الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الأدبى من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤديه إليه فإنه لا يكون قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند

٩٧ ص ٥٦٣) .

* من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكوره فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصه بخيانة الأمانه تكون مقيده بأحكام القانون المدنى ، ولما كان الين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الإتمان الذى خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانونى للإثبات بالبينة ، وقد دفع محامى الطاعن - قبل سماع الشهود بعدم جواز اثبات عقد الإتمان بالبينة ولم يعن أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائى إلى أقوال الشهود فى إثبات عقد الإتمان الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظرا لقيمته أن يثبت بالكتابه ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا

يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفاع المشار إليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه . كما أغفل ذلك أيضا الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور فى البيان والخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ص ٤٩٩) .

* الأصل أن مراعاة قواعد الإثبات فى المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه ، فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه فى التمسك بالإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواء .

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ ص ٤١٠) .

ثبوت عقد من عقود الإلتزام بالنسبة لواحد ممن اشتركوا فى إختلاس المال المسلم كاف لاعتباره ثابتا فى حق جميع من ساهموا معه فى الإختلاس . فاعلين كانوا أو شركاء . متى ثبت عقد من عقود الإلتزام بالنسبة لواحد ممن اشتركوا فى إختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفى لاعتباره ثابتا فى حق جميع من ساهموا معه فى الإختلاس فاعلين كانوا أو شركاء . إذ بعد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقيا إلا إثبات مساهمة كل متهم فى واقعه الإختلاس فقط .

(طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٠/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ١ بند ٩٨

ص ٥٦٣) .

إقرار شخص بتسلمه حافظه نقود آخر وردها كما هي بدون ان يفتحها . لا يعتبر مبدءا ثبوت بالكتابة يجيز اثبات مقدار ما كان بها من نقود .

سلم أحد لاعبي القمار لشخص محفظه وبها نقود لحفظها حتى ينتهى من اللعب مع آخرين ثم ادعى أنه لما فتحها بعد أن استردها وجد النقود التى بها ناقصه فقالت محكمة النقض أن هذه الواقعة لا تنتج سوى أن تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة وهى وديعه اختياريه لا شئ فيها من الإضرار فالقول فيها قول المودع لديه ، مالم يتم الدليل الذى يقبله القانون المدنى على صحه دعوى المدعى ، فإذا كان المتهم لم ينكر استلامه للمحفظة ولكنه يقرر أنه تسلمها وردها كما هي بدون أن يفتحها فلا يمكن أن يعتبر اعترافه هذا مبدءا ثبوت بالكتابة مجيزا لإقامة الدليل بالبينة على مقدار ما كان بها من النقود .

(طعن رقم ١١٢٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد ج١ بند ١٧٥ ص ٤٦) .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . سقوطه إذا لم يتمسك به المتهم قبل سماع الشهود . سكوته يفيد تنازله عن هذا الحق .

* إذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الإثبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز إثبات عقد الإلتمان بالبينة ، فقد سقط حقه فى التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقرره للإثبات فى المواد المدنية وهى قواعد مقرره لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .
(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٠ ص ٤٨٦) .

* لما كان طلب المطعون ضده (المتهم) سماع شهود الإثبات فى جريمة السرقة المستند إليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلح بجريمة التهديد موضوع

الطعن، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً في تهمة السرقة التي اقتصر عليها طلب التكاليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت إليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للإستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الإستئنافيه في المعارضة فيادر قبل ابداء أى دفاع موضوعى إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانوناً من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد .

(طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ مجموعة القواعد جء بند ١٨ ص ٢٩٣) .

* لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع الشهود بجلسته ١٢/١٢/١٩٨٢ ولم يدفع قبل سماع الشاهدين بعدم جواز الإثبات بالبينة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر سكوته تنازلاً ضمناً عن الدفع يكون قد أصاب صحيح القانون لأن القواعد المقرره للإثبات فى المواد المدنية هى قواعد مقرره لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام ، والسكوت عن الإعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل ابتداء عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ العدول عن هذا التنازل ويضحي منعه فى هذا الشأن فى غيرمحله .

(طعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧ س ٣٩ ص ٥٠٥) .

وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . مثال فى جريمة تبديد .

يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالإدانة إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحه اىصال الأمانه وتزويره على التهمة من عجز المدعى المدنى الطاعن عن بيان مصدر النقود الذهبية موضوع

الإيصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة والنيابة بحصول الاختلاس وعدم تعليلة ما يدعو المتهمه ولديها إلى اقرار الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أباد بيضاء عليه فى تربيته وتنشئته وترسيخ قدمه فى ميدان الأعمال ، ومن عدم تصور أن تقبل المتهمه وابنها الوديعه مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساسا يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، فإنه يكون استدلالا فاسدا وتديلا غير سائق لا تسانده الماديات التابعة الثابتة فى الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٨٣) .

كون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد اثباتها . غير لازم . كفاية استخلاص ثبوتها استنتاجا من الظروف والقرائن . مثال فى جريمة تبديد .

* لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التى ثبت لديه والقرائن التى استخلصها بطريق الإستنتاج والإستقراء وترتيب النتائج على المقدمات ، أن الطاعن قد أؤتمن على الأشياء موضوع الإتهام .

وكانت له الهيمنه التامه عليها من حيث ادخالها إلى المخازن واخراجها منها والإحتفاظ بمفاتيح تلك المخازن وأن العيث بتلك الأشياء لم يكن نتيجة إهمال منه أو بعيدا عن بصره وعلمه ، وأنه قد استقر فى يقينها حصول التبديد من جانب الطاعن بأن تصرف فى المنقولات التى أثبت الجرد عدم وجودها طرف المالك وذلك أخذا بأقوال الشهود الذين اطمأنت المحكمة إلى أقوالهم وما جاء بمحضر الجرد وما أورته المعاينه التى أجرتها المحكمة ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن من جدل موضوعى فى شأن

تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يكون له محل إذ لا شأن لمحكمة النقض به .
(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ ص ٢٧ ص ٦٨٥) .

* لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى وأستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة المكنات الفعلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الإقتضاء الفعلى والمنطقى .
(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ ص ٢٧ ص ٩٥٢) .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما فى الأوراق .
من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى أوراق الدعوى لأن الأصل أن تبنى المحكمة حكمها على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاؤه على اعتبار أن المحرر الصادر من الطاعن هو بمثابة اعتراف مع مخالفة ذلك لعباراته التى لا تنطوى على اعتراف منه باختلاس قيمة العجز وإنما على مجرد إقرار بمسئوليته المدنية بسداد العجز الذى قد يظهر فى حسابات فرع المؤسسة المدعية بالحقوق المدنية بعد تمكينه من تقديم مستنداته وفحصها وتصفيه الحساب بينهما وهو ما لا ينطوى على أى اعتراف بالجرمة . ولما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد إستند إلى دعامة غير صحيحة مما يبطله .

(طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ ص ٢٨ ص ٩٦٣) .

احالة الحكم فى بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمون أوجه استدلاله به . عدم كفايته سندا للإدانة . مثال جريمة تبديد .

لما كان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى والأدله على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث أن المحكمة بعد إطلاعها على الأوراق ترى أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لإدانته وذلك مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ولم يدفعها المتهم بأى دفاع مقبول ومن ثم يتعين عسقا به عنها طبقا لمواد « الإتهام » لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدله التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة هذا فضلا على أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة ثانى درجة أثار فيها عدم مسئوليته عن الرسوم المستحقة على السيارة التى أوقع الحجز من أجلها وأنه لم يعلم بالحجز واليوم الذى تحدد للبيع ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتا له أو ردا عليه وأيد الحكم الابتدائى لأسبابه لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ س ٢٨ -

ص ٨٨٥) .

الفصل الرابع

تسبیب الأحكام لجريمة خيانة الأمانة

وجوب استظهار صلة المتهم بفعل الغش أو التبيد وذكر الأدلة عليهما في حكم الإدانة .

* أنه لكي تمكن مساءلة المتهم عن الغش أو التبيد الذي يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الغش أو التبيد وأن يذكر الأدلة عليهما ، ولا يغنى عن ذلك القول بأن المتهم كان في هذا التعاقد ممثلاً للشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً في الفعل الذي وقع .

(طعن رقم ٣١٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٥١ ص ٥٥٧) .

* إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المذنب ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص في شركة للتجارة في الجوارب ، وأنه كلف القيام بعملية الشراء ، فدفع هذه المبالغ إلى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب ، فإن ضياع هذه المبالغ خسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالإدارة فيها ، فمسألته عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضى عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودوره في إدارتها والأساس القانوني لمسألته عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد إليه فيها . فإذا هي سألته بناء على إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التي تسلمها من أجلها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان وإجبا نقضه .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٢ ص ٥٥٧) .

وجوب استظهار الحكم بالإدانة العلاقة المدنية بين المجنى عليه والمتهم وأن تسليم الأشياء المبددة كان حاصلا بناء على تلك العلاقة .

* إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة التبديد المسند إليه لم تقل فى حكمها إلا أنه « تبين من الإطلاع على تقرير الخبير الذى نلتبه المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم بدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات ، وذلك إضرارا بالمجنى عليه الذى سلمته محله على أن تكون له عموله مقدارها عشرة فى المائة من ثمن الساعات التى يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافى الإيراد من تصليح الساعات » فإن حكمها هذا يكون قاصرا ، إذ أنها استندت إلى تقرير الخبير دون أن تتعرض للأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين فى حكمها الأدلة التى اعتمدت عليها فى القول بقيام العلاقة المدنية التى ذكرتها بين المجنى عليه والمتهم ، وأن تسليم الأشياء التى قالت بتبديدها كان حاصلا بناء على تلك العلاقة .

(طعن رقم ١٠٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٣

ص ٥٥٨) .

* ما دام الحكم الصادر فى جريمة خيانة الأمانة قد أثبت بما أورده من الأدلة أن المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التى هو موكل عنها تحصيلها من العملاء لحسابها ثم يختلسها لنفسه إضرارا بالشركة فهذا يكون بيانا كافيا لعقد الإثتمان الذى تسلم المبلغ بموجبيه .

(طعن رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١ مجموعة القواعد ج١ بند

٥٤ ص ٥٥٨) .

* متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وكاله بل أن المبلغ المدون بالإيصال هو عن معاملته مدنيه بين الطرفين ،

وأنة استدلل على ذلك بأن الإيصال حسبما هو واضح من الحكم المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه عما يتنافى مع كون الواقعة وكاله كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملته بينهما ، ولماذا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى ٢٥ منه ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .
(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٥ ص ٥٥٨) .

اقتناع القاضى ان تسليم المال كان يعقد من عقود الأمانة . شرط لإدانة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة . وجوب تحديد نوع العقد . اغفال ذلك . قصور .

وحيث أن الحكم الإبتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالإدانة إلى قوله « وكان المتهم قد تسلم المخرطة الملوكة لمورث المدعيه بالحقوق المدنية وأيا كان وجه الرأى بأن شركة قائمه بين مورث المدعيه بالحق المدنى والمتهم والد المورث فإن تلك المخرطة كانت مسلمة للمتهم كأمين عليها بما يتطلب منه أن يتعهد بحفظها كما يحفظ مالا لنفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحب الحق فيها وكان قد تسلمه على نحو ما ذهب بدفاعه بمقتضى الشركة القائمة والتى لم تصفى بعد وهو تسليم اعتبارى يكفى للإدانة إذ كان المودع لديه حائزا للشئ من قبل فأيا كان وجه الرأى أن الشركة قائمه أو أن المخرطة تسلمها على سبيل الأمانة أو عاربه الإستعمال أو كوكيل عن الشركة فإن جميعها يجمعها وصف واحد هو فعل خيانة الأمانة ولا يقلل من هذا النظر أنه لم يباشر مع مورث المدعيه بالحق المدنى عقدا من العقود الواردة بنص المادة ٣٤١ عقوبات إذ أن صريح نص المادة اكتفى بعبارة عامه وهى أن يكون تسليم المال قد حصل على وديعه مما يستوى فيه براهن لما يكون منشأة التعاقد وما يكون مصدره القانون » لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا تصح ادانته

متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجريمة يتعين أن يحدد العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبديده حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان يدخل ضمن عقود الإتمان المبينه بالمادة سالفه البيان وإلا كان قاصرا .

(طعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢١ ص ٤٢ ص ١٠٠٩) .

تضارب الحكم فى نوع عقد الأمانة . تناقض . يعيبه .

لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يتضمن الرد على دفاع الطاعن بأنه لا تربطه بمورث المجنى عليها علاقة الشركة - رغم جوهرته - بما ينفيه فضلا عن أن البين من الحكم أنه نسب إلى الطاعن أنه تسلم المخرطه المدعى تبديدها بمقتضى عقد شركة ثم عاد وأورد ما يفيد أن التسليم كان بمقتضى عقد وديعه ، ثم ذهب ثالثا إلى أنه كان على سبيل عاربه الإستعمال دون أن يبين سنده فى كل ذلك فإنه فضلا عن قصوره يكون مشوبا بالتناقض - الذى يتسع له الطعن - بما يعيبه ويوجب نقضه والإعاده .

(طعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢١ ص ٤٢ ص ١٠٠٩) .

اعتبار المحكمة الإستئنافية العقد محل الدعوى شركة لا قرضا . كما عرفت محكمة أولى درجة . دون ذكر الإعتبارات التى استندت إليها فى ذلك . قصور .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عدت العقد محل الدعوى قرضا لا شركة ، ثم اعتبرته المحكمة الإستئنافية شركة وأدانت المتهم على أساس أنه وكيل عن المدعى بالحقوق المدينه فى إداره أموال الشركة ، دون أن تذكر الإعتبارات التى استندت إليها فى ذلك فإن حكمها يكون قاصرا .

(طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١٠/١١ مجموعة القواعد ج ١ بند

ص ٥٥٨) .

عدم اخذ المحكمة بتقرير الخبير الذى نذبت له لتصفية الحساب . واطهر براءة المتهم .
دون أن تبين وجه الخطأ فى تصفيه الحساب الذى استبعدته . ودون أن تجرى هى
الحساب . قصور .

إذا كانت المحكمة قد نذبت خبيراً لتصفية حساب الجمعية التى أنهم رئيسها
بتبديد أمورها فأظهر الخبير ما يفيد براءة المتهم مما اسند إليه فلا يكفى لادانته أن
تستبعد المحكمة عملية الحساب التى تضمنها تقرير الخبير ، بل يجب عليها أن تبين
وجه الخطأ فى تصفيه الحساب الذى استبعدته ، وأن تجرى هى الحساب ، وتبين المبلغ
الذى تعتبر ذمه المتهم مشغوله به ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .
(طعن رقم ٧٥٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٢/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٧
ص ٥٥٨) .

وجوب استظهار الحكم القصد الجنائى . ادانته المتهم بجريمة خيانة الأمانة دون اثبات
القصد الجنائى لديه . قصور يعيب الحكم .

* إذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكاً معهوداً إليه بإداره الشركة
ووكيلاً عن باقى الشركاء ، تصرف فى العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه
لملكه إضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر ، فإن الحكم يكون قد
استظهر القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة كما هى معروفة به فى القانون .
(طعن رقم ١٥٠٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧ مجموعة القواعد ج١ بند
٥٨ ص ٥٥٨) .

* متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التهديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى
لديه وهو انصراف نيته إلى أضافه المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً
بملكه فإنه يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ مجموعة القواعد ج٢ بند
١٢ ص ٤٨٥) .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردها اضاراً به ، وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به فى القانون ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٦ مجموعة القواعد ج٤ بند ٧ ص ٢٩١) .

* أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة ، ولما كان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٨ ص ١٧ ص ٩٨٥) .

* لا يتحقق الركن المادى لجريمة التبيد بالتأخير فى رد الشئ أو بالإمتناع عن رده إلى حين ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجائى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضاراً بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجائى عن الرد ، وأن يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع الطاعن فى شأن طلبه من محكمة أول درجة عرض المنقولات على (زوجته) المجنى عليها بالطريق الرسمى بما يفنده فإنه يكون قاصر قصوراً يعيبه .

(طعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ ص ١٧٦) .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن استولى على متعلقات زوجته المجنى عليها المبينة بالقائمة وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هى معرفة به فى القانون فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨ من ٣٣ ص ٨٢٧) .

كفاية استظهار القصد الجنائي من ظروف الواقعة المبينة بالحكم .

* لا يشترط لبيان القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه فى الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفى أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجانى ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد ونيته حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم اضراراً به .

(طعن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٩ ص ٥٥٨) .

* المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أورده فى حكمها كافياً لاستظهاره كما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ٧٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٠ ص ٥٥٨) .

عدم تحديث الحكم عن توفر نية الإختلاس لدى المتهم . قصور .

* إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم باختلاس مستندات تسلمها

على سبيل الوكالة لتسجيلها ، فحكم غيابيا بادانته فى هذه التهمة ، فعارض ، فأيدت المحكمة هذا الحكم لأسبابه وأضافت إليها قولها أنها « لا تعول على رد تلك المستندات غير مسجله بعد إنقضاء خمس سنين على تسلمها فضلا عن أن المتهم مبدد أيضا لمبلغ كذا » ثم قالت « إنه عن تقدير التعويض فإن أساسه هو تبديد المستندات وعدم تسجيلها وهى كيت وكيت رغم انقضاء نحو خمس سنوات ، فضلا عن تبديده المبلغ الذى قبضه بمقتضى الإيصال المؤرخ فى كذا وهو كذا » ثم لما استأنف هذا الحكم قضت المحكمة الإستئنافيه بتأييده لأسبابه مضيفه إليها قولها « أنه بالنظر لما ثبت من صريح قول المجنى عليه بالجلسة إنه تسلم النقود والأوراق موضوع التهمة وأنه تنازل عن دعواه المدنيه قبل المتهم ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبه . فإن هذا الحكم يكون معيبا واجبا نقضه ، إذ هو لا يفهم منه هل كانت إدانة المتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه ، وهى اختلاس المستندات ، أم من أجل واقعه أخرى هى اختلاسه النقود التى تسلمها لدفعها فى التسجيل ، ولأنه فوق ذلك ، لم يتحدث عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم مع ذكره أنه رد المستندات المسلمه إليه وأنه أبدى استعداده منذ التحقيق الأول لردّها .

(طعن رقم ١٦١٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد ج١ بند

٦١ ص ٥٥٨) .

* إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبديد المسندة إليه قد اقتصر على قوله « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والإيصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التحاقهم بالعمل فاختلسها إضرارا بهم » فإن هذا الذى قاله الحكم لا يكفى فى بيان القصد الجنائى فى جريمة التبديد كما هو معرف به فى القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه مما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٤ مجموعة القواعد ج١ بند

٦٢ ص ٥٥٩) .

(خيانة الأمانة م - ٢١)

اعتماد الحكم بالإدانة على مجرد امتناع المتهم عن رد الشئ دون ثبوت سوء نيته .
قصور .

* إذا كان الحكم بإدانة المتهم فى جريمة تهديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم إليه لإصلاحه وأنه رفض رده إلى صاحبه ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدى إليه صاحبه أجر إصلاحه ويعيد إليه الجهاز الذى كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم إصلاح جهازه إلا بقوله إنه لم يقد دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازا آخر لاستعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التى أوردتها المحكمة عنه لا يكفى لاعتباره مبددا إذ لابد من ثبوت سوء نيته .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٥٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٣ ص ٥٥٩) .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى تهديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله إن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها ولم يثبت قيام القصد الجنائى لدى المتهم وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، فذلك قصور يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١/٦/١٩٥٣ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٤ ص ٥٥٩) .

* إذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن المتهمين تسلموا من المجنى عليه الأموال التى إتھما بتبديدها ثم لم يردّاها ، وبنى على ذلك ادانتھما بجريمة التهديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديهما وهو انصراف نيتهما إلى إضافة المال الذى تسلماه إلى ملكهما واختلاسه لنفسيهما اضرارا بالمجنى عليهم ، فإن ما أورده الحكم على ما سلف ذكره ، لا تتحقق به اركان جريمة التهديد كما هى معرفه به فى القانون ، وبالتالي

يكون الحكم قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٩٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٥ ص ٥٥٩) .

عدم تعرض الحكم بالإدانة للدفاع المتهم بالتبديد . بما يفنده . قصور .

* إذا كانت المحكمة أدانته المتهم فى جريمة خيانة الأمانة وقالت فى حكمها عن دفاعه بأن الماشيه المنسوب إليه تبديدها قد سرقت منه ، إنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته ، كان حكمها قاصر التسبيب واجبا نقضه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالإدانة يجب أن يبنى على اليقين .

(طعن رقم ١٨٩٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٨/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٦ ص ٥٥٩) .

* يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعيه التعاون بل إن الأمين كان أخاه الذى توفى فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقرارا بقبول سداد ما عساه يكون بذمه أخيه الذى توفى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فحكمها يكون مشوبا بالقصور متعيننا نقضه .

(طعن رقم ٤٣٨ سنة ٢١ ق جلسة ٤/١٢/١٩٥١ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٧ ص ٥٥٩) .

* إذا كان المتهم قد دفع تهمه التبديد المسند إليه بأن العقد محل الدعوى ليس عقد وديعه وإنما هو حرر بصيغتها لكى يكرهه صاحب العقد على دفع دين مدنى

وطلب اعلان شهود نفى لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه إلى ما طلب ولم تعن بالرد على طلبه وقضت بإدائته ، فتمسك أمام المحكمة الإستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى إليه ولم ترد عليه ، فهذا منها قصور يوجب نقض الحكم إذ هذا الدفاع لو صح لأدى إلى براءة المتهم ، فكان عليها أما أن تحققه وأما أن ترد عليه بما يفنده .

(طعن رقم ١١٣٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠ مجموعة القواعد ج٢ بند ٧٠ ص ٦٥٨) .

* إذا كان المتهم بالتبديد قد طلب أمام المحكمة الإستئنافية تقديم الدفاتر الخاصة بالشركة والمخزن الخاص بها ، تحقيقا لدفاعه ، فقضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الإبتدائي للأسباب التي بنى عليها ولم تشر في حكمها إلى طلب المتهم في هذا الشأن أو ترد عليه مع أن تحقيق هذا الدفاع قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى فإن في عدم اجابته أو الرد عليه اخلافا بحقه في الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٧٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٤ مجموعة القواعد ج٢ بند ٨٧ ص ٦٦١) .

وجوب الرد على أوجه الدفاع الهامة ردا سائفا . مثال . في الرد على تمسك المتهم بحقه في حبس السيارة حتى يقبض أجر اصلاحها .

إذا تناول الحكم ما عرض له المتهم في دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقبض أجر اصلاحها ورد عليه في قوله « أنه لا يقبل منه هذا الدفاع إلا إذا كانت السيارة قد أصلحت فعلا ولم يبدد أى جزء منها » فإنه بذلك يكون قد رد على دفاع المتهم بما يدحضه للأسباب السائفة التي أوردها .

(طعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٩ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٤ ص ٤٠٧) .

التزام الحكم بالإدانة ذكر مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها .

يشترط فى الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعه الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفى منه ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التى اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهادها بها على ادائه المتهم . وإذن فالحكم الذى اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهاده شاهد الإثبات التى يستفاد منها تسلمه المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ١٢٥ ص ٥١٠) .

تبديد . ادائه . تناقض معيب .

إذا كان الحكم الابتدائى القاضى بادائه المتهم فى تبديد حصان سلم إليه لتربيته قد بنى الإدانة على أن المتهم تسلم من المجنى عليه مبلغ كذا لشراء حصان معين والعناية به ورغم مطالبته به فإنه لم يحضره وتبين أنه بدد المبلغ ، كان الحكم المطعون فيه قد أيد هذا الحكم لأسبابه تلك ولأن المتهم بدد الحصان بعد شرائه إياه ، فإنه يكون قد شابه تناقض فى بيان واقعه الدعوى من شأنه إلا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون عليها ويتعين لذلك نقضه .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/٣ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٤٤ ص ٥٢٣) .

عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر فى ثبوت الواقعة .

تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التى أوردتها على حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالجلسة .

(طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٢ ص ٤٨٦) .

اغفال الحكم الإشارة إلى مخالفا قدمها المتهم تتضمن استلام المجنى عليه المبلغ موضوع ائصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد الشئ يعيب الحكم بالقصور .

حصول السداد المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسئولية الجنائية . فاذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الإستئنافية إلى مخالصة قدمها مرقع عليها من المجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع ائصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى إلا أنها لم تشر إليها فى حكمها ، فإن المحكمة الإستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقه ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبه صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذى يبطله .

(طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٥ ص ٤٨٧) .

ارتباط جريمى الفاعل والشريك فى التبديد . اثره . استفادة الشريك بالتبعيه من الدفاع الجوهرى للفاعل . عدم الرد على هذه الدفاع . قصور .

إذا كان الطاعن - وهو المتهم بالإشتراك فى تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبداه الفاعل الأصلى من أن السيارة التى حجز عليها فى الطريق العام كانت موجودة بالجراج ولم تبدد ، إلا أنه نظرا لإرتباط جريمته بجريمة الفاعل الأصلى (الحارس على السيارة المحجوزة) فإنه أى الشريك يستفيد حتما بالتبعيه من دفاع هذا الأخير الذى لو صح لإنتفت مسئوليته وبالتالي تنتفى مسئولية الطاعن . إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذى لم يستأنف الحكم الإبتائى الصادر ضده .

(طعن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٣ مجموعة القواعد ج٤ بند ٣ ص ٢٩١) .

إنهاء الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الإلتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ به قبل التبديد .
إثارة هذا الدفاع دون أن تعرض المحكمة له . قصور .

انتهاء الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الإلتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار أمام محكمته أول وثاني درجه أنه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات ، غير أن أيًا من الحكّمين الابتدائي أو المطعون فيه لم يعرض لذلك الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الدفاع المشار إليه دون أن يعنى بالرد عليه - مع أنه لو ثبت صحته تغير وجه الفصل في الدعوى - يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٩٠) .

إنهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أسس ذلك .
قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف انتهى إلى أن حق الهيئة العامة للبريد في التعريض - المطالب به مؤقتا - والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محموله على سبب غير الواقعه المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٧٦) .

عدم بيان حكم الإدانة لنوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه واليوم الذي حدده المحضر لاجراء البيع . قصور .

أوجب قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدله التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر بالإدانة فى جريمة تهديد محجوزات لم يبين نوع الأشياء التى وقع عليها الحجز وتاريخه واليوم الذى حدده المحضر لاجراء البيع ، واكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الحجز والتهديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ ص ٢١ ص ٤٤٧) .

دفاع الطاعن بوجود المحجوزات . وعدم تحقيق المحكمة ذلك . إخلال بدفاع جوهرى تنفى به المسئولية فى جريمة التهديد إذا ثبت صحته .

متى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن فى جريمة التهديد استنادا إلى ما أثبته المحضر فى محضرة من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التى يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس ادارة الشركة الجديد - والذى عين حارسا بدلا من الطاعن - وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التى كان يديرها قبل تأميمها وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أم غير صحيح رغم جوهريته ، إذ من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعن وبغير وجه الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يجعل حكمها

المطعون فيه معيبا مما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦٠٧) .

وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . مثال في جريمة تبديد .

يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالإدانة إلا عن حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة إيصال الأمانة وتزويره على المتهم من المدعى المدني الطاعن عن بيان مصدر النقود الذهبية موضوع الإيصال المذكور وعدم ميادرتة بإبلاغ الشرطة والنيابة العامة بحصول الاختلاس وعدم تعليقه ما يدعو المتهم وولديها إلى اعتراف الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياذ بيضاء عليه في تربيته وتنشئته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ، ومن عدم تصور أن تقبل المتهم وابنها الوديعه مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعا لا تصلح بذاتها أساسا يؤدي إلى النتيجة التي انتفى إليها الحكم ، فإنه يكون استدلالا فاسدا وتديلا غير سائغ لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠ من مايو لسنة ١٩٧٠ س ٢١)

ص ٦٨٣) .

للمحكمة (إن) تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم (أو) عدم كفاية أدلة الثبوت . شرطا ذلك . مثال لتسبيب معيب في جريمتي تبديد ونصب .

* من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها فحصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع

المتهم أو داخلتها الرمية فى صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنه لم ترفع أى حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم فى تهمة التهديد وإنما الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم فى تهمة النصب استمروا فى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعنه بصفتهم مالكين للسياره بعد صدور القرار بتأميم شركتهم فى يوليو سنة ١٩٦١ وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنيه قبل المطعون ضدهم فى تهمة التهديد على خلاف الثابت فى الأوراق وقبل المطعون ضدهم فى جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحه وقت شراء الطاعنه للسياره دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكه الذى صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفه ملاكها السابقين ، وعما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا فى التصرف كمالك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءا من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تقييد الدعوى والإحاطه بظروفها وأدله الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنيه والإحاله . (طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٦١) .

• أوجب القانون فى كل حكم بالإدانه أن يشتمل على بيان الواقعه المستوجيه للعقوبه بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدله التى استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدله حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعيه الجرائم والعقاب والا كان الحكم قاصرا باطلا . فإذا كان الحكم الابتدائى المزد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان اثبات وقوع جريمة التهديد المسندة إلى الطاعن على القول : « وحيث أن النيابة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بالقييد والوصف المعروضين وطلبت عقابه طبقا لمواد الاتهام ، وحيث

أن التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات فمن ثم يتعين عقابة بمواد الإتهام» دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد مؤدى أقوال المجنى عليه شاهد الواقعة أو الأدلة التى استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى أنزل بموجبة العقاب على الطاعن ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور فى التسبيب والبطالن .
(طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦١٠) .

* لما كان الحكم المطعون فيه أورد تبريراً لقضائه بالبراءة قوله « إن الثابت بمخضّر جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ أن العلاقة الزوجية بين المتهم والمجنى عليها كانت مازالت قائمة عندما إتهمته وقد شهد الشهود بأن الزوجة وبعض أقاربها حضروا وأخذوا المنقولات المنسوبة للمتهم الإستيلاء عليها الأمر الذى يقطع فى الدلالة على أن المتهم لم يرتكب ما نسب إليه والمحكمة تطمئن إلى شهادة الشهود الذين عاصروا الواقعة » لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدله الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدله الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدله النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلها إلى الريبة فى صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن أمين التحقيقات بقسم شرطة النزهة قد أثبت فى محضرة أنه انتقل إلى المطعون ضده وكلفه برد منقولات الطاعنة إليها بناء على أمر النيابة العامة فأقر له بوجودها فى حوزته ورفض تسليمها إليها وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئه المطعون ضده أخذاً بأقوال شهوده من أن الطاعنة وبعض أقاربها أخذوا منقولاتها المنسوبة إليه تبديدها ، دون أن يعرض للدليل المستند مما أثبتته أمين التحقيقات بمحضرة سالف الذكر بما يؤيد أقوال الطاعنة وشهودها وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته فإن

ذلك مما ينبنى بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدله الدعوى وتمحيصها مما يعيب الحكم بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ س ٢٩ س ٧١١)

* من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة حتى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدله الثبوت إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدله الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيره ووزانت بينها وبين أدله النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعنة قدمت لمحكمة ثانى درجه صورة رسمية من محضر حجز تحفظى وقع على منقولات بمسكن المطعون ضده تتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المشار إليها بالفواتير المقدمة منها اثباتاً للملكيتها فان الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجه القاضى بتبرئة - المطعون ضده - على أساس أن الطاعنة أخذت منقولاتها المنسوب إليها تبديدها دون أن يعرض لدلاله محضر الحجز سالف الذكر ، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته فان ذلك مما ينبنى بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدله الدعوى وتمحصها مما يعيبه .

(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١ س ٣٢)

ص ٢٧٥) .

تجهيل الحكم لأدله الثبوت . غير جائز . عدم بيان مضمون السند المتخذ كدليل على التبديد يعيب الحكم بالقصور .

من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدله الثبوت فى الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده المشرع من تسبيب الأحكام وتمكن معه محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون

تطبيقا صحيحا ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه على السند المنسوب إلى الطاعن استلامه بموجبه البضاعة التي دين بتبديدها دون أن يبين مضمونه ، فإن يكون معيبا بقصور في البيان يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٠٠ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨ س ٢٧ ص ٣٦٦) .

عدم قبول رفض الحراسه . من المدين أو الحائز . إدائه من رفض قبول الحراسه دون استظهار كونه حائزا أو مدينا . قصور .

أوجب الشارع لانعقاد الحجز الإدارى عناصرا وشروطا مخصوصه منها وجوب أن يكون الحارس الذى ينصبه مندوب الحجز مدينا أو حائزا حتى لا يعتد برفضه قبول الحراسه وتسوغ بالتالى مسألته جنائيا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارسا وترك المحجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسه وأنه ليس المدين ، دون أن يستظهر أنه عين حارسا بوصفه « حائزا » للمحجوزات والأدله التى يستخلص منها ذلك ودون أن يمحس دلاله ما قالته محكمة أولى درجه من أنها لا تطمئن إلى سلامه اجراءات الحجز التى اتخذت ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٥ س ٢٧ ص ٤٠٠) .

التفات الحكم عن مستندات الطاعن التى قدمها . لنفى مسئوليته عن الجريمة . قصور .

* أن التفات الحكم عن المستندات التى قدمها الطاعن الثانى - لمحكمة أول درجه أثناء نظر معارضته - تمسكا بدلائلها على إنتفاء مسئوليته فى جريمة التبديد بسبب إصابته يوم الحادث بكسر فى ظهره اثناء تحميله السيارة ودخوله المستشفى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحاله بغير حاجة لبحث

باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥٢٦) .

* لما كان يبين من الحكم الابتدائى أنه برر قضاءه بالإدانة بقوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الحجز التحفظى » ومن محضر التبديد المؤرخ ١٩٧٣/٤/١٨ ولم يدفع المتهم التهمة بدفاع ما مما يتعين معه ادانته بمادتى الإتهام علا بالمادة ٣٠٤ / أ.ج ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات أن الطاعن قدم لمحكمة ثانى درجة حافظة مستندات اشتملت عن صورة رسمية من اللجنة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة الإزيكية ، وقد تمسك الطاعن بدلاله المستند الذى قدمه على انتقاء مسئولية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى لأسبابه والتفت عن هذا المستند ولم يقل كلمة فيه ولم يعن بتحميص دفاع الطاعن المؤسس عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ من ٢٨ ص ١٠٢١) .

* لما كان البين من الأطلاع على الأوراق ومدونات الحكم على ما سلف ذكره أن الطاعنه تقدمت بمستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسئوليتها عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائى لديها ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلاله على صحة دفاع الطاعنه ولو أنه عنى ببطلانها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع - بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦ من ٢٩ ص ٦٩٥) .

* متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن المحكمة الإستئنافيه قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٠/٦/١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، فقدم محامى الطاعن مذكروه فى الميعاد ضمنها الدفاع المشار إليه بوجه الطعن واستند فى تأييد صحته إلى المستندات المرفقه بملف الدعوى والقاتوره رقم ٤٥٦-٧ الخاصه بالعمل ، وتمسك بدلاله هذه المستندات على براءه ذمته من المبلغ المنسوب إليه اختلاسه ، فإن الدفاع على هذه الصوره يكون جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون مشويا بالإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٦٤) .

* إذا كانت العبره فى عقود الأمانه بحقيقه الواقع لا يعباره الأوراق وألفاظها و كان البين من الإطلاع على مدونات الحكم - على ما سلف ذكره - أن الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدالاتها على نفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائى لديه ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يبد رأيا فى مدلولها وفى صحة دفاع الطاعن المستند إليها ، كما التفت كذلك عن طلب الطاعن ندب خبير لتصفيه الحساب بينه وبين المجنى عليه وهو فى خصوصية هذه الدعوى دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها لما من شأنه - لو صح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، ولما كان الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يبسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشويا - فضلا عن قصوره - بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله .

(طعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٧ س ٣٩ ص ١١٧١) .

إدانة المتهم لمجرد تصرفه فيما أودع لديه . دون الفصل فى النزاع على ملكية وإنتفاء
القصد الجنائى . قصور وإخلال بحق الدفاع . مجرد الإخلال بعقد الوديعة . لا يفيد وقوع
جريمة التبييد .

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافيه أن الطاعنه
قدمت مستندات تمسكت بدلائلها على ملكيتها للأنتقاض موضوع التهمه وإنتقاء
القصد الجنائى لديها ، وتمسكت فى دفاعها بأن المدعيه بالحق المدنى - المطعون ضدها
- لم تقدم سند ملكيتها وأن المحامى العام سلم الأنتقاض للطاعنه ، كما تضمن محضر
تلك الجلسة أن المدافع عن الطاعنه قدم حافظه بها عقد إيجار محرر بين الطاعنه
والمطعون ضدها تدليلا على فساد دعوى هذه الأخيره وعلان منازعتها للطاعنه فى
الملكيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه أنه وإن دان الطاعنه لمجرد أنها تصرفت فى الأنتقاض التى أودعت لديها على
سبيل الأمانه للمحافظه عليها ، دون أن يفصل فى النزاع على ملكيتها ودون أن
يعرض لمستندات الطاعنه ولا دفاعها الناتج عليها بدعوى إنتفاء القصد الجنائى لديها ،
وذلك بالرغم من أنه قد أشار إليه فى مدوناته ، لما كان ذلك ، وكان مجرد اخلال
الطاعنه بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظه على الأنتقاض التى تركت
فى حوزتها لحين الفصل فى النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبييد ،
بل لابد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الأمر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر
بالمجنى عليها .

(طعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨ ص ٢٩) .

وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم
إلى واقع لا أصل لها فى التحقيقات . يعيبه . مثال .

* من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى
وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى روايه أو واقعه لا أصل لها فى التحقيقات فإنه

يكون معيبا لابتنائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو واقعه هي عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن واقعه الدعوى - كما صورها الإتهام - هي أن الطاعن يدد منقولات مسلمة إليه على سبيل الوديعه ومملوكه ل وأنه بددها اضرازا بالمجنى عليه خلافا لما أورده الحكم الابتدائي - والمؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه - من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع فان الأمر ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بطرفوها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحاله .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ص ٢٤٠) .

* لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم إلى رواية أو واقعه لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لابتنائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعه هي عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن واقعه الدعوى - كما صورها الإتهام - هي أن الطاعن يدد منقولات مسلمة إليه على سبيل الوديعه ومملوكه وأنه بددها اضرازا بالمجنى عليه وذلك خلافا لما أورده الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع ، فإن الأمر ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بطرفوها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحاله بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٣ من مارس لسنة ١٩٨٢ س ٣٣

ص ٣٩٧) .

الدفع بمرض المتهم فى اليوم المحدد للبيع . وتقديم شهاده مرضيه بذلك . ثبوت
مخاطبه المحضر شقيقه فى محل البيع . دفع جوهرى وجوب تحقيقه او الرد عليه .
مخالفه ذلك . قصور .

إذ كان يبين من مطالعه المفردات التى أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة
المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضا فى اليوم
المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التى قدمها والثابت بها أنه
مصاب بانزلاق غضروفى بالفقرات القطنيه تسبب عنه شلل بالساقين ، وكان الثابت
أيضا من محضر التبديد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذى وقع فيه
الحجز ، وأن المحضر خاطب شقيقه فإن دفاع الطاعن سالف الذكر أنما هو دفاع جدى
يشهد له الواقع ويسانده فى ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهرى يبنى عليه إن صح تغيير
وجه الرأى فى الدعوى لإنتفاء عرقله التنفيذ ، وهو الركن المعنوى فى الجريمة المسنده
إليه مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما
يفنده وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه رغم
قصوره فى استظهار دفاع الطاعن المشار إليه إيرادا له وردا عليه فإنه يكون معيبا بما
يستوجب نقضه والإحاله .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ٦٨) .

عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . اتهام الطاعن بجريمتى تبديد ونظر
الدعوى فيهما معا أمام محكمة استئنافيه واحده . ثبوت أن محل الجريمة واحد
وجوب ضم الدعوى وإصدار حكم بعقوبة واحده فيهما . مخالفه ذلك . خطأ فى
القانون .

لما كان الثابت من الإطلاع على أوراق الطعنين المتضمنين لسنة ٣١
قضائيه ، أن الدعوى رفعت على الطاعن فى الطعنين رقمى ٩٧ لسنة ١٩٧٧ ،
٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ جنح ... على التسوالى لأنه فى يومى ٢٩/٦/١٩٧٧ .

١٢/١٢/١٩٧٧ بدائره قسم ... بدد جهاز التلفزيون المبين وصفا وقيمة بالمحضر والملوك .. والمسلم إليه لاصلاحه وتسليمه للمجنى عليها فاختلسه لنفسه ، كما بدد مبلغ خمسة عشر جنيتها ، وفى أولاهما قضت محكمة أول درجه بحبس الطاعن شهرين مع الشغل فعارض فقضت باعتبار معارضته كأن لم تكن ، فاستأنف والمحكمة الإستئنافيه قضت غيابيا بالتأييد ، فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٩٧٨/١٢/٢٠ بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، وفى ثانيهما والتي اقامتها المجنى عليها بطريق الإدعاء المباشر ، فقضت محكمة أول درجه غيابيا بحبس الطاعن شهرا والزامه بأن يدفع للمجنى عليها قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فعارض فقضى برفض معارضته ، فاستأنف ومحكمة الإستئناف قضت غيابيا برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٩٧٨/١٢/٢٠ برفض المعارضه وتأييد الحكم المعارض فيه، لما كان ذلك وكان الثابت مما تقدم أن محل جرمة التبديد التى دين بها الطاعن فى كل من القضيتين هو محل واحد (جهاز التلفزيون ومبلغ خمسة عشر جنيتها) للمجنى عليها ... فإن مفاد ذلك أن الطاعن يكون قد عوقب مرتين عند ارتكابه فعلا واحدا وهو ما لا يجوز ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا كان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الإستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة فى تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الإستئنافيه أن تأمر بضم الدعوتين وأن تصدر فيهما حكما واحد بعقوبه واحده أما وهى لم تفعل فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا وتصحيحها بضم الطعنين والحكم فيهما بعقوبه واحده .

(الطعن رقم ٢٥٥ و ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥ يونيه لسنة ١٩٨١ س ٣٢)

ص ٦٧٦) .

وضع الأحكام بصورة عامة مبهمه . قصور . دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد جوهرى . وجوب ايراد الحكم الاسانيد التى عول عليها فى إنتفاء تزويرهما .

ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطمعون فيه قد أورد فى مدوناتة « أن المتهم مثل بالجلسه ومعه محاميه وقرر أنه يطعن بالتزوير على محضرى الحجز والتبديد وقضت هذه المحكمة بوقف الدعوى حتى يتم الفصل فى الإدعاء بالتزوير واحاله الأوراق إلى النيابة العامه لاتخاذ شئونها فيها وقد أجرت النيابة العامه تحقيقا فى هذا الشأن وقد أثبت التحقيق أنه قد ثبت من التحقيقات صحة الحجز والتبديد سند الدعوى فإن الإدعاء بالتزوير فى غير محله من الواقع والقانون وتقضى المحكمة بأن محضرى الحجز والتبديد غير مزورين ولما كان ذلك فيتعين تغريم المتهم مبلغ ٢٥ جنيه عملا بالمادة ٢٩٨ أ . ج » واستطرد إلى القول « وحيث أنه عن الدعوى الجنائية فقد توافرت أركان الجريمة فى حق المتهم وثابته ثبوتا كافيا من محضرى الحجز والتبديد سند الدعوى ومن ثم يتعين معه معاقبته قانونا طبقا لمواد الإتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ . ج » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وضع الحكم بصيغه عامه ومبهمه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام لم يقسط دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد حقه ، ولم يورد الأسانيد التى عول عليها فى إنتفاء تزويرهما مع تعويله عليهما فى إدانته الطاعن ، واكتفى فى مقام الرد على دفاعه - مع جوهريته بتلك العبارة القاصره والمبهمه التى أوردها والتى لا استطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به فى شأن الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والإعاده .

(طعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ ص ٣٤٩) .

إنهاء الحكم إلى اختلاط منقولات الطاعنه والمجنى عليه دون أن يبين ماهيه المنقولات المبده ويقيم الحجه على ملكيه المجنى عليه لها ووجه استشهاد بالمستندات التى قدمها . قصور .

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على

الأدلة التي توردها المحكمة ، والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما أقتنعت بها المحكمة ، ولا يؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإعتبارات المجردة ، وكان الحكم المطعون فيه رغم ما انتهى إليه من اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليها ، لم يبين ماهية المنقولات المبددة وقيم الحجة على ملكية المجنى عليه لها ، ووجه استشهاده بالمستندات التي قدمها والتي استبسط منها معتقده بالإدانة فإنه يكون قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٤ س ٣٨ ص ٨٥) .

**دفع الطاعنة في جريمة تبديد بـ"العلاقة التي تربطها بالمجنى عليه مدنية .
جوهرى . اغفال تحقيقه . قصور .**

لما كان مؤدى دفاع الطاعنة أن العلاقة التي تربطها بالمجنى عليه هي علاقة مدنية وليس مبنها الإيصال المقدم ، وكان الدفاع على هذا النحو يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغيير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذا لم تفتن لفحواه وتنسطة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غايه الأمر فيه فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

(طعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨ س ٣٨ ص ٢٣٥) .

التفت الحكم في جريمة تبديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمه من الطاعن المنسوبه لزوجته . قصور .

لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى أن زوجة الطاعن قد نسبت إليه تبديد منقولاتها ، وكان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الإستئنافيه مخالصة منسوب صدورها إلى زوجته ، وإذا كان الحكم قد إلتفت عن هذا المستند ولم يقسطه حقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه على الرغم مما له من أثر فى الدعوى الجنائية فانه يكون مشوبا فضلا عن قصوره فى التسبب بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإعاده .

(طعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ س ٣٩ ص ١١٠٨) .

دفاع الطاعن بعدم تسلمه المصوغات المدونة بقائه الجهاز لانتهاهما تحتفظ به الزوجة للترزين به . وعرضه على المدعيه بالحق المدنى استلام باقى المنقولات أو قيمتها .
جوهري . عله ذلك .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية - لدى نظر معارضة الطاعن الإستئنافية - أن دفاع الطاعن قام على أنه لم يتسلم المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة لترزين به ، وطلب إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، إلا أن المحكمة فصلت فى الدعوى دون تحقيق هذا الدفاع ، كما عرض الطاعن على المدعيه بالحق المدنى استلام باقى المنقولات أو قيمتها إلا أنها رفضت ، وقد التفت الحكم عن ذلك ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على الصورة أنه البيان يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غايه الأمر فيه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الأخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٩ س ٤٢ ص ١٩٣) .

إكتفاء الحكم بالإحالة إلى محضر ضبط دون إيراد مضمونه ووجه استدلاله به على قيام عقد الوديعة - قصور .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بعد أن يبين وصف الإتهام فى تبديد الطاعن الأشياء المسلمة إليه على سبيل الوديعة فأختلسها قد إكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعرف به قانوناً وانتقال حيازة المنقولات إلى الطاعن على نحو يجعل يده عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكه إياها وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائى فى حقه ، فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه .

(طعن رقم ٢٤٢٢٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١ س ٤٥ ص ٧٩١)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

توقف حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه المنصوص عنه في المادة ٣١٢ عقوبات . عليه ذلك .

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسره ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره على الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع ، فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم بتبديد منقولاتها وملابسها قد تنازلت عن نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها هذه بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(طعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٨ ص ٤٨٦) .

جريمة خيانة الأمانة مماثلة لجريمة السرقة في حكم الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات . تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد . الزه .

الحكمه في الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات (٣١٢ جديد) في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين أفراد الأسره الواحد من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصاً على سمنه الأسره واستيفاء لصلات الرد القائمه بين افرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان ماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمه الإعفاء واحده في كل الأحوال فيجب أن يمتد حكم الإعفاء المنصوص عنه في

المادة ٢٦٩ عقوبات فى باب السرقة إلى تلك المجرمتين (النصب وخيانة الأمانة) وإذن بالتبديد الذى يقع من الأمين فى مال أبيه اضرازا بهذا الأخير لا عقاب عليه ، ولا يمنع من ذلك أن يكون استلامه المال حاضرا بناء على أمر من سلطه عامه مختصه كالمجلس الحسبى بأن كان الأب محجورا عليه مشمولا بقوامه إبنة الذى كان مسلما له مال أبيه بهذه الصفة ، إذ توسط تلك السلطه لا يغير صفة المال ولا ملكيه صاحبه له ولا علاقة بالنسب التى بين الأبن وأبيه ولا يرتب حقا ما للغير على هذا المال .

(طعن رقم ١٦٧٢ سنه ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٩٩ ص ٥٦٣) .

* أن المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيذا على حق النيابة العامه فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائى على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت يشاء ، وإذ كانت الغايه من كل من هذا الحد وذاك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائليه التى تربط بين المجنى عليه والجانى ، فلزم أن يتبسط أثرهما إلى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة إضرارا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وكانت الزوجه المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون ، وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعاوها ضد الطاعن ، وكان هذا النزول - الذى أثارته النيابة العامه - يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه أثر قانونى ، هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة .

(طعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ س ٢٥ ص ٥٩٦) .

* لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا بزوجة أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » وكانت هذه المادة تضع قييدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلي التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلمزم أن ينسبط أثرهما إلى جريمة التهديد مثار الطعن لوقوعها كالسرقة إضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تهديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه ، بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن ، وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السالف الذكر فإنه تعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ٦١٥) .

سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تهديد أحد الزوجين لمنقولات الآخر تنازل الزوجة المجنى عليها عن دعواها . اثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج . انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن . لا اثر له على أعمال هذا الحكم .

* لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا بزوجة أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » وكانت هذه المادة تضع قييدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى

عليه ، كما يضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء ، وإذ كانت الغايه من هذا الحد وذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائليه التى تربط بين المجنى عليه والجانى تلزم أن ينسب أثرها إلى جريمة التبديد موضوع الدعوى الماثلة لوقوعها كالسرقة إضرارا بآل من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواه ضد الطاعن فإن هذا النزول يرتب أثره القانونى وهو انقضاء الدعوى الجنائى عملا بحكم المادة ٣١٢ سالفه الذكر ، ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المفردات من إنقسام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق لأن تحويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحا وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتمشى مع الحكمه التى تغياها الشارع وأشار إليها فى تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكورة التفسيرية وهى التستر على أسرار العائلات صونا لسمعتها وحفظا لكيان الأسره وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق .

(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٨٧ س ٣٨ ص ١٤٤) .

* لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أيه حالة كانت عليها الدعوى ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجانى فى أى وقت شاء » . وكانت هذه المادة تضع قيда على حق النيايه العامه فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه ، ولما كان هذا القيد الوارد فى باب السرقة علقته المحافظه على كيان الأسره فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانه فى غير اسراف فى التوسع ، لما كان ما تقدم وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى

أن زوجة الطاعن قد نسبت إليه تبديد متقولاتها ، وكان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الاستئنافية مخالصة منسوبا صدورها إلى زوجته ، وإذ كان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يقسطه حقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه على الرغم مما له من أثر فى الدعوى الجنائية ، فإنه يكون مشوبا فضلا عن قصوره فى التسبب بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإعاده .

(طعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ س ٣٩ ص ١١٠٨) .

**ليست جريمة خيانة الأمانة من الجرائم التي يتقيد رفعها بشكوى من المجنى عليه .
حق المدعى المدني فى تحريكها مباشرة بتكليف بالحضور .**

اليتين من نص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى لرفع الدعوى الجنائية فى شأنها ولا تثريب على المدعى بالحق المدني إذا هو قام بتحريكها بناء على تكليفه المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح وفقا لنص المادة ٢٣٢ من ذلك القانون ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إذا هو التفت عن الرد على الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم قبول الدعوى طالما أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجه الصواب .

(طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧ س ١٨ ص ١٠٩٢) .

**المادتان ٣ ، ٩ إجراءات . جريمة التبديد ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فيهما .
قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى فى جريمة تبديد تخلف المجنى عليه عن تقديم شكوى خلال ثلاثة اشهر من يوم علمها بالجريمة . خطأ فى تأويل القانون .**

لا تدخل جريمة التبديد فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادتين الثالثة والتاسعة فى قانون الإجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من المجنى عليه ، ولم يرد فى القانون نص يوجب فى شأنها ذلك ، ولما

كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لمحاكمته عن تهمة التبديد طبقا للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم المستأنف الصادر بادانته المطعون ضده وقضى بعدم قبول الدعوى لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة يكون قد أوجب لرفع الدعوى الجنائية فى جريمة التبديد شرطا لم يتطلبه القانون مما يعيبه بالخطأ فى تأويل القانون حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ص ٤٧) .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة فى جريمة التبديد . لا يقيد النيابة العامة فى التحقيق (وتحريك الدعوى الجنائية . وإنما يقيد المحكمة فى إثبات تلك الجريمة .

لم يقيد القانون حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالبينة فيها ، بل إن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط فى إثبات تلك الجريمة ، ومن ثم فإن مناسبه إبداء هذا الدفع هى وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة بتلك الدعوى ما دام أنه لا يقيد حريتها فى هذا الصدد ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم ابدائه أمام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون ويضحي النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

(طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ص ٢٧٢) .

استبدال الأمانه لا يكون مانعا من توفّر الجريمة إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة .

استبدال الأمانه لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات (٣٤١ جديد) إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما إذا لم يلجأ الأمين إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه ويقصد الهرب من المسئولية الجنائية أو كان الدائن

لم يقبل الإستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد كان الإستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية .

(طعن رقم ٥٥٩ سنة ٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد ج١ بند ١٠٠ ص ٥٦٤) .

• حق الوصى المتهم بالتبديد فى مناقشة الحساب الذى اعتمده المجلس الحسى .

للوصى أن يتقدم إلى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذى أنتج المبلغ المتهم بتبديده من مال القاصر حسيا قرره المجلس الحسى متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه ، فإن هذا الإتفاق هو وحده الذى يمكن أن يحتج به كل من الطرفين على الآخر ، وإذن فيجب على المحكمة أن تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقيده فى ذلك بقرار المجلس الحسى ، فاذا هى لم تفعل وأنكرت على الوصى حقه فى مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٥٢٦ سنة ١٢ ق جلسة ٢٦/١/١٩٤٢ مجموعة القواعد ج١ بند ١٠٤ ص ٥٦٤) .

قرارات المجالس الحسيه عن تصفيه حساب عيسى الاهليه لا حجيه لها على المتولى امورهم امام المحكمة الجنائية إلا إذا قبلها .

أن قرارات المجالس الحسيه عن تصفيه حساب عيسى الاهليه لا حجيه لها على المتولى أمورهم إلا إذا قبلها ، ومع ذلك إذا كانت المحكمة مع قولها إنها تستند إلى قرار المجلس بشأن الحساب وتعتبره حجه على المشرف لم تكتف بالتصفيه التى أجراها المجلس بل قامت هى بنفسها بتصفيه الحساب ، وثبت لديها من التحقيق أن ذمة المشرف مشغوله حقيقة بالمبلغ الذى أنتجته التصفيه ، وأن امتناعه عن اداء ما فى ذمته للقصر لا يرجع إلى سبب جدى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يصح بمقتضاه

مؤاخذة المشرف عن جريمة التبديد ، وخطأ الحكم فيما قاله من أن قرار المجلس حجة على المشرف لا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩١ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٥١٤ ص ٨١) .

اعتماد المجلس الحسبي الحساب لا يمنع المحكمة الجنائية التي تنظر تهمة التبديد من فحص هذا الحساب بنفسها وتحقيق ملاحظات المتهم عليه .

إن ما تختص به المجالس الحسبية قبل الغائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، وإعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية اللصيقة بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها أثراً في حياته الإجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها ، ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متقيده في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته ، فاذا هي لم تفعل وأنكرت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبي ، فان حكمها يكون قاصراً .

(طعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٣ ص ٤٨٦) .

جريمة تبديد الطاعن الاموال المسلمه اليه بصفته وصيا على القاصر . مغايرتها عن جريمة امتناعه بقصد الإساءة تسليم القاصر امواله بعد إنتهاء الوصاية . الدفع بعدم جواز نظر دعوى التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى صحيح .

متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى سابقة الفصل فيها وقضى برفضه في قوله « أن الواقعة التي دارت حولها المرافعة وتناولها الخصوم

إثباتا ونفيا وعرض لها الحكم المستأنف هي أن المتهم (الطاعن) بدد المبالغ المبينة بالتحقيق وبالقرارات الصادره من محكمة الأحوال الشخصية والتي أنتجتها تصفيه الحساب ، لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم فى الدعوى رقم وهى أنه امتنع بقصد الإساءة عن تسليم أموال القاصر ... أمواله بعد إنتهاء الوصاية عليه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كانت هذه الجريمة تغاير الجريمة المسندة إليه فى الدعوى الراهنة وهى أنه بدد المبالغ المبينة بأوراق التحقيق وقرارات محكمة الأحوال الشخصية والمسلمه إليه بوصفه وصيا على قصر المرحوم الأمر الذى تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات فإن السبب فى الدعوتين يكون مختلفا ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقه الفصل فيها فى غير حمله خليقا بالرفض » ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته فى شأن القضية رقم يبين منه أن واقعتها مختلفه عن الواقعه موضوع الدعوى المطروحه ومستقله عنها وأن لكل منها ذاتيه وظروفا خاصه يتحقق بها الغيريه التى يمتنع معها القول بوحدة الواقعه فى الدعويين فانه يكون قد فصل فى مسأله موضوعيه تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٣١) .

عزل الوصى لا ينفى مسئوليته عما تحت يده من أموال القاصر (أمينا عليها) . ما دام الحساب لم يصفى .

عزل الوصى من الوصاية لا ينفى مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينا عليها طالما أن الحساب لو يصفى بينهما .

(طعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٣١) .

طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الإتهام . حتى لا يستلزم ردا صريحا .

إذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لهذه المتهم فى ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ما دام الدليل الذى قد يستمد منه - إن صح - ليس من شأنه أن ينفى حصول التبديد فى تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوه التدليليه للأدله الأخرى القائمة فى الدعوى والتى أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز فى عهده المتهم .

(طعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ مجموعة القواعد ج٤ بند ٦ ص ٢٩١) .

اختصاص المحكمة التى وقع بدالرتها فعل الإختلاس بمحاكمة المتهم بخيانة الأمانة .

* إذا كانت الواقعة التى أدين المتهم فيها هى اختلاس مال تسلمه فإن طعنه بأن المحكمة التى حصل التسلم فى دائرتها هى المختصة لا أساس له فى القانون ، لأن فعل الإختلاس قد يقع فى دائره محكمة أخرى ، وما دامت المحكمة التى فصلت فى الدعوى قد اعتبرت أنه وقع فى دائرتها فلا يصح النعى بأن الإختصاص كان لغيرها .

(طعن رقم ٢٥٣ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٦ ص ١٢٨) .

* إذا كان الثابت أن المتهم قد احتجز نقودا - تسلمه إليه على سبيل الأمانة - وهو بالإسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الإسكندرية التى يقيم بها والتى وجد بها عند اتخاذ الإجراءات ضده ، وينعقد الإختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ مجموعة القواعد بند ١٩ ص ٤٨٦) .

الفرق بين خيانة الأمانة والإختلاس .

* إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٧ من قانون العقوبات هى من صور جريمة خيانة الأمانة المبينة فى المادة ١٩٦ منه وإغا الذى يميزها أنها لا تقع إلا من موظف عمومى أو من فى حكمه على أموال فى عهده بحكم وظيفته سواء أكانت أميريته أم خصوصيه ، فكل مبلغ يستلمه الصراف بوصفه صرافا يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميريته سواء أدرج هذا المال فى الأوراق أو الدفاتر أم لم يدرج بها ، فاذا اختلسه فعقابه ينطبق على المادة ٩٧ عقوبات .

(طعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٨ ص ١٥٥) .

* أن المادة ١١١ من قانون العقوبات أنما تعاقب الأشخاص الذين عينتهم وهم مأمور التحصيل أو المندوبون له والأمناء على الودائع أو الصيارفه المنوطين بحساب نقود أو أمتعه إذا تجاروا على إختلاس أو أخفاء شئ من الأموال التى فى عهدهم أو الأوراق أو الأمتعه المسلمه إليهم بسبب وظيفتهم ، وقضاء محكمة النقض مستقر على أن الأشخاص المشار إليهم فى هذه المادة هم وحدهم الذين تنطبق عليهم دون غيرهم من الموظفين وبناء على هذا فانه إذا كانت واقعه الدعوى هى أن الطاعن وهو أومباشى بسلاح المدفعية يشغل سائقا لحدى سيارات الجيش قد شوهد يختلس بنزينا من خزان السيارة ، فهذا الإختلاس يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، إذ الطاعن بوصفه جنديا من جنود الجيش مكلف بقيادة احدى السيارات لا يمكن اعتباره أمينا على وقود تلك السيارة ، إذ هذا الوقود لم يسلم إليه لحفظه باعتباره أمينا عليه بل لاستعماله فى أمر معين هو اداره محرك السيارة .

(نقض ٨٦٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٩ ص ١٥٦) .

الفرق بين جريمة النصب وخيانة الأمانة .

جريمتا النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعها أنهما من صور جرائم الإعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن المال فى جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجانى من طرق احتيالية ، أما فى جريمة خيانة الأمانة ، فإن المال يكون مسلما إلى الجانى على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجانى حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنيه التملك .

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦١١) .

اعتبار الإختلاس الذى يقع من محترفى النقل سرقة . ولكن فى حدود النص المقرر لهذا الإستثناء فقط .

أنه وإن كان صحيحا أن اختلاس الشئ بعد تسلمه بمقتضى عقد ائتمان يكون جريمة خيانة الأمانة لا سرقة إلا أن القانون قد خالف ذلك فأدخل بنص صريح (المادة ٣١٧ / ٨ عقوبات) فى جريمة السرقة فعل الإختلاس الذى يقع من المحترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد اتباع هؤلاء إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة، وهذا يقتضى اعتبار الإختلاس الذى يقع من هؤلاء سرقة ولكن فى حدود النص المقرر لهذا الإستثناء فقط .

(طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٣٠ ص ٧٧) .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعه . من واجبها أن تطبق على الواقعه وصفها الصحيح . شرط ذلك . وآثره .

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامه للواقعه كما

وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل أن من واجبها أن تطبق على الواقع المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النياحة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد للواقع بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتصوير كيان الواقع المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك فى تبيد إلى فعل أصلى فى سرقة ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير فى التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ مجموعة القواعد ج٢ بند ١٦ ص ٢٩٣) .

تعديل الوصف من خيانة (مانه إلى سرقة) - المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع .
المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى تغيير الوصف القانونى المرفوعة بها الدعوى فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه يبد وأتلف سندا ، فأدانتها المحكمة بأنه سرق هذا السند وأتلفه ولم تكن فى ذلك قد أضاقت واقعه جديده إلى الواقع المرفوعة بها الدعوى أمامها بل هى رأت أن هذه الواقعة ذاتها تعتبر فى القانون سرقة لا خيانة أمانة، فلا يقبل النعى على حكمها أنها قد أخلت بحق الدفاع .
(طعن رقم ٢١٥٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد ج٢ بند ٨٤ ص ١٢١٤) .

تغيير المحكمة وصف التهمة - التي دانت الطاعن بها - من سرقة إلى خيانة أمانة دون ان تنبئه إلى ذلك . اخلال بحق الدفاع .

من المقرر أنه وإن كانت المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما ورد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة وتطبق عليها وصفها القانونى الصحيح ، إلا أنه متى تضمن تعديلها تغييرا فى التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانونى فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تنبه المتهم إليه عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، ولما كانت المحكمة لم تنبه الطاعن إلى ما أجرته من تغيير وصف التهمة التى دانت به من سرقة إلى خيانة أمانة ، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ، ذلك بأن جريمة خيانة الأمانة تستلزم - فضلا عن توافر ركن الاختلاس - أن يكون تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، وهو عنصر جديد لم يرد فى الوصف الذى رفعت به الدعوى ومن حق الطاعن أن يحاط به علما حتى يبدى دفاعه قبل أن تدينه المحكمة به (طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ س١٨ ص٧٠٥) .

تعديل المحكمة لوصف التهمة من تبديد السيارة إلى تبديد جزء من ثمنها - هو تعديل فى التهمة ذاتها - ضرورة لفت نظر الدفاع .

وحيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لمحكمة الموضوع ألا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على واقعه الدعوى ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضى

من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى التغيير في التهمة ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، ويشترط إلا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه بدد السيارة المبيته وصفا وقدرا بالمحضر والمسلمه إليه على سبيل الوكاله إضرارا بالكتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة تبديد جزء من ثمن هذه السيارة ، ولما كان الذي اجراه الحكم لا يعد تعديلا في وصف التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها ، لا تملك المحكمة إجراء إلا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل أدخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحاله .

(طعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٣٩٧) .

الاتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها .
بطلانه . مادة ٣/٢١٧ مدني .

متى كان الحكم قد انتهى على صحه الإتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها من جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها فانه يكون قد أخطأ في القانون وفقا لحكم المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٧ ص ٤٨٧) .

خطأ الحكم فى تحديد المبالغ المبددة لا أثر له فى ثبوت الجريمة . ولا حججه له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين .

أما ما يثيره الطاعن من منازعة فى مقدار المبالغ المبددة فانه - بغرض صحته - لا جدوى منه ، ذلك بأنه فضلا عن أن جريمة خيانة الأمانة تقع على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمته قل أو كثر ، فان حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى يقتصر - وفقا للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى - على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، كما أن مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصره على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الإدانة ، ومن هذا القبيل ذلك الشك من أسباب الحكم المطعون فيه المتعلق بمقدار المبالغ المبددة ، ومن ثم فانه بغرض خطأ الحكم فى تحديد تلك المبالغ ، فإن هذا الخطأ لا أثر له فى ثبوت الجريمة ولا حججه له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين وبالتالى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ص ٢٦٠) .

عقوبة الحبس فى جريمة التبيد . وجوبية . جواز الحكم بالغرامة معها . توقيع عقوبة الغرامة دون الحبس . خطأ . المادة ٣٤١ عقوبات .

* وحيث أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة المطعون ضده بجريمة تبديد المنقولات المبينه بالمحضر والملوكة للمجنى عليه إضرارا به والمسلمه إليه على سبيل الوديعة لاصلاحها وقضى بمعاقبته عملا المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالحبس شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائه قرش لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ

بأسباب الحكم المستأنف وقضى فى استئناف المطعون ضده بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل عقوبة الحبس والإكتفاء بتفريعه خمسة جنيهاً ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة قانوناً بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى تحكم واقعه الدعوى هى الحبس وجوباً ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائه جنيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى إلى عقوبة الغرامة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٢٨) .

* لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى تحكم واقعه الدعوى هى الحبس وجوباً ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائه جنيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى إلى عقوبة الغرامة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولما كان المطعون ضده ، هو وحده الذى استأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطقه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف ونظراً لأن محكمة الموضوع قد أوردت فى أسباب حكمها أنها رأت للظروف التى ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأن المطعون ضده لن يعود إلى مخالفة القانون فإن هذه المحكمة تأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات عملاً بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ من ٣٢ ص ٢٣٩) .

* لما كانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والتى عومل الطاعن بها هى الحبس وأجازت المادة سالفه الذكر أن يزداد على المحكوم عليه غرامة لا تتجاوز مائه جنيه مصرى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائتى جنيه بالإضافة إلى عقوبة الحبس ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ

فى تطبيق القانون ، ولما كانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل الغرامة المقضى بها مائه جنيه ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن رقم ٧٢٩٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ س ٤١ ص ٥٦٣) .

تبركه المتهم من تهمة التبييد . لتشكك المحكمة فى الدليل . عدم تقييده المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب .

أن القضاء بالبراءة فى تهمة التبييد لتشكك المحكمة فى أدله الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبييد طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدها .

(طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ص ١٣٢) .

تبييد . اختلاس أشياء محجوزة . النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها . غير مقبول .

لما كان لم يثبت من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة ثانى درجه ضم أوراق التنفيذ تحقيقاً لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارساً ، فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

(طعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ س ٣٠ ص ٢١٥) .

جنحة التبديد . حضور محامى مع المتهم غير واجب . النعى بعدم سماع دفاع المتهم .
غير مقبول . ما دام قد حضر بالجلسة وامسك عن ابداء دفاعه .

لما كانت التهمة التى دين بها الطاعن فى الحكمين المطعون فيهما تشكل جنحة
التبديد ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية التى أصدرتهما أن
الطاعن حضر بنفسه ولم يبد دفاعا أو يطلب التأجيل حتى يحضر محاميه ، وكمن
القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم بجنحة أو مخالفة ، ولا يجوز أن يبنى على
سكوت المتهم عن المرافعة فى الجنب الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما
دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة .

(طعن رقم ٢٥٥ ، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥ ص ٣٢ ص ٦٧٦) .

المطالبة بالمستحق عن فسخ عقد الشركة امام المحكمة المدنية . يختلف سببا وموضوع
عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التبديد للمستحق فى عقد الشركة
بخائليا .

لما كان البين من أسباب الطعن أن المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام
المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة نصيبه فى الشركة كما أسس دعواه المدنية أمام
المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض مؤقت عن الضرر الفعلى الناتج عن جريمة تبديد
نصيبه فى الماشيه موضوع عقد الشركة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به
بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التى دان الطاعن بها فإنه يكون قد التزم
صحيح القانون لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ، ولا على المحكمة إن هى التفتت
عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن فى مذكرته - على قرص تضمينه لها - بعدم
جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ مدنى
مستأنف طنطا ، ما دام أنه - بهذه المثابه - يعتبر دفعا قانونيا ظاهر البطلان .

(طعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٣ ص ٢٥ ص ٩٤٠) .

قرار المحكمة الإستئنافيه بوقف الدعوى فى جريمة تبديد لحيث الفصل فى الاعتراض
المقدم من المتهم أمام اللجنة المختصة بالإصلاح الزراعى . فى حقيقته حكم قطعى .
جواز الطعن فيه بالنقض .

لما كان بين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه
بدد متقولات محجوز عليها إداريا لصالح الهيئه العامه للإصلاح الزراعى فدانت
محكمة أول درجة ، فاستأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الإستئنافيه بوقف الدعوى
لحين الفصل فى الاعتراض المقدم منه . لما كان ذلك وكان هذا الحكم فى حقيقته حكما
قطعيا لا يجوز العدول عنه إلى أن يقدم الدليل على الفصل نهائيا فى الدعوى التى
قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية إنتظاراً للفصل فيها ، وأنه وإن كان حكما صادر
قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير منه للخصومه إلا أنه يمنع من السير فيها
فالطعن فيه بطريق النقض جائز عملا بالمادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ١٣٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٠٠٤) .

سبق القضاء نهائيا ببراءة الطاعن عن تهمه تبديد جزائر زراعى . اعاده نظر الدعوى
بوصف آخر هو النصب يبيعه ذلك الجزائر دون أن يكون مالكا له أو له حق التصرف فيه .
والقضاء بإدانتة . خطأ فى القانون . لمحكمة النقض تصحيحه . والقضاء بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها .

لما كان طرح واقعه تبديد الطاعن للجرار الزراعى الذى يحمل رقم شاسيه
موضوع عقد الشركة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدينه المؤرخ وصدر حكم
نهائى ببراءته منه تأسيسا على قيام الشريكان ببيع هذا الجرار إلى آخر بموجب عقد
البيع المؤرخ على السياق المتقدم ، يمنع من اعاده محاكمة الطاعن عن الواقعة
ذاتها بوصف جديد ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد
الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، وذلك تطبيقا لنص المادة

٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء .
عن ذات الفعل وضد ذات الطاعن المحكوم ببراءته . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة
التي حركت سلطه الإتهام الدعوى لمحاكمة الطاعن عنها فى الجنحه رقم لسنة
..... السنبلاوين - موضوع الطعن الماثل - سبق أن طرحت على المحكمة - التي
خولها القانون سلطه الفصل فيها - فى الجنحه رقم لسنة السنبلاوين
وأصدرت بها حكما نهائيا ببراءته منها ، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى
بوصف آخر للفعل وقضت فى موضوعها من جديد بالنسبه للطاعن بعد أن زالت
ولاياتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى القانون خطأ
يؤذن لهذه المحكمة - عملا بنص المادة ٣٩ / ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الحكم على مقتضى
القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٨٢٧١ لسنة ١٩٨٥ جنح السنبلاوين
لسابقه الفصل فيها نهائيا فى الجنحه رقم ٣٦٤١ لسنة ١٩٨٤ السنبلاوين .
(طعن رقم ١٩١٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٩٣ ص ٤٤ ص ١٢٢٦) .

**تبرئه المطعون ضده فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يستلزم الحكم برفض الدعوى
المدنيه ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم . حيازه هذا الحكم لقوة الامر المقضى
بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة عن ذات الشيك . اثر ذلك .**
لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالغاء الحكم المستأنف -
الصادر بأدانه المطعون ضده والزامه بالتعويض المدنى للمدعى بالحقوق المدنيه
(الطاعن) - وببراءه المطعون ضده بما اسند إليه ، على أساس سبق صدور حكم بات
فى دعوى أخرى بأدانه الطاعن والزامه بالتعويض المدنى للمطعون ضده عن جريمة
اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وحيازة هذا الحكم لقوة الامر المقضى
بالنسبه للدعوى الماثله المقامه من الطاعن قبل المطعون ضده بجريمة خيانة الأمانة
بالنسبه للشيك ذاته موضوع الدعوى الأولى ، بما مفاده أن الإتهام المسند إلى المطعون

ضده على غير أساس ، وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده أننا
يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .
وكان المدعى بالحقوق المدنية طرفا فى الخصومه الإستئنافيه فإنه من ثم تكون قد
توافرت له الصغه والمصلحه فى الطعن فى الحكم بطريق النقض .
(طعن رقم ٦٢٧٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٣ س ٤٤ ص ٨٠٢) .

تطبيقات قضائية

لخيانة الإلتمان على التوقيع

شروط تحقيق جريمة خيانة الإتمان على التوقيع .

* لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضادة على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بملء بعض الفراغ - الذى ترك قصدا لملئه فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع . فإذا تسلم شخص سندا بملغ معين ترك فيه إسم الدائن على بياض للبحث عن من يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الإقراض وضع إسمه فى الفراغ المتروك بالسند . فبدلا من أن يفعل الأمين ذلك وضع إسمه هو فى الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك تنفيذا للإتفاق ، ثم طالب الموقعين بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الإتمان المنطبقة على المادة ٢٩٥ عقوبات (م ٣٤٠ جديد) .

(طعن رقم ٧٤١ سنة ٧٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند ١٠٧

ص ٥٦٥)

* إن المادة ٣٤٠ عقوبات إذ نصت على معاقبة « كل من أؤتمن على ورقة ممضاه أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله » قد دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به كائنا ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو محتملا فقط ، كما هى الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر فى جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو أن الضرر أو إحتماله هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(طعن رقم ١٤٧٦ سنة ١٣٩٣/٦/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند

١٠٨ ص ٥٦٥)

تزوير المتهم في الأوراق الممضاة على بياض المسلمة إليه . إثباته بطرق الإثبات
كافه .

تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء
إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية
منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على مايكتب بعد فى تلك
الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد
الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما مايكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل محرم
يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه ،

(طعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٣٨)

إدعاء المجنى عليه أن الورقة التى تحمل توقيعه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق
عليه . يوجب على المحكمة إلزامه بإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات .

مناط الإثبات فى المواد الجنائية بحسب الأصل - فيما عدا ما ودر بشأنه نص
خاص - هو إقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المقدمة إليه فى الدعوى ، فمتى كان
المجنى عليه قد إدعى بأن الورقة التى تحمل توقيعه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق
عليه ، فكان يتعين على المحكمة أن تلزمه بإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية
لأن ما يدعيه على خلاف الظاهر وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإتخذ
من عجز الطاعن عن إثبات صحة بيانات سند الدين دليلا على ملء الطاعن هذه
البيانات بخلاف المتفق عليه وإنتهى إلى إدانته عن جريمة خيانة إئتمان الإمضاء
المسلمة له على بياض المعاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة
تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ويكون حكمها معيبا بالفساد فى
الاستدلال مما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ س ٣٩ ص ٣٨٧)

عدم تقييد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا عند الفصل فى مسأله مدنيه تعد
عنصرًا من عناصر الجريمة . مطالبه صاحب الإمضاء على بياض (ن يثبت بالكتابة
مايخالف المدون بالبياض . غير صحيح فى القانون .

لاتتقيد المحكمة وهى تفصل فى الدعوى بقواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى
إلا إذا كان قضاؤها فى الدعوى يتوقف على وجوب الفصل فى مسأله مدنية هى
عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست فى مقام
إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإمضاء - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة -
وإنما هى تواجه واقعة مادية هى مجرد تسليم الورقة وإتصال المتهم بها عن طريق تغيير
الحقيقة فيها إفتئاتا على ما أجمع إتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب
صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف مادونه هو زورا قولاً بأن المستند المدعى
بتزويره تزيد قيمية على عشرة جنيهات إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع
لايكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر فى الإثبات لمشئته مرتكب التزوير وهو لا يقصد
إلا نفى التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن
وضعها .

(طعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٣٨)

تغيير الحقيقة فى الأوراق الموقعة على بياض ممن إستلمها عليها . خيانة امانة .
وقوع التغيير ممن حصل عليها بأى طريقه خلاف التسليم الإختيارى . يعد تزويرا .
* وحيث إن البين من الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه
حصل دفاع المدعيه بالحقوق المدنية ، التى أقامت الدعوى الجنائية بالطريق المباشر قبل
المطعون ضده بجرمتى تزوير محرر عرقى واستعماله . فى قولها « وقام دفاع المدعيه
على أن المتهم - المطعون ضده - حصل على هذا التوقيع منها على بياض لكتابه طلب
لشركة الكهرباء لتغيير عداد إلى إسمها وأنه إستغل الفراغ الواقع فوق هذا التوقيع
فى تحرير إقرار السلفه المذكوره على المدعيه ثم قام بإستعمالها » ثم خلص

الحكم إلى تبرئة المظعون ضده مقتصرًا في تبرير ذلك على القول بأن الأسباب التي استندت إليها المدعية بالحقوق المدنية لا تكفي لقيام جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها من إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الأصل حاله ما إذا كان ما إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسه أو نتيجة غش أو طرق إحتياليه أو بأي طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة تزويرا .

(طعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ ص ٢٧ ص ١٠٠)

* من المقرر أن تغيير الحقيقة في الورقة على بياض من إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، وأن ثبوت صحة التوقيع يكفي لإعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد إرتضى مضمون الورقة والتزم به ، فإذا أراد نفى هذه الحجية بإدعائه ملء بيانات الورقة الموقعة منه على بياض بخلاف المتفق عليه بينه وبين الدائن كان عليه أن يثبت ما يدعيه بكافة طرق الإثبات .

(طعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ ص ٣٨ ص ٢٨٧)

* لما كان الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها من إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسه أو نتيجة غش أو طرق إحتياليه أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم أنه إستدل على ما أسنده إلى الطاعنين بمجرد القول بأنها إستوقعت المجنى عليه على بياض دون أن يبين ما إذا كانت الورقة المضاء على بياض قد سلمت

إلى الطاعنه على سبيل الأمانة أم أنها تحصلت عليها بطريق آخر رغم ما فى ذلك من أثر على صحة التكييف القانونى للواقعة ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم .

(طعن رقم ٥٣٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ من ٣٩ ص ١٠٥٣)

حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . مثال . جريمة تزوير وجريمة خيانة الأمانة .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف المسبغ على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون التى تحكمها تطبيقا صحيحا ، وكل ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب عن واقعة غير تلك التى وردت بأمر الإحالة أو بطلب التكييف بالحضور ، وكانت الأسباب التى أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاء برفض إستئناف النيابة للحكم الابتدائى القاضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التزوير والإستعمال ليس من شأنها أو تؤدى إلى نفي قيام جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠ سالفه الذكر ، وهى واقعة لا تغاير - وفق تحصيل الحكم لدفاع المدعية بالحقوق المدنية - على النحو السالف ببيانه الواقعة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع بدرجتها والتى دارت عليها المرافعة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والإحالة .

(طعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ من ٢٧ ص ١٠٠)

تسلم الورقة المعضاة على بياض . واقعة مادية . عدم الإلتزام فى إثباتها بقواعد الإثبات المدنية . تزوير هذه الورقة . إثباته بكافة الطرق .

* وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الإبتدائية ومحاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة

ثانى درجه بدفاعه المشار إليه بأسباب الطعن بيد أن الحكم المستأنف الصادر فى معارضة الطاعن الابتدائية أيد الحكم الغيايى لإسبابه دون أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع ، كما أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم المستأنف وقضى بتأييده وإطراح دفاع الطاعن بقوله إنه وإن قرر بتزوير المستند إلا أنه لم يتخذ أى إجراء من إجراءات الطعن عليه بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان تسليم الورقة المضاه على بياض هو واقعه ماديه لاتنقيذ المحكمة فى إثباتها بقواعد الإثبات فى المواد المدنية كما أن تغيير الحقيقة فى تلك الورقة عن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرر أن المحكمة متى قدم إليها دليل يعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدله الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم فى الدعوى . وكان دفاع المتهم يعد - فى صورة هذا الدعوى - دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غايه الأمر فيه دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تأييدا لدفاعه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطراحه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يتناول ما أثاره من دفاع وتنكب عن تحقيقه والرد عليه وعول فى الإدانة على السند المقدم من المجنى عليه رغم تمسك الطاعن بتزويره ملتفتا عن تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الشأن فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الطاعن فى الدفاع فضلا عن إنطوائه على فساد فى الإستدلال .

(طعن ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٧٧)

* لما كان تسليم الورقة المضاه على بياض هو واقعة مادية لاتنقيذ المحكمة فى إثباتها بقواعد الإثبات فى المواد المدنية ، كما أن تغيير الحقيقة فى تلك الورقة عن

إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ومن ثم يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

(طعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٩ - ص ٣٧ ص ٧٢٨)

تحقيق أدله الإدانة . لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم . عجز المتهم عن إثبات تزوير ورقه من أوراق الدعوى . لا يسوغ معه إقتراض صحتها . ولو كانت من الأوراق الرسمية . أساس ذلك .

لما كان من المقرر أن المحكمة متى قدم إليها دليل يعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدله الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم فى الدعوى ، وكان دفاع الطاعن يعد - فى صورة هذا الدعوى - دفاعا جوهريا لتعلقة بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غايه الأمر فيه ، دون تعلق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذ من إجراءات تأييدا لدفاعه أو ترد عليه بأسباب سائغه تؤدي إلى إطراره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته الطاعن دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه برد سائغ وعول فى الإدانة على السند المقدم من المدعى بالحقوق المدنية رغم تمسك الطاعن بتزويره . فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع فضلا عن إنطوائه على فساد فى الإستدلال . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الإستئناف قد اعتبرت السند صحيحا لعدم جواز إثبات ما يخالفه إلا بالكتابة وعجز الطاعن عن إثبات تزويره ، فإنها تكون قد فهمت القانون على غير وجه صحيح ، ذلك أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة - حتى ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يقيم الدليل على تزويرها وإلا إعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه ، إذ أن مناط الإثبات فى المواد الجنائية بحسب الأصل - وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو إقتناع

القاضى وإطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ، ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد فى تكوين عقيدته بأى قيد من القيود الموضوعية للأدلة فى المواد المدنية ، وإذن فمتى كان الطاعن قد إدعى بالتزوير فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كلمتها فيه ، ومادامت هى لم تفعل فى ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية . فإن ذلك بالإضافة إلى ماسبق ، خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٠ / ٩ / ١٩٨٦ ص ٣٧ ص ٧٢٨)

تطبيقات قضائية

لإختلاس المحجوزات

الفصل الأول : أشياء محجوز عليها

الفصل الثاني : الإختلاس

الفصل الثالث : القصد الجنائي

الفصل الرابع : تسبيب الأحكام

الفصل الأول

أشياء محجوز عليها

وجوب احترام الحجز مادام قائما ولم يقضى ببطلانه من جهة الاختصاص .

* إن الحجز مادام قد وقع بصفة قضائية فهو واجب الإحترام وليس لأحد الإخلال به ، ومن يدعى ببطلانه فعليه أن يرفع أمر ذلك للقضاء ولا يخل بالحجز ويختلس الأشياء المحجوزة ، فإذا أقدم على إختلاسها فجرمة إختلاسها تتحقق حتما وهي في ذاتها جريمة ضاره سواء أطلب الحاجز تعريضا عن هذا الإختلاس أم لم يطلب .

(طعن رقم ٨٥٩ سنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٢/١٩٣٣ مجموعة القواعد ج١ بند ٣

ص ١٣٤)

* إن توقيع الحجز الإدارى بصورة مخالفه لتعليمات إدارية لا يتنافى مع وقوع

جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة لأن الحجز يجب دائما إحترامه مادام قائما ولم يقضى ببطلانه .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٤

ص ١٣٤)

* إن الحجز متى أوقعة موظف مختص فإنه يكون مستحقا للإحترام الذى يقتضيه

القانون بنصه على معاقبة كل من يتجارى على إختلاس أشياء محجوزة وذلك على الإطلاق ولو كان الحجز مشويا بما يطله مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الإختصاص فإذا كان المحجوز على ماله غير مدين للحاجز فإن ذلك لا يبرر له الإعتداء على الحجز بالتصرف فى المعجوزات و العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلا من إتخاذ الطرق القانونية فى سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح .

(طعن رقم ٧٢١ سنة ١١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد ج١ بند ٥

ص ١٣٤) .

* لا يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا أن يقع الحجز صحيحا مستوفيا لكل الشرائط القانونية ، بل يصح العقاب عليها ولو كان الحجز مشوبا بما يبطله مادام لم يقضى ببطلانه قبل وقوع الإختلاس ، فيقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره ، ولاشفع له أنه إنما أراد إسترداد ماله المحجوز عليه ، فإن أخذ الإنسان حقه بنفسه غير جائز ، وأخذ المالك متاعة ، مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفه صريحه لواجب الإحترام الذى يقتضيه الحجز ، وإعتداء ظاهر على السلطة التى أوقعته .

(طعن رقم ١٨٢٣ سنة ٢٢ جلسة ١١/٩/١٩٤٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٦)

ص ١٣٤)

* إن القانون يوجب إحترام الحجز مادام قائما ولم يصدر حكم بإبطاله ، ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التى وضعها للمعاقبة على جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الإعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أم إدارية ، والغرض من العقاب عليها هو إيجاب إحترام أواخر السلطة المذكورة ، ومن ثم يتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز عليه من أجله ، لأن فى أخذ المالك حقه بنفسه وفى إختلاسه متاعة مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفه صريحة لواجب الإحترام الذى يقتضيه الحجز وإعتداء ظاهرا على السلطة التى أوقعته ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين مع علمهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع ، قد عمدوا تعطيل التنفيذ بعدم تقديمهم الأشياء المحجوزة لبيعها وأورد الأدلة التى إعتد عليها فى ذلك فإنه يكون قد أصاب الحق إذ قضى بإدانتهم ولاشفع لهم إعتقادهم براءة ذمتهم من الدين المحجوز من أجله لتخالصهم مع الحاجز ، فإن هذا الإعتقاد لايسوغ لهم الإعتداء على الحجز والتمسك به لإلتزام المحكمة بأن تحققه مادام التخالص قبل توقيع الحجز

ليس من شأنه أن ينفي جريمة الإختلاس .

(طعن رقم ٣٠٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١ . مجموعة القواعد ج١ بند ٧ ص ١٣٥) .

* إن الإدعاء ببطلان الحجز الموقع على المزروعات لتوقيعه عليها قبل الأوان لا يبرر الإعتداء على الحجر فكل حجز واجب الإحترام ولو كان باطلا مادام لم يقضى من جهه الإختصاص ببطلانه .

(طعن رقم ٦٣٠ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٣٤/٢/٢٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٨ ص ١٣٥)

* الدفع بأن الحجز شكلى وصورى لا يبرر الإعتداء على الحجز مادان لم يقضى من جهه الإختصاص ببطلانه .

(طعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ مجموعة القواعد ج٢ بند ١٠ ص ١٥٠)

* يجب دائما إحترام الحجز - ولو كان مشوبا بما يبطله - مادام لم يقضى ببطلانه، فمخالفة الإجراءات المقرره للحجز أو بيع المحجوزات - بفرض وقوعها - لا تبيح إختلاس هذه المحجوزات .

(طعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ مجموعة القواعد ج٣ بند ١٥ ص ١٥٠)

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ويظل منتجا آثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جه الإختصاص ، فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدلا شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطه التى أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات .

(طعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٦ مجموعة القواعد ج٣ بند ١٦ ص ١٥٠)

* توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، مادام لم يصدر حكم ببطلته من جهة الاختصاص ، كما أنه من المقرر أن السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة لا يؤثر فى قيامها .

(طعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٨ و طعن ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ ، طعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ مجموعة القواعد ج٢ بند ٩ ص ١٥١)

* إن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لاتبيح إختلاس المحجوزات بل الواجب دائما إحترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله مادام لم يقضى ببطلته .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٥٨٢)

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلته من الجهة المختصة .

(طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ص ١٤٣٨)

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلته من جهة الاختصاص ، لأن الشارع إنما قصد من النصوص التى وضعها للمعاقبة على جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الإعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها هو وجوب إحترام أوامر السلطة المذكورة ، ومن ثم فإن مجرد معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الذى وقع الحجز تنفيذا له لا يبرر

له الاعتداء على الحجز بالتصرف فى المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلا من إتخاذ الطرق القانونية فى سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح ويكون ماينعاه الطاعن فى هذا الشأن من قالة القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون على غير سند .

(طعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٨ س ٢٢ ص ٦٦٢)

* إن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشويا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الإختصاص ببطلانه ، ولا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفه للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطة التى أوقعتة أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١ ، ١٢/١٩ س ٢٢ ص ٧٦١)

* من المقرر أن الحجز قضائيا أو إداريا مادام قد وقع فإنه يكون مستحقا للإحترام ويظل منتجا لآثاره وليس لأحد الإعتداء عليه ولو كان مشويا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الإختصاص ، ولما كانت الطاعنه لا تنازع فيما أثبت فى محضرى الحجز والتبديد اللذين عول الحكم فى إدانتها على ما ورد بهما ، وكان دفاعها قد تأسس على أنها أقامت دعوى إسترداد للمنقولات المحجوزة قضى فيها لصالحا ، وكان الثابت أن الحكم فى دعوى الإسترداد المشار إليها بإلغاء الحجز الموقع قد صدر بعد وقوع الجريمة التى دينت الطاعنه بها ، فإنه لا يجدى الطاعنه منازعتها فى أحقية الجهة الحاجزة فى توقيع الحجز على منقولاتها إستنادا إلى أنها ليست مدينه لها ، ولا يشفع لها أنه حكم ، من بعد وقوع الجريمة ، بأحقيتها للأشياء المحجوزة .

(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ص ١٢٦)

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ، ولا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفه للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، إذ لا يبرر ذلك العمل على عرقلة التنفيذ .
(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ ص ٢٦ طعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ص ٢٦ طعن رقم ٣١٨)

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان ، مادام لم يصدر حكم من جهة الإختصاص ببطلانه ، ولا يعفى الحارس من العقاب إحتجابه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة ، فإن ذلك كله لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطة التى أوقعتة أو العمل على التنفيذ .
(طعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٣ ص ٣٤ طعن رقم ٦١٢)

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، مادام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .
(طعن رقم ٧٤٥٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١ ص ٣٥ طعن رقم ٥٨١)

* لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن القائم على عدم علمه باليوم المحدد للبيع ومخالفه ما أثبتته محرر المحضر عن المعاينة والتبديد للحقيقة والواقع فيما أوردته من مدونات من « أن النيابة العامة قد باشرت التحقيق بعد أن طعن المتهم بالتزوير على محضر الحجز والتبديد وإنتهت إلى إستبعاد شبهة جنابة التزوير من الأوراق » وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم

فيه الرد الكافى على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن المنازعة فى أصل المبلغ المطلوب للجبهة الحاجزة قد وقعت فى تاريخ لاحق على تحرير محضر الحجز وتحديد يوم البيع وهو مالا ينازع فيه الطاعن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحجز قضائيا أو إداريا مادام قد وقع فإنه يكون مستحقا للإحترام ويظل منتجا لأثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان مشوبا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٥ من ٣٩ ص ٤٤٤)

* من المقرر قانونا أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الإمتناع ينطوى على الإضرار بالدائن الحاجز وعلى الإخلال بواجب الإحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة ، وكان لا يعفى الحارس من العقاب إحتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفته للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات إذ أن ذلك كله لا يبيح إختلاس المحجوزات بل الواجب دائما إحترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله مادام لم يقضى ببطلانه ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم علمه بالحجز مردودا بأن الحكم أثبت فى حقه أنه كان حاضرا وقت توقيع الحجز مما يدل على علمه به فضلا عن أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد وهو ما لم يثيره الطاعن أمام محكمة الموضوع التى إطمأنت لما أوردته مسن عناصر سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٩ من ٣٩ ص ٦٩٦) .

وجوب احترام الحجز التحفظى ولولم يحكم بتثبيته . او لم يعلن به ذو الشأن فى الميعاد القانونى .

* إن الحجز التحفظى ، متى وقعه الموظف المختص ، يكون واجب الإحترام ولو لم يحكم بتثبيته ، أو لم يعلن به ذو الشأن فى الميعاد القانونى ، وذلك مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالته .

(طعن رقم ٥٣٦ سنة ١٣ ق جلسة ١٥/٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد ج١ بند ١٥ ص ١٣٦)

* إن الحجز التحفظى الذى توقع صحيحا واجب الإحترام ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذو الشأن فى الميعاد القانونى مادام لم يصدر حكم ببطالته .

(طعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٩ ص ١٤٩)

بطلان الحجز لعدم مراعاة الأوضاع القانونيه الواجب إتباعها لاينفى سوء القصد ولايرفع المسئوليه الجنائية .

* كون الحجز قد وقع باطلا لعدم مراعاة الأوضاع القانونيه الواجب إتباعها فيه لاينفى سوء القصد ولايرفع المسئوليه الجنائية عن المختلس .

(طعن رقم ٩١ سنة ٢ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد ج١ بند ١ ص ١٣٤)

* إن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح إختلاس هذه المحجوزات بل الواجب دائما إحترام الحجز ولو كان قد وقع باطلا .

(طعن رقم ٢٥١ سنة ٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٣٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٢ ص ١٣٤)

* لا يعفى الحارس من العقاب إحتجاجة بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لأن ذلك لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطة التى أوقعتة أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الإختصاص بطلانه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكم ببطلان اللصق قد صدر بعد وقوع الجريمة التى دين الطاعن بها فإنه لا يجدى الطاعن منازعته فى صحة إجراءات البيع ولا يشفع له أنه حكم ، من بعد وقوع الجريمة ، ببطلان تلك الإجراءات .

(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٥٣)

كون المحصول المحجوز عليه مطلوباً للتسويق التعاوني . لا يعفى الحارس من المسؤولية فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة .

* لا يعفى الحارس من العقاب إحتجاجة بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني إذ كان يجب عليه - بعد توقيع الحجز - أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز .

(طعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٧/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣١٨)

* من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الإمتناع ينطوى على الإضرار بالدائن وعلى الإخلال بواجب الإحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة ، وكان لا يعفى الحارس من العقاب إحتجاجة بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفته للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطة التى أوقعتة أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانوناً ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الإختصاص بطلانه ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن

فى هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان لا يعفى الحارس من العقاب إحتجاجة بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاونى إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز بأن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز .
(طعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٩ ص ٣٠ ص ١٨٢)

تصريح الدائنة للمدين ببيع المحجوزات وإحلال غيرها محلها . لا يأتى على قيام الحجز .

إتفاق المتهم مع الدائنة على بيع الأشياء المحجوز عليها وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذى وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبه الإحترام - فيكون الحجز قائما لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .
(طعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢ ص ١٥١) .

إلتزام الحارس قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز .

من المقرر أن الحارس ملزم قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز ، ولما كان الأمر الصادر للطاعن بضم المحصول لم يصرح له بأن يودع بمنزله الحطب الناتج عن زراعة القطن المحجوز عليها ، وكان البين من محضر التبيد أنه لم يرشد المحضر إلى مكان وجود الحطب بمنزله كما يدعى ، بل إن المحضر قد أثبت أنه بحث عن الحطب بمحل الحجز فلم يجده وطالب به الطاعن فعجز عن تقديمه ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم فى خصوص تبديد الحطب يكون سديدا .

(طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٦ ص ٢٢ ص ٤٠٦)

عدم الإلتزام الحارس بتقديم المحجوز قبل اليوم المحدد للبيع .

لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم

بها يوم البيع فى محل حجزها .

(طعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ مجموعة القواعد جـ ٣

بند ٢٩ ص ١٥١)

نقل المحجوزات بأمر من المحكمة . استمرار التزام مسئولية الحارس بإحضارها إلى مكان الحجز يوم البيع أو إرشاد المحضر عن مكانها .

أن نقل المحجوزات ولو كان بموجب أمر من المحكمة ، فلا يترتب عليه إنتهاء الحراسه بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس إرشاد المحضر فى يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذ لم يستطع إحضارها إلى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ص ١٥٨)

عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها إلى مكان آخر عين لبيعها فيه .

من المقرر أن الحارس على المحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الأشياء المحجوزه إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها ، وإذ كان ماتقدم كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن - بعدم إلتزامه بنقل المحجوزات إلى المكان الذى عين لبيعها فيه - وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوت صحته أن يتغير وجه الرأى فى الحكم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ س ٢٦ ص ٢٤٣)

عدم جواز تنفيذ الدائن لأحد ملاك العين الموضوعه تحت الحراسة القضائية على محصولات تلك العين مباشرة . بل عليه أن ينفذ تحت يد الحارس القضائى بطريق حجزها للدين لدى الغير .

لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعه تحت الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب فى هذه الحالة أن ينفذ

تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير ، وإذا كان الحارس قد تصرف فى ثمن المحصولات فى الوجه التى عينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف أية مسئولية جنائية ، لاسيما إذا كان الحارس قد سدد بهذا الثمن ديناً ممتازاً على الأرض ، وهو مال الحكومة ، لا يمكن أن يسوى به دين الحاجز .
(طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٢٠ جلسة ١٤/١١/١٩٣٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٩ ص ١٣٥)

ماهية الإجراءات التى يتعين إتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية .

يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى اللتين نظمتهما الإجراءات التى يتعين إتباعها عند تعدد المحجوزات القضائية والإدارية أن القانون فرض على الحارس فى الحجز الأول إخطار المحضر أو مندوب الحاجز فى الحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز الثانى أن يجرد تلك الأشياء ويثبتها فى محضره ويعين حارس الحجز الأول حارساً عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضراً والمحضر أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضه فى رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتعين توحيد إجراءاته وميعاده فى الحجزين والذى يتم طبقاً لأحكام القوانين التى تحكم الحجز الأول وبأنه فى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارساً عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى إخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التى يظل مكلفاً بالمحافظة عليها إلى أن يتم رفع الحجزين أو إلى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء

المحجوزة لمدوب الحاجز تنفيذ الأي حجز من الحجوزات الموقعة عليه ، بل أن واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه ينصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٩ ص ١٥٣)

توقيع عدة حجوز على شيء واحد يوجب تقسيمه للمحضر لبيعه تنفيذاً لأى منها .
من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديماً للمحضر لبيعه تنفيذاً لأى حجز .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٢٦ ص ١٥٨)

خلو الحكم من تاريخ توقيع الحجز واسم المحكمة التى أوقعت لا يظعن فى صحته .
* إذا عنى الحكم الذى يعاقب على جريمة التبديد بذكر التاريخ الجوهري فى القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبديد ، فإن خلوه من تاريخ توقيع الحجز واسم المحكمة التى أوقعت لا يظعن فى صحته ، وإن كان الأصوب على كل حال أن يعنى الحكم بذكر هذه البيانات إستكمالاً لبيان الواقعة بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات ، إنما يكون لذكر تاريخ توقيع الحجز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلاً أو تاريخ وقوعه .

(طعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٣٣/١٠/٣٠ مجموعة القواعد ج١ بند ١٠ ص ١٣٥)

* لا يشترط ذكر تاريخ الحجز فى الحكم الصادر مادام تاريخ التبديد مذكوراً فيه ، ومادام المتهم لن يعترض لدى المحكمة الإستئنافيه على ذلك وبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره فى القضاء بالإدانة أو البراءة .

(طعن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ مجموعة القواعد ج٣ بند ١١ ص ١٥٠)

عدم جواز إثارة الدفع بخلو محضر الحجز من تحديد ساعة للبيع . أو محضر التبديد من بيان ساعة إنتقال مندوب الحجز . لأول مرة أمام محكمة النقض . عليه ذلك .

* متى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يشر فى دفاعه خلو محضر الحجز من تحديد ساعة للبيع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذا المحكمة .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٥٨٢)

* لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يشر فى دفاعه خلو محضر التبديد من بيان ساعة إنتقال مندوب الحجز أو أية مطاعن أخرى عليه فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ص ٤٩)

الحكم بإبطال المرافعة فى دعوى تثبيت الحجز لا ينسحب اثره على محضر الحجز التحفظى .

إذا أوقع المؤجر حجزا تحفظيا على زراعة المستأجر وفاء لما هو مستحق عليه من الأجرة وكلفة بالحضور أمام المحكمة ليسمع الحكم بالزامه بدفع الأجرة وتثبيت الحجز ، ثم تخلف الحاجز عن الحضور ، فطلب المحجوز عليه الحكم بإبطال المرافعة فأجابته المحكمة إلى ذلك ، ثم جدد الحاجز دعواه فحكمت له المحكمة بالزام المدعى عليه بالأجرة وتثبيت الحجز التحفظى وجعله حجزا تنفيذيا ، فإن تصرف المدعى عليه بذلك فى الشيء المحجوز يعد إختلاسا له . والقول بأن جريمة الإختلاس لا قوام لها فى هذه الحالة لأن الحكم الذى صدر بإبطال المرافعة ينسحب على الحجز فيهدمه قول غير صحيح ، إذ بطلان المرافعة مقصور أثره على دعوى صحة الحجز وصحتها ولايتعدها

إلى محضر الحجز ، وكل ما كان للمدعى عليه أن يتمسك به هو أن دعوى تثبيت الحجز قد جددت بعد الميعاد المحدد لرفعها فى القانون (المادة ٦٧٦ مراقعات) ولو أن ذلك سببه الدعوى التى إنتهت بالحكم بإبطال المرافعة . ولكن هذا الدفع يجب أن يكون إبدأوة فى الدعوى المدنية المجددة فإذا هو لم يبد فيها وإنتهت بالحكم بصحة الحجز قبل وقوع الإختلاس فإنه لا محل للتمسك به بعد ذلك .

(طعن رقم ١٦٩٠ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٢٠ مجموعة القواعد ج١ بند

١١ ص ١٣٥)

ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين حارسا عليه لا يمكن مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به .

* إن الحجز قضائيا كان أو إداريا ، على إعتبار أنه حبس مافى حوزة الشخص من المال بوصفه تحت يد السلطة العامة التى خولها القانون الأمر به ، لا يكون له أثر فى الوجود إلا عند نقل المال المراد حجزه من يد حائزة وتسليمه إلى جهة الإختصاص فى شخص من ينصبه المأمور المكلف بالحجز حارسا يضع هو يده عليه ، ويقوم بكل مايكفل تنفيذ مقتضى الحجز فيه ، فإذا لم يعين حارسا ، وكانت الإجراءات فى الحجز قد وقعت عند ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين حارسا عليه ، فإن صاحب المال لا يمكن فى هذه الحالة مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به ، لأنه إنما يكون قد تصرف فى ماله الخاص له الذى لم تحبس يده عنه ، فهو بذلك لا يكون معتديا على حجز قائم ، وبالتالي لا يكون متعديا على السلطة العمومية المختصة بتوقيع الحجز .

(طعن رقم ٤١٢ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد ج١ بند ١٣

ص ١٣٨) .

*** الحجز قضائيا كان أو إداريا لا يتصور قيامه قانونا إلا إذا كانت الأشياء قد**

وضعت تحت يد الحارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها ، إذ ذلك هو المظهر الخارجى للحجز حتى يعتبر له وجود ، وإذن فإذا كان الصراف بعد أن أوقع الحجز على زراعة المتهم طلب إليه أن يتسلمها ليكون حارسا عليها فرفض فتركها فى عهده دون أن يعين عليها حارسا فإن تصرف مالكها فيها لاعتقال عليه .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ١٢٠٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد ج١ بند ١٤ ص ١٣٦) .

معاون الأوقاف لاصفه له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها إداريا بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها .

* إن معاون الأوقاف لاصفه له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها إداريا بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة تبديد هذه الأشياء إستنادا إلى أن هذه المعاون قد توجه يوم البيع فلم يجد المحجوزات فى محل حجزها ، فإن إدانته على هذا الأساس لا تكون صحيح .

(طعن رقم ١٧ سنة ١٦٠٢ ق جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد ج١ بند ١٨ ص ١٣٦) .

* مندوب وزارة الأوقاف لاصفه له بمقتضى القانون فى مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو فى المطالبة بالمحجوز لبيعه تنفيذا للحجز . وإذن فإذا أقامت المحكمة قضائها بإدانة المتهم بالإختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزه لمندوب الأوقاف فإنها تكون قد أقامت الإدانة على غير أساس .

(طعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٠٢ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٢ مجموعة القواعد ج١ بند ١٩ ص ١٣٦) .

إعتقاد المتهم لأسباب مقبولة أن الحاجز تنازل عن الحجز الذي أوقعه . وإن الحاصلات لم تعد محجوزة . يوجب الحكم بالبراءة .

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم فى إختلاس حاصلات محجوز عليها تحفظيا لعدم توافر أركان الجريمة ، إذ الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظي ، ثم لم يطالب المتهم بإيجار الأتيان المحجوز على حاصلاتها بل طالبه بريعتها ، مما جعل المتهم يعتقد أن الحاجز تنازل عن الحجز الذى أوقعه وأن الحاصلات لم تعد محجوزة ، ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فأدانت المتهم مع تسليمها بهذه الظروف ، فإنها تكون قد أخطأت تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٧٦ ق جلسة ١٩٤٦/٣/٤ مجموعة القواعد القواعد ج١ بند ٢٠ ص ١٣٦)

تسليم الشيء المحجوز إلى الحارس ولو كان من المثليات يمنعه من الإدعاء بعد ذلك بجهالته وعدم تمييزه .

مضى كان الشيء المحجوز قد سلم إلى الحارس فإنه يتعين بهذا الحجز وبهذا التسليم ، ولو كان من المثليات أو كانت له نظائر لدى الحارس ، فلا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالته وعدم تمييزه ، وإذن فإدعاء المتهم بأن محضر الحجز جاء خاليا من البيانات الدالة على المحجوز وأن عنده نظائر لهذا الشيء فلم يعرفه من غيره ، ذلك لا يعتد به .

(طعن رقم ١٥٧٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٢ ص ١٣٧) .

دفع المتهم بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله . لآثار له فى مسؤوليته عن التبيد مادام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس .

إن دفع المتهم بتبيد المحجوزات بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله ليس

من شأنه أن يؤثر في مسئوليته عن فعل مادام المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما
حجز عليه .

(طعن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٥ مجموعة القواعد جـ ٣ بند ٢
ص ١٤٩) .

نص المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري عدم سرعانها على
إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره .

* إن المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢
من يونيو سنة ١٩٥٥ والتي إعتبرت الحجز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال
سنة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائي لا شأن له بقواعد التجريم ، فلا يسرى
حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ مجموعة القواعد جـ ٣ بند
٧ ص ١٤٩)

* لا يعتبر القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ١/٥١٩ من قانون
المرافعات قانونا أصلح للمتهم إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما هو نص
جزائي أورد حكما خاصا بإعتبار الحجز كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ
توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بخلد المشرع حين وضعه أن يسرى على
الحجوز الماضية والقوائم السابقة على صدوره .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ مجموعة القواعد جـ ٣ بند ٦
ص ١٤٩) .

تحديد يوم للبيع فى محضر الحجز بعد ستة أشهر من تاريخ توقيعه . قضاء الحكم بإدانته المتهم خطأ . وجوب القضاء بالبراءة .

جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجز كأم لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد إنقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما جعل الحجز الذى توقع كأن لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانته المتهم عن جريمة التبييد يكون مخطئا فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا لسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم ،

(طين رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٩ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٢ ص ١٥) .

الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهري . على المحكمة تطبيقه أو الرد عليه بأسباب سائفة .

متى كان دفاع الطاعن بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه يعد من الدفوع الجوهرية التى كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائفة ، لأنه يتجه إلى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة ولا يكفى لإطراحه إستناد الحكم إلى ما شهد به المبنى عليه فى محضر ضبط الواقعة من أن البيع أوقف بسبب دعوى إسترداد رقعها إبن شقيق الطاعن ، ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشراكة فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه ، ولما كان الثابت أن المحكمة لم تتحقق بنفسها من واقعه وقف البيع بسبب رفع دعوى إسترداد واعتمد

فى ذلك على مآقرره المآرنى علىه فى مآضر ضبط الواقعة الذى لآىعدو فى آقآقته أن يكون مجرد قول مرسل لصآآبه ىخضع لإآتمالات الصآة والبطلان والصدق والكذب إلى أن ىتحدد كنهه وىتحقق القاضى منه بنفسه آتى ىستطآع أن ىسط رقآبته على الدآلآل وىقدر قآمته من آآى صآته أو قسآده وإنتآآه فى الدعوى أو عدم إنتآآه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فىه يكون معآآآ بما ىتعآن نقضه .

(طعن رقم ٧٤٥ لسنة ق آلسة ١٤/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٦٨)

عدم تعآآن آارس للأشآاء المآآوزة إدارآآ . عدم إنتآآد المآآوزة الإدارى . اثر ذلك .

مآآال الآخذ بآكم المآآآآ ٥٠٨ ، ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على المآآوزة القضآآى الذى ىوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون ، وبهذا المآآوزة القضآآى ىصآح الشآء بمآرد أمر القاضى بآآوزة مآآبسا على ذمة السلطة القضآآى آآصآآ لتصرفها طبقآ لأحكام القانون ، ولآآبعدى آكم هذه القاعدة إلى المآآوزة الإدارى الذى نظمه الشارع بآشربعات آآصة وحدد له شروطآ نص عليها فأوجب دائمآ لإنتآآد المآآوزة الإدارى تعآآن آارس على الأشآاء المآآوزة لتنقل لعهذته بمآرد تنصآبه من مندوب المآآوزة وىصآح أمآنا مستولا عن كل مآآقتضآبه تنفآذ المآآوزة ، أما إذا لم ىعآن الآارس ولم تسلم إليه الأشآاء المآآوزة إدارآآ تسلآما فعلىآ أو آكمآآ بعدم قبوله الآراسة فإن المآآوزة الإدارى لآآنعقد وىكون العآب الذى ىلآق مآضره فى هذه الصورة هو عآب آورمى ، ىبطله ، بما لآمحل معه لتطآآق المآآآآ ٣٢٣ ، ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ ق آلسة ١٠/٤/١٩٥٦ مجموعة القواعد ج٣ بآذ ٣

ص ١٤٩)

آآوزة إدارى فى ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٢٥ قبل تعدآله بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ .
وجوب تعآآن آارس على المآآوزات . آزاء المآآآفة . عدم قآآم المآآوزة . تصرف
المآآهم فى الأشآاء المآآوزة . لآآرآمة .

لآآسورآ فى تقرير المسئولة الجنآآآة الآخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى

باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمضر الحجز أو مبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري إلا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، مادام القانون الذى وقعت الجريمة فى ظله قد أوجب لإنعقاد الحجز الإداري عناصر وشروط مخصوصه منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، فإذا كانت الإجراءات فى الحجز قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة فى حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة ولم يعين عليها حارسا آخر أو يعهد بها إلى أحد رجال الإدارة ، فإن الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحال هذه مسائلة المتهم عن تصرفه فى الأشياء المحجوزة .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ مجموعة القواعد ج٢ بند ١ ص ١٥٠) .

تعيين حارس على الأشياء المحجوزة شرط فى إنعقاد الحجز الإداري . لا محل للاخذ بنصوص قانون المرافعات فى هذا الصدد .

* أوجب الشارع دائما لإنعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل إلى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أمينا مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولايسوغ فى تقرير المسئولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى بإعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمضر الحجز أو مبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لإنعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطا مخصوصه منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(طعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ، والطعن ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ مجموعة القواعد ج٣ بند ٨ ص ١٤٩)

* إن مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، فإن مؤدى ذلك أنه يشترط لإنعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه إياه ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها هي وقد خلا الحكم من بيان سنده. فى إعتبار الطاعن حارسا رغم عدم قبوله الحراسة فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢١ س ٢١ ص ٤٢٤) .

حجز إدارى فى ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المقترضة . لمندوب الحجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز دون إعتداد برفضه . اثر ذلك . إنعقاد الحجز (من بتعيين حارس على المحجوزات .

* يجوز لمندوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها ، فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهم مستأجرة للعين محل الحجز من المدين فإنها تكون حائزه لها قانونا بطريقة الإجارة ، وإذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فإن ما إنتهى إليه الحكم من تبرئتها من تهمة إختلاس الأشياء المحجوزة بمقوله أنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة - ما إنتهى إليه الحكم فى ذلك - يكون معيبا بالخطأ فى القانون متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥ مجموعة القواعد ج ٤ بند ٣

ص ١٥٠) .

* يجوز لمدنوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة ، أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مدنوب الحجز عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فإمتنع غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات فى حراسته ، كما أثبت الحكم فى حقه أنه إمتنع عن تقديم تلك المحجوزات فى اليوم المحدد لبيعها مع علمه به ويقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون صحيحا فيما أنتهى إليه من إدانته بجرمة التهديد .

(طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ مجموعة القواعد ج٤ بند ٤ ص ١٥٠) .

* نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الإدارى على أنه « يعين مدنوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياه ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامة الصراف حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات ، ومن ثم فإن ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون إذ عول فى قضائه على محضر الحجز مع خلوه من إقامته أو غيره حارسا على المحجوزات يكون غير شديد .

(طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٧ ص ١٥٣) .

* إن مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فإن له أن يكلف أحدهما بها دون الإعتداد برفضه إياها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يناقش ما أثبت فى محضر الحجز على مايبين من الإطلاع على المفردات المضمومة من أن المطعون ضده كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأنه الحائز للزراع المحجوز عليها وأثر ذلك فى توافر أركان الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشويا بالقصور فضلا عن خطئته فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١/١٧/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٥٦)

* متى كان يبين من مذكرة أسباب الطعن فضلا عن محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وإمتنع عن التوقيع على محضر الحجز وأنه عين حارسا دون إعتداد برفضه الحراسة وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ مما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، فإن كل مايشيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٦١) .

* نصت المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الإدارى على أنه يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين ، وإذا كان الثابت من محضر الحجز أن مندوب الحجز خاطب الطاعن حالة توقيع الحجز بوصفه المدين وأنه

ترك المحجوزات فى حراسته كما أشار فى نهاية المحضر إلى أن الطاعن إمتنع عن الحراسة فتركها مندوب الحجز فى حراسته ، ومن ثم فإن مايتعاه الطاعن على الحكم من أنه عول فى قضائه على محضر الحجز مع أنه لم يكن حاضرا وقت إجرائه ولم يوقع على محضره بإعتباره حارسا يكون غير سديد .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ص ٨٧٩)

* إن نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الإدارى قد جرى نصها بأن « يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أنه قد يبدأ فى محضر الحجز حضور الطاعن وتعيينه حارسا وإمتناعه عن التوقيع وكان الحكم قد أقام مسئولية الطاعن عن الحراسة دون إعتداد برفضه إياها بالإستناد إلى نص المادة سالفة الذكر بعد أن دلى تدليلا سائفا على أنه كان حائزا للأشياء التى تم الحجز عليها (لكونه شريكا لشقيقه المدين فى المحل الذى وقع فيه الحجز) وكان حاضرا عند توقيع الحجز وعينه مندوب الحجز حارسا بما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، وكان ما أورده الحكم سنداً لقضائه فى هذا الشأن صحيحا فى القانون ، فإن منعى الطاعن بدعوى قصور الحكم فى هذا الخصوص وخطلته فى تطبيق القانون لا يكون سديدا .

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ص ١٣٦) .

* مژدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لإتعداد الحجز وجوب تعيين

حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، ولا يعتد برفضه إياها ومقتضى ذلك أن مناط الإلتزام بالحراسة فى حاله رفضها أن يكون من نيطة به مدينا أو حائزا ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك حتى آخر جلسته من جلسات المرافعة بإنكار صفته كمدين أو حائزا ، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وله ما يسانده من الشهادتين المرفقتين بالمفردات ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد سكت عن هذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه وخلا من بيان سنده من إعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٤ق جلسة ١٠/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٢٩) .

* مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يجب لإتعاقد الحجز تعيين حارسا لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، ولا يعتد برفضه أياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الإلتزام بالحراسة فى حالة رفضها أن يكون من نيطة به مدينا أو حائزا فإن الدفع المبذول من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بإنكار صفته كمدين أو حائز يعد دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى بما كان ينبغى معه على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفنده ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق إخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى إبداء دفاعه ذلك عند محكمة الدرجة الأولى ، لأنه وقد أثبتت فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر إستئنافه وهو ما يوجب عليها إبداء الرأى بشأنه ،

وإن لم يعاد المستأنف أثارته بحساباته مقصودا به نفى الركن المعنوى لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع .

(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٠ جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١ س ٣٢ ص ١٠٩) .

حق المدين فى بيع المحجوزات إداريا نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول قضائيا . بيع المتهم المحجوزات لسداد ثمنها للصراف لايعفيه من المسئولية الجنائية عن جريمة الإختلاس .

من المقرر قانونا أن حق المدين فى بيع المحصول المحجوز إداريا نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزا قضائيا ، ذلك لأن هذا الحجز الأخير يقتضى من الحارس ألا يتصرف فى المحجوز إحتراما لأمر القضاء . فيكون ماذهب إليه الحكم من أن بيع المتهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لايعفيه من المسئولية الجنائية صحيح فى القانون .

(طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٨ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٧ ص ١٥٠)

إدانة المتهم عن جريمة إختلاس أشياء محجوزة رغم زوال قيد الحجز بإقالة المتهم من الغرامه المنفذ بها قبل حصول التبديد . خطأ .

لا تقوم جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة عليها إذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت إقاله المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هى تصرف قانونى تم به براءة ذمته من الإلتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصا للمالكه يتصرف فيه كما شاء ، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لإتفاء المسئولية الجنائية .

(طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٤ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٩ ص ١٥٠)

الدفع بإنعدام الدين سند الحجز وزوال قيد الحجز قبل التبديد . جوهري . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . إخلال بحق الدفاع .

لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٤ أن المدافع من الطاعن طلب أصليا البراءة وإحتياطيا سؤال المحضر عما إذا كان الطاعن أو أحد الورثة يستأجر أرض من الإصلاح الزراعى وعن سبب وضع يد الطاعن على أرض النزاع وأوضح أن الطاعن وباقي الورثة غير مدنيين بإيجار الأرض ، ذلك أن مورثهم قد إشتراها من الشركة المصرية الزراعية التى إستولى الإصلاح الزراعى على الأرض المكلفة بإسمها ومن بينها الأرض محل النزاع تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ثم صدر القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ بإعتبار الشركة البائعة إستصلاحه إستنفذت أغراضها بما يلغى قرار الإستيلاء . وعدم الدين سند الحجز ويرفع قيد الحجز عن المحجوزات قبل حصول التبديد ، وطلب الدفاع أجلا لتقديم صورة رسمية للقرار سالف الذكر غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا أو ردا ، كما لم تعن المحكمة بتحقيقه بسماع شهادة محرر المحضر أو تمكين الطاعن من تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحجز ينتهى بإبراء ذمة المحجوز عليه من الإلتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الدفاع المشار إليه دون أن يعنى بتحقيقه أو بالرد عليه ، مع أنه لو ثبتت صحته تغيير به وجه الفصل فى الدعوى ، يكون مشوبا بالقصور فضلا عن إنطوائه على إخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويتعين لذلك نقضه وإلحاله .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٧ من ٢٧ ص ٨٨٥)

نزول الجهم الحاجزة عن الحجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة وإستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . سكوت حكم الإدانة عن ذلك قصور وغموض .
إذا كان الحكم الإستئنافى المطعون فيه - حين دان المتهم بجريمة إختلاس الأشياء

المحجوزة وألغى بذلك حكم البراءة الصادرة من محكمة أول دجه - قد إقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لاينفى القصد الجنائى فى الجريمة دون أن يرد على ما أوردة الحكم المستأنف فى خصوص نزول الجهمه الحاجزة عن الحجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أو لاحقا له ، فإن خلوه من إستجلاء هذه الوقائع الجوهرية التى أقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر إنما يصمه بالقصور والغموض اللذين لا تستطيع معهما محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ مجموعة القواعد ج٤ بند ٢

ص ١٥٠)

القول فى اسباب الطعن بالنقض بأن خلو محضر الحجز من بيان حدود الأتيطان التى حجز على زراعتها لايطمان معه إلى إنتقال المندوب إلى مكان الحجز - جدل موضوعى - لايقبل .

مايشيره المتهم (الطاعن) بشأن عدم بيان حدود الأتيطان التى توقع الحجز على زراعتها ومارتيه على ذلك من عدم الإطمئنان إلى إنتقال مندوب الحجز إلى مكان الحجز ، إنما هو فى حقيقته جدل موضوعى لايقبل مثله أمام محكمة النقض ،

(طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ مجموعة القواعد ج٤ بنده

ص ١٥١)

العلم بيوم البيع - وقيام الحجز - ومطلب ضم اصل محضر الحجز - ومطابقة محضر الحجز مع اصل محضره - امور لايسوغ التمسك بها او المجادله فيها لأول مرة امام محكمة النقض .

لما كان الحكم الإبتدائى - المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان جريمة إختلاس المحجوزات التى أذان طاعنه بها وأورد

على ثبوتها فى حقها أدله لها أصلها الثابت بالأوراق وانتهت إلى عدم تقديم الطاعنه للأشياء المحجوز عليها « عرقلة لإجراءات التنفيذ » . لما كان ذلك وكان الحكم إذ خلص إلى أن الطاعنه لم تقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، لا يكون قد خالف القانون . أما ما تثيره الطاعنه من خطأ الحكم فى القانون - إذ أدانها رغم عدم علمها بيوم البيع ، كما أعتمد فى ذلك على صورة لمحضر الحجز - فإنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعنه حضرت المحكمة الإستئنافيه وطلبت التأجيل للسداد ، وإذ لم تتمسك أمام محكمتى أول وثانى درجة بغدم علمها بيوم البيع كما لم تنازع فى قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل محضره ولم تتعرض لصورته المرفقه بالأوراق أو تدعى عدم مطالبتها للأصل المأخوذ عنه ، فإنه لا يسوغ لها المجادله فى ذلك لأول مره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٤ من ٢٠ ص ١٢١٦)

الدفع بعدم العلم بالحجز وبالיום المحدد للبيع . طبيعته . دفع موضوعى . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

* من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفعات التى يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى جميع أدوارها أن الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أو يطلب تحقيقا معينا فى هذا الصدد فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٨ من ٢٢ ص ٦٦٢)

* متى كان البين من الرجوع إلى محضر الحجز الذى خلصت المحكمة إلى حصوله فى مواجهة الطاعن وإسدت بذلك بطريق اللزوم العقلى على علمه بكافة بياناته ، أنه

قد حوى بيان المحجوزات ، واليوم المحدد للبيع وهو ذات اليوم الذى توجه فيه المندوب مطالباً الطاعن بتقديم تلك المحجوزات ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن كان يعلم ببيانات الحجز الذى تم فى مواجهته وكذلك باليوم المحدد للبيع ، ولا يعدو ما يثيره من عدم علمه بيوم البيع أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوين عقيدتها ، وما إستقر فى يقينها مما لا يجوز مصادرتها فيه .

(طعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ص ٥٠٧)

* متى كان البين من جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره أو فى طعنه من عدم تعيينه حارساً على المحجوزات أو عدم علمه باليوم المحدد لبيعها لعدم إعلانه به أو أنها لاتزال موجوده ولم تبدد ، وكانت هذه الأمور التى يتنازع فيها لاتعدو دفوعاً موضوعيه كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولايسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن ألنعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ص ٨٩)

* متى مكان يبين من الإطلاع على المفردات التى ضمت تحقيقاً لهذا الوجه أن الطاعن قرر فى محضر جمع الاستدلالات أن المحجوزات موجوده ولم تبدد وردد هذا الدفاع فى مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة ، لما كان ذلك وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ، ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم ببيون البيع يعد من الدفع الموضوعيه الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لاتقوم دونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وسيلة علم الطاعن باليوم المحدد للبيع ، وأطرح دفاع

الطاعن بعدم علمه إستنادا إلى عدم تمسكه بوجود المحجوزات مخالف بذلك الثابت بالأوراق مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(طعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ص ٦٢٥)

* لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره بالذات فى طعنه من عدم علمه بالحجز وباليوم المحدد لبيع المحجوزات ومكانها وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لاتعدو دفوعا موضوعيه كان يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولايسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن مايشيرة الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٧٩٨)

* إن مايشيرة الطاعن من خطأ الحكم فى القانون - إذ أدانته رغم عدم ثبوت علمه بالحجز وتعيينه حارسا - مردود بأنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة ، وإذ مثل أمام محكمة أول وثانى درجة لم يبدئ ثمه دفاعا مما يثيره بهذا الخصوص بل إقتصر على طلب البراءة ، وإذ لم يتمسك أمام المحكمتين بعدم علمه بالحجز كما أنه لم ينازع فى صحته فلا يسرغ له المجادله لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله .

(طعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ س ٣٠ ص ٢١٥)

* إذ كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره فى طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو بتعيينه حارسا أو بعدم إنتقال مندوب الحجز لمعاينة

المحجوزات ، وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لاتعدو أن تكون دفوعا موضوعيه
كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولايسوغ
إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ من ٣١ ص ١٣٩)

* لما كان يبين من مطالعة محاضر المحاكمة بدرجتيها إن الطاعنة لم تدفع الإتهام
المسند إليها بما تثيره فى طعنها من عدم علمها بالحجز أم باليوم المحدد للبيع ومكانه ،
وكانت هذه الأمور التى تنازع فيها لاتعدو أن تكون دفوعا موضوعيه كان يتعين عليها
التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولايسرغ إثارة الجدل فى
شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون
غير سديد .

(طعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ من ٣٦ ص ١١٨٥)

عدم العلم بالحجز . والمنازعه فى صحة إجراءاته لتحديد مكان للبيع غير مكان
الحجز . إثارة أى منهما لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
مايشيرة الطاعن من خطأ الحكم فى القانون إذ أدانه رغم عدم ثبوت علمه بالحجز
ويطلاته إذ حدد للبيع مكان الحجز ، مردود بأنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات
أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة وأنكر التهمة ولم يبدى دفاعا ، وأمام
المحكمة الاستئنافية قدم دليل السداد وطلب استعمال الرأفة ، وإذا لم يتمسك أمام
المحكمتين بعدم علمه بالحجز كما أنه لم ينازع فى صحته ولم يتعرض إلى أن البيع
حدد له مكان آخر غير مكان الحجز ، فإنه لايسوغ له المجادلة فى ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٤/١/١٤ من ٢٥ ص ٢٦)

تمسك الطاعن بمذكرة دفاعه المتضمنة عدم علمه بالحجز أو تعيينه حارسا . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له بإيراد أو ردا . قصور .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أن الطاعن قدم بجلسة المحاكمة الإستئنافية مذكرة دفع فيها بعدم علمه بالحجز وأنه لم يعين حارسا على المحجوزات ، كما أن الحكم المطعون فيه صدر مؤيدا للحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يعرض هو لدفاع الطاعن المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكان ما أثارة الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى إذ يقصد به نفى الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم لم يلتفت إلى هذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه ، فإنه يكون مشوبا بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه ، لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة المقررات المضمومة أن الطاعن لم يعين حارسا ولم يخاطب بالحجز ، وكانت المحكمة قد دانت به باعتباره حارسا على المحجوزات على خلاف الثابت بالأوراق ، ولم تعتبر فعلته بمنأى عن التأثيم فإنها تكون أخطأت صحيح القانون بما يتعين معه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض القضا . ببراءة الطاعن من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدينه بالنسبة له مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

(طعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ص ٢٧٩)

الدفع بمغايرة مكان الحجز عن المكان المحدد لبيع المحجوزات . وإن المحضر لم ينتقل إلى هذا الأخير . موضوعى . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض .

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يشيره فى طعنه من أن المحجوزات حدد لبيعها مكان آخر غير مكان الحجز لم ينتقل إليه المحضر ، وكان هذا الأمر الذى ينازع فيه الطاعن لا يعدو دفعا موضوعيا كان يتعين عليه التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يسوغ إثارة الجدل فى شأنه لأولى مرة

أمام محكمة النقض ، فإن النعى على المحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .
(طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١ - ١٩٧٦ / ١٠ ص ٢٧) (٧١٨)

إثارة الطاعن كونه ليس مدينا وأنه إمتنع عن قبول الحراسة - موضوعى .

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يشيره فى طعنه من بطلان الحجز لكونه ليس بالمدين وأنه إمتنع عن قبول الحراسة ، هى أمور لاتعدو أن تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها . أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا لايسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مره . أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن مايشيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .
(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٨ / ١٠ - ١٩٧٦ / ١٠ ص ٢٧) (٧٦٦)

الفصل فى صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع . وفى مكان تحرير محضر التبييد . موضوعى . لإشراف لمحكمة النقض .

متى كان المحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه فى قوله «
الثابت من إعترا ف المتهم أنه زوج المدينه وأن المزياع كان فى محله أى فى حيازته فهو مسئول عن الحجز وعلمه به ثابت من بيان هذا الإعترا ف وما جاء فى محضر الحجز من أنه كان موجودا وعين حارسا على المحجوزات وقد تأجل البيع وتوقع منه على المحضر المحرر فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٧٠ وهو توقيع لم يطعن عليه بشمة مطعن جدى ومحاويلته التوقيع على تقرير الإستئناف بتوقيع ظاهر لاينفى أن توقيععه «فورمة» معينه هى التى وقع بها على محضر تأجيل البيع وحتى ولو لم يكن يعلم بتاريخ البيع فهو لم يدلل على وجود المحجوزات ذاتها حتى يصح دحضه علمه بيوم البيع وذلك مع الإشارة إلى أنه فى اليوم المحدد للبيع فالثابت أن مندوب الحجز إنتقل إلى مكان الحجز وأن أضيف حرف «ل» فوق كلمة «محل» ويجراوها « نقطة » وقد سبق القول بأن المحكمة لاتطمئن إلى تلك الإضافة الظاهرة » وما قاله المحكم من ذلك سديد ويسوغ به إطراح دفاع الطاعن الذى يردده فى وجه الطعن ، ذلك بأن المحكمة

وقد إطمأنت - للأسباب السائغة التى أوردتها - إلى بيانات محضر تأجيل البيع وصحة توقيع الطاعن عليه وإلى ما إستظهرته من بيانات محضر التبديد من أنه حر فى مكان الحجز فإنها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

(طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ ص ٢٣ ص ١٣٣٤)

إعتبار الحجز كأن لم يكن طبقا للمادة ١/٣٧٥ مرافعات . جزاء مقرر لمصلحة المدين . لايتعلق بالنظام العام .

من المقرر أن إعتبار الحجز كأن لم يكن طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه جزاء مقرر لمصلحة المدين ولايتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين فى الدفع به إذا نزل عنه صراحه أو ضمنا بعد إكتسابه .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ص ٢٤ ص ١٢٨٣)

الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ مرافعات . يفترق عن الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز لمخالفته الإجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات .

لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف بإتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل بذلك على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة - دون وقف مبرر - يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة إلى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التى تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقررا لمصلحة المدين فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد إقترن الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز

لمخالفة الإجراءات المقرر له أو البيع المحجوزات التي لامراء في أنها تمس الإحترام
الواجب للحجز مادام لم يقضى ببطلانه من جهة الإختصاص ، وإذا كان يبين من الحكم
أنه عندما أخذ بالدفع باعتباره الحجر كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده -
ولاقارى الطاعنه فى أن له مأخذة الصحيح من أوراق الدعوى - قد إلتزم بهذا النظر
القانونى السليم فإن اننعى على الحكم قضاء بالبراءة - المؤسس على ذلك - بالخطأ
فى تطبيق القانون يكون فى غير محله . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤ من ٣١ ص ١٧٢)

**إعتبار الحجز بنص القانون كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاث أشهر من تاريخ
توقيعه . المادة ٣٧٥ مرافعات . اثر ذلك . الجزاء مقرر لمصلحة المدين . مؤدى ذلك .
الدفع به جوهرى . اساس ذلك .**

لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات قد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم
يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف
باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع
خلال هذه الفترة دون مرور يعتبر الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور
حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقررا
لمصلحة المدين ، فإن عليه أن يتمسك به والإسقاط حقه فيه كما يسقط هذا الحق
بالتنازل عن الجزاء صراحة أو ضمنا ، ومن ثم فقد إفترق الدفع بإعتبار الحجز كأن لم
يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها فى المادة سالفه الذكر من تاريخ
توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة له أو لبيع
المحجوزات التي لا مشاحة فى أنها لاتمس الإحترام الواجب للحجز مادام لم يقضى
ببطلانه من جهة الإختصاص ، لماكان ذلك ، فإن ماقدرته المحكمة فى ردها على هذا
الدفع - وهو من الدفوع الجوهرية إذ يتجه إلى نفى عناصر أساسى من عناصر الجريمة -

يكون قد أوقعها فى خطأ فى تطبيق القانون حال بينها وبين أن تتحقق بنفسها من مدى سلامة ما آثاره الطاعن لديها بشأنه ، ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القضى بإدانة المتهم أو ببراءته وصادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجرى به من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد وقف فى رده على دفاع الطاعنه عند حد إعتماده كليه على ما أورده من أن الحكم بإعتبار الحجز كأن لم يكن إنما صدر بعد وقوع جريمة التجديد ، فقد بات معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٣٢٠ ق جلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٨٤ س ٣٥ ص ٤٠٤) .

الفصل الثانى

إختلاس

إمتناع الحارس عن تقديم الشئ المحجوز يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لإعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

* أن من واجب الحارس أن يقدم الشئ المحجوز إلى المحضر يوم البيع فإذا كان هذا الشئ قد نقل من مكان الحجز لعله من العلل وجب على الحارس أن يرشد المحضر إلى مكان وجوده إن لم يستطع إحضاره إلى المكان الذى كان فيه . وليس على المحضر أن يبحث عن الشئ المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الإرشاد تقع على عاتق الحارس . فامتناعه عن تقديم الشئ يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لإعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل فى سبيل التنفيذ على الشئ المحجوز عليه يأخذ حكم التهديد سواء بسواء .

(طعن رقم ٩١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٣٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٤ ص ١٣٧) .

* أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تم قانونا بعدم تقديم تلك الأشياء فى اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائى ، فإذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيما بعد يوم البيع فى دار المدين ووقع حجزا جديدا عليها فلا تأثير لذلك فى الجريمة التى تمت أركانها ، لأنه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون المتهم قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا كما أنه لا شك فى حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله إلى حقه كاملا مما اضطره إلى عاده الحجز .

(طعن رقم ١٥٩٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد ج٢ بند ٢٥ ص ١٣٧) .

* الحارس ملزم بأنه يقدم الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ، أما أن يهربها بقصد عرقله الإجراءات وتعطيل البيع ، ثم يظهرها من بعد ، فإن هذا لا يخليه من المسئولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد عرقله التنفيذ .
(طعن رقم ٢٤٢٩ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٦ ص ٦٣٧) .

* الحارس على أشياء محجوز عليها مملوكة له يعتبر مبددا . متى ثبت أن الأشياء المحجوزة لم تكن في منزله ولا في مكان البيع في اليوم المحدد له ، وأنه تعمد عدم تقديمها للبيع .
(طعن رقم ٣٩٥ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٧ ص ١٣٧) .

* إن القانون يعنى بالإختلاس فى المادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ عقوبات « قديم » ازاله المالك لصفه الحجز عن ملكه الموضوع تحت حراسته ، وذلك بأخفائه إياه وعدم تقديمه للمحضر فى اليوم المحدد للبيع ، إضرارا بالدائن الحاجز فكلما تحقق الإخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضاره الدائن بتعطيل وصوله إلى حقه ، وقامت جريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ عقوبات .
(طعن رقم ٥٤٥ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٢٨ ص ١٣٨) .

* أن القانون لا يشترط فى إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها المتهم أو يتصرف فيها ، بل يكفى أن يثبت أن سلبها أو نقلها أو أخفائها لعرقله التنفيذ ولم يقدمها للأمور المكلف ببيعها بعد حجزها .
(طعن رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة ج١ بند ٢٩ ص ١٣٨) .

* المالك المعين حارسا على الأشياء المحجوزة عليها اداريا أو قضائيا ملزم بمقتضى واجبة أن يقدم الأشياء للمأمور المختص بالبيع فى اليوم المحدد لذلك ، فإذا هو تعمد عدم القيام بهذا الواجب ولم يقدمها للتنفيذ عليها سواء أكان ذلك بإخفائه إياها فى هذا اليوم أو بتصرفه فيها من قبل صبح اتخاذ هذا وحده دليلا على ادانته فى جريمة الإختلاس لتعمدة به عرقله التنفيذ أو منعه وذلك حتى ولو كانت الأشياء المحجوزة باقيه ولم تبدد بالفعل .

(طعن رقم ٦٩٥ سنة ١١ ق جلسة ١٠/٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ١ بند ٣٧ ص ١٣٨) .

* إن وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفى تيه الإختلاس إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أخفاه ولم يقدمه فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقله التنفيذ ، وأن المحضر بحث عنه فى محل الحجز فلم يجده ، فإن ذلك مما يتوافر به فعل الإختلاس .

(طعن رقم ١٤٣٠ سنة ١٣ ق جلسة ٧/٦/١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ١ بند ٣١ ص ١٣٨) .

* إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء من هى فى عهده للمكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقله التنفيذ فإذا كانت المحكمة قد اثبتت أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلا من أن يترقب حضور المحضر فى ذلك اليوم ليقدمها له تعمد الغيار فى يوم البيع فى محل الحجز الذى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها ، فهذا يكفى لسلامة حكمها بالإدانة .

(طعن رقم ٨٣٢ سنة ٢١ ق جلسة ٨/١٠/١٩٥١ مجموعة القواعد ج ١ بند ٣٢ ص ١٣٨) .

* إن وجود الشئ المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفي جريمة الاختلاس ، ما دام الحكم أثبت أنه لم يقدم فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .
(طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ مجموعة القواعد بند ٣٣ ص ١٣٨) .

* جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .
(طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٢ ص ١٥١) .

* لا يشترط القانون لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الأرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز فاذا أثبت الحكم أن الصراف انتقل إلى مكان الحجز ويبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها ولم يرشده عنها ، فإن هذا يكفى لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل فى سبيل التنفيذ على الشئ المحجوز عليه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء .

(طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٢ ص ١٥٢) .

* تتم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن مخالفة لواجب

الإحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشئ المحجوز عليه مملوك لآخر ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بالغاء الحجز .

(طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٦٠ مجموعة القواعد ج٣

بند ٣٣ ص ١٥٢) .

* لم يشترط القانون فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الأرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إختلاس أشياء محجوزة استنادا إلى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٣/١٢/١٩٦٢ مجموعة القواعد ج٤ بند

٨ ص ١٥١) .

* جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، والحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع فى محل حجزها وعدم العثور على المحجوزا فى تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظى الذى عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذا وبالتالي لم تتخذ اجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الإستئنافيه أنه لم يتصرف فى المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة اخطاره الدائن الحاجز بموعدها نقلها والمكان الذى نقلت إليه ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته

انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بإدانتها استنادا إلى أقوال المبلغ وإلى محضر الحجز التحفظي والمعاينة من تعيين الطاعن حارسا على المحجوزات وعدم العثور عليها فى مكان الحجز قبل يوم البيع ، وهى أدله لا تفيد فى ذاتها باختلاسه للأشياء المحجوزة عليها أو تصرفه فيها أو عرقله التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع . (طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٣ ص ١٥٢) .

* جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقله التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنيه الغش ، أى بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . (طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٤ ص ١٥٢) .

* تتم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقله التنفيذ لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة ، ولا يعنى الحارس من العقاب أحتجابه بأن الشئ المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، إذ كان يجب عليه بعد ترويق الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بالقاء الحجز . (طعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٥٨٢) .

* من المقرر قانونا أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم

هذه الأشياء . ممن هي في عهده إلى المكلف بيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقله التنفيذ .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ص ٧٦١) .

* لما كان القانون لا يشترط في إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقله التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقله التنفيذ لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ص ٨٧٩) .

* من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقله التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بحمل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنيه الغش أو بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٦٥ ، طعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ص ٣١٨) .

* من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء . ممن هي في عهده إلى المكلف بيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقله التنفيذ لأن هذا الإمتناع ينطوى على الإضرار بالدائن الحاجز وعلى الإخلال بواجب احترام السلطة التي أوقعتة .

(طعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٩ س ٣٩ ص ٦٩٦) .

* لما كانت جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس

المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، وكان الحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع فى محل حجزها .

(طعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ ص ٤١ . ص ٢١) .

علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع . وتعنده عدم تقديم المحجوزات بقصد عرقلة التنفيذ . شرط لقيام الجريمة .

* يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد ، وإلا كان حكمها قاصرا .

(طعن رقم ٣٤٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣١ . طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ ، طعن رقم ١٠٩١ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ . طعن رقم ١٥١) .

* يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى إطاره دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به فى ذات العنوان الذى أعلن فيه بالحكم المنفذ دون أن يعرض لما هو ثابت بالأوراق من أن اعلان يوم البيع قد سلم لجهة الإدارة ، وما قرره صهر الطاعن للمحضر فى يوم البيع من أن الطاعن لا يقيم معه فى ذلك العنوان دون أن يجرى تحقيقا للتثبيت من قيام الطاعن باستلام الإخطار الذى أرسله إليه المحضر بطريق البريد

فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ص ١٢٢٦) .

* من المقرر أنه يلزم لمسا له المتهم عن جريمة التبيد أن يكون عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وتعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومتى كان الثابت أنه كان قد حدد لإجراء البيع يوم ١٩٦٩/١٢/٢٥ ، وأن القائم على التنفيذ إنتقل لمباشرته يوم ١٩٦٩/١١/٢٥ وأثبت وقوع التبيد استنادا إلى أنه لم يجد الطاعن الحارس ولا المحجوزات ، فإن الحكم يكون قد أخطأ - بقضائه بالإدانة - فى تطبيق القانون ، نظرا لانتقال القائم بالتنفيذ لمباشرته فى غير اليوم المحدد له والذي ما كان يعلم به الطاعن من قبل .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ص ٤٥٧) .

* من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان يبين من مطالعة المفردات المنضمه أنها حوت صورة خطاب موجه من البنك الحاجز إلى المطعون ضده يخطر فيه بأن البيع تأجل ليوم محدد وخلت أوراق الدعوى مما يشير إلى استلام المطعون ضده لهذا الخطاب أو علمه به ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على عدم توافر علمه بيوم البيع ، ويكون النعى فى هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ س ٢٤ ص ٣٣٧) .

* من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما

علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولا يكفى فى إثبات العلم بعدم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به فى مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدلل على توافر علم الطاعن باليوم الذى تأجل إليه البيع بما هو ثابت فى محضر تأجيل البيع من أن مندوب الحجز تخاطب فى محل المحجوزات مع عامل المحل بصفته تابعا للطاعن ، ومن اعتراف الأخير فى المذكرة المقدمة بدفاعه بتبعيه هذا العامل له ورتب على هذا الإعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون أن يدل على علم الطاعن علما يقينيا بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلم الإعلان باخبار الطاعن به ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى البيان بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣ س ٢٥ ص ٢١١) .

* من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر فى اطراح دفاع الطاعنه بعدم علمها بيوم البيع على أن اعلاتها به قد سلم لجهة الإدارة لغلق مسكنها دون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعنه باستلام الإخطار الذى ارسله إليها المحضر بطريق البريد ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ س ٢٦ ص ١٤٨) .

* جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع محل الحجز أو عدم الإرشاد عنها

بنية الغش أى بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن فى شأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع ورد عليه فى قوله « أن تعتمد المتهم استصدار أمر بنقل المحجوزات إلى عنوان لا وجود له على طبيعته وإعلان المجنى عليه يقطع بذاته بتوافر قصد عرقلة التنفيذ فى حقه » وكان ما ذهب إليه الحكم صحيح فى القانون إذ أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة التى دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق فى سبيل التنفيذ ولو كان ذلك فى شكل إجراء قضائى لم يتخذ المدين المحجوز عليه إلا ليتستر وراء القانون فى اقرار جرمته ، إذ استصدر الطاعن الأمر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات إلى منزله وأعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان وثبت من الإعلان الذى أجراه المحضر فى يوم ١٩٧٤/١٢/٤ بأن العنوان - الذى نقلت إليه المحجوزات - لا وجود له على طبيعته، فإن تحايل الطاعن باتخاذ هذا الإجراء لم يكن الغرض منه إلا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع حق الدائن الحاجز ويكون ما أثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سديد .

(طعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ ص ٣٠ ص ٩٤٧) .

* لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أنه يشترط للعقاب على جريمة تهديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا ، لما كان ذلك وكان هذا الدفاع وقد أثبت بمحاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة ، أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الإستئنافيه وهو ما يوجب عليها إبداء رأى بشأنه ، وإن لم يعاود المعارض

إثارته ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فان عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدله الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم فى الدعوى ، فإن هى إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين عله ذلك .

(طعن رقم ٤٠٣٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ س ٣٧ ص ٩٨٢) .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله . ان تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .
* محل دفع المتهم بعدم اعلاته بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .

(طعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ طعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٩ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤٣ ص ١٥٣) .

* الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يشره الطاعن أمام المحكمة التى اطمانت لما أوردته من عناصر سائفة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .
(طعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ مجموعة القواعد ج ٤ بند ١٠ ص ١٥١) .

* أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .
(طعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق لسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٥٨٢) .

* الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يشره الطاعن أمام المحكمة التى اطمانت لما أوردته من عناصر

سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .
(طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ص ١٤٣٨) .

* من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .
(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ص ٧٦١) .

* لأن كان الدفع بعدم العلم بيوم البيع هو من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد ، وإلا كان حكمها قاصرا ، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ولما كان الطاعن لم يسجل في محضر جلسات المحاكمة أو في مذكرته التي قدمها أن المحجوزات موجودة ولم تبدد فان دفاعه يكون ظاهر البطلان ولا وجه للنهي على الحكم عدم الرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفع ظاهر البطلان .
(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ص ١٣٦) .

* أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن في أسباب طعنه
(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٦٥) .

* من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .
(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ س ٢٨ ص ٣٥٣) .

* أن ما يثره الطاعن بشأن عدم علمه بالحجز مردود بأن الحكم أثبت في حقه أنه كان حاضرا وقت توقيع الحجز مما يدل على علمه به ، فضلا عن أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبديد .
(طعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٩ ص ٣٩ رقم ٦٩٦) .

* من المقرر أنه وأن كان الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبديد ، ولما كان الطاعن لم يسجل في محاضر جلسات المحاكمة أن المحجوزات موجودة ولم تبديد ، فإن دفاعه يكون ظاهر البطلان ، ولا وجه للنعي على الحكم عدم الرد عليه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفع ظاهر البطلان .
(طعن رقم ٢١٢٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣/٩/١٦ ص ٤٤ رقم ٧٢١) .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . موضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

مضى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه باليوم المحدد للبيع ، وإذا كان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .
(طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٩ ص ٢٩ رقم ٦٨١) .

عدم العثور على المحجوز قبل موعد البيع لا يفيد التصرف فيه ولا يوفر عرقلة التنفيذ .
عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٠ ص ١٥١) .

تصرف الحارس فى الأشياء الموكولة إليه حراستها مكون لجريمة التبيد ولو لم يخطر
باليوم المحدد للبيع .

إن الحارس المتهم بالتبيد لا يجديه أن يدفع بعدم علمه بيوم البيع إلا إذا كان كل
المسروب إليه أنه قصر فى تقديم الأشياء المحجوزة إلى المحضر يوم البيع ، أما إذا ثبت
أنه تصرف فى الأشياء الموكولة إليه حراستها فهذا الفعل فى ذاته مكون لجريمة التبيد
حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان هو قد اخطر باليوم المحدد للبيع أم لم
يخطر .

(طعن رقم ٢٣٨٩ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد ج١ بند
٣٤ ص ١٣٨) .

**منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة (و وضع العوائق فى سبيله . ولو كان ذلك فى شكل
حجز قضائى ضرورى . تتم به جريمة اختلاس المحجوزات .**

* إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد العمل على منع التنفيذ على تلك
الأشياء . أو وضع العوائق فى سبيله ، ولو كان ذلك فى شكل اجراء ضرورى لم يتخذ
صفه الحجز القضائى إلا ليستتر وراء القانون ، فاذا تحايل صاحب الأشياء المحجوزة ،
باتفاقه مع آخرين على اخفائها عن الحاجز يرفع دعوى صوريه عنها أمام المحكمة
المختلطة ، وبيعت تلك الأشياء فى غيبه الحاجز تنفيذا للحكم الصادر فى هذه الدعوى
الصورية ، وثبت أن هذا البيع وإن حصل علنا فى الظاهر وعلى يد محضر إلا أنه كان
فى الواقع بيعا صوريا حصل فى غيبه الحاجز ولم يكن الغرض منه إلا ضياع حقه
بتبيد الأشياء المحجوزة لمصلحته ، فذلك تتوافر به أركان جريمة الاختلاس .

(طعن رقم ٧٤٨ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٦
ص ١٣٠) .

* أن جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو
وضع العوائق فى سبيله ولو كان ذلك فى شكل حجز قضائى ، متى كان هذا الحجز قد
وقع صوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذا لمقتضى الحجز ، فاذا كان الثابت أن المتهم سخر

زوجته للحجز على المنقولات موضوع الاختلاس ، ومكنتها من بيعها فى غيبة الحاجز الأول وبغير علمها وتوصل بهذه الإجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ ، فان اعتبره مختلسا لا مخالفه فيه لقانون .

(طعن رقم ٥٩ سنة ١٥ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٧ ص ١٣٩) .

توقيع عده حجوز على شئ واحد . وإقامه حارس لكل حجز . يوجب تقديم الشئ المحجوز للمحضر لبيعه تنفيذا لأى حجز . إتفاق الحراس فيما بينهم على عرقله التنفيذ صحت إدانتهم جميعا فى جريمة الاختلاس .

إذا وقعت عدة حجوز على شئ واحد وأقيم حارس لكل حجز ، فكل حجز من هذه الحجوز تقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ما دام من واجب هذا المأمور اجراء البيع وإيداع الثمن بالخزانه على ذمه جميع أصحاب الحق من الحاجزين ، وإذن فلا يجوز للحراس ألا يقدموا الشئ المحجوز عليه للمحضر لبيعه تنفيذا لأى حجز من الحجوز المختلفة الموقعة عليه والا صحت إدانتهم فى جريمة الاختلاس إذا بنيت على أنهم اتفقوا فيما بينهم على عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ١٩ سنة ٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٨ ص ١٣٩) .

متى تتم جريمة التبيد قبل اليوم المحدد للبيع .

* من المقرر أن جريمة الاختلاس تتم إذا نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقله التنفيذ حتى إذا جاء المحضر يوم البيع لم يجدها فيه لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة صريحة للواجب الذى يقتضيه الحجز وللسلطة التى أوقعتها ، وإذا فمتى كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من المحل الذى حجزت به إلى جهة يجهلها الدائن الحاجز دون أن يخطره

بهذا النقل وأن هذا الإجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكن الدائن من بيع المحجوزات فانه لا يجدى المتهم ما يشيره من جدل حول عدم وصول إخطار الدائن الحاجز له بتحديد اليوم الذى حدد أخيرا لبيع الأشياء المحجوزة ، ويصد وجود الأشياء ، لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيرا .

(طعن رقم ٧٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٣٩ ص ١٣٩) .

* تتم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها اضارا بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٣١ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٤ ص ١٥١) .

حجية الأحكام . متى يتوافر اتحاد السبب . متى تتم جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة . من المقرر أن مناط حجية الأحكام هى وحدة الموضوع والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق ولا يكفى القول بوحدة السبب فى الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتيه خاصه وظروف خاصة تتحقق بها المفاهيم التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منها . ولما كانت جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء . عن هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة ، وكان

لا يشترط لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس و يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرار بالدائن الحاجز ، وإذ كان البين من مطالعة الأوراق والحكم المطعون فيه أن موضوع المنحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ كفر الدوار السابق الحكم فيها بمعاينة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر هو تبديده لبقرة توقع الحجز عليها فى ١٩٧٣/٨/١ وتمت الجريمة بمجرد امتناعه عن تقديمها فى يوم ١٩٧٢/١١/٢٧ المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ ، فى حين أن موضوع الدعوى المطروحة هو تبديد لبقرة توقع عليها حجز آخر فى ١٩٧٣/٦/٢١ - بعد تمام الجريمة الأولى - وحدد لبيعها يوم ١٩٧٧/٩/١٠ وهى من ثم واقعه مغايره تماما لتلك التى كانت محلا للحكم السابق صدوره فى المنحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ آنفه البيان ، ولا يقدح فى ذلك أن تكون الواقعة الثانية موضوع الدعوى الحالية من نوع الواقعة الأولى واتحدت معها فى الوصف القانونى ما دام الثابت أن لكل من الواقعتين ذاتيه خاصه وظروف خاصة ووقعت كل منها بناء على نشاط إجرامى خاص بما يتحقق معه المغايره التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل من الدعوى السابق الحكم فيها والدعوى المطروحة بما لا يحوز معه الحكم السابق حجبيته فى الواقعة الجديدة محل الدعوى المنظورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩٨٧) .

اعتبار الحارس - وهو أحد الشركاء فى ارض - مبددا ولو سدد نصيبه فى الاموال المتوقع من اجلها الحجز .

إن ما ينتج من الأبيان المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامنا لسداد ما يتأخر عليها من الأموال الأميرية ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق على قسمة عرقيه أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانونا بالنسبة للحكومة حالة الإشتراك والشيوخ ،

فإذا عين أحد الشركاء فى أرض حارسا على محصول حجز عليه لسداد الأموال الأميرية وكان المحصول المحجوز عليه ناتجا من جزء من الأرض يقع فى نصيب هذا الحارس فى المحصول المحجوز فانه يعتبر ميّدا ولو كان سدد نصيبه فى الأموال المتوقع من أجلها الحجز .

(طعن رقم ٨٩٤ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٠ ص ١٣٩) .

العقاب فى جريمة اختلاس المحجوزات يتناول جميع حالات الإعتداء على الحجز مع العلم به .

أن العقاب فى جريمة اختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الإختلاس من المدين المحجوز على ما له ، بل يتناول جميع حالات الإعتداء على الحجز مع العلم به ولو وقع ذلك من يتبين أن الحجز على أمواله كان بلا حق ، ذلك لأن الغرض من العقاب على هذه الجريمة إنما هو إيجاب احترام السلطة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية ، وفى إختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الإحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التى أوقعته ، ويكون العقاب واجبا ولو كان الحجز تخفيفا لم يحكم بتثبيته فى الميعاد المقرر فى القانون طالما لم يصدر حكم بطلانه . ثم إن وفاء الدين بعد تمام الإختلاس لا ينفى الجريمة ولا يخلو المختلس من العقاب .

(طعن رقم ٦٦١ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٣/١ مجموعة القواعد ج١ بند ٤١ ص ١٣٩) .

إختلاس محجوزات . سلطة المحكمة فى عدم سماع شهود الواقعة واخذها المتهم باعتزافه . م ١٢٧١ ج .

متى كنت المحكمة قد دانت المتهم فى جريمة إختلاس أشياء محجوزة اخذنا

باعترافه ببيع المحصولات المحجوزة عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فانها تكون قد استعملت حقا مقررًا في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٦ ص ١٥١) .

عدم لزوم تحرير محضر بالإختلاس يوم حصوله . يكفى إقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينه . عدم ذكر مكان الحجز فى محضر التأجيل لا يؤثر فى الحكم . لا يشترط فى إثبات جريمة إختلاس المحجوز أن يعرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الإختلاس فى يوم حصولها ، بل يكفى - كما هو الحال فى سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينه تقدم إليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته لجريمة التهديد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التى استخلصت منها ذلك - وهى أدله يستقيم معها ما انتهت إليه من إدانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التهديد ، أو عدم ذكر مكان الحجز فى محضر التأجيل لا يعجى المتهم ولا يؤثر فى سلامة الحكم .

(طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٨ مجموعة القواعد ج٣ بند ٣١ ص ١٥٢) .

* من المقرر أنه لا يشترط فى إثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يعرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الإختلاس فى يوم حصولها بل يكفى أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .

(طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ مجموعة القواعد ج٤ بند ١٦ ص ١٥٢) .

* لا يشترط فى إثبات جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها أن يعرر مندوب الحجز

محضرا يثبت فيه واقعه التبديد يوم حصولها بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينه تقدم إليها . فمتى ثبت على المتهم مقارفته جريمة التبديد وذكرت الأدلة التى استخلصت منها ذلك وكانت أدله سائفة تؤدى إلى ما انتهت إليه ، كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة ، فإن عدم تحرير محضر بالتبديد لا يجدى الطاعن ولا يقدر فى سلامة الحكم .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ص ٧٦١) .

إختلاس الأشياء المحجوزة . جريمة وقتية . تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الإختلاس .
أثر ذلك على التقادم . اعتبار يوم ظهور الإختلاس تاريخا للجريمة . محله .

* من المقرر أن إختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الإختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الإختلاس تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن إختلاس المحجوزات حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، وإذ كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تجر تحقيقا فى هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢ التى وقع فيها الحجز يشهد بجديده هذا الدفع - فى خصوص هذه الدعوى - فإن حكمها يكون قاصر البيان مغلا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ص ٢٠) .

* تتم جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحترام لأوامر

السلطة التي أوقعته .

(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٢ ص ١٢٦) .

الإختلاس الواقع من المالك الحارس . خيانة أمانه . ومن المالك غير الحارس سرقة .
المشرع فى صدد العقاب على جريمة إختلاس المحجوزات أورد نصين ، أحدهما فى باب السرقة هو المادة ٣٢٣ التى تنص على أن إختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصلا من مال كها ، الأخرى فى باب خيانة الأمانة وهى المادة ٣٤٢ التى تنص على أنه « يحكم بالعقوبة الواردة فى المادة السابقة (الخاصة بجريمة خيانة الأمانة) على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو إداريا إذ إختلس شيئا منها ، وما ذلك إلا لأنه يعد الإختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للسرقة ، والإختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الأمانة، إذ لولا هذا لاكتفى بمادة واحدة تعاقب على جريمة إختلاس المحجوزات .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ من ٢٧ ص ٧٦٦) .

كون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس شرط لوقوع جريمة التبديد . جريمة إختلاس المال المحجوز عليه الملائمه بالمادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل .
من المقرر أن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله ، لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكه المال الذى يقع الإعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثنى من ذلك إلا حالة إختلاس المال المحجوز عليه من مال كة ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر ، فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص فى القانون .

(طعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ من ٣٩ ص ١١٧١) .

الفصل الثالث

القصد الجنائي

إمتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه . يفيد توفر القصد الجنائي .

* قول الحارس للمحضر « إن الشيء المحجوز لا يمكن بيعه وأنه لا يسلم فى بيع الشيء المحجوز مهما كان » هذا القول يفيد توافر القصد الجنائي فى جريمة التهديد ، لأن فيه معنى الإمتناع عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه .

(طعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٣٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٦ ص ١٤١)

* إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها يوم البيع ، وبعد ذلك سدد ماعليه من الدين ، فعدم تقديم الأشياء المحجوزة كاف لإثبات قيام نية التهديد عنده مادام هو لم يدع سببا مقبولا له ، كحدث قهوى مثلا ، أما السداد فيما بعد فلا يغير وجه المستوليه .

(طعن رقم ٤٠٦ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/ ٢٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٧ ص ١٤١)

* يكفى قانونا فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يتعمد الجانى تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه ، فإذا كان المتهم مع علمه بالمحجز وباليوم المحدد للبيع عرقل التنفيذ بأن عمل على عدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه قاصدا عدم تنفيذ مقتضى المحجز فقد ثبت عليه الجريمة وحق العقاب ، ولا يخلص المتهم عن ذلك أنه كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، فإن هذا الإعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع ،

بل عليه أن يحترم الحجز ، وله أن يرفع إشكالا فى التنفيذ لدى المحضر المكلف ليأخذ طريقة القانونى .

(طعن رقم ١٢٨٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٨ ص ١٤١) .

* القصد الجنائى فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة يتحقق بمجرد إخفاء المحجوزات وعدم تقديمها للمحضر فى اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها ولا يؤثر فى قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالمبلغ المحجوز من أجله .

(طعن رقم ٣٨٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٧ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٩ ص ١٤١) .

* يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما باليوم المحدد للبيع ، وأن يعتمد عرقله التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات فيه .
(طعن رقم ٢٤٦٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٠ ص ١٤٢) .

* لا يشترط القانون لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائى فيها أن يبدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقله التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز .
(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ص ١٢٦) .

نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به . يتوافر به القصد الجنائى .

إن ركن القصد الجنائى فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوافر

متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين
(طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٤ جلسة ١٩٣٤/٤/١٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٢
ص ١٤٢)

**تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها . ثم تسديد باقى
الدين بعد ذلك لاينفى نية التبيد .**

إن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير
هذا الدين ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لاينفى نية التبيد الذى وقع فعلا قبل
تسديد كامل الدين ، ولايخلى المتهم من المسئولية الجنائية التى توجب عليه أن يقدم
الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين فى اليوم المحدد للبيع .

(طعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٦١
ص ١٤٢) .

**السداد اللاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر فى قيامها . ولايدل بذاته على إنتفاء القصد
الجنائى .**

* السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوز
عليها لا يؤثر فى قيامها .

(طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ مجموعة القواعد ج٢ بند
١ ص ١٤٩) .

* من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر فى قيامها .
(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ جلسة ١٩٧١/٥/١٦ ص ٢٢ ص ٤٠٦) .

* السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة الإختلاس الأشياء المحجوز
عليها لا يؤثر فى قيامها .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ ص ٢٤ ص ١٢٨٣ طعن
رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٤/١/١٤ ص ٢٥ ص ١٦) .

* السداد اللاحق على تمام جريمة التهديد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(طعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣٩٦) .

* إن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي .

(ظعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧١٨ ، طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١٧/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١١١ طعن رقم ١٢٢٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٥٣ ، طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ٩/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٨١) .

* أن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مخالصة عن الدين موضوع الدعوى ، مادام قد كان في إستطاعته تقديمها ، هذا فضلا عن السداد اللاحق على تمام جريمة التهديد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(طعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣٠/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٢٣) .

* لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثاني درجة أن الطاعن لم يشر أى منازعه فى شأن الحجز أو سداد الدين المحجوز من أجله من قبل توقيع الحجز وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة بأنها إغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن ما يثيره الطاعن عن السداد اللاحق فهو مردود بأن السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها .

(طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٥/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٢٠) .

* السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسئولية الجنائية .

(طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ ص ٦٦٦ ، طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ س ٢٩ ص ٨٤٧ ، طعن رقم ٢٥٥ ، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥ س ٣٢ ص ٦٧٦) .

* السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر فى قيامها .

(طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٧٩٨ ، طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ١٩ ص ٩٣١ و طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ س ٣١ ص ١٣٩ ، طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ س ٣٢ ص ٩٤١) .

* إن ما يثيره الطاعن بشأن قيامه بسداد الدين المحجوز من أجله وتشفعه بغير سنة مردود بأنه وإن كان من المسلمات فى القانون أن مشول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع لإبداء دفاعه بأنه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعى أمامها ولو ببياناً لموجبات الرأفة - عند ثبوت الأدلة - يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع الموضوعى لأول مره أمام محكمة النقض ، هذا إلى أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - وكون المتهم طاعن فى السن - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسئولية الجنائية ، ولا أثر له على قيام الجريمة .

(طعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ س ٣٠ ص ٤٠٥) .

* إن السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - وكون المتهم

طاعته فى السن - يفرض ثبوته - لا يعفى من المسئولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة .

(طعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ س ٣٦ ص ١١٨٥) .

الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الإختلاس . ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الإختلاس .

* إن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الإختلاس لدى المتهم .

(طعن رقم ١٨٥٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/١٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٥ ص ١٤٢) .

* إن وجود المحجوز وعدم التصرف فيه ، ذلك لا ينفى توفر نية الإختلاس متى ثبت لدى المحكمة أن المتهم لم يقدمه فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، كما أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن ينفى توفر نية الإختلاس لدى المتهم .

(طعن رقم ١٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٦ ص ١٤٢) .

تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبديد . أو وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ . لا يمنع أيهما من قيام الجريمة .

* إن تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبديد ، أو وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ ، لا يمنع أيهما من قيام الجريمة :

(طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٧ ص ١٤٢) .

* إن سداد الدين وتنازل الدائن عن الحجز بعد وقوع جريمة التبيد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي .

(طعن رقم ١٣٠٧ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٣ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٨ ص ١٤٢) .

قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع . ينفي المسؤولية عن التبيد . إذا كان ماتم الوفاء به يعادل قيمه الأشياء المحجوزة .

إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الإستئنافيه بأنه سدد ما كان مطلوب منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وإن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول في الإدانة عن التبيد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ الذى أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبيد تنتفى إذا ماتم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع ، إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة القواعد ج٤ بند ٧ ص ١٥١)

علم المتهم بالحجز لا يتحتم أن يكون قد حصل بإعلان رسمى . بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

* إنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز ، إلا أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

(طعن رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٣ ص ١٤٢) .

* جرى قضاء النقض على أنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز إلا أنه لايتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى قضاءه على أن الإعلان الرسمى غير لازم لثبوت العلم بالحجز ، واعتد بالإخطار المسجل المرسل إلى الطاعن من الحارس على الزراعة المحجوز عليها ينبهه فيه بقيام الحجز وإعتبره دليلا كافيا على ثبوت العلم به ، يكون قد أصاب صحيح القانون

(طعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٣٧) .

* جرى قضاء النقض على أنه غير لازم فى القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل بإعلان رسمى ، بل يكفى ثبوت هذا العلم بأية طريقة كانت ، ولما كان الحكم قد إنتهى إلى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا أنه حصل فى مواجهته ، فإنه يكون قد ساق بذلك دليلا سائفا من شأنه أن يؤدى عقلا ومنطقا إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، وله أصله الثابت فى الأوراق ومن ثم فلامحل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم بالحجز .

(طعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ص ٥٠٧) .

إستظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع .

* إن المتفق عليه أنه يكفى لإعتبار الشخص مبددا أو مختلسا أن يكون قد أخفى الشئ المحجوز عليه أو نقله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو إقامة العوائق فى سبيل ذلك التنفيذ ، وإستظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطان محكمة الموضوع ، إذ ما دامت هى المطالبة بالحكم فى الدعوى على أساس الوقائع المكونة لها والأدلة القائمة فيها ، فإن لها ولاشك أن تستظهر من بطن من خوافيها بحسب ما يؤدى إليه تقديرها وتستنتج الرأى الذى تراه أقرب إلى الحقيقة بحسب إعتقادها .

(طعن رقم ٢٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٦٩

ص ١٤٢) .

* تتم جريمة الإختلاس إذا إمتنع المحجوز عليه عن تقديم المحجوزات للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها ، والفصل فى توافر هذا القصد من الأمور الموضوعية يستخلصه قاضى الموضوع من كل ما يؤدى إليه .

(طعن رقم ٢٥١ سنة ٨ق جلسة ١٠/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٧٠ ص ١٤٣) .

* يتطلب القصد الجنائى فى جريمة تبديد المحجوزات فوق توافر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هى نية عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع فى يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها فى ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائى كما يتطلب القانون ولايدل بذاته على إنصراف نية المتهم إلى عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٢٧ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٧ مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٧ ص ١٥٢) .

عدم إخبار المحضر بأن ثمة حجز آخر قد وقع على الأشياء نفسها التى تناولها البيع . لا يؤدى بذاته إلى عرقلة التنفيذ . مثال .

* عدم إخبار الطاعنة الأول - وهى زوجة الطاعن الثانى - المحضر الذى باشر إجراءات المزاو الذى رسا عليها بأن ثمة حجزين آخرين أوقعهما المدعى المدنى على الأشياء نفسها التى تناولها البيع ، ولايؤدى فى ذاته إلى أنها إتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه فى التواطؤ على تسخيرها لإعادة التنفيذ فى شكل إجراءات صورية .

(طعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٨ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٨ مجموعة القواعد ج٢ بند ٤١ ص ١٥٣)

ثبوت إستيلاء الدائرة على المحجوز بغير علم الحارس أو رضاه . يمتنع معه قصد عرقله التنفيذ .

مادفع به المتهم من عدم مسئولية عن تبديد المحجوزات إستنادا إلى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى ، هو دفع - لوصح - لامتنع به القول بأن المتهم قصد عرقله التنفيذ ، ولما كان ماذكرة الحكم لا يصلح ردا على هذا الدفع ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الموجب لتقضه .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٧ مجموعة القواعد ج٢ بند ٤٢ ص ١٥٣) .

تقدير عذر الحارس فى عدم تقديم المحجوزات يوم البيع . يخضع لسلطة قاضى الموضوع.

تقدير عذر الحارس فى عدم تقديم المحجوزات للمحضر فى اليوم المحدد للبيع أمر يخضع لسلطة قاضى الموضوع دون معقب ، إلا إذا كانت الأسباب التى يبيدها لرفض العذر يستحيل التسليم بها فى العقل والمنطق .

(طعن رقم ٧٥٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٨١ ص ١٤٣) .

ذكر الخصم أن المتهم لم يقدم المحجوزات فى يوم البيع مع علمه بالحجز . تحدت بعد ذلك عن نية التبديد إستقلا . غير لازم .

مضى كان الحكم قد أورد فى أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه فى يوم البيع مع علمه بالحجز فإن ذلك ما يكفى لإثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث إستقلا عن هذه النية .

(طعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ مجموعة القواعد ج٣ بند ٣٨ ص ١٥٢) .

تحدث الحكم استقلا عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة . مادام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقييدها يوم البيع . متى تلتزم المحكمة بالإشارة صراحة إلى قصد الإضرار .

* من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استقلا عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات ، مادام أنه مستفاد ضمنا عن التصرف في المحجوزات أو من عدم تقييدها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لاتفيد بذاتها توافر هذا الضرر فإنه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لم يصح تنفيذا ، وبالتالي لم يكن قد حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك ثمة عرقلة لإجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بإنتفاء القصد الجنائي وإنتفاء نية الغش وقدم للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف إذا حكم في الدعوى نهائيا بالدين وتثبيت الحجز ، وكان خطاب الضمان تعهدا من البنك بضمان تنفيذ عمله الطاعن لإلتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحق للمستفيد - الدائن الحاجز - المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين نقدي ، فكان يتعين على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق بالدائن الحاجز - أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر الغش لدى الطاعن أو إنتفائه . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ مجموعة القواعد ج ٤ بند

١٥ ص ١٥٢) .

* من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها مادام أن فيما أوردته من وقائع مايكفي لإستظهاره

كما هو معروف به فى القانون ، ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستخلص قصد الطاعن فى الإضرار بالدائنة الحاجزه مما أورده فى مدوناته من أن « التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله مما ثبت من محضر الحجز التنفيذى ومما أثبتته المحضر بمحضر التبديد من أنه إنتقل فى اليوم المحدد للبيع لإجراء بيع المحجوز عليه فلم يجده بمكان الحجز الأمر المعاقب عملا بمادة الإتهام » مما مفاده أن الحكم قد خلص إلى أن الطاعن لم يقدم المحجوز عليه للبيع عن عمد بقصد عرقلة التنفيذ والإضرار بالدائنة الحاجزه فإن مايشيره الطاعن فى شأن خلو مدونات الحكم من التدليل على توافر القصد الجنائى لدية يكون غير سديد .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٦٥)

كفاية إحتمال الضرر لقيام جريمة التبديد . البحث فى حصول الضرر من عدمه موضوعي *

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونيه لجريمة خيانة الأمانة التى دان الطاعن بها ، وكان الحكم قد بين بالأدلة التى أوردها أن عقد البيع المدعى إختلاسة قد أودع لدى الطاعن بعد تحريره ضمانا لتمكين والده من البناء على قطعه أرض متنازع عليها بين الأخير والمدعى بالحق المدنى ومن ثم فإن هذا العقد يرتب حقوقا للمدعى بالحق المدنى وإختلاس الطاعن له يكون جريمة خيانة الأمانة بغض النظر عن دفع الثمن أو عدم دفعه خاصة وأن الحكم قد إستظهر أيضا بلوغ والد الطاعن غايته من إتمام البناء ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان يكفى لتكوين جريمة التبديد إحتمال حصول الضرر ومسألة البحث فى حصول الضرر من عدمه مسأله موضوعيه يفضل فيها نهائيا قاضى الموضوع ولا يدخل حكمة فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض ومن ثم فإن مايشيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ س ٤١ ص ٥٦٣)

العقوبة المقررة بها عن جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات لا يتوافر بها الظرف المشدد في جريمة إحراز الأسلحة والذخيرة بغير ترخيص . ولا يعتبر من جرائم الإعتداء على المال . القصد الجنائي فيها هو عرقلة التنفيذ .

العقوبة المقررة بها عن جريمة التبديد طبقا للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات لا تتوفر الظروف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، لأنه لا محل لإعتبار الإختلاس المنصوص عليه فيها في حكم السرقة ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محده في المادة ٧ فقرة ج من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام هذا الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها - بطريقه القياس - ولا محل أيضا لإعتبار هذه الجريمة من جرائم الإعتداء على المال في حكم المادتين ٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون المذكور ، ذلك إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤثمة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، هي من جرائم الإعتداء على أوامر السلطات فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الإستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ م . ص ٤٩)

الفصل الرابع

تسبيب الأحكام

تسبيب الأحكام بالنسبة إلى ركن الإختلاس - تسبيب الأحكام بالنسبة إلى القصد الجنائي .

اولا : تسبيب الأحكام بالنسبة إلى ركن الإختلاس

عدم الإعتداد بذكر تاريخ الحجز فى الحكم الصادر بعقوبة التبديد مادام تاريخ التبديد مذكورا فيه .

لا إعتداد بذكر تاريخ الحجز فى الحكم الصادر بعقوبة التبديد مادام تاريخ التبديد مذكورا فيه ومادام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الإستئنافيه على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجهة تأثيره فى إدانته وعدمها .

(طعن رقم ٢٣٨٨ سنة ٢ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٢ ص ١٣٩)

بيان مكان توقيع الحجز ليس جوهريا فى الحكم بالإدانة فى جريمة تبديد المحجوزات .
لا ينال من سلامة الحكم أنه لم يبين مكان توقيع الحجز ، لما هو مقرر من أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية الواجب توافرها فى الحكم بالإدانة فى جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها .

(طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨١)

كفاية إحالة الحكم - فى شأن التاريخ المحدد للبيع - على أوراق الحجز والتبديد .
مادامت قد إشتملت فعلا عليه . مثال .

لئن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية إلا أنه متى كان الحكم قد أحال فى شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد التى إشتملت فعلا عليه - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - فلا يعيب الحكم إن هو جاء خلوا من بيان هذا التاريخ .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ص ٧٦١) .

إغفال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهريته . لاينال من سلامة الحكم . طالما قد أحال فى شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد المشتمله عليه .

لا يعيب الحكم أنه لم يذكر تاريخ اليوم المحدد للبيع رغم كونه من البيانات الجوهرية طالما أنه قد أحال فى شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد وكان الطاعن لايمارى فى إشتماله على هذا التاريخ ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى خلوه من تلك البيانات يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٨٢٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ س ٢٨ ص ١٠٨١)

البيانات الواجب ذكرها فى الحكم بالعقوبة على المتهم باختلاس أشياء محجوزة .

* الحكم الصادر بالعقوبة يجب أن يكون مستوفيا البيانات الخاصة بدليل توقيع الحجز ، وتاريخ حصوله واليوم الذى حدد للبيع ، والجهة التى نبه على المتهم بنقل الأشياء المحجوز إليها ، وهل هذه الجهة خارجه عن المحل الذى أوقع الحجز فيه أم لا ، وإن كانت خارجه عنه فما الذى يحتم على المتهم نقل الأشياء إلى المحل الذى عين بعد ذلك لإجراء البيع فيه ، حتى إذا لم توجد به عد مبددا ، فإذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤١٢ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٣

ص ١٤٠)

* الحكم الذى يعاقب على التبيد ، تطبيقا للمادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون العقوبات (المقابله للمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ جديد) يجب أن يبين فيه تاريخ الحجز ، وصفه الزراعة المحجوز عليها إن كانت محصودة أو هى قائمة غير محصودة ، ويوم البيع أو اليوم الذى يكون تأجل له البيع ، والدليل على علم المتهم به ، ذلك الدليل الذى لا يصح أن يؤخذ إلا من أوراق الحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب البيع أن الزراعة بددت ، هل إنتقل إليها وعائنها إن كانت زرعاً قائماً غير محصود أم ماذا ؟ فإذا قصر الحكم فى ذلك تعين نقضه .

(طعن رقم ٤٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٤

ص ١٤٠)

إستناد الحكم بإدائه المتهم إلى أنه لم يقدم المحجوزات فى السوق المعين لبيعها .
قصور .

* أنه لما كان الحارس غير مكلف قانوناً بأن ينقل المحجوزات من محل حجزها إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيها ، فإن الحكم إذا أدان المتهم غير مستند فى ذلك إلا إلى أنه لم يقدم المحجوزات فى السوق لبيعها فيه يكون قد أقام قضاءً على مالمس من شأنه أن يدل على ما رتب عليه ، ويكون بالتالى خالياً من بيان الأسباب التى أقيم عليها .

(طعن رقم ٣٣٠ سنة ١٣ ق جلسة ١/٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٥

ص ١٤٠)

* إن القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تبديده الحاصلات المحجوزة إدارياً لم يتم بالإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق فى اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٤٦ سنة ١٩ ق جلسة ٥/١٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد ج١ بند

٤٦ ص ١٤٠) .

* متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة التبيد المسندة إليه على مجرد عدم نقل المحاصيل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق فى اليوم المحدد للبيع ولم يستظر أن المتهم تصرف فى الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٥ ص ١٥١) .

* متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة التبيد المسندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوزات إلى السوق فى اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك -وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس فى الأشياء المحجوزة - فإنه يكون قد أخطأ، ذلك أن مثل هذا التعهد - إن صح - لا يعدو أن يكون إخلالا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم إحترامة مكونا لجريمة .

(طعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٣ مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٧ ص ١٥١) .

عدم كفاية قول الحكم أن المتهم إختلس . بل يجب أن يبين الفعل الذى وقع منه ووصفه هذا الفعل .

* إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة إختلاس محجوزات بناء على ما قالت من أنه « تبين من الإطلاع على الأوراق والتحقيقات أنه وقع حجز إدارى بتاريخ لصالح الحكومة على ... وفاء لمبلغ قدرة ، وعين المتهم حارسا على المحجوزات وقد شهد الصراف بأن المتهم بددها ولم يسدد ... وما أن التهمة ثابتة قبله من التحقيقات وشهادة الصراف ... إلخ » فإنها لا تكون قد ثبتت فى حكمها الواقعه المكونه للجريمة إذ لا يكفى قولها بأن المتهم إختلس ، بل كان يجب أن تبين الفعل الذى وقع منه ووصفته هذا الوصف .

(طعن رقم ٢١٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٧ ص ١٤٠)

* الإختلاس فى معنى القانون لا يقتصر على مدلوله المعروف فى جريمة السرقة أى إنتزاع الحياة ، بل يراد به كل فعل يعد عرقله فى سبيل التنفيذ ، فإذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى إختلاس أشياء محجوزة - فى بيانه واقعة الدعوى وفى إيراده أسباب الإدانة - لم يبين كيف كان الفعل الذى وقع من المتهم معرقلا لتنفيذ مقتضى الحجز فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٧٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٨ مجموعة القواعد ج١ بند ٤٨ ص ١٤٠)

إثبات الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه كاف لتبرير الحكم بإدانته .

إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها من هى فى عهدته للمكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقله التنفيذ عليها ، ذلك ولو كانت الأشياء موجودة بالفعل لم يحصل تصرف فيها . فما دام الحكم قد أثبت أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه ، فهذا يكفى لتبرير الحكم بإدانته ، ولا تكون المحكمة ملزمة بالتحدث عما يدعيه من أن الأشياء المحجوزة لازالت موجودة عنده .

(طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٩ ج١ بند ٤٩ ص ١٤٠)

وجوب بيان الحكم القاضى بإدانة الحارس فى وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وإنقطعت صلة مندوب الحجز بها نهائياً .

إن مسألة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها فى نفس اليوم الذى وقع فيه الحجز عليها تقتضى - لخروجها عن المألوف عرفاً والمقرر قانوناً - أن يبين الحكم فى وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز نهائياً بحيث لم تعد تحت بصره ولا فى متناول يده ، فإذا كان الحكم ، رغم تسك

المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة ليقدم المحجوزات قد أدانه إستنادا إلي ما قاله من « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضرى الحجز والتبديد الثابت بهما أنه بتاريخ ١١/٦/١٩٤٠ توقع حجز إدارى على زراعة علكوة للمتهم وفاء لسداد الأموال الأميرية وعين المتهم حارسا عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر وفى هذا التاريخ لم يقدمها للبيع .. إلخ » فإنه لا يكون قد عنى بذلك البيان ويكون قاصرا متعينا نقضه .
(طعن رقم ٤٣ سنة ١٥ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٠ ص ١٤٠)

إدانة المدين بالإشتراك مع الحارس فى إختلاس المحجوز تأسيسا على أنهما لم يقدم المحجوز يوم البيع - قصور .

إن تقديم المحجوزات لمندوب البيع فى اليوم المحدد لبيعها فيها تنفيذا لمقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين ، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلا على إختلاسها إلا بالنسبة إلى الحارس وحده ، وعدم وجود المحجوزات فى منزل المدين لا يصلح الإستدلال به عليه فى إشتراكه فى الإختلاس ولا على وقوع الإختلاس ذاته متى كان المحضر قد نصب عليها حارسا تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع ، مما مفادة أن وجودها إنما يكون عنده لا عند المدين ، وإذن فإن إدانة المدين بالإشتراك مع الحارس فى إختلاس المحجوزات تأسيسا على أنهما لم يقدم المحجوز يوم البيع وعلى أن المحضر فتش عنه بمنزل المدين فلم يجده ، ذلك يكون قصورا فى بيان واقعة الإشتراك بالنسبة إلى المدين وفى التدليل على ثبوتها فى حقه .

(طعن رقم ٣٦ سنة ١٦ ق جلسة ٣/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد ج١ ، بند ٥٢ ص ١٤١)

إدانة المدين بالإشتراك مع الحارس فى إختلاس المحجوز تأسيسا على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة فى الإختلاس - قصور .

* لا تصح إدانة المتهم بالإشتراك فى جريمة إختلاس محجوزات بناء على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة فى الإختلاس ، إذ أن ذلك ليس من شأنه

بذاته أن يؤدي إلى ثبوت الجريمة التي تمت بتصرف الحارس وحده ببيع المحجوزات .
(طعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٧ جلسة ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٣ ص ١٤١)

* إن مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومدينا ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى ثبوت اشتراكه في جريمة التبيد بالإتفاق والمساعدة ، فإذا استند الحكم إلى ذلك وحده في إثبات الإشتراك كان قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .
(طعن ١١٠٥ سنة ٢٠ جلسة ٢٧/١١/١٥٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٤ ص ١٤١)

* إذا أقيمت الدعوى على متهم بإشتراك مع آخر في جريمة إختلاس أشياء محجوزة ، فبرأت المحكمة الفاعل ، وأدانت الشريك ، قائله في إدانته أن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والهيمنه عليها ، والحارس تابعه والحجز موقع بمنزله . فهذا قصورا في بيان ماصدر من هذا المتهم من الأعمال المكونة للإشتراك والمبينه في القانون على سبيل الحصر، وبذا يكون الحكم معيبا واجب نقضه.

(طعن رقم ١٣٨٤ سنة ٢٠ جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٥ ص ١٤١) .

تمسك المتهم بتحديد البيع ببلده أخرى خلاف التي وقع الحجز بها وبأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه . قصور .
متى دفع المتهم بتحديد محجوزات أمام محكمة ثانية درجه بأن الحجز توقع ببلده القصير وأنه تحدد للبيع بلده التوصية مشيرا بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب

تحصيله والرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٦ مجموعة القواعد ج ٣ بند

٢٣ ص ١٥١)

وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع القانونيه والدفاع الموضوعى الهام . إغفال ذلك . يعيب الحكم بالقصور .

إذا لم يعرض الحكمان الابتدائى والإستئنافى لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ماورده المتهم للبنك التسليف عينا وما سدده للصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيراً ، وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعامل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص فى أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ جنيه فى اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع فى قيام جريمة التبيد أو إنتفائها ، فإن الحكم إذ لم يعن بإيراد هذا البيان يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ مجموعة القواعد ج ٣ بند

٢٨ ص ١٥١)

الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثه اشهر التالى لتوقيعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . وإغفال ذلك . يعيب الحكم .

* من المقرر أن الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهريه التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائعه ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافيه أن الحاضر مع الطاعن دفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن للسبب المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتنق أسباب الحكم الابتدائى الذى قضى بإدانته الطاعن ، دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له

وردا عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا :

(طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٧ من ٢٤ ص ٩١٤)

* لما كان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم أمام محكمة أول درجة بجلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩ مذكرو كما قدم إلى محكمة ثانی درجة مذكرة أخرى معلاه بالأوراق دفع فیها بإعتبار الحجز كأن لم یکن لعدم إتمام البیع خلال ثلاثة أشهر من تاریخ توقیعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إعتنق أسباب الحكم الإبتدائی الذى قضى بإدانته الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيرادا له وردا علیه وكان الحجز یعتبر كأن لم یکن إذا لم یتم البیع خلال المدة المنصوص علیها فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ، وكان الدفع بإعتبار الحجز كأن لم یکن للسبب المشار إلیه من الدفع الجوهريه التى یتعین على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد علیها بأسباب سائغه لأنه یتجه إلى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، أما وهى لم تفعل ، فإن حکمها یكون مشوبا بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٧ من ٤٤ ص ١٩٨)

إلتفات الحكم عن المستندات التى قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على إنتفاء مسئولیته فى جريمة التبیید - قصور .

* لما كان یبین من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قدم بإحدى جلسات المحاكمة حافظة مستندات إشتملت على صورة أمر نقل المحجوزات وصورة من الخطاب وأیصال التسجيل المرسل منه إلى الدائن یخطره فیہ بأن المحجوزات المعین علیها حارسا قد حجز علیها من آخر وعین علیها حارسا جدیدا قام بإستصدار أمر بنقل هذه المحجوزات وصوره محضر إيقاف بیع لوجود أمر النقل وقد تمسك الطاعن بدلاله هذه المستندات على إنتفاء مسئولیته ، فإن الحكم المطعون فیہ إذ إلتفت عن تلك المستندات

ولم يقل كلمته فيها ولم يعن يبحثها وتحيص الدفاع المؤسس عليها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٤٩)

* لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلائلها على نفى حصول الإختلاس وندب خبير لفحصها ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وإذا إلتفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ ص ١٨٣)

إقامة الحكم قضاءه إستنادا إلى محضر جمع إستدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . علة ذلك . متى كان الحكم قد أقام قضاء على ما حصله من محضر جمع إستدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل تجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحة الجد ولا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود - أن يقوم على معلومات يديها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه وجميع فيها مقدما مايجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كله فى محضر مطبوع ، ولما كانت المحكمة قد أخذت فى الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتدارك هذا العيب ولم تحجب الطاعن إلى طلب سماع شهادة الصراف بعد أن أنكر واقعة التبيد ، فإن حكمها يكون قاصرا البيان مخلا بحق الدفاع .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ق جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ س ٢٣ ص ٥٨٣)

دفاع الطاعن بأنه حصل على أمر من السلطات بنقل المحجوزات . جوهرى . إغفال المحكمة التعرض له بإرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع .

لما كان مؤدى دفاع الطاعن أنه لم يتصرف فى المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ إذ أنه حصل على أمر السلطات بذلك ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه ، أما وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاء بإدانتته إستنادا إلى توقيع الحجز التحفظى وتعيين الطاعن حارسا على المحجوزات ، وإستدل من ذلك على تبديدها ، رغم أن ذلك لايفيد فى حد ذاته إختلاسه للأشياء المحجوز عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ س ٤١ ص ٢١٠)

تمسك الطاعن بخلو المصنع الذى وقع الحجز على منقولاته من أى شىء يمكن الحجز عليه . دفاع جوهرى . وجوب تحييضه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . (مسك المحكمة عن ذلك يعيب حكمها .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه على الرغم من تحصيله دفاع الطاعن القائم على خلو المصنع الذى وقع الحجز على منقولاته من أى شىء يمكن الحجز عليه ، إلا أنه غفل كليه عن الرد عليه ، لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الذى أبداه الطاعن هو فى خصوصية هذه الدعوى دفاع جوهرى لما له من أثر فى توافر أركان الجريمة ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تمحص عناصره بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدفعه إن هى رأت إطراره ، أما وقد أمسكت عن تحقيقه ولم ترد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ س ٤١ ص ٤٢٥)

إدانته الطاعن في جريمة تبديد محجوزات - دون بيان طريقة الحجز الذي إتبع وماهيته وبيان الأشياء المحجوزة - قصورا .

من المقرر أن الإصل أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر في مدوناته على إثبات أن حجزا إداريا قد توقع على أشياء للطاعن وفاء لدين للتأمينات الإجتماعية وخلص إلى إدانته أخذا بما ورد بمحضرى الحجز والتبديد ، وذلك من غير أن يبين ماهية الأشياء المحجوزة ، للوقوف على ما إذا كانت منقولات أم عقارات بالتخصيص ، فإن ذلك مما يعيبه بالقصور الذى له الصداره على وحده الطعن المتعلقه بمخالفة القانون - وهو مايتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن إعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن ، ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٩٢١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/١١/٧ س ٤٤ ص ٩٢٧)

ثانيا : بالنسبة للقصد الجنائي

وجوب إثبات الحكم بإدانته المتهم في جريمة إختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز . واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

* يشترط في جريمة إختلاس المحجوزات أن يثبت في الحكم بالإدانة علم المتهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع ، ويجب أن يكون القول بشيوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والافتراض ، فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على إعتبرات نظرية بحث فإنه يكون قاصرا إذ مثل هذه الإعتبرات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهه المدنية فإنه لايصح فى المواد الجنائية مؤاخذه بمقتضاها .

(طعن رقم ٦٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٧٢

ص ١٤٣)

* لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين ، فإذا استند الحكم فى إثبات علم المتهم بالحجز إلى ما قاله من أنه عمده يجب عليه بحكم صفة هذه أن يكون ملما بكل صغيره وكبيره تحصل فى بلده ، وأن تعيين مندوبى الحجز يكون عادة بإشارة تليفونية ترسل لمركز العمده لتبلغها إليهم ، فإنه يكون قاصرا فى أسبابه ، لأنه ما قاله من هذا ليس من شأنه أن يصلح مقدمه للنتيجة التى أقيمت عليه ، إذ لا يمكن فى العقل أن يلم كل عمده بكل صغيره وكبيره تحصل فى بلده ، كما أن تعيين مندوبى الحجز إذا كان يحصل عادة بإشارة تليفونية فإنه يصح أيضا أن تحصل بغير هذه الطريقة .

(طعن رقم ١٤٣٤ لسنة ١٣ق جلسة ١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد ج١ بند

٧٣ ص ١٤٣)

* إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة إختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك أدانته المحكمة بمقوله أن هذه الجريمة وقعت منه . لمجرد عدم تقديمه المحجوز للمحضر فى يوم البيع دون أن يثبت عليه كذبه فى دفاعه ، فإن ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها ، وهذا القصور يعيب الحكم أيضا فيما يتعلق بشريك الحارس مادامت واقعة الإختلاس التى قصر فى بيانها مشتركة بين الإثنين .

(طعن رقم ١٥٤٨ لسنة ١٤ق جلسة ١٩٤٤/١٠/٣٠ مجموعة القواعد ج١ بند

٥٤ ص ١٤٣)

* إذا كانت المحكمة مع تبيينها أن المحصولات المحجوز عليها موجوده ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم فى جريمة إختلاس هذه المحصولات ، على أساس أنه لم يقدمها فى اليوم المحدد لبيعها مع أنه لم يكن حارسا عليها ، فإنها تكون قد أخطأت إذ أنه كان يتعين لكى تسوغ إدانته على هذا الأساس أن تبين المحكمة فى

حكمها توفر علمه باليوم فلم يقدمها ، فإذا كان حكمها خاليا من هذا البيان فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٧٥ ص ١٤٣)

* يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم فإذا كانت المحكمة قد إعتمدت فى ثبوت هذا العلم على الإعلان الذى تسلمه شيخ البلده فى غياب المتهم وإكتفت به بإعتباره إجراء قانونيا كافيا للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علما حقيقيا مع أن مثل هذا الإعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم فإن حكمها بإدانتة تأسيسا على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٧٦ ص ١٤٣) .

* إذا كان المتهم بإختلاس أشياء محجوزه قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد إكتفت فى قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر فى محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد إستوفيت قانونا ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع إلى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم .

(طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٧٧ ص ١٤٣)

* متى كانت المحكمة قد إعتمدت فى حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد إمتناعه عن إستلام الأوراق التى تفيد تأجيل البيع إلى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علما يقينيا ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدى إلى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الإستدلال .

(طعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٤ ص ١٥٢)

* يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق المحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(طعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٩ ص ١٥٢)

* إستقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٨٥)

* لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والإدله التى إستخلصت فيها المحكمة الإدانة ، وكانت جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة لا تتحقق بدون علم المتهم بيوم البيع ، فإنه يكون لازما على

المحكمة أن تعرض لهذا الركن الجوهري فيها وتورد الدليل على توافره إن هي قضت بالإدانة ، فإن هي إستظهرت تخلف هذا العلم فى حق المتهم ، فإنه لا تشرب عليها إن هي قضت بالبراءة ، مادام الدليل لم يقدّم لديها على أن المتهم قد تصرف فى المحجوزات.

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ من ٢٤ ص ٣٣٧)

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . جوهري . إستناد الحكم فى إثبات علم المتهم بيوم البيع إلى مجرد إعلانه به فى مواجهته تابع له . غير كاف .

* إستناد الحكم إلى إعلان المتهم بالحجز فى مواجهته كاتب دائرة بمقر الدائرة دون التدليل على ثبوت علم المتهم بعصول الحجز عن طريق اليقين يعيب إستدلال الحكم بالفساد ، إذ مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية بأنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(طعن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ مجموعة القواعد ج ٣ بند

٤٤ ص ١٥٣)

* يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ، ولا يكفى فى إثبات العلم بيوم البيع إستناد الحكم إلى إعلان المتهم به فى مواجهته تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٨٥) .

عدم اشتراط ذكر الحكم صراحة سوء نية مختلس الأشياء المحجوز عليها . بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى .

لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الأشياء المحجوز عليها بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى ، فإذا إقتصر الحكم في هذا الصدد على قوله « أن المتهم إمتنع عن تقديم الشيء المحجوز عليه للمحضر يوم البيع دون إبداء أى عذر فهذا كاف في إثبات توفر القصد الجنائي لأن الإمتناع على هذه الصورة يحمل في ثنياه سوء النية ويدل على رغبة المحجوز عليه في عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الحاجز والحصول على حقة » .

(طعن رقم ٨٩٥ سنة ٤٢٠٤/٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد ج١ بند ٧٨ ص ١٤٤)

عدم إمكان إستخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة بالحكم . قصورا .

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم في إختلاس القصب المملوك له والمحجوز عليه إداريا نظير الإيجار المستحق عليه لوزارة الأوقاف مستفادا منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر ، وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة إختلاس القصب المحجوز ، وغير ثابت من عبارته أن أحدا غير الحاجزه قد إستولت على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه لعدم إمكان إستخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة به .

(طعن رقم ٦٨٧ سنة ١٦٠٤/٣/١٩٤٦ ج١ بند ٧٩ ص ١٤٤)

ذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب إلى المتهم وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود . كاف لبيان سوء نية المختلس .

يكفى في بيان سوء نية مختلس الشيء أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد

ذهب إليه وطلب منه الشيء فقرر له أنه غير موجود .

(طعن رقم ١٥٢٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٤٩ مجموعة القواعد ج١ بند

٨٠ ص ١٤٤)

عدم بيان الحكم بإدانة الحارس باختلاس محجوزات لصالح وزارة الأوقاف الموظف الذي كان يقوم بإجراءات البيع ولاصفه مندوب وزارة الأوقاف في ذلك . قصور .

الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز إلا لمن له صفه في إجراء البيع . فإذا أدانت المحكمة حارسا بتبديد محصولات محجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين في الحكم الموظف الذي كان سيقوم بإجراء البيع ولاصفه مندوب وزارة الأوقاف في ذلك فهذا الحكم يكون قاصرا .

(طعن رقم ٣٤١ سنة ٢١ ق جلسة ٧/٥/١٩٥١ مجموعة القواعد ج١ بند ٨١

ص ١٤٤)

إدانة المتهم بالتبديد بناء على أنه عين حارسا دون أن يكون لدى المتهم نية في عرقلة التنفيذ . قصور .

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة لا تتحقق إلا باختلاس هذه الأشياء أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، فإذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أنه لم تتخذ إجراءات البيع لبيع المحصول المحجوز وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأسا إلى وزارة الأوقاف بموجب إيصالات محرره بإسم مناوله أولئك المستأجرين وهو مالا يكون إلا لقاء إستيلائهم على محصولاتهم المحجوزة ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بالتبديد بناء على أن هذه الجريمة لا تنتفى عنه لأنه عين حارسا على الزراعة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها أو العبث بها ، وذلك دون أن تكون لدى الطاعن نية في عرقلة التنفيذ على المحجوز ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٣١ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/١/١٩٥٣ مجموعة الأحكام ج١ بند ٨٢

ص ١٤٤) .

إستناد الحكم على علم المتهم بالحجز من أقواله فى التحقيقات دون بيان مؤدى هذه الأقوال . قصور .

إذا كان ماساقه الحكم ردا على دفاع المتهم بأنه لا يعلم بالحجز إلى أن أقواله فى التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن هذا الرد لا يكفى لتفديد دفاعه وإثبات العلم فضلا عن أنه لم يبين مؤدى أقوال المتهم فى التحقيقات التى يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(طعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ مجموعة القواعد ج٣ بند ٣٦ ص ١٥٢)

القضاء ببراءة المتهم لعدم علمه باليوم المصد للبيع . رغم إقراره بتصرفه بالمحجوزات . خطأ .

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق بإختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع إقراره بتصرفه فيها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ مجموعة القواعد ج٣ بند ٤٠ ص ١٥٣)

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله . ان تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد . مثال لتسبيب غير معيب .

وحيث أن الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله أنها تخلص فى أنه بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤ توقع حجز قضائى ضد المتهم لصالح محكمة إسكندرية الابتدائية على الأشياء الموضحة بمحضر الحجز وفاء للمبلغ الثابت به وتحدد للبيع يوم ١٩٦٦/٤/٢٣ تأجل إلى يوم ١٩٦٧/٥/٢٤ ، وفى هذا اليوم توجه

المحضر لإجراء البيع فلم يجد الحارس ولا المحجوزات فأبلغ بالتبديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إثبت أن الأشياء المحجوزة لم تكن موجودة لدى إنتقال المحضر للبيع فى الموعد المحدد له ، وكان الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو مالم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع التى إطمأنت لما أوردته من عناصر سائغه إلى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٥)

جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . (إركانها . مثال لتسبب غير معيب على توافر القصد الجنائي فى تلك الجريمة .

من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق بإختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع محل الحجز ، أو عدم الإرشاد عنها بنية الغش أى بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز ، ولما كان يبين من مطالعة المفردات أن أمر الضم قد أوجب إيداع ناتج القطن المحجوز عليه بمركز التسويق التعاونى حتى تنتهى النزاع بين طرفى الخصومة ، فإن الطاعن بإيداعه إياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بخضم ثمنه من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه عندما إستدل بهذا الإخلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن يكون إستدلاله كافيا وسائغا .

(طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٠٦)

وضع الحكم بصوره عامه مبهمه . قصور . الدفع بإنعدام محضرى الحجز والتبديد وجوب تحصيل الرد عليه . مثال لرد قاصر .

من المقرر أن وضع الحكم بصيغه عامه ومبهمه لا يحقق الغرض الذى قصده

الشارع من تسبب الأحكام ، ويعجز محكمة النقض من مراقبة صحة القانون . ولما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مذكرة الطاعن التى عنها الحكم (المطعون فيه) قد حوت دفعا يأتعدام الحجز والتبديد مما كان على المحكمة أن تقسطة حقه فتمحىص عناصره وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه ، أما وهى لم تفعل ، واكتفت بتلك العبارة القاصرة المبهمة التى أوردتها « من أن المحكمة لا ترى أن هناك ثمة بطلان قد شاب محضر الحجز » ، والتى لا يستطاع منها الوقوف على مسوغات ما قضت به فى شأن ما أثاره الطاعن من دفع قانونيه . فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب مقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ من ٢٣ ص ٥٧)

أخذ المحكمة بمحضر الحجز . دون التعرض لدفع المتهم بعدم علمه بالحجز ويوم البيع . قصور وإخلال بحق الدفاع .

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بأنه لم يعلم بالحجز وأنه كان مريضا يوم توقيعه وأن ثمة خصومه بينه وبين شاهدهى محضر الحجز وقدم مستندات تبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنها شهادة طبيه تفيد مرضه وملازمته الفراش فى المده التى توقع خلالها الحجز وصوره رسميه من تحقيقات إدارية ثابتة فيها وجود خصومه بينه وبين العمده وشيخ الخفراء الشاهدين على محضر الحجز الذى خلا من توقيع الطاعن ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار إليه ، لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى إذ يقصد به نفى الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المعجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتا له أو ردا عليه ، فإنه يكون

مشويا بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٩٢)

الدفع بانتفاء صلة المتهم بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها . جوهرى . يستوجب تحقيقا وردا مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ١٩/١١/١٩٧٤ التى نظرت فيها المعارضة الابتدائية أن الطاعن قد حضر وأنكر التهمة وأثبت أن صحة إسمه (.....) وقدم بطاقة حيازة بهذا الإسم . كما قدم قسائم سداد الأموال الأميرية وإيصالا لتوريد أقطار غير ثابت به خصم مطلوبات هيئة الإصلاح الزراعى ، مما مفاده عدم وجود علاقه بينه وبين هيئة الإصلاح التى تخصم مطلوباتها من قيمة الأقطان المقرره ، فقررت تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٢/٣/١٩٧٤ لإعلان محرر المحضر وبهذه الجلسة حضر الطاعن ولم يحضر الشاهد فقطت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، وإذ إستأنف الطاعن هذا الحكم ونظرت المحكمة الإستئنافية الدعوى بجلسة ٢٩/١/١٩٧٥ حضر الطاعن وتمسك بدفاع ويأنه غير المعنى بالحجز وقدم بطاقة عائليه إلا أن المحكمة قضت بجلسة ٥/٣/١٩٧٥ بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكمين المستأنف والمطعون فيه المؤيد له لأسبابه أنهما لم يعرضا لدفاع الطاعن بانتفاء صلته بالحجز والأرض المحجوز على زراعتها ، وكان هذا الدفاع جوهرى فى الدعوى إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٩٤)

تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الإتهام بيعت جبريا وفاء لدين له وأخرى على المجنى عليه . وتقديره صورة محضر تساند بذلك . التفات الحكم عن هذا المستند وعن تحقيقه . مؤداه . إخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لحاقطة المستندا المقدمة من الطاعن بإحدى جلسات المعارضة الإستئنافية بقوله « ومن حيث أن المتهم تقدم بحاقطة مستندات طويت على صورته عريضة الدعوى ٥٢٣٩ سنة ١٩٦٧ مدنى مستعجل إسكندرية الصادر فيها بطرد المجنى عليها من الأرض الموضحة بالصحيفة وعقدا الإيجار المؤرخ ١٩٦١/١/١٦ وتسليمها خاليه وكذا محضر الطرد والتسليم وثابت به إستلام المتهم للشاليه وما وجد بداخله ، ثم محضر جرد وإشهار مزايدة وبيع بالنسبة للمنقولات ولم يأت ذكر للشالية ومخلفاته والثابت بمحضر الطرد المؤرخ فى ١٩٦٨/١/٢٨ أوصافه الواردة بالمحضر المذكور والمسلم للمتهمين على سبيل الوديعه كما لن يثبت هذه الأشياء ، ضمن محضر الجرد المؤرخ ١٩٦٩/٢/٣ ، ومن ثم يضحى الإتهام ثابتا قبل المتهم » لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر المعارضة الإستئنافية وعلى المفردات المضمومه تحقيقا لوجه الطعن إن الطاعن قدم أثناء نظر المعارضة حافظتى مستندات إشتملت أولهما على المستندات التى أشار إليها الحكم المطعون فيه ، كما كان من بين ما إشتملت عليه الحاقطة الثانية التى لم يعرض لها الحكم صورة من محضر الحجز التحفظى المؤرخ ١٩٦٩/١/١١ الموقع بناء على طلب الطاعن وأخرى على إنقاص الشالية من الأخشاب ضد المجنى عليها وفاء لمبلغ ٣٠ جنيه ، ٥٢٠ ملجم وكان هذا المستند متعلقا بدفاع جوهرى للطاعن قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وتقسطه حقه من البحث والتمحيض ، لما كان ماتقدمه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧٠)

إقامة دعوى منازعة في أصل المبلغ المطلوب أو في صحة إجراءات الحجز - انره .
طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز - جوهرى .

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن الطاعن طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وقدم صورة من صحيفة دعوى محاسبة عن الدين متداولة بالجلسات ومحضر عرض الدين المحجوز من أجله ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبلغ المطلوب أو بصحة إجراءات الحجز أو بإسترداد الأشياء المحجوزة وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع » . فإن دفاع الطاعن بالإستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا لأنه يتجه إلى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة دعوى المحاسبة المقدمة من الطاعن ومحضر العرض بقيمة الدين المحجوز من أجله وأغفلتها فلم تعرض لهذا الدفاع وما قدمه الطاعن من مستندات بما يسوغ إطراره فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٩٤ س ٤٥ ص ٣٨٧)

المنازعات فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز - يترتب عليه وقت إجراءات الحجز والبيع الإداريين لحين الفصل نهائيا فى النزاع - دفاع الطاعن إستنادا إلى ذلك - دفاع جوهرى - عدم تحقيقه قصور وإخلال بحق الدفاع -

وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن نازع فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز التى عين فيه الطاعن حارسا على المحجوزات وطلب وقف إجراءات الحجز والبيع وقدم صورة طبق الأصل من صحيفة

دعوى مدنية مرفوعة من الطاعن « المدين المحجوز عليه » ضد الدائن الحاجز بصفته ينازع فيها فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز أو بإسترداد الأشياء المحجوزة وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع » فإن دفاع الطاعن بالإستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن ، وعرضت له وردت عليه - بما مؤداه أنه نزاع تختص به المحكمة المدنية ولا أثر له على الجريمة المسندة إلى الطاعن - بما لا يسوغ إضطراره فإن حكمها ينطوى على إخلاله بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨ من ٤٥ ص ١٢٥١)

نماذج صحف دعاوی

صيغة رقم (١) دعوى خيانة أمانة بصفة عامه

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيد / ومهنته
والمقيم ومحلة المختار مكتب الأستاذ المحامى
بشارع رقم بدائرة
أنا محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضح إعلاء إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية يعلن سيادته بقرار
عمله بمحكمة مخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ / / بدائرة قسم محافظة
..... قام المعلن إليه الأول بإستلام الأشياء الموضحة بالصحيفة وهى.
..... (تذكر هذه الأشياء على وجه مفصل)
ولقد قام بإستلام تلك الأشياء على سبيل (الوديعة ، أو الإجارة ، أو عارية
الإستعمال ، أو الرهن ، أو بصفه كونه وكيلًا بأجر أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو
بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره) .
ولقد تعهد بردها أو يرد ثمنها والمحافظة عليها ولكنه أخل بذلك وقام
(بإختلاسها أو إستعمالها أو تبديدها) (ويذكر وجه الإختلاس أو الإستعمال أو
التبديد وتفاصيل الواقع)

وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم لسنة قسم شرطة
..... وتم حفظ الأوراق إداريا (أو صدر فيها قرار بآلا وجه لإقامة الدعوى
أو قدمت إلى المحاكمة) .

وحيث أن المعلن إليه الأول يكون بذلك قد ارتكب جريمة خيانة الأمانة المنصوص
عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ولما كان الطالب قد أصابة العديد من الأضرار المادية والأدبية (تذكر هذه
الأضرار) مما يحق معه أن يطالب المعلن إليه الأول بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل
التعويض المؤقت عن تلك الأضرار.

وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه
الإتهام للمعلن إليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتها بالحضور أمام محكمة الكائنة وذلك

بجلستها التى ستعقد علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق
..... لى يسمع المعلن إليه الأول الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها

بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم
..... قد إختلس (أو إستعمل أو بدد) الأشياء المذكورة بصحيفة الدعوى

سالفة الذكر وذلك إضرارا بالطالب وكان قد تسلمها على سبيل الوديعة (أو الإجارة
أو عارية الإستعمال أو الرهن أو بصفته كونه وكيلأ بأجر أو مجانا بقصد عرضها أو

بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك أو غيره)

مع إلزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمصاريف ومقابل إتعايب المحاماه .

ولأجل

صيغة رقم (٢) تبديد منقولات زوجية

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيدة / ومهنتها
والمقيمة بقسم محافظة
ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
عقار رقم قسم
أنا محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضع إعلاه إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
..... بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن سيادته
بقر عمله بمحكمة مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

بموجب قائمة منقولات زوجية مؤرخة / / تسلم المعلن إليه الأول من
الطالبة جهازها وهو عبارة عن (تذكر هذه الأشياء تفصيلا)
وحيث أن المعلن إليه قد طلق الطالبة فى / / (أو طردها من منزل
الزوجية فى / /) وقام بنقل منقولاتها الزوجية إلى مكان آخر
لاتعلمه ، وكان قد تعهد بالمحافظة على ذلك الجهاز وتلك المنقولات بعد أن أقر بأنه قد
تسلمها على أن يقوم بردها (على سبيل الوديعة) أو بعد أن تعهد بردها غير ناقصه

أو تالف أى جزء منها أو بردها أو يرد ثمنها نقداً (على سبيل عارية الإستعمال) ولكنه لن يفعل بل قام بسوء قصد وبنية الإضرار بالطالبة بتبديد ذلك الجهاز .
وحيث أن المعلن إليه الأول والأمر كذلك يكون قد إرتكب جرمة التبديد المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
ولما كانت الطالبة قد أصابته العديد من الأضرار المادية والأدبية (تذكر هذه الأضرار مما لا يحق معه أن تطالب المعلن إليه الأول بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عن تلك الأضرار .
وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه الإتهام للمعلن إليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور أمام محكمة الكائنة وذلك بجلستها التى ستعقد علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكى يسمع المعلن إليه الأول الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم قد بدد المنقولات الزوجية الموضحة تفصيلا بالصحيفة والقائمة المؤرخه حال كونه قد تسلمها على سبيل الرديعة (أو عارية الإستعمال) وذلك بسوء قصد وبنية الإضرار بالطالبة .
مع إلزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالبة مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل إتعايب المحاماه .
ولأجل

ملاحظات :

دعوى تبديد المنقولات قد تأخذ الصور الآتية :

- ١ - قد ترفع ليس فقط من الزوجة ضد زوجها بل أيضا قد ترفع من الزوج ضد زوجته إذا إختلست أو بددت منقولاته الخاصة به والموجدة بشقه الزوجية دون علمه .
- ٢ - قد ترفع أيضا من أحد أقارب الزوج (الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت أو غيرهم) إذا كان أيا منهم يقيم مع الزوج إقامة دائمة منذ بداية الزواج ثم قامت الزوجة بتبديد تلك المنقولات
- ٣ - قد ترفع من الأب ضد أحد إبناته أو أقاربه أو أحد المستأجرين مفروشا أو أصدقائه إذا كان له شقه فى مكان ما (مضيف مثلا أو شقه مفروشة) ثم قام الإبن أو القريب أو الشاغل أو المستأجر المفروش بتبديد بعض المنقولات أو جميعها .
- ٤ - دعوى تبديد المنقولات يرد عليها التصالح بين الزوج وزوجته أو الأب وإبنه (م ٣١٢ عقوبات) .

صيغة رقم (٣) تبديد منقولات شقة مفروشة

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيد / ومهنته
والمقيم بقسم محافظة ومحل
المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع عقار رقم
قسم محافظة
أنا محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضح أعلاه إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
..... بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم سيادته
بقر عمله بمحكمة مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ بدائرة قسم
قام المعلن إليه الأول بإستنجار شقة مفروشة للطالب بالعقار رقم
..... بشارع وقد تسلم المنقولات الموجودة بها بموجب
قائمة مؤرخة / / تضمنت المنقولات الآتية (تذكر هذه المنقولات) وقد
تسلم المعلن إليه المذكور هذه المنقولات على سبيل الأمانة لإستعمالها وردها عند
إنتهاء عقد الإيجار .

وقد إنتهى عقد الإيجار بتاريخ / / إلا أن المعلن إليه لم يرد المنقولات
سالفة الذكر وقد قام بتبديدها إضرارا بالطالب الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من
قانون العقوبات (أو قام بتبديدها أثناء سريان مدة عقد الإيجار) .
ولما كان الطالب قد أصابة العديد من الإضرار المادية والأدييه (تذكر هذه
الضرار) مما يحق معه أن يطالب المعلن إليه الأول بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل
التعويض المؤقت عن تلك الأضرار .
وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه
الإتهام للمعلن إليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتها بالحضور أمام محكمة الكاتنة وذلك
بجلستها التى ستعقد علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق
..... لكى يسمع المعلن إليه الأول الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم
..... قد إختلس (أو بدد) الأشياء المبينة وصفا وقيمة بصحيفة الدعوى وقائمة
عقد الإيجار المفروش سالف الذكر والتى تسلمها على سبيل الأمانة وذلك إضرارا
بالطالب .

مع إلزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمصاريف ومقابل إعتاب المحاماه .
ولأجل

صيغة رقم (٤) تبيد إيصال أمانة

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيد / ومهنته
والمقيم بقسم محافظة ومحلّه
المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع أنا
..... محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضح إعلاء إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
..... بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم سيادته
بمقر عمله بمحكمة مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ بدائرة قسم محافظة
بموجب إيصال أمانة تسلم المعلن إليه الأول من الطالب مبلغا وقدرة
وذلك على سبيل الأمانة لكى يقوم بتوصيله وتسليمه إلى السيد
المقيم وذلك لأنه تعذر على الطالب توصيله بنفسه لظروف إنشغاله إلا
أن المعلن إليه الأول خان تلك الأمانة ولم يتم بتسليمه إليه بل أخذه لنفسه وقام بتبيديه
وذلك لأنه بالرجوع إلى السيد / أفاد بعدم إستلامه لذلك المبلغ
من المعلن إليه الأول .

وحيث أن المعلن إليه الأول يكون بذلك قد إرتكب جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ولما كان الطالب قد أصابه العديد من الأضرار المادية والأدبية (تذكر هذه الأضرار) . مما يحق له أن يطالب المعلن إليه الأول بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عن تلك الأضرار .

وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه الإتهام للمعلن إليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الكاتبة وذلك بجلستها التى ستعقد علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكى يسمع المعلن إليه الأول الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم قد إختلس لنفسه ويدد المبلغ المشار إليه بصحيفة الدعوى وإيصال الأمانة المؤرخ بعد أن تسلمه من الطالب على وجه الوكالة لتوصيلها إلى

مع إلزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالبة مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل إتعاب المحاماه .
ولأجل

صيغة رقم (5) تبديد شيك أو قيمته

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيد / ومهنته
والمقيم بقسم محافظة ومحلّه
المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع أنا
..... محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضح إعلاه إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
..... بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن سيادته
بمقر عمله بمحكمة مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ بدائرة قسم محافظة
قام الطالب بتسليم المعلن إليه الأول الشيك رقم بمبلغ
مسحوبا على بنك وذلك لصرفه وتسليم قيمته إلى الطالب بإعتباره
يعمل عنده وطره ولكن المعلن إليه الأول إختلس الشيك ولم يتوجه لصرفه من البنك
(أو قام بصرفه قيمة الشيك واحتفظ بها لنفسه ولم يسلم المبلغ للطالب أو لم يسلم
الشيك للطالب) .
وحيث أن المعلن إليه الأول والأمر كذلك يكون قد إرتكب جريمة خيانة الأمانه

المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
ولما كان الطالب قد أصابه العديد من الأضرار المادية والأدبية مما يحق معه أن يطالب المعلن إليه الأول بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عن تلك الأضرار .
وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه الإتهام للمعلن إليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور أمام محكمة الكاتنة وذلك
بجلستها التى ستعقد علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق
لكى يسمع المعلن إليه الأول الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم
محافظة قد بدد أو خان الأمانة للشيك موضوع الدعوى بأن
صرف قيمته واحتفظ بها لنفسه أو لم يقدم الشيك للبنك واحتفظ به لنفسه (إضرارا
بالطالب حالة كونه قد تسلم الشيك على سبيل الركالة منه .
مع إلزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالبة مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمصاريف ومقابل إتعاب المحاماه .
ولأجل

صيغة رقم (٦)
خيانة الإتمان فى ورقه أو مستند
مضى على بياض

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيد / ومهنته
والمقيم بقسم محافظة
ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
أنا محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضح أعلاه إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم سيادته
بقر عمله بمحكمة مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ بدائرة قسم محافظة
قام الطالب بالتوقيع على بياض على (عقد إيجار أو بيع أو أى
مستند أو ورقة ...) وكان ذلك بمناسبة (يذكر السبب) ولكن الطالب
فوجئ بالمعلن إليه الأول قد قام بتقديم تلك الورقة أو ذلك المستند إلى الجهة
بعد أن قام بخيانة الإتمان على ذلك التوقيع بالتغيير (يذكر نوع التغيير) مثل أن
يدون لعقد الإيجار أجره أكبر أو أن يذكر بدلا من عقد البيع تثبيت مخالصة أو يشبث

إيصال أماته أو إثبات ذين بدلا من الإقرار الضريبي أو غير ذلك
وحيث أن المعلن إليه الأول والأمر كذلك يكون قد ارتكب جريمة خيانة الإتمان
على بياض المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات .
ولما كان الطالب قد أصابته العديد من الأضرار المادية والأدبية مما يحق معه أن
يطالب بالمعلن إليه الأول بلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عن تلك
الأضرار .
وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه
للمعلن إليه الأول .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصوره من هذه الصحيفة
وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الكائنة وذلك
بجلستها التى ستعقد علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق
..... لكى يسمع المعلن إليه الأول الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها
بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم
..... محافظة قد خان الأمانة فى ورقة ممضاه على بياض وكتب
فى البياض الذى فوق الإمضاء أو الختم (سند دين أو مخالصة أو غير
ذلك.....) مما ترتب عليه ضررا للطالب وكان ذلك بنية الإضرار به .
مع إلزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالبة مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمصاريف ومقابل إتعايب المحاماه .
ولأجل

صيغة رقم (٧) إختلاس منقولا محجوز عليها إداريا أو قضائيا

أنه فى يوم / /
بناء على طلب السيد / ومهنته
والمقيم بقسم محافظة ومحل
المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع أنا
..... محضر محكمة الجزئية
قد إنتقلت فى التاريخ الموضح إعلاه إلى محل إقامة كل من :
١ - السيد / ومهنته والمقيم
..... بقسم محافظة مخاطبا مع
٢ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن سيادته
بمقر عمله بمحكمة مخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ بدائرة قسم محافظة
ويعوجب الحكم رقم لسنة الصادر من محكمة
قد تم توقيع حجزا (تحفظيا أو تنفيذيا) على الأشياء الموضحة بعد وهى
(تذكر هذه الأشياء) .
وقد تم تعيين المعلن إليه الأول حارسا قضائيا على تلك المنقولات بمقتضى محضر
الحجز المشار إليه . وتحدد للبيع جلسة
وتبين أنه قد إختلس تلك المنقولات (أو بدد أشياء منها بالتصرف فيها) .
وحيث أن المعلن إليه الأول والأمر كذلك يكون قد إرتكب جريمة إختلاس الأشياء

المحجوز عليها والمنصوص عليها في المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات .
ولما كان الطالب قد أصابته العديد من الأضرار المادية والأدبية مما يحق معه أن
يطالب بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عن تلك الأضرار .
وقد تم إدخال السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى الجنائية لتوجيه
الاتهام للمعلن إليه الأول

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتها بالحضور أمام محكمة الكائنة وذلك بجلستها التى ستعقد
علنا فى الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكى يسمع
المعلن إليه الأول الحكم بالعقوبة المنصوص عليها فى المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون
العقوبات . وذلك لأنه فى يوم بدائرة قسم بمحافظة
بصفته حارسا قضائيا أو إدارية على الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر
بمقتضى محضر الحجز المؤرخ قد اختلسها كلها (أو اختلس جزء منها)

مع الزام المعلن إليه الأول بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .
ولأجل

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم وتقسيم	٥
الباب الاول	
جريمة خيانة الأمانة	
ما هي الجريمة وأركانها	٩
الفصل الاول	
محل جريمة خيانة الأمانة	
تقسيم	١١
المبحث الاول	
المال المنقول المملوك للغير	
يجب أن يكون موضوع خيانة الأمانة مالا مادية	١١
قيمة المال ومقداره	١١
يتساوى أن يكون حيازة المال مشروعا أم غير مشروع	١٣
يجب أن يكون موضوع خيانة الأمانة منقول	١٤
هل يصلح الانسان أن يكون موضوعا لخيانة الأمانة	١٥
يشترط أن يكون موضوع خيانة الأمانة مملوكا لغير المتهم	١٧
المبحث الثاني	
عقد الأمانة	
المطلب الاول	
القواعد الخاصة بعقود الأمانة	
(١) عقد الوديعة	٢١
مدلول الوديعة	٢١

الفهرس

الموضوع	الصفحة
صوره ارتكاب جريمة خيانة الأمانة فى حالة الوديعة	٢١
التزامات المودع عنده وأثر تخلفها	٢١
صور خاصه من الوديعة	٢٢
الوديعة الاضطرارية أو اللازمة	٢٦
الوديعة القانونية	٢٦
الحراسة	٢٨
محل الوديعة	٢٩
وارث المودع عنده	٣٠
(٢) الإيجار	
مدلول الإيجار	٣٢
متى يرتكب المستأجر جريمة خيانة الأمانة	٣٢
محل الإيجار	٣٣
(٣) عارية الاستعمال	
مدلول العارية	٣٥
محل عارية الاستعمال	٣٥
متى يرتكب المستعير خيانة الأمانة	٣٧
(٤) الرهن	
مدلول الرهن	٤٠
محل الرهن	٤٠
متى يرتكب المرتهن خيانه الأمانة	٤١

الفهرس

الموضوع	الصفحة
(٥) الوكالة	
مدلول الوكالة	٤٣
أنواع الوكالة	٤٥
الوكالة الضمنية	٤٧
تحويل ورقه تجارية إلى آخر	٤٨
الوكالة الباطلة	٥٠
الوكالة القانونية أو القضائية	٥٠
مدير الشركة	٥١
عمل الفصولى	٥٢
متى يرتكب الوكيل خيانة الأمانة	٥٤
موت الوكيل	٥٥
موت الموكل	٥٦
عزل الوكيل وتنحيه	٥٦
(٦) المقاولة والخدمات المجانية	
أولا : عقد المقاولة	
متى يرتكب المقاول خيانة الأمانة	٦١
صور لخيانة الأمانة فى عقد المقاولة	٦١
ثانيا : عقد الخدمات المجانية	
المطلب الثانى	
النظام القانونى لعقود الأمانة	
أولا : عقود الأمانة وارده على سبيل الحصر	٦٦

الفهرس

الموضوع	الصفحة
النتائج المترتبة على التعداد الحصرى لعقود الأمانة	٦٦
ثانيا : تكييف عقود الأمانة	٦٨
القواعد التى يطبقها القاضى على العقد	٧٠
ثالثا : البت فى الدفع التى تثار فى شأن عقود الأمانة	٧١
الدفع بوجود حساب بين المتهم والمجنى عليه	٧١
دفع المتهم بالمقاصه	٧٣
الدفع بحق المتهم فى حبس المال موضوع خيانة الأمانة	٧٤
رابعا : بطلان العقد أو سند الحيازة	٧٥
خامسا : استبدال عقد الأمانة	٧٧
سادسا : اثبات عقد الأمانة	٧٩
اثبات اركان جرعة خيانة الأمانة	٧٩
اثبات العقد ذاته	٨١
تطلب الدليل الكتابى	٨٢
الحالات التى لا يشترط فيها دليل كتابى رغم تجاوز قيمه العقد	
مائه جنيه	٨٤
الحالات التى يشترط فيها الدليل الكتابى رغم عدم تجاوز قيمه العقد مائه	
جنيه	٨٨
عدم تقييد المحكمه باشتراط الدليل الكتابى عند الحكم بالبراءه	٩١
هل يجوز اثبات العقد عن طريق الإقرار	٩١
هل يجوز اثبات عقد الامانه عن طريق اليمين	٩٣

الفهرس

الصفحة	الموضوع
المطلب الثالث	
٩٤	اهم العقود التي لا تحسب بين عقود الأمانة
٩٥	أولا : عقد البيع
٩٥	عقد البيع وجريمه خيانه الأمانة
٩٧	بيع المنقول المعين بالنوع
٩٨	البيع الجزافى
٩٨	البيع بشرط التجربه
١٠٠	البيع بشرط المزاق
١٠١	البيع بالتقسيط
١٠٣	الحاق عقد الأمانة بعقد البيع
١٠٣	الحاق عقد الوديعة بعقود البيع
١٠٤	الحاق عقد الوكالة بعقد البيع
١٠٧	ثانيا : عقد القرض
١٠٧	تعريف عقد القرض
١٠٨	عقد القرض وجريمه خيانة الأمانة
الفصل الثانى	
الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة	
١٠٩	تهديد
المبحث الأول	
صور الفعل المادى	
١٠٩	النظرية العامه للفعل الذى تقوم به جريمة خيانة الأمانة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ما يخرج عن نطاق الفعل الإجرامى	١١٠
صور الفعل الإجرامى فى خيانه الأمانة	١١٢
أولا : الاختلاس	١١٢
ثانيا : التهديد	١١٥
ثالثا : الاستعمال	١١٧
الفعل الاجرامى إذا كان موضوع خيانة الأمانة مالا مثليا	١١٩
المبحث الثانى	
الضرر	
تهديد	١٢٠
مدلول الضرر فى جريمة خيانة الأمانة	١٢١
على من يقع الضرر	١٢٤
صوره الضرر إذا كان المال مثليا	١٢٥
أثر اصلاح الضرر على الجريمة بعد تحققه	١٢٦
هل يتصور الشروع فى جريمة خيانة الأمانة ؟	١٢٧
الجريمة التامة	١٢٨
تحديد وقت الإختلاس أو التهديد وبدء سريان التقادم	١٢٩
الفصل الثالث	
الركن المعنوى لجريمة خيانه الأمانة	
القصد الجنائى العام	١٣٣
القصد الجنائى الخاص	١٣٥

الموضوع	الصفحة
اثبات القصد الجنائى	١٣٨
الفصل الرابع	
عقوبة جريمه خيانة الأمانة	١٤٠
العقوبة	١٤٠
السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة	١٤١
تحريك الدعوى الجنائية إذا وقعت الجريمة بين الأصول والفروع والأزواج	١٤٣
الأشخاص الذين تطبق عليهم حكم المادة ٣١٢ عقوبات	١٤٥
شروط تحريك الدعوى الجنائية	١٤٧
بيانات حكم الادانة فى خيانة الأمانة	١٤٨
الباب الثانى	
الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة	١٥٤
تقسيم	١٥٤
الفصل الأول	
خيانة الأمانة على التوقيع	١٥٥
النص وعله التجريم	١٥٥
العلاقة بين هذه الجريمة وبين التزوير	١٥٦
العلاقة بين هذه الجريمة وخيانة الأمانة	١٥٧
أركان الجريمة	١٥٨
أولاً: محل الجريمة	
الشرط الأول : أن يكون موقعا عليها من المجنى عليه على بياض	١٥٨

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الشرط الثانى : أن يقوم المجنى عليه بتسليم الورقه الى الجانى	١٦١
الشرط الثالث : أن يجرى التسليم على سبيل الأمانه	١٦٢
الفاعل فى جريمة خيانة الأمانه على التوقيع	١٦٣
ثانياً: الركن المادى	
الكتابه فى البياض الذى يعلو التوقيع	١٦٤
الضرر	١٦٦
ثالثاً: الركن المعنوى	
تمام الجريمة	١٦٨
اثبات الجريمة	١٦٩
عقوبه الجريمة	١٧٠
بيانات حكم الادانه	١٦١
الفصل الثانى	
اختلاس الاشياء المحجوز عليها	
النص وعله التجريم	١٧٢
الصله بين هذه الجريمة والجريمة المنصوص عليها فى الماده ٣٢٣ عقوبات . .	١٧٢
أركان الجريمة	١٧٣
(اولاً: المال المحجوز عليه	
مدلول الحجز	١٧٥
التفرقه بين اركان الحجز وشروط صحته	١٧٥
أركان الحجز	١٧٦

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شروط صحة الحجز	١٧٧
انقضاء الحجز	١٧٧
ثانياً: صفة المتهم	١٧٩
ثالثاً: الاختلاس	١٨٠
أمثلة لوقائع لا تزيل عن الاختلاس عناصره	١٨٤
رابعاً: الركن المعنوى	١٨٦
تمام الجريمة وأثره على التقادم	١٨٩
عقوبة الجريمة	١٩٠
بيانات حكم الادانة	١٩١
تطبيقات قضائية لخيانه الامانة	١٩٩
الفصل الاول	
(ركان الجريمة)	
محل الجريمة - الركن المادى - الركن المعنوى	٢٠١
اولاً: محل الجريمة	
(١) المال موضوع الجريمة	
- ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين لا يمنع من توفر جريمة التبيد	٢٠١
- تحقق جريمة التبيد بحصول عبث بملكه الشئ المسلم ما دام لهذا الشئ قيمة عند صاحبه	٢٠٢
- اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب الى مدير ادارة هذه	

الفهرس

الموضوع	الصفحة
اللجان ثبت عدم جديته لا يعد سرقه ولا خيانه أمانه	٢٠٢
- جرمه خيانة الأمانة محلها ، كل مال منقول له قيمة مادية أو معنوية بالنسبة لصاحبه ، تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال مملوكا له	٢٠٢
- كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس شرط لوقوع جريمة التبديد	٢٠٣
- المنازعه حول مقدار الأموال المبددة أو القيام بردها عدم جواز اثارها لأول مره أمام محكمة النقض	٢٠٣
- بيان مقدار المال المختلس ، غير لازم فى حكم الادانه .	
٢٠٤ (ب) التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة	
- جريمة خيانه الأمانة لا تقوم الا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١	
٢٠٤ عقوبات	
- تسليم الشئ بموجب عقد من عقود الإئتمان المبينه فى المادة ٣٤١ عقوبات شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة . ادانه المتهم دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصرح له علاقه بيع . قصور	٢١٠
- ادانه المتهم بجريمة خيانه الأمانة . رهن بالاقتناع بتسلمه المال بعقد من العقود المبينه حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات . دفاع المتهم بمدنية العلاقة ، جوهرى	٢١٤
- وجوب انتقال حيازه الشئ الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد	

الفهرس

الموضوع	الصفحة
أمانه . الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل لا يعد تبديدا	٢١٤
- الحيازة العارضة لا تكفى . مثال . الخادم الذى يختلس مال مخدمه .	٢١٥
- اليد العارضة على الشئ موضوع الاختلاس . لا توفر جريمة خيانه	
الأمانه ، إنما قد تكون الجريمة سرقة أو شروع فيها	٢١٦
- التسليم المادى البحث ، ليس فيه معنى التخلّى عن الشئ . اختلاسه .	
سرقة وليس خيانه أمانة . مثال	٢١٦
- ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه الشئ الذى سلمه إليه .	
يتم به إنتقال الحيازة	٢١٧
- استلام المتهم مبلغا من المجنى عليه ليحضر له مقابله ورقه صحيحه	
بقيمتها من مكان بعيد ، قيام المتهم باختلاس المبلغ لنفسه ، توفر جريمة	
خيانه الأمانه	٢١٨
- تسليم المجنى عليه أوراق النقد الى المتهم لابدالها بأوراق ماليه	
بقيمتها . طبيعته ، تسليم بسيط تنتقل به الحيازة الى المتهم ناقصة .	
انطباق الماده ٣٤١ عقوبات فى حقه	٢١٨
- اثبات الحكم فى حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من العملاء على	
ذمة توصيلها إلى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن	
يزعم لنفسه حقا فى احتباسها كفايته لتوافر أركان الجريمة	٢١٩
- تسليم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له	
أو ردها عند عدم بيعها اختلاس المتهم لها ، خيانه أمانه	٢١٩
- التسليم فى جريمة خيانة الأمانة . يستوى حصوله من المجنى عليه أو	

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢٢٠	من شخص آخر قام بالتسليم لحسابه - بطلان عقد التسليم أو عدم مشروعيته لا يؤثر فى العقاب على
٢٢٠	إختلاس الشئ المسلم - سلطة محكمة الموضوع - وهى بصدد البحث فى تهمة التبديد - فى
٢٢١	تفسير العقود - المنازعة فى شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه فى جريمة
٢٢٣	خيانة الأمانة من الأمور الموضوعية - علاقه المتهم بالمجنى عليه فى جريمة التبديد ، العبرة فيها بحقيقته
٢٢٤	الواقع ، البحث فى ذلك موضوعى الوديعة
٢٢٤	استلام الطاعن لصديرى المجنى عليه وما يحويه من نقود للمحافظة - على هذه النقود خشية ضياعها قيام عقد الوديعة
٢٢٨	التسليم الحقيقى فى الوديعة غير لازم كفايه التسليم الإعتبارى ، مثال
٢٢٨	المناط فى اعتبار العقد وديعه . هو التزام المودع لديه برد الوديعة عينا
٢٢٩	- عدم استظهار الحكم المطعون فيه مدى تسافر أركان عقد الوديعة وفق المادة ٧١٨ وما بعدها وقيام المتهم بعمل من أعمال التملك على
٢٣١	الشئ المودع لديه . قصور الاجارة
٢٣٢	عاريه الاستعمال
٢٣٤	- شمول المادة ٣٤١ عقوبات لعقد عاربه الاستعمال ، احتجاز المنقولات

- الزوجية دون مقتضى ودون حق يكفى لتوافر سوء القصد . وتحقق
أركان جريمة خيانة الأمانة . جهاز الزوجية من القيميات ، اشتراط
رد قيمته عند هلاكه ، عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على
سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج فى هذا
الجهاز ، خيانه أمانه ٢٣٤
- رد منقولات الزوجية قبل تاريخ التبديد المدعى به من شأنه أن
يسقط المسؤولية الجنائية ، إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى
عليها منقولاتها وطلبه تكليفها بتقديم أصل القائمة المثبت بها ذلك .
دفاع جوهرى ٢٣٦

الوكالة

- اشتراط الموكل فى عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقة التى يعقدها
من مخاطر الضياع والتلف ، عدم تأثير هذا الإتفاق على طبيعة
العقد وما يرتكبه الوكيل من اختلاس ثمن ما يبيعه لحساب الموكل . ٢٤٣
- إستبقاء المتهم المبلغ الذى تسلمه من المجنى عليه لتأثيث منزل
الزوجية نيابة عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك . تكييف العقد
بأنه تبرع لحساب الزوجه أو أنه عقد من نوع خاص فى غير محله .. ٢٤٤
- تتحقق جريمة التبديد بحصول العيب بملكية الشئ المسلم إلى الجانى
بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، من بينها عقد الوكالة . ناظر الوقف
أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين ٢٤٥
- يستوى فى الوكالة أن تكون وليده عقد أو أن يكون مصدرها

الموضوع	الصفحة
القانون . تعدد الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا . أثر تخلف إحداها	٢٤٥
- تحصيل المتهم لمبالغ نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمه توصيلها إليه يتوافر به أركان عقد الوكالة	٢٤٦
- اتخاذ اجراءات قضائية ركنا إلى صفه وكالة زالت قبل اتخاذها . أثره	٢٤٧
- استلام شخص مبلغًا من المال من آخر لشراء بضاعة شركة بينهما . اعتباره وكيلًا باستعمال المبلغ فى القرض المتفق عليه	٢٤٧
- عدم شراء البضاعة والتصرف فى المبلغ . تبديد	٢٤٧
- ثبوت عدم استلام الوكيل لثمن الشئ الذى باعه لحساب الموكل ، عدم قيام جريمة التبديد فى حقه	٢٤٨
- شمول عقد الوكالة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات للوكالة كما هى معرفه به فى القانون المدنى وحاله التكليف بعمل مady لمنفعه مالك الشئ أو غيره . اساس ذلك	٢٤٩
- حكم المادة ٣٤١ عقوبات . لا ينصرف إلى عقد الوكالة حسبما هو معرف فى القانون المدنى فحسب . انصرافه أيضا الى كل من يكلف بعمل مady لمنفعه مالك الشئ أو غيره . متى بدد هذا الشئ	٢٤٩
- وجود حساب بين الوكيل والموكل . لا يستلزم حتما إنتفاء جريمة التبديد	٢٥١
٢٥٢	
الاستصناع	
- عقد الاستصناع من عقود الأمانه التى حدتها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر	٢٥٢

٢٥٤

الحراسه

- مجرد عدم ايداع الحارس الثمن المحصل من بيع الشئ المحجوز

٢٥٤

بالخزانه . لا يفيد فى ذاته ارتكاب جريمة التبيديد

- مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسه على المتهم - من ايداع الثمن
خزانه المحكمه - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيديد . ضروره

٢٥٤

..... أن يثبت سوء القصد وما ينجم عنه من ضرر

- الحراسه فى الحجز لا تنتهى الا بانتهاء الحجز . نقل المحجوزات
من مكان حجزها - ولو بأمر من المحكمه - لا يترتب عليه انتهاء
الحراسه ، امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات يوم البيع أو

٢٥٥

..... الارشاد عنها . يكفى لا اعتباره مبددا

٢٥٦

ثانيا : الركن المادى

حصول اختلاس أو تبديد - الضرر

(١) حصول اختلاس أو تبديد

- تحقق الجريمة متى غير الحائز حيازته الناقصه الى حيازه كامله .

٢٥٦

..... ولو لم يخرج المال بالفعل من حيازة الأمين

٢٥٨

..... تحديد التاريخ الذى وقعت فيه جريمة خيانه الأمانه موضوعى

- تحقق ركن الاختلاس بتسليم الوكيل الشئ الذى فى عهده للفسير

٢٥٩

..... لبيعه

- تحقق الاختلاس بامتناع المتهم عن رد المبلغ الذى تعهد برده على

٢٥٩

..... أقساط بعد تصفيه الحساب بينه وبين المجنى عليه

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- عقد الشركه يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض ، المادة ٥٢٠
- مدنى ، أثر ذلك . توافر جريمة خيانه الأمانة عند اختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال لاداء عمل فى مصلحة الشركة ٢٥٩
- حصول تسويه بين المتهم والمجنى عليه بعد اكتشاف الاختلاس لا أثر له على قيام الجريمة ٢٦٠
- التأخر فى رد الشئ المسلم أو الامتناع عن رده لا يكفى لتحقيق الركن المادى . ضروره إقترانه بانصراف نية الجانى الى اضافته المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارارا بصاحبه ٢٦١
- مجرد الامتناع عن الرد لا يتحقق به وقوع جريمة خيانه الأمانة متى كان سبب الامتناع راجعا إلى وجوب تسويه الحساب بين الطرفين ، شرط ذلك ٢٦٢
- استهلاك المتهم لوقود السيارة المسلمه إليه . استعمالها فى نقل الركاب لحسابه دون اذن المالك . تبيد ٢٦٣
- ثبوت أن السيارة كانت معطلة وقت تسليمها للمتهمين نفاذا لأمر حجز تحفظى إستحقاقى . اكتشاف فقد بعض اجزائها عند استلامها بعد ذلك . عدم جواز مساءله المتهمين عنه ٢٦٣
- اختلاس المتهم الشئ المسلم اليه لاصلاحه تتحقق به جريمة التبيد ... ٢٦٤
- تسليم سوارين للمتهمه لوزنهما خارج محل المجنى عليه . عدم عودتها واختلاسها لهما . خيانة أمانه ٢٦٤

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٢٦٥

(ب) الضرر

٢٦٥

- كفايه احتمال وقوع الضرر لتكوين جريمة خيانه الأمانه

٢٦٦

- توفر ركن الضرر ، موضوعى

٢٦٦

- توفر الجريمة ولو لحق الضرر آخر خلاف المجنى عليه

- توفر الجريمة ولو كان السند موضوع التبيد تحرر باسم المتهم إلا أنه

لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع لديه بقصد تحويله لصاحب

٢٦٧

الحق فيه

- لا عقاب على الاخلال بتنفيذ عقد الإئتمان فى ذاته . العقاب على

٢٦٨

العبث بملكه الشئ المسلم بمقتضاه

٢٦٨

ثالثا: الركن المعنوى

٢٦٨

- متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانه

- القصد الجنائى فى جريمة التبيد لا يلزم التحدث عنه استقلالا فى

٢٧١

الحكم . ما دام أن ما أوردته من وقائع الدعوى يكفى لإستظهاره ...

- دفع المتهم ثمن الناقص من الأشياء التى بعدهته بعد وقوع جريمة

٢٧٣

التبيد . لا أثر له على انتفاء القصد الجنائى

- حق الحبس . امتناع المتهم عن رد المنقولات التى تسلمها لاصلاحها

واستعداده لردها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه .

عدم كفايته لاثبات سوء النية

٢٧٤

- استخلاص حصول التبيد . موضوعى . تمسك الحارس بانتفاء

الموضوع	الصفحة
مسئوليته عن تهمة التبديد تأسيسا على حقه فى الحبس وفقا للماده	
٢٤٦ مدنى ، عدم جدواه ، متى ثبت تبديدها	٢٧٥
- حق الحبس المقرر بمقتضى الماده ٢٤٦ مدنى . اياحته للمتهم بجرمة	
التبديد . الامتناع عن رد الشئ حتى يستوفى ما هو مستحق له .	
الدفع بحق الحبس . جوهرى	٢٧٦
- التزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع عن	
رد المال المختلس راجعا إلى وجوب تصفيه الحساب بين الطرفين .	
مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة	
الاختلاس	٢٧٧
- مجرد الامتناع عن رد المال المدعى باختلاسه . لا يكفى لتحقيق	
جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك الى وجوب تصفيه الحساب بين	
الطرفين	٢٧٨
- مجرد الامتناع عن رد المال المختلس أو التأخير فى الوفاء به لا	
تتحقق به جريمة خيانة الأمانه . إلا إذا كانت نية الجانى قد انصرفت	
الى اضافته الى ملكه إضرار بصاحبه	٢٧٩
- مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لا يكفى فى بيان القصد	
الجنانى ، وجود إقتران ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال	
إلى ملكه . دفاع المتهم بإمتناعه عن رد العقد لصاحبه حتى يقتضى	
دينه منه مؤثر فى مصير الدعوى	٢٨٠
- عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة التبديد بمجرد قعود الجانى عن	

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٢٨١ . الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تكلمه وحرمان صاحبه منه
- مجرد التأخر فى الوفاء أو تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه لا يحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانه الأمانه . وجوب انصراف نيه الجانى الى اضافه المال الى ملكه واختلاسه لنفسه ، اضرارا بصاحبه
- ٢٨٢ - مجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم اليه أو خلطه بماله لا يتحقق به القصد الجنائى
- ٢٨٢ - مجرد قيام المتهم بتسليم الشئ المؤتمن عليه الى غيره . لا يكفى لاعتباره مبداء ، ما لم يثبت أنه قصد من وراء ذلك التصرف فيه
- ٢٨٤ - مجرد خروج المتهم عن حدود التفويض الصادر اليه ببيع محصول القطن برهنه باسمه دون اسم المجنى عليه فى محلج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التفويض ، عدم كفايته لتوافر جريمة التبيد
- ٢٨٤ - منازعه الطاعن فى توافر القصد الجنائى . جدل موضوعى . عدم جدوى اثاره قصور الدليل بالنسبه لتبيد بعض الأشياء . متى ثبت يقينا تبديد الباقي منها
- ٢٨٥

الفصل الثانى

- ٢٨٦ طبيعه الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيها
- ٢٨٦ - خيانة الامانه جريمة وقتيه
- المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هى بحقيقه الوقت الذى وقعت فيه

- ٢٨٦ بالفعل
- ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشئ
- ٢٨٧ المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده
- اعتبار عجز الأمين عن رد الأمانة مبدأ لسقوط الدعوى لا يرجع اليه
- ٢٩٠ إلا إذا لم يقم دليل على حصول التبديد من قبل
- سقوط الدعوى الجنائية فى جريمة التبديد . بدؤه من يوم ظهور
- ٢٩٠ التبديد . مالم يثبت وقوعها قبل ذلك
- الدفع بسند الدعوى الجنائية . جوهرى يستوجب التمهيص . تأييد
- ٢٩١ الحكم الابتدائى الذى لم يرد على هذا الدفع . خطأ
- ٢٩١ الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية، متعلق بالنظام العام . أثر ذلك
- ٢٩٢ تعيين تاريخ وقوع جريمه التبديد . موضوعى . أثر ذلك

الفصل الثالث

اثبات جريمة خيانه الأمانة

- ٢٩٣ جريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز اثباتها بكافه الطرق
- التزام المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكوره فى المادة
- ٢٩٥ ٣٤١ عقوبات بأحكام القانون المدنى
- الإلتزام بقواعد الإثبات المدنية فى جريمة التبديد ، مقصور على
- ٢٩٥ إثبات عقد الأمانة
- عدم التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة فى جريمة
- ٢٩٧ خيانة الأمانة

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٢٩٨ . - جواز اثبات العقود المدنية بالبينه فى حالة وجود مانع مادى أو أدبى .
- ٢٩٩ . - تقدير وجود مانع أو عدم وجوده . موضوعى
- ٣٠١ . - مثال لتسبب سائغ فى نفى قيام المانعين المادى والأدبى بصدد وديعه .
- ٣٠٢ . - قواعد الاثبات فى العقود المدنية ليست من النظام العام
- ٣٠٨ . - ثبوت عقد من عقود الإلتئمان بالنسبه لواحد عن اشتركوا فى الاختلاس
كاف لاعتباره ثابتا فى حق الجميع فاعليه كانوا أو شركاء
- ٣٠٩ . - اقرار شخص يتسلمه حافظه نقود لآخر وردھا كما هى بدون أن
يفتحھا لا يفيد مبدأ ثبوت بالكتابه غير اثبات مقدار ما كان بها
من نقود
- ٣٠٩ . - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة سقوطه إذا لم يتمسك به المتهم قبل
سماع الشهود ، سكوته يفيد تنازله عن هذا الحق
- ٣١٠ . - وجوب بناء الحكم الصادر بالادانته على حجج قطعيه الثبوت تفسيد
الجزم واليقين . مثال فى جريمة تبديد
- ٣١٠ . - كون الدليل صريحا دالا بذاته عن الواقعه المراد اثباتھا . غير لازم .
كفاية استخلاص ثبوتھا استنتاجا من الظروف والقرائن ، مثال فى
جريمة تبديد
- ٣١١ . - حق محكمه الموضوع فى استخلاص الواقعه من ادلتھا وعناصرھا .
- ٣٢١ . - شرطه
- ٣١٣ . - احواله الحكم فى بيان دليل الادانته الى محضر ضبط الواقعه . دون
بيان أوجه استدلاله به عدم كفايته سند للادانته . مثال جريمة تبديد ..

الفصل الرابع

- ٣١٤ تسبب الأحكام لجريمة خيانة الأمانة
- وجوب استظهار صله المتهم بفعل القش أو التبديد وذكر الادله
- ٣١٤ عليهما فى حكم الادانه
- وجوب استظهار الحكم بالادانه العلاقه المدينه بين المجنى عليه والمتهم
- ٣١٥ وأن تسليم الأشياء المبدده كان حاصلًا بناء على تلك العلاقه
- إقتناع القاضى أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة . شرط
- ٣١٦ لإدانة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة . وجوب تحديد نوع العقد
- ٣١٧ تضارب الحكم فى نوع عقد الأمانة . تناقض . يعيبه
- اعتبار المحكمة الاستئنافيه العقد محصل الدعوى شركة لا قرضًا ،
- ٣١٧ دون ذكر الاعتبارات التى استندت إليها فى ذلك . قصور
- عدم اخذ المحكمة بتقدير الخبير الذى ندبته لتصفيه الحساب .
- وأظهر براءه المتهم . دون أن تبين وجه الخطأ فى تصفيه الحساب
- ٣١٨ الذى استبعدته . ودون أن تجرى هى الحساب . قصور
- وجوب استظهار الحكم القصد الجنائى . ادانه المتهم بجريمة خيانة
- ٣١٨ الأمانه دون اثبات القصد الجنائى لديه ، قصور
- ٣٢٠ كفاية استظهار القصد الجنائى من ظروف الواقعه المبينه بالحكم
- ٣٢٠ عدم تحديث الحكم عن توفر نيه الاختلاس لدى المتهم ، قصور
- اعتماد الحكم بالادانه على مجرد امتناع المتهم عن رد الشئ دون
- ٣٢٢ ثبوت سوء نيه . قصور

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- عدم تعرض الحكم بالادانته للدفاع المتهم بالتبديد بما يفنده . قصور ..	٣٢٣
- وجوب الرد على أوجه الدفاع الهامه . مثال . فى الرد على تمسك	
المتهم بحقه فى الحبس	٣٢٤
- التزام الحكم بالادانته ذكر مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها	٣٢٥
- تبديد . ادانته . تناقض معيب	٣٢٥
- عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر فى ثبوت الواقعة	٣٢٥
- اغفال الحكم الاشاره الى مخالصه قدمها المتهم تتضمن استلام المجنى عليه المبلغ موضوع اىصال الأمانه قبل حلول التاريخ المتفق عليه	
لتوريد الشئ يعيب الحكم بالقصور	٣٢٦
- ارتباط جريمة الفاعل والشريك فى التبديد . أثره . استفاده الشريك بالتبعيه من الدفع الجوهرية للفاعل . عدم الرد على هذا الدفاع .	
قصور	٣٢٦
- انتهاء الحجز بابراء ذمه المحجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ به قبل التبديد . إثاره هذا الدفاع دون أن تعرض المحكمة له .	
قصور	٣٢٧
- انتهاء الحكم الى أن التعويض المؤسس على المطالبه بقيمه المبالغ المبدده غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التى دين بها المتهم ، دون بيان أساس ذلك . قصور	٣٢٧
- عدم بيان حكم الادانته لنوع الأشياء التى وقع عليها الحجز وتاريخه	
واليوم الذى حدده المحضر لاجراء البيع . قصور	٣٢٨

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- دفاع الطاعن بوجود المحجوزات ، عدم تحقيق المحكمة ذلك . اخلاخل	
بدفاع جوهرى وتنتفى به المسئولية فى جريمة التبديد إذا ثبت صحته . .	٣٢٨
- وجوب بناء الحكم الصادر بالادانه على حجج قطعية الثبوت تفيد	
الجزم واليقين . مثال فى جريمة تبديد	٣٢٩
- للمحكمة أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحه اسناد التهمه	
أو عدم كفايه أدله الثبوت . شرط ذلك	٣٢٩
- تجهيل الحكم لأدله الثبوت . غير جائز . عدم بيان مضمون السند	
المتخذ كدليل على التبديد يعيب الحكم بالقصور	٣٣٢
- عدم قبول رفض الحراسه ، من المدين أو الحائز . ادانه من رفض	
قبول الحراسه دون استظهار كونه حائزا أو مدينا . قصور	٣٣٣
- التفات الحكم عن مستندات الطاعن التى قدمها ، لنفى مسئوليته عن	
الجرمة . قصور	٣٣٣
- ادانه المتهم لمجرد تصرفه فيما أودع لديه ، دون الفصل فى النزاع	
على ملكيته وانتفاء القصد الجنائى . قصور وخلال بحق الدفاع .	
ومجرد الاخلال بعقد الوديعة لا يفيد جريمة التبديد	٣٣٦
- وجوب بناء الاحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .	
- استناد الحكم إلى واقعه لا أصل لها فى التحقيقات . يعيبه . مثال	٣٣٦
- الدفع بمرض المتهم فى اليوم المحدد للبيع ، وتقديم شهاده مرضيه	
بذلك ثبوت مخاطبه المحضر شقيقه فى محل البيع دفع جوهرى ،	
وجوب تحقيقه أو الرد عليه ، مخالفه ذلك ، قصور	٣٣٨

- عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . اتهام الطاعن
بجريمة تبديد ونظر الدعوى فيهما معا أمام محكمة استئنافية
واحدة . ثبوت أن محل الجريمة واحد وجوب ضم الدعوى وإصدار
حكم بعقوبة واحدة فيهما . مخالفه ذلك خطأ فى القانون ٣٣٨
- وضع الأحكام بصورة عامه مبهمه قصوره . دفاع الطاعن بتزوير
محضرى الحجز والتبديد . جوهرى ٣٤٠
- انتهاء الحكم الى اختلاط منقولات الطاعنه والمجنى عليه دون أن
يبين ما هيه المنقولات المبددهه وقيم الحجة على ملكيه المجنى عليه
لها ووجه استشهاده بالمستندات التى قدمها . قصور ٣٤٠
- دفع الطاعن فى جريمة تبديد بأن العلاقه التى تربطها بالمجنى عليه
مدنيه . جوهرى . اغفال تحقيقه . قصور ٣٤١
- إلتفات الحكم فى جريمة تبديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة
من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور ٣٤١
- دفاع الطاعن بعدم تسلمه المصوغات المدونة بقائمة الجهـاز لأنها
مما تحتفظ به الزوجة للترزين به . وعرضه على المدعية بالحق المدنى
استلام باقى المنقولات أو قيمتها . جوهرى ٣٤٢
- إكتفاء الحكم بالإحالة إلى محضر الضبط دون إيراد مضمونه ووجه
استدلاله به على قيام الوديعة . قصور ٣٤٢

الفصل الخامس

٣٤٣

مسائل متنوعة

- توقف حق النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه

الموضوع	الصفحة
المنصوص عنه فى المادة ٣١٢ عقوبات . علة ذلك	٣٤٣
- جريمة خيانه الأمانة مماثلله لجريمة السرقة فى حكم الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ عقوبات . تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبديد . أثره	٣٤٣
- سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد احد الزوجين لمنقولات الآخر تنازل الزوجة عن دعوها . أثره	٣٤٥
- ليست جريمة خيانة الأمانة من الجرائم التى يتقيد رفعها بشكوى من المجنى عليه . حق المدعى المدنى فى تحريكها مباشرة بتكليف بالحضور	٣٤٧
- المادتان ٩.٣ اجراءات ، جريمة التبديد ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فيهما	٣٤٧
- الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة فى جريمة التبديد لا يقيد النيابة العامة فى التحقيق وتحريك الدعوى الجنائية وانما يقيد المحكمة فى اثبات تلك الجريمة	٣٤٨
- استبدال الامانه لا يكون مانعا من توفر الجريمة الا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة	٣٤٨
- حق الوصى المتهم بالتبديد فى مناقشة الحساب الذى اعتمده المجلس الحسبى	٣٤٩
- قرارات المجالس الحسبية عن تصفيه حساب عديي الأهلية لا حجيه لها على المتولى أمورهم أمام المحكمة الجنائية إلا إذا قبلها	٣٤٩

الموضوع	الصفحة
- اعتماد المجلس الحسبى الحساب لا يمنع المحكمه الجنائية التى تنظر	
تهمه التبديد من فحص هذا الحساب بنفسها وتحقيق ملاحظات المتهم	
عليه	٣٥٠
- جريمة تبديد الطاعن الأموال المسلمه إليه بصفته وصيا على القاصر.	
مغايرتها عن جريمة امتناعه بقصد الاساءة تسليم القاصر أمواله	
بعد انتهاء الوصاية . أثر ذلك	٣٥٠
- عزل الوصى لا ينفى مسئوليته عما تحت يده من أموال القاصر	
امينا عليها . ما دام الحساب لم يصفى	٣٥١
- طلب الدفاع ضم دفاتر لاثبات حصول جرد سابق على تاريخ الإتهام .	
متى لا يستلزم ردا صريحا	٣٥٢
- اختصاص المحكمة التى وقع بدائلتها فعل الاختلاس بمحاكمة المتهم	
بخيانه الأمانة	٣٥٢
- الفرق بين خيانه الأمانة والاختلاس	٣٥٣
- الفرق بين جريمة النصب وخيانه الأمانة	٣٥٤
- اعتبار الاختلاس الذى يقع من محترفى النقل سرقة ، ولكن فى	
حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط	٣٥٤
- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة . من واجبه	
أن تطبق على الواقعة وصفها الصحيح . شرط ذلك . وأثره	٣٥٤
- تعديل الوصف من خيانه أمانه الى سرقة . المحكمة غير ملزمة	
بلفت نظر الدفاع	٣٥٥

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- تغيير المحكمة وصف التهمة من سرقة إلى خيانه أمانه دون تنبه الطاعن إلى ذلك . اخلال بحق الدفاع	٣٥٦
- تعديل المحكمة لوصف التهمة من تبديد السيارة الى تبديد جزء من ثمنها . هو تعديل فى التهمة ذاتها . ضرورة لفت نظر الدفاع	٣٥٦
- الاتفاق على اعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التى أقترفها تابعها . بطلانها . مادة ٢/٢١٧ مدنى	٣٥٧
- خطأ الحكم فى تحديد المبالغ المبددة لا أثر له فى ثبوت الجريمة . ولا حججه له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين	٣٥٨
- عقوبة الحبس فى جريمة التبديد . وجوبه . جواز الحكم بالغرامة معها . تبرئه المتهم من تهمة التبديد . لتشكك المحكمة فى الدليل . عدم تقييده المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب	٣٦٠
- تبديد . اختلاس . النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها . غير مقبول	٣٦٠
- جنحه التبديد . حضور محامى مع المتهم غير واجب . النعى بعدم سماع دفاع المتهم . غير مقبول . مادام قد حضر بالجلسه وأمسك عن ابداء دفاعه	٣٦١
- المطالبة بالمستحق عن فسخ عقد الشركة أمام المحكمة المدنية . يختلف سببا وموضوعا من المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التبديد للمستحق فى عقد الشركة جنائيا	٣٦١
- قرار المحكمة الإستئنافية بوقف الدعوى فى جريمة تبديد لحين الفصل	

- في الإعتراض المقدم من المتهم أمام اللجنة المختصة بالإصلاح
 الزراعى . فى حقيقته حكم قطعى . جواز الطعن فيه ٣٦٢
- سبق القضاء نهائيا ببراءة الطاعن عن تهمة تبديد جرار زراعى .
 اعادة نظر الدعوى بوصف آخر هو النصب والقضاء بإدانتة .
 خطأ فى القانون . أثر ذلك ٣٦٢
- تبرئة المطعون ضده فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يستلزم الحكم
 برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .
 حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة عن
 ذات الشيك ٣٦٣
- تطبيقات قضائية لخيانته الإلتحان على التوقيع**
- شروط تحقيق جريمة خيانة الإلتحان على التوقيع ٣٦٧
- تزوير المتهم فى الأوراق المضاه على بياض المسلمة اليه . اثباته
 بطرق الإثبات كافة ٣٦٨
- ادعاء المجنى عليه أن الورقة التى تحمل توقيعته على بياض قد
 ملئت بخلاف المتفق عليه . يوجب على المحكمة الزامه باثبات ذلك
 بكافة طرق الإثبات ٣٦٨
- عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية الا عند الفصل
 فى مسأله مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة . مطالبه صاحب
 الامضاء على بياض أن يثبت بالكتابة ما يخالف المدون بالبياض
 غير صحيح فى القانون ٣٦٩

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- تغيير الحقيقة فى الأوراق الموقعه على بياض من استؤمن عليها . خيانته أمانه . وقوع التغيير من حصل عليها بأى طريقة خلاف	
التسليم الاختيارى ، يعد تزويرا	٣٦٩
- حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمه . مثال جريمة تزوير وجريمة خيانته أمانه	٣٧١
- تسليم الورقه المضاه على بياض . واقعة مادية . عدم الالتزام فى اثباتها بقواعد الاثبات المدنية . تزوير هذه الورقه . اثباتها	
بكافة الطرق	٣٧١
- تحقيق ادله الادانه . لا يصح أن يكون رهنا بمشيئه المتهم . عجز المتهم عن اثبات تزوير ورقه من أوراق الدعوى . لا يسوغ معه	
افتراض صحتها . ولو كانت من الأوراق الرسميه	٣٧٣
تطبيقات قضائيه لاختلاس المحجوزات	٣٧٥
الفصل الاول	
اشياء محجوز عليها	
- وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقضى بطلانه من جهه	
الاختصاص	٣٨٤
- وجوب احترام الحجز التحفظى ولو لم يحكم بتثبيته . أو لم يعلن به	
ذو الشأن فى المعيار القانونى	٣٨٤
- بطلان الحجز لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها لا	
ينفى سوء القصد ولا يرفع المسئولية الجنائية	٣٨٤

الموضوع	الصفحة
- كون المحصول المحجوز عليه مطلوب للتسويق التعاوني لا يعفى	
الحارس من المسؤولية فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة	٣٨٥
- تصريح الدائنة للمدين ببيع المحجوزات واحلال غيرها محلها لا	
يؤثر على قيام الحجز	٣٨٦
- التزام الحارس قانونه بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز .	٣٨٦
- عدم التزام الحارس بتقديم المحجوز قبل يوم المحدد البيع	٣٨٦
- نقل المحجوزات بأمر المحكمة . استمرار التزام مسؤولية الحارس	
بإحضارها الى مكان الحجز يوم البيع أو ارشاد المحضر عن مكانها .	٣٨٧
- عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها الى مكان آخر عين لبيعها فيه .	٣٨٧
- عدم جواز تنفيذ الدائن لأحد ملاك العين الموضوعه تحت الحراسه	
القضائيه على محصولات تلك العين مباشرة . بل عليه أن ينفذ	
تحت يد الحارس القضائى بطريق حجز ما للمدين لدى الغير	٣٨٧
- ماهيه الاجراءات التى يتعين اتباعها عند تعدد الحجز القضائيه	
أو الإدارية	٣٨٨
- توقيع عده حجوز على شئ واحد يوجب تقديمه للمحضر لبيعه تنفيذاً	
لأى منها	٣٨٩
- خلو الحكم من تاريخ توقيع الحجز واسم المحكمة التى أوقعته لا يطعن	
فى صحته	٣٨٩
- عدم جواز اثاره الدفع بخلو الحجز من تحديد ساعه للبيع . أو محضر	
التحديد من بيان ساعه انتقال مندوب الحجز . لأول مره أمام محكمة	

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٣٩٠ النقض
- الحكم بإبطال المرافعة فى دعوى تثبيت الحجز لا ينسحب اثره على
- ٣٩٠ محضر الحجز التحفظى
- ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين حارسا عليه
- ٣٩١ لا يمكن مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به
- معاون الأوقاف لا صفه له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها
- ٣٩٢ اداريا بناء على طلب وزاره الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها
- اعتقاد المتهم لأسباب مقبولة أن الحاجز تنازل عن الحجز الذى
- أوقعه . وأن الحاصلات لم تعد محجوزه . يوجب الحكم بالبراءه ٣٩٣
- تسليم الشئ المحجوز الى الحارس ولو كان من المثليات يمنع من
- الادعاء بعد ذلك بجهالته وعدم تمييزه ٣٩٣
- دفع المتهم بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله . لا تأثير له
- فى مسئوليته عن التبيد ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس .. ٣٩٣
- نص المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى .
- ٣٩٤ عدم سريانها على اجراءات الحجز والبيع التى تمت قبل صدوره
- تحديد يوم للبيع فى محضر الحجز بعد ستة أشهر من تاريخ توقيعه .
- ٣٩٥ قضاء الحكم بإدانة المتهم خطأ . وجوب القضاء بالبراءه
- الدفع باعتبار الحجز كأن لم يمكن لعدم اجراء البيع خلال ستة أشهر
- من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى ٣٩٥
- عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزه اداريا . عدم انعقاد الحجز

- الإدارى . أثر ذلك ٣٩٦
- حجز ادارى فى ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعيين حارس على المحجوزات . جزاء المخالفة . عدم قيام الحجز . تصرف المتهم فى الأشياء المحجوزة لا جرمه ٣٩٦
- تعيين حارس على الأشياء المحجوزة شرط فى انعقاد الادارى . لا محل للأخذ بنصوص قانون المرافعات فى هذا الصدد ٣٩٧
- حجز ادارى فى ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ مبدأ الحراسه المفترض ، لندوب الحجز إذا لم يجد من يقبل الحراسه أن يكلف بها المدين أو الحائز دون اعتداد برفضه . أثر ذلك . انعقاد الحجز رهن بتعيين حارس على المحجوزات ٣٩٨
- حق المدين فى بيع المحجوز ادارى نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول قضائيا . بيع المتهم المحجوزات لسداد ثمنها للصراف لا يعفيه من المسئولية الجنائية عن جرمه الاختلاس .. ٤٠٣
- ادانه المتهم عن جريمة اختلاس أشياء محجوزة رغم زوال قيد الحجز باقاله المتهم من الغرامه المنفذ بها قبل حصول التبديد . خطأ ٤٠٣
- الدفع بانعدام الدين سند الحجز وزوال قيد الحجز قبل التبديد . جوهرى ٤٠٤
- نزول الجبهه الحاجزه على الحجز وجوب مناقشه هذه الواقعه واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده ٤٠٤
- القول فى أسباب الطعن بالنقض بأن خلو محضر الحجز من بيان

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حدود الأتيان التي حجز على ذراعتها لا يطمان معه الى انتقال	
المنذوب الى مكان الحجز . جدل موضوعي	٤٠٥
- العلم بيوم البيع . وقيام الحجز . وطلب ضم أصل محضر الحجز . ومطابقة محضر الحجز مع أصل محضره . أمور لا يسوغ التمسك	
بها أو المجادله فيها لأول مره أمام محكمة النقض	٤٠٥
- الدفع بعدم العلم بالحجز وباليوم المحدد للبيع . طبيعته دفع	
موضوعي . أثر ذلك	٤٠٦
- عدم العلم بالحجز . والمنازعه في صحة اجراءاته لتحديد مكان للبيع	
غير مكان الحجز . اثاره أى منهما لأول مره أمام محكمة النقض .	
غير جائز	٤٠٩
- تمسك الطاعن بمذكره دفاعه عدم علمه بالحجز أو تعيينه حارسا .	
دفاع جوهرى	٤١٠
- الدفع بمغايرة مكان الحجز عن المكان المحدد لبيع المحجوزات . وأن	
المحضر لم ينتقل الى هذا الأخير . موضوعي . أثره	٤١١
- اثاره الطاعن كونه ليس مدينا . وأنه امتنع عن قبول الحراسه .	
موضوعي	٤١١
- الفصل فى صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع . وفى مكان	
تحرير محضر التهديد . موضوعي	٤١١
- اعتبار الحجز كأن لم يكن طبقا للماده ٣٧٥ / ١ مراقعات . جزاء	
مقرر لمصلحة المدين . لا يتعلق بالنظام العام	٤١٢

الموضوع	الصفحة
---------	--------

- الدفع باعتبار الحجز كأن لم يمكن لعدم اجراء البيع خلال المده المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ مرافعات . يفترق عن الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز لمخالفته الاجراءات المقرره له أو لبيع المحجوزات ٤١٢
- اعتبار الحجز بنص القانون كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثه اشهر من تاريخ توقيعه . المادة ٣٧٥ مرافعات . أثر ذلك . الجزاء مقرر لمصلحة المدين ، مؤدى ذلك بالدفع به جوهرى ٤١٣

الفصل الثانى

إختلاس

- امتناع الحارس عن تقديم الشئ المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزه فعلا ٤١٥
- علم المتهم علما حقيقا باليوم المحدد للبيع . وتعمره عدم تقديم المحجوزات بقصد عرقله التنفيذ . شرط لقيام الجريمة ٤٢٢
- الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله . أن تكون الأشياء المحجوزه موجوده ولم تهدد ٤٢٦
- الدفع بعدم العلم بيوم البيع . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مره أمام محكمة النقض ٤٢٨
- عدم العثور على المحجوز قبل موعده البيع لا يفيد التصرف فيه ولا يوفر عرقله التنفيذ ٤٢٨
- تصرف الحارس فى الأشياء الموكوله اليه حراستها مكون لجريمة

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٤٢٩ التبديد ولو لم يخطر باليوم المحدد للبيع
- منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله . ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي صوري . تتم به جريمة اختلاس
- ٤٢٩ المحجوزات
- توقيع عدة حجوز على شئ واحد . وإقامه حارس لكل حجز يوجب تقديم الشئ المحجوز للمحضر ليبعه تنقيذا لأى حجز . اتفاق الحراس فيما بينهم على عرقلة التنفيذ صحت ادانتهم جميعا فى جريمة
- ٤٣٠ الاختلاس
- متى تتم جريمة التبديد قبل اليوم المحدد للبيع
- حجبة الأحكام متى يتواتر اتحاد السبب . متى تتم جريمة اختلاس
- ٤٣١ الأشياء المحجوزة
- اعتبار الحارس - وهو أحد الشركاء - فى الأرض - مبددا ولو سدد نصيبه فى الأموال المتوقع من أجلها الم حجز
- ٤٣٢ العقاب فى جريمة اختلاس المحجوزات يتناول جميع حالات الاعتداء
- ٤٣٣ على الم حجز مع العلم به
- اختلاس محجوزات . سلطه المحكمة فى علم سماع شهود الواقعة
- ٤٣٣ واخذها المتهم باعتراقه
- عدم لزوم تحرير محضر بالاختلاس يوم حصوله . يكفى اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أن دليل أو قرينه . عدم ذكر مكان الم حجز فى محضر التأجيل لا يؤثر فى الحكم
- ٤٣٦

الموضوع	الصفحة
---------	--------

- اختلاس الأشياء المحجوزة . جريمة وقتية . تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس . أثر ذلك على التقادم . اعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة . محله ٤٣٥
- الاختلاس الواقع من المالك الحارس . خيانه أمانه . ومن المالك غير الحارس بسرقة ٤٣٦
- كون الشئ المبدء غير مملوك لمركب الاختلاس شرط لوقوع جريمة التبيد . جريمة اختلاس المال المحجوز عليه المؤتمه بالماده ٣٤١ عقوبات . استثناء من هذا الأصل ٤٣٦

الفصل الثالث

القصد الجنائي

- امتناع المتهم عن تقديم الشئ المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه . يفيد توفر القصد الجنائي ٤٣٧
- نقل الشئ المحجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عن تعلق حقهم به يتوافر به القصد الجنائي ٤٣٨
- تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها . ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفى نية التبيد ٤٣٩
- السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر فى قيامها . ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ٤٣٩
- الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الاختلاس ٤٤٢

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التهديد . أو وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقله التنفيذ . لا يمنع أيهما من قيام الجريمة ٤٤٢
- قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع . ينفي المسؤولية عن التهديد به إذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة ٤٤٣
- علم المتهم بالحجز لا يتحتم أن يكون قد حصل باعلان رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأيه طريقه من الطرق ٤٤٣
- استظهار رغبة المتهم فى عرقله التنفيذ مما يدخل فى سلطه محكمه الموضوع ٤٤٤
- عدم اخبار المحضر بأن ثمة حجز آخر قد وقع على الأشياء نفسها التى تناولها البيع . لا يؤدى بذاته الى عرقله التنفيذ . مثال ٤٤٥
- ثبوت استيلاء الدائره على المحجوز بغير علم الحارس أو رضاه يمتنع معه قصد عرقله التنفيذ ٤٤٦
- تقدير عذر الحارس فى عدم تقديم المحجوزات يوم البيع يخضع لسلطة قاضى الموضوع ٤٤٦
- ذكر الخصم أن المتهم لم يقدم المحجوزات فى يوم البيع مع علمه بالحجز . تحدته بعد ذلك عن نية التهديد استقلالا . غير لازم ٤٤٦
- تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانه . ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف فى

- المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . متى تلتزم المحكمة
 ٤٤٧ بالاشارة صراحة إلى قصد الاضرار
 - كفاية إحتمال الضرر لقيام جريمة التهديد . البحث في حصول الضرر
 ٤٤٨ من عدمه موضوعي
 - العقوبة المقررة بها عن جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات لا يتواءم بها
 الظرف المشدد في جريمة الاسلحة والذخيرة بغير ترخيص . ولا يعتبر
 ٤٤٩ من جرائم الاعتداء على المال

الفصل الرابع

تسبب الاحكام

- تسبب الأحكام بالنسبة الى ركن الاختلاس
 تسبب الأحكام بالنسبة الى القصد الجنائي
 أولا : تسبب الاحكام بالنسبة الى ركن الاختلاس .
 - عدم الاعتداد بذكر تاريخ المحجز في الحكم الصادر بعقوبة التهديد
 ٤٥٠ مادام تاريخ التهديد مذكورا فيه
 - بيان مكان توقيع المحجز ليس جوهريا في الحكم بالادانة في جريمة
 ٤٥٠ تهديد المحجوزات
 - كفاية احواله الحكم - في شأن التاريخ المحدد للبيع - على أوراق
 ٤٥١ المحجز والتهديد ما دامت قد اشتملت فعلا عليه
 - اغفال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهريته لا ينال من سلامه
 الحكم ، طالما قد أحوال في شأنه الى أوراق المحجز والتهديد المشتملة

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٤٥١ عليه
- البيانات الواجب ذكرها فى الحكم بالعقوبة على المتهم باختلاس
- ٤٥١
- اشياء محجوزة
- استناد الحكم بأدانه المتهم الى أنه لم يقدم المحجوزات فى السوق
- ٤٥٢
- المعين لبيعها . قصور
- عدم كفاية قول الحكم أن المتهم اختلس . بل يجب أن يبين الفعل
- ٤٥٣
- الذى وقع منه ووصفه هذا الفعل
- اثبات الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه
- ٤٥٤
- بوفاء المبلغ المطلوب منه كاف لتبرير الحكم بأدانه
- وجوب بيان الحكم القاضى بأدانه الحارس فى وضوح أن الحارس
- ٤٥٤
- تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صله مندوب الحجز بها نهائيا ...
- إدانه المدين بالاشتراك مع الحارس فى اختلاس المحجوز تأسيسا على
- ٤٥٥
- أنهما لم يقدم المحجوز يوم البيع . قصور
- ادانه المدين بالاشتراك مع الحارس فى اختلاس المحجوز تأسيسا
- على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة فى
- ٤٥٥
- الاختلاس . قصور
- تمسك المتهم بتحديد البيع ببلده أخرى خلاف التى وقع الحجز بها
- وبأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقق هذا الدفاع وعدم الرد
- ٤٥٦
- عليه . قصور
- وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع القانونية والدفاع الموضوعى

الموضوع	الصفحة
الهام . اغفال ذلك . قصور	٤٥٧
- الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه .	
اغفال ذلك . قصور	٤٥٧
- التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن للتمسك بدلائلها على إنتفاء مسؤوليته في جريمة التبيد . قصور	٤٥٨
- اقامه الحكم قضاء استنادا الى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافه الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفه . يعيب الحكم . عله ذلك	٤٥٩
- دفاع الطاعن بأنه حصل على أمر من السلطات بنقل المحجوزات . جوهري	٤٦٠
- تمسك الطاعن بخلو المصنع الذي وقع الحجز على منقولاته من أى شىء يمكن الحجز عليه . دفاع جوهري	٤٦٠
ثانياً: بالنسبة للقصد الجنائي	
- وجوب اثبات الحكم بادانته المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين	٤٦٢
- الدفع بعدم العلم بيوم البيع . جوهري . استناد الحكم في اثبات علم المتهم بيوم البيع الى مجرد اعلانه به في مواجهه تابع له . غير كاف	٤٦٥
- عدم اشتراط ذكر الحكم صراحة سواء نيه مختلس الأشياء المحجوز	

الفهرس

الموضوع	الصفحة
عليها . بل يكفى أن يكون فى عبارته ما يدل على هذا المعنى	٤٦٦
- عدم امكان استخلاص القصد الجنائى لدى المتهم من واقعه كما	
هى ثابتة بالحكم . قصور	٤٦٧
- ذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب الى المتهم وطلب منه الشئ	
المحجوز فقرر له أنه غير موجود . كاف لبيان سوء نية المختلس	٤٦٧
- عدم بيان الحكم بادانته الحارس باختلاس محجوزات لصالح وزاره	
الأوقاف الموظف الذى كان يقوم باجراءات البيع ولا صفه مندوب	
وزاره الأوقاف فى ذلك . قصور	٤٦٧
- ادانته المتهم بالتبديد بناء على أنه عين حارسا دون أن يكون لدى	
المتهم نيا فى عرقلة التنفيذ . قصور	٤٦٨
- استناد الحكم على علم المتهم بالحجز من أقواله فى التحقيقات دون	
بيان مؤيد هذه الأقوال . قصور	٤٦٨
- القضاء براءة المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . رغم اعترافه	
بتصرفه بالمحجوزات . خطأ	٤٦٨
- الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله . أن تكون المحجوزات موجوده ولم	
تبدد . مثال . لتسبب غير معيب	٤٦٨
- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . أركانها . مثال لتسبب غير	
معيب علم توافر القصد الجنائى	٤٦٩
- وضع الحكم بصورة عامه مبهمه . قصور . الدفع بانعدام محضرى	
الحجز والتبديد وجوب تقييده والرد عليه . مثال لرد قاصر	٤٦٩

الموضوع	الصفحة
- اخذ المحكمة بمحضر الحجز . دون التعرض لدفع المتهم بعدم علمه	
بالحجز ويوم البيع . قصور واختلال بحق الدفاع	٤٧٠
- الدفع بانتفاء صله المتهم بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها .	
جوهري . يستوجب تحقيقا وردا ، مخالفه ذلك اختلال بحق الدفاع ..	٤٧١
- تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الاتهام بيعت جبريا وقاء	
لدين له وأخرى على المجنى عليه . وتقديمه صورته محضر حجز	
تساند ذلك . التفات الحكم عن هذه المستندات وعن تحقيقه .	
مؤداه . اختلال بحق الدفاع	٤٧٢
- إقامة دعوى منازعة فى أصل المبلغ المطلوب أو فى صحة إجراءات	
الحجز . أثره . طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر	
الحجز . جوهري	٤٧٣
- المنازعات فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات	
الحجز . يترتب عليه وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين لحسين	
الفصل نهائيا فى النزاع . دفاع الطاعن استناداً إلى ذلك . جوهري .	٤٧٣
نماذج صحت الدعاوى	
صيغه رقم (١) دعوى خيانه أمانه بصفه عامه	٤٧٧
صيغه رقم (٢) تبديد منقولات زوجية	٤٧٩
صيغه رقم (٣) تبديد منقولات شقه مفروشه	٤٨٢
صيغه رقم (٤) تبديد ايصال أمانه	٤٨٤
صيغه رقم (٥) تبديد شيك أو قميته	٤٨٦
صيغه رقم (٦) خيانه الأمانه فى ورقه أو مستند محضى على بياض ..	٤٨٨
صيغه رقم (٧) اختلاس منقولات محجوز عليها اداريا أو قضائيا	٤٩٠

رقم الإيداع - ٢٤٣٤ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولي : I . S . B . N

9.7.7 5237-63-7

كل نسخة غير موقعة من المؤلف تعتبر مقلدة ويعرض حائزها للمسئولية

المؤلف



